

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراءات التعديلات

الاسم (رباعي): - عبد الإله بن محمد بن أحمد الملاء... / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم: - الدراسات العليا الشرعية
الأطروحة مقدمة لنيل درجة: - الدكتوراة..... في تخصص: - الفقه وأصوله.....
عنوان الأطروحة: - النهر الفائق شرح كثر الدقائق، تصنيف: سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نعيم، المتوفى
سنة ١٠٠٥هـ، من بداية الكتاب إلى باب شروط الصلاة دراسة وتحقيقاً.....

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-
فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ: - ٢٤ / ٢ / ١٤٢١هـ
بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة
للدرجة العلمية المذكورة أعلاه.....

والله الموفق

أعضاء اللجنة

المناقش

الإسم: أ.د/ محمد محمد عبدالحفي

التوقيع:

المناقش

الإسم: د/ عبد الله نذير أحمد

التوقيع:

المشرف

الإسم: أ.د/ الشافعي عبد الرحمن السيد

التوقيع:

رئيس قسم الدراسات الإسلامية العليا الشرعية

الإسم: د/ عبد الله بن مصلح الثمالي

التوقيع:

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه و أصوله

شعبة الفقه



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٤٢٤

٢٠٠١٢١٩

النهر الفائق شرح كنز الدقائق

تصنيف / سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجم الحنفى، المتوفى سنة ١٠٠٥هـ

من بداية الكتابة إلى نهاية باب شروط الصلاة دراسة وتحقيقا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب

عبد الله بن محمد بن أحمد الملا

إشراف

الأستاذ الدكتور / الشافعي عبد الرحمن السيد عوض

الجزء الأول

١٤٢٠-١٤٢١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص محتوى الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين... وبعد:
فإن موضوع هذه الرسالة: دراسة وتحقيق القسم الأول من مخطوط (النهر الفائق
شرح كثر الدقائق) لمؤلفه الشيخ سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجم الحنفي، من بداية
الكتاب إلى نهاية باب شروط الصلاة.

وهذا الكتاب شرح لمتن (كثر الدقائق) وهو من تأليف حافظ الدين عبد الله النسفي.

وتحتوي الرسالة على مقدمة وقسمين: دراسي وتحقيقي:

أشرت في المقدمة إلى أهمية الموضوع وأسباب إختياري له، والصعوبات التي
واجهتني أثناء عملية التحقيق، مع ذكر للخطة، وشكر وتقدير.

أما القسم الدراسي فيشمل على ثلاثة فصول:

تناولت في الفصل الأول ترجمة مؤلف متن الكثر، وأهمية هذا المتن، وأهم الشروح
التي وضعها العلماء عليه.

وتناولت في الفصل الثاني إلى دراسة عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية
والعلمية، ثم دراسة خاصة للمؤلف من ناحية حياته الشخصية والعلمية والعملية.

ثم تناولت في الفصل الثالث دراسة الكتاب، من حيث توثيقه، وأهميته، والمصطلحات
الواردة فيه، والمنهج الذي سلكه مؤلفه، ومصادر المؤلف العلمية، وتقييم الكتاب.

أما القسم التحقيقي، فتكلمت فيه عن وصف للنسخ التي استطعت الحصول
عليها، ثم تناولت المنهج الذي سلكته في تحقيق هذا المخطوط، وبذلت في هذا القسم ما
في وسعي في خدمة هذا الكتاب، وحاولت إخراجه بصورة تحقق أقصى استفادة
منه، وعملت على نسخه وفق قواعد الإملاء الحديث مع مقابلة النسخ، والأعتناء
بضبط الكلمات التي قد تشكل قراءتها، مع توضيح الغريب منها، مع تخريج للأيات
والأحاديث والآثار، وتوثيق للنصوص، ونحو ذلك مما هو متعارف عليه في هذا المجال.

وقد ظهر لي بعد هذه الرحلة العلمية مع هذا الكتاب أنه من أكثر كتب المذهب
فائدة، لما يحويه من استدلال وتعليل، واستشهاد بأقوال علماء المذهب، مع الدقة في
النقل في الغالب. والحمد لله رب العالمين، وسلام على المرسلين.

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د/ محمد علي العقلا

المشرف

عبد الإله بن محمد الملا د/ الشافعي محمد الرحمن السيد

اسم الطالب

المقدمة

الحمد لله الذي أوضح لنا الدين، وهدانا - بغير حول منّا ولا قوة - إلى خير شرائع المرسلين، فجمع لنا من شرائعهم أحسنها وأعلاها، وأقنعنا بها عمّا عداها، ونقّحها لنا عمّا سواها، وأخرجنا من الظلمات إلى النور.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له القوي المتين، وأشهد أن نبينا وسيدنا وقرة أعيننا محمداً عبده وسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، تركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه صلاة وتسليماً إلى يوم الدين.

ثمّ أمّا بعد :

فإنّ علم الفقه، هو المنهل الصافي، والمعين الذي حفظ للأمة الإسلامية وجودها بين الأمم على اختلاف العصور، ففيه استخلصت أحكام القرآن والسنة النبوية، وبه تحققت مقاصد الإسلام الكبرى في تهذيب الأفراد والمجتمعات، وتنظيم تصرفاتهم، وتحديد حقوقهم وواجباتهم. فنظّم شؤون الحياة والعلاقات بين الناس على أساس من العدل الربّاني الذي فطر الله

الناس عليه، وهدى العقول السليمة إليه.

وقد كان فقه الإسلام موضع اعتزاز وفخار بين المسلمين على مدى القرون، حيث لَبَّى مطالبهم في جميع ما عرض للإمة من أحكام ومستجدّات، فساير حاجاتها، وخاض بها غمار بلاد غير البلاد، وشعوب غير الشعوب، فكان بحق هو فقه الحياة الذي جاء ليأخذ بيدها للفضيلة، وينأى بها عن الرذيلة، ويرفع أتباعه إلى مصاف الحضارات المتقدمة، بل إلى أعلاها.

وقد دَوَّن علماء هذا الفن ما توصلوا إليه بعد بحث وتمحيص، فخلّفوا لنا تراثاً ضخماً، وصل منه البعض، وفقد البعض الآخر، ومع ذلك فإن ما وصلنا منه لا يزال بعضه حبيس أرفف المكتبات، ويحتاج إلى من ينهض لتحقيقه وإخراجه للناس، خدمة للعلم وأهله .

ورغبة منّي في المشاركة في ذلك، عقدت العزم على أن تكون رسالتي الدكتوراة في تحقيق التراث الإسلامي، وذلك للأمور التالية:—

أولاً: أنّه لم يسبق لي العمل في التحقيق، فعملي في الماجستير كان بحثاً، فأحببت أن أجمع بين البحث والتحقيق .

ثانياً: أن التحقيق في نظري أكثر فائدة من الموضوع لما يأتي:

١- أن علم التحقيق يوقف المحقق على علوم كثيرة، لولا التحقيق لما نظر فيها، إما الباحث فإنما يحتاج للعلم الذي يبحث فيه، والعلم القريب منه الذي يتعلق بموضوعه، أمّا المحقق فإنه يحتاج للعلوم جميعها، فكما يحتاج للفقهاء، يحتاج إلى الأصول، والحديث، واللغة، والتراجم، وغيرها من العلوم، وكلما كان إطلاع الباحث عليها أوسع كانت فائدته أكثر.

٢- أن في التحقيق مساهمة في نشر التراث الإسلامي، ولا شك أن نشر التراث له أهمية كبرى، وخصوصاً في هذا الوقت الذي يتعرض فيه أبناء هذا الجيل لسيل طاغٍ وموجات متلاحقة من التشكيك في تراثهم أضعفت مستوى التعليم لديهم، فأثر ذلك على حياة المسلمين بصفة عامة، فإن "فلاح الأمة في صلاح أعمالها وصلاح أعمالها في صحة علومها" (١).

أما الأسباب التي دعيت لتحقيق هذا الكتاب فهي:

١- إهتماماتي الشخصية بالفقهاء الحنفي، وقراءتي الكثيرة لكتب هذا المذهب منذ سنين عديدة، مما جعلني أن أوجه نصب عيني إختيار أحد كتبه لتكون رسالة لي.

٢- قيمة الكتاب العلمية، وأصالته مصادره التي اعتمد عليها، وأهميته بين كتب المذهب.

(١) رسائل الإصلاح (١/١٣).

٣- قلة كتب الفقه الحنفي التي خرجت محققة تحقيقاً علمياً، إذ أكثر تراث الحنفية لا يزال مخطوطاً، والذي يدل على ذلك فهارس مخطوطات الفقه الحنفي في المكتبات، وأغلب المطبوع منه خرج بصفة تفتقد مبادئ التحقيق، فإحسب أن أساهم بعمل يصح شيئاً في القضية.

وغيرها من الأمور التي ذكرتها أثناء الكلام على أهمية هذا الكتاب.

وقد اقتضت طبيعة هذا التحقيق أن أرسم خطته على النحو التالي:-

أولاً: قسم الدراسة.

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في ترجمة مؤلف متن الكتر، وأهمية هذا المتن، وأهم الشروح عليه. ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة مؤلف متن كتر الدقائق.

المبحث الثاني: أهمية هذا المتن.

المبحث الثالث: أهم الشروح عليه.

الفصل الثاني: في عصر المؤلف وترجمته. وفيه مبحثين:

المبحث الأول: دراسة عصر المؤلف. وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: الحالة السياسية.

الثاني: الحالة الاجتماعية.

الثالث: الحالة العلمية.

المبحث الثاني: ترجمة المؤلف . وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: حياته الشخصية. (اسمه، نسبته، مولده)

الثاني: حياته العلمية. (طلبه العلم، مشايخه، مكانته).

الثالث: حياته العملية. (أعماله، تلامذته ، مؤلفاته، وفاته).

الفصل الثالث: التعريف بالكتاب.

وفيه ستة مباحث:

الأول: توثيق الكتاب.

الثاني: أهمية الكتاب.

الثالث: مصطلحات الكتاب.

الرابع: منهج الكتاب.

الخامس: مصادر الكتاب.

السادس: تقييم الكتاب.

ثانياً: قسم التحقيق.

وقد تكلمت فيه على وصف النسخ المعتمدة في

التحقيق، ومنهجي في التحقيق.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها من تحقيق هذا القسم.

الفهارس: وقد وضعت فهرسة لكل من:

- ١- الآيات القرآنية. ٢- الأحاديث النبوية. ٣- الآثار. ٤- الأعلام.
- ٥- الكتب الواردة في المتن. ٦- الأماكن والبلدان. ٧- الكلمات الغريبة. ٨- الآيات الشعرية. ٩- المقادير الشرعية. ١٠- الحيوانات. ١١- النباتات. ١٢- القواعد والضوابط الفقهية. ١٣- المصادر والمراجع. ١٤- الموضوعات.

وحين شرعت في البحث، اعترض طريقي صعابٌ زاولتها، وأمور معضلة مارسستها، إلا أن الله أعانني عليها، وكان من أهمها:

- ١- عدم وجود الدراسات الكافية التي تدرس تاريخ المذهب الحنفي، وأدواره الفقهية التي مرّ بها، حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وتكشف الغموض الذي يكتنف اصطلاحات المذهب في رجاله ومدونات، وأحسب أني في هذا البحث قد قدمت شيئاً ولو يسيراً - في الكشف عن هذا الجانب.

- ٢- توثيق النصوص والنقول التي امتلأ بها الكتاب، مع كثرة

المصادر التي استقى منها المؤلف مادته، وقد أخذ هذا العمل مني وقتاً طويلاً.

٣- إن من مصادر المؤلف التي اعتمد عليها ما هو مخطوط، فاقترضت ذلك مني البحث عن المخطوط أولاً، ثم بذل الجهد في الحصول عليه ثانياً، وقد كان هذا الأمر شاقاً عليّ ذلك لأنني وثقت أكثر من خمسمائة نقل من حوالي أربعين مخطوطاً في المكتبات الموجودة بالمملكة.

٤- كثرة نسخ المخطوط، حيث بلغت النسخ التي استطعت الحصول عليها حوالي سبع نسخ، أخذت مني جهداً كبيراً في مقابلتها، واختيار النص المختار منها.

وبعد فهذا جهد المقل، بذلته في تحقيق هذا الجزء من هذا المخطوط، وإخراجه على صورة قريبة مما أراد مؤلفه. فما كان فيه من صواب فمن الله، هو المأنّ وحده، وما كان فيه من خطأ فمني، وجزى الله خيراً من أبدى لي خطئي، وأوضح لي عيبي.

وفي ختام هذه المقدمة لايفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور الشافعي عبدالرحمن

السيد عوض على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من جهد، وما قدمه من توجيه ونصح، مع رحابة الصدر، وتقبل للمناقشة وإبداء الرأي.

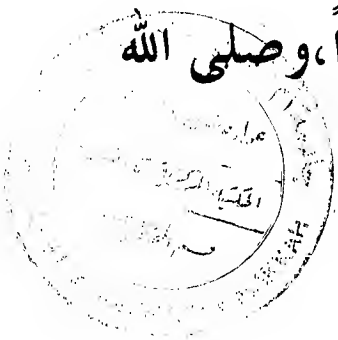
فكانت آراؤه السديدة، وتوجيهاته المفيدة خير معين لي بعد توفيق الله سبحانه وتعالى، على تجاوز كثير من الصعاب. فله مني جزيل الشكر، وعظيم الإمتنان، سائلاً المولى جلّ وعلا أن يجزيه خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر لكل العاملين بهذا الصرح العلمي الشامخ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، التي احتضنتني، وهيات لي سبيل العلم.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من مدّ لي يد العون في سبيل انجاز هذه الرسالة.

هذه مشاعر الشكر التي أراها ديناً عليّ قد بثتها، ومن شكر فقيد أدبى حق النعمة، وحق المنعم.

والحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامه عليّ بتحقيق هذا الجزء من هذا المخطوط، مقراً بالعجز والتقصير، ضارعاً إليه أن يغفر لي ما أسأت فيه، وأسأله أن يتقبله مني، ويجعله في موازين حسناتي، يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وصلى الله



على سيدنا محمدا النبي الأمي صلاة تزلفنا عنده الدرجات
العلی، اللهم اغفر لنا وارحمنا، ويسر لنا كل عسير، وبالله
الثقة، وعليه التوكل، وكفى بالله وكيلًا.

وكتبه
الفقير إلى عفو المولى
عبد الإله بن محمد بن أحمد الملا

السبت: ٦/١٠/١٤٢٠هـ.

الأحساء - الهفوف.

أولاً

القسم الدراسي

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الأول: ترجمة مؤلف متن "الكنز"، وأهمية

المتن، وأهم الشروح عليه.

الثاني: عصر المؤلف، وترجمته.

الثالث: التعريف بالكتاب.

الفصل الأول

ترجمة مؤلف متن "الكنز"، وأهمية المتن، وأهم الشروح عليه.

وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: ترجمة مؤلف متن "الكنز".

الثاني: أهمية متن "الكنز"

الثالث: أهم شروح متن "الكنز"

المبحث الأول:- ترجمة مؤلف متن الكنز:

١- إسمه ونسبه وكنيته ولقبه^(١):

هو عبدالله بن أحمد بن محمود، وكنيته: أبو البركات، ولقبه: حافظ الدين، النسفي، نسبته إلى "نسف"^(٢).

ولم أعثر على من ذكر تاريخ مولده فيما بحثت من كتب التراجم.

٢- موطنه:

هو من بلدة "نسف" بفتح أوله وثانيه^(٣) ثم فاء، كما تدل عليه نسبته إليها، وهو مدينة كبيرة بين نهر جيحون وسمرقند، وخرج منها جماعة كبيرة من العلماء الذين اشتهروا بالنسبة إليها^(٤).

٣- شيوخه:

تلمذ النسفي على يد عدد من العلماء ومنهم:-

(١) ينظر في ترجمة النسفي في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣٥٢/٢)، الفوائد البهية ص (١٧٢، ١٧٣)، تاج التراجم ص (٣٠)، الأعلام (٦٧/٤)، معجم المؤلفين (٣٢/٦)، الفتح المبين (١٠٨/٢)، كشف الظنون (١١٩/١)، (١١٦٨/٢).

(٢) ينظر: الفوائد البهية ص (١٧٢).

(٣) وقيل: بكسر السين، وفي النسبة تفتح، كذا في الفوائد البهية ص (١٧٢).

(٤) ينظر: معجم البلدان (٢٨٥/٥)، اللباب في تهذيب الأنساب (٣٠٨/٣).

- ١- محمد بن عبد الستار بن محمد بن العمادي^(١) الكردي^(٢)، الملقب بشمس الأئمة، المتوفى سنة ٦٤٢ هـ.
- ٢- علي بن محمد بن علي، نجم العلماء، حميد الدين الضير^(٣)، الرامشي البخاري^(٤)، المتوفى سنة ٦٦٦ هـ.
- ٣- محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردي^(٥)، بدر الدين خواهر زاده^(٦)، المتوفى سنة ٦٥١ هـ.

-
- (١) ينظر في الذين ذكروا أن النسفي تتلمذ على شمس الأئمة الكردي في: الجواهر المضيئة (٢٧١/١)، الفوائد البهية ص (١٧٢)، تاج التراجم ص (٣٠).
 - (٢) ولد سنة ٥٥٥ هـ، وكان أستاذ الأئمة على الإطلاق، والموفود إليه من الآفاق، قرأ بخوارزم على المطرزي، ثم رحل إلى ماوراء النهر، وتفقّه بسمرقند على المرغيناني (صاحب الهداية)، وبرع في العلوم، وأقر له بالفضل والتقدم أهل زمانه.
من مصنفاته: شرح مختصر الشيخ حسام الدين الأحسيكي.
 - ينظر: الجواهر المضيئة (٨٣، ٨٢/٢)، الفوائد البهية ص (٢٩٠، ٢٩١)، تاج التراجم ص (٦٤).
 - (٣) ينظر في الذين ذكروا أن النسفي تتلمذ عليه في: الجواهر المضيئة (٢٧١/١)، الفوائد البهية ص (١٧٢)، تاج التراجم ص (٣٠).
 - (٤) كان إماماً كبيراً في الفقه والأصول والحديث، إنتهت إليه رئاسة الحنفية في بلاد ماوراء النهر، وتفقّه على شمس الأئمة الكردي، ويقال: حضر جنازته قريب من خمسين ألف رجل، وصلى عليه النسفي.
من تصانيفه: الفوائد شرح الهداية.
 - ينظر: الجواهر المضيئة (٢٣٦/١)، تاج التراجم ص (١٥٩)، الفوائد البهية ص (٢١١)، كشف الظنون (٢٠٣٢/٢)، هدية العارفين (٧١١/١).
 - (٥) ينظر في الذين ذكروا أن النسفي تتلمذ عليه في: الجواهر المضيئة (٢٣٦/١)، الفوائد البهية ص (١٧٢).
 - (٦) ينظر في ترجمته في: الجواهر المضيئة (٢٣٦/١)، الفوائد البهية ص (٣٢٧).

هذا وقد ذكر صاحب الجواهر المضيئة أن النسفي روى الزيادات^(١) عن أحمد بن محمد العتابي^(٢).

وقال عنه صاحب الفوائد البهية: -وتبعه القاري، وقال الكفوي في ترجمة العتابي: قد نص في الجواهر أن العتابي مات سنة ٥٨٦هـ^(٣)، وأني تصح رواية شخص^(٤) مات سنة ٧١٠هـ، عن رجل مات سنة ٥٨٦هـ^(٥).

٤-تلا میده:

لاشك أن العالم تتحدث عنه المصادر بأنه عديم النظر في زمانه ورأسافي كثير العلوم الشرعية لا يستغني عنه طلاب العلم، والنسفي-رحمه الله-أحد هؤلاء العلماء، ونستطيع أن نجزم أنه تتلمذ عليه خلق كثير من العلماء، ولكن المصادر التي تذكر ترجمته لم تذكر أسماء هؤلاء العلماء غير طالب واحد وهو:-

(١) هو: كتاب لمحمد بن الحسن الشيباني.

(٢) ينظر الجواهر المضيئة (١/١١٤، ٢٧١).

(٣) قال صاحب الجواهر في ترجمة العتابي: هو أحمد بن محمد بن عمر، أبونصر العتابي البخاري، المنعوت زين الدين، مات ببخارى سنة ٥٨٦هـ.

ينظر: الجواهر المضيئة (١/١١٤).

(٤) الذي هو: النسفي.

(٥) ينظر: الفوائد البهية ص (١٧٣).

الحسن بن علي بن الحجاج بن علي^(١)، الملقب بحسام الدين
السغناقي^(٢) المتوفى سنة ٧١١ هـ، وقيل سنة ٧١٤ هـ.

٥- مرتبته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان الإمام حافظ الدين النسفي يتمتع بعلم واسع مع العمل
الصالح، والزهد، والتقوى.
وقد وصفه المترجمون له بالعلم والزهد، وكان رحمه الله مثال
العلماء العاملين.

مرتبته العلمية:

يقول عبد الحي اللكنوي رحمه الله^(٣): عده ابن كمال باشا^(٤)

(١) ينظر في الذين ذكروا أن السغناقي تتلمذ على النسفي في: الجواهر المضيئة (١/٢٧٠)، الفوائد
البهية ص (١٧٣).

(٢) نسبته إلى سغناق: بلدة في تركستان.

من تصانيفه: الوافي شرح المختصر الحسامي، شرح التمهيد في أصول الدين، شرح المفصل في النحو.
ينظر: الدرر الكامنة (٢/٦٠٩)، الجواهر المضيئة (٢/١١٤)، الطبقات السنية (٣/١٥٠)، الفوائد البهية
ص (١٠٦/١٠٧)، تاج التراجم ص (٩٠).

(٣) هو عبد الحي بن محمد بن عبد الحليم الأنصاري، اللكنوي، الهندي، أبو الحسنات، عالم بالحديث
والتراجم، ومن فقهاء الحنفية في عصره، توفي سنة ١٣٠٤ هـ.

من كتبه: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، مجموعة الفتاوى، الرفع
والتكميل في الجرح والتعديل، وغيرهم.

ينظر مقدمة كتاب النافع الكبير ص (٣٧-٤٠)، مقدمة الفوائد البهية ص (٩-١٦)، الأعلام (٥/١٥٤).

(٤) هو أحمد بن سليمان، المقب بشمس الدين، المشهور بابن كمال باشا، عالم مشارك في كثير من
العلوم، له تصانيف كثيرة منها: طبقات الفقهاء، طبقات المجتهدين، تاريخ آل عثمان، إيضاح الإصلاح =

من طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف الذين شأهم أن لا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة، وهو أدنى طبقة المتفقهين منحطة عن درجة المجتهدين والمخرجين والمرجحين^(١).

وعده غيره-أي غير ابن كمال باشا-من المجتهدين في المذهب^(٢).

= في فقه الحنفية، توفي رحمه الله سنة ٩٤٠هـ، وهو مفت باستانبول.
ينظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ص(٢٢٦)، الفوائد البهية ص(٤٢، ٤٣)، هدية العارفين (١/١٤١)، الأعلام (١/١٤١)، معجم المؤلفين (١/٢٣٨).

(١) يقسم بعض العلماء ومنهم ابن عابدين طبقات فقهاء الحنفية إلى ست طبقات:
الأولى: طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد بن الحسن وسائر أصحاب أبي حنيفة، القادرين على استخراج الأحكام من القواعد التي قررها الإمام.
الثانية: طبقة المجتهدين في المسائل التي لانص فيها عن صاحب المذهب، كالخصاف، وأبي جعفر الطحاوي، والكرخي، والحلواني، وهو لا يقدر على مخالفة إمامهم في الفروع، لكنهم يستنبطون الأحكام التي لارواية فيها على حسب الأصول.

الثالثة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كالرازي وأضرابه، القادرون على تفصيل قول مجمل، وتكميل قول محتمل، من دون قدرة على الإجتهد.

الرابعة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين، كأبي الحسن القدوري، وصاحب الهداية وأمثالهما، القادرون على تفضيل بعض الروايات على بعض.

الخامسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الضعيف والقوي وظاهر المذهب والرواية، ومنهم أصحاب المتون، كالنسفي.

السادسة: طبقة المقلدين الذين لا يقدر على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين.

ينظر حاشية ابن عابدين (١/٨٠)، الفوائد البهية ص(٢٣)، النافع الكبير ص(٣٧).

(٢) ينظر: الفوائد البهية ص(١٧٣).

ثناء العلماء عليه:

يقول شهاب الدين ابن حجر العسقلاني^(١) في ترجمته: "علامة الدنيا أبو البركات"^(٢).

ثم ينقل عن صاحب الطبقات السنية أنه قال: "أحد الزهاد المتأخرين، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول"^(٣).

ويقول عنه عبد الحي اللكنوي رحمه الله: "كان إماما كاملا، عديم النظر في زمانه، رأسا في الفقه والأصول، بارعا في الحديث ومعانيه"^(٤).

٥- مصنفاته:

له تصانيف معتبرة في الفقه، والأصول، والتفسير، وغيرها، منها:

في الفقه:

(١) الوافي^(٥): وهو كتاب مقبول معتبر، جمع فيه مسائل الجامع الصغير والكبير والزيادات لمحمد بن الحسن، كما اشتمل على مسائل

(١) ستأتي ترجمته ص (٢٠٢).

(٢) ينظر: الدرر الكامنة (٣٥٢/٢).

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: الفوائد البهية ص (١٧٣).

(٥) ينظر: الدرر الكامنة (٣٥٢/٢)، تاج التراجم ص (٩٠)، الجواهر المضية (٢٧١/١)، هدية

العارفين (٤٦٤/٥)، الأعلام (٦٧/٤).

الفتاوى والواقعات^(١).

(٢) الكافي شرح الوافي^(٢): وهو شرح على أسلوب كتاب الهداية.
وهذا الكتاب قد حققه مجموعة من طلاب كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٣) كنز الدقائق^(٣): وهذا هو المتن الذي سنتكلم عليه إنشاء الله بالتفصيل في المبحثين القادمين.

وهو كتاب مطبوع مع شروحه.

(٤) المستصفى شرح المنظومة^(٤): وهو شرح بسيط^(٥).

وهو كتاب مخطوط، ويقوم على تحقيقه طالبان في قسم الفقه المقلون بالمعهد العالي للقضاء.

(٥) المصنفى: وهو مختصر المستصفى المذكور^(٦).

(١) ينظر: كشف الظنون (١٩٩٧/٢).

(٢) ينظر: المراجع السابقة في (٥) من الصفحة السابقة.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) أي: منظومة النسفي في الخلاف، وهو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ.

ينظر: كشف الظنون (١٨٦٧/٢)، مفتاح السعادة (٢٨٤/٢).

(٥) ينظر: كشف الظنون (١٨٦٧/٢).

(٦) ينظر: المرجع السابق.

وفي الفوائد البهية: "المستصفى شرح الفقه النافع"^(١)، والمصفي شرح المنظومة النسفية"^(٢).

وفي الدرر الكامنة: "المستصفى في شرح المنظومة، ولم يذكر المصفي"^(٣).

وهو كتاب مخطوط.

(٦) المنافع في شرح النافع"^(٤).

وهو كتاب مخطوط.

(٧) المستوفى في الفروع. ذكره صاحب كشف الظنون"^(٥).

وهو كتاب مخطوط.

وفي الأصول:

(٨) منار الأنوار: وهو متن متين، جامع، مختصر، نافع، وهو فيما بين

(١) وهو: للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني، المدني، السمرقندي، الحنفي، المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

ينظر كشف الظنون (١٩٢١/٢).

(٢) ينظر: الفوائد البهية ص (١٧٣)، تاج التراجم ص (٣٠)، مفتاح السعادة (١٨٨/٢)، الأعلام (٦٧/٤).

(٣) ينظر: الدرر الكامنة (٣٢٥/٢).

(٤) النافع: من فروع الحنفية، لحميد الدين علي بن محمد بن علي الضرير الرامشي الحنفي.

ينظر إيضاح المكنون (٦١٦/٤).

(٥) كشف الظنون (١٧٦٥/٢)، هدية العارفين (٤٦٤/٥).

كتبه المبسوطه، ومختصراته المضبوطة، أكثرها تداولاً وأوفرها
تناولاً، وهو مع صغر حجمه، ووجازة متنه، بحر محيط بدرر الحقائق.
وقد إعتنى به جمع غفير من العلماء، شرحاً، واختصاراً، وترتيباً
وتهدياً، وهو مطبوع مع شروحه^(١).

(٩) كشف الأسرار شرح المنار: وقد إعتنى العلماء بهذا الشرح^(٢).
وهو كتاب مطبوع^(٣)

(١٠) شرح المنتخب في أصول المذهب^(٤): وهو شرح مختصر نافع.
وهو كتاب مخطوط.

(١١) له شرح آخر على المنتخب، وهو شرح مطول.
وقد قام بتحقيق هذا الكتاب طالب بقسم الدراسات العليا الشرعية

(١) من هذه الشروح:

١- نور الأنوار، للشيخ أحمد المعروف من لا جيون بن أبي سعيد المتوفى سنة ١١٣٠هـ.

٢- شرح المنار لعبد اللطيف بن ملك المتوفى سنة ٨٨٥هـ.

٣- فتح الغفار، للعلامة زين الدين ابن نجيم المصري المتوفى سنة ٩٧٠هـ.

وجميع هذه الشروح مطبوعة.

(٢) ينظر: كشف الظنون (١٨٢٣/٢، ١٨٢٤).

(٣) وقد طبع مع نور الأنوار بدار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٤) المنتخب في أصول المذهب: لمحمد بن محمد عمر الأحسيكي، المتوفى سنة ٦٤٤هـ.

ينظر كشف الظنون (١٨٤٩/٤)، تاج التراجم ص (١٩٦)، هدية العارفين (٤٦٤/٥).

بكلية الشريعة بجامعة أم القرى.

في علم الكلام:

(١٢) عمدة العقائد: وهو مختصر يحتوي على أهم قواعد علم الكلام، يكفي لتصفية العقائد الإيمانية في قلوب الأنام^(١). وهو كتاب مطبوع^(٢).

(١٣) الإعتماد: وهو شرح العمدة المذكورة^(٣). وهو كتاب مخطوط.

في التفسير:

(١٤) مدارك التزيل وحقائق التأويل: وهو كتاب وسط في التأويلات، جامع لوجوه الإعراب والقراءات، متضمنا لدقائق علم البديع والإشارات، حاليا بأقاويل أهل السنة والجماعة^(٤). وهو كتاب مطبوع^(٥).

(١) ينظر: كشف الظنون (١١٦٨/٢)، الدرر الكامنة (٣٥٢/٢)، تاج التراجم ص (١١١)، هدية العارفين (٤٦٤/٥).

(٢) طبع باعتناء المستشرق كورتين في لندن عام ١٨٤٣ م.

ينظر معجم سركين ص (١٥٨٣).

(٣) ينظر: المراجع المذكورة في (١).

(٤) ينظر: فتح الغفار (٣/١)، هدية العارفين (٧٨٣/٥)، كشف الظنون (١٦٤٠/٢).

(٥) طبع بعناية الشيخ محمود البطراوي بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٦ هـ.

وذكر صاحب "هدية العارفين" غير هذه المصنفات المذكورة كتابين
إثنين وقفت على أحدهما في كشف الظنون، وهما:

(١٥) فضائل الأعمال^(١)

(١٦) اللآلئ الفاخرة في علوم الآخرة^(٢).

٦- وفاته:

توفي رحمه الله ليلة الجمعة من شهر ربيع
الأول^(٣) سنة ٧١٠ هـ^(٤)، ودفن بإيذج^(٥)^(٦).

(١) ينظر: كشف الظنون (١٢٧٤/٢)، هدية العارفين (٤٦٤/٥).

(٢) ينظر: هدية العارفين (٤٦٤/٥).

(٣) ينظر: الدرر الكامنة (٣٥٢/٢)، الدليل الشافي على المنهل الصافي (٣٨٢/١).

(٤) كذا في كشف الظنون (١١٦٨/٢)، ١٢٧٤، ١٥١٥، ١٨٢٣، ١٨٤٩، ١٨٦٧، ١٩٩٧، هدية

العارفين (٤٦٤/٥)، الفتح المبين (١٠٧/٢)، الأعلام (٦٧/٤)، معجم المؤلفين (٣٢/٦).

وذكر صاحب تاج التراجم أنه كان ببغداد سنة ٧١٠ هـ، ولم يذكر تاريخ وفاته. ينظر ص (١١١).

وقيل: توفي سنة ٧٠١ هـ.

ينظر كشف الظنون (١١٩/١)، الدرر الكامنة (٣٥٢/٢)، الفوائد البهية ص (١٧٣).

وقيل: سنة ٧١١ هـ.

ينظر كشف الظنون (١٦٧٥/٢).

(٥) كذا في الدرر الكامنة (٣٥٢/٢)، الأعلام (٦٧/٤).

(٦) إيذج نالزال المعجمة مفتوحة، وجيم: كورة من بلد بين خوزستان وأصبهان، وهي أجل مدن

هذه الكورة، وسلطانها يقوم بنفسه.

ينظر معجم البلدان (٢٨٨/١).

المبحث الثاني: أهمية متن كنز الدقائق:

ذكر فقهاء الأحناف أن عمدة المذهب الحنفي في نقل المذهب هي الكتب المعتمدة، وهي:

أولاً: كتب ظاهر الرواية، وهي الكتب الستة التي ألفها محمد بن الحسن الشيباني، وهي: "الجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الصغير، والسير الكبير، والزيادات، والأصل ويسمى "المبسوط"، وهذه الكتب بمثابة أصول المذهب^(١).

وقد جمعت هذه الكتب في كتاب "الكافي" للحاكم الشهيد^(٢).

ومن ثم لقي "الكافي" الكثير من الإعتماد والتقدير، تبعاً لأصوله. ومن شروحه التي نالت الثقة والإعتماد: كتاب "المبسوط" لشمس الأئمة السرخسي^(٣)، إذ لا يعمل بما يخالفه ولا يركن إليه ولا يعول إلا عليه^(٤).

ثانياً: كتب المتون المعتمدة: وهي المختصرات التي ألفها الحذاق

من علماء المذهب الكبار، المشتهرين بالتمحيص والتدقيق.

(١) ينظر: حاشية رد المحتار (٧٢/١).

(٢) ستأتي ترجمته ص (٢٠٨).

(٣) ستأتي ترجمته ص (١٨٧).

(٤) ينظر: حاشية رد المحتار (٧٢/١).

حيث قاموا بإعادة لتقويم أقوال الإمام وأصحابه من أئمة المذهب، والترجيح بين هذه الأقوال لاختيار أرجحها ليكون قولاً معتمداً راجحاً في المذهب^(١).

يقول العلامة ابن عابدين^(٢): إن المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب فلا يعدل عما فيها^(٣).

وقال في موضع آخر: ... وإذا تعارض ما في المتون، وما في غيرها من الشروح والفتاوى، فالعبرة لما في المتون^(٤).

وحصل هذا الإعتداد والتعويل على المتون المعتمدة، إذ كان مصنفوها يميزون بين الراجح والمرجوح، والمقبول والمردود، والقوي والضعيف، فلا يوردون في متونهم إلا الراجح المقبول القوي^(٥). ومن ثم إهتم فقهاء الأحناف قديماً وحديثاً بتلقيح النشئ وتحفيظهم

(١) المذهب عند الحنفية للدكتور محمد إبراهيم علي ص (٨١).

(٢) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، فقيه الديار الشامية في القرن الثالث عشر، وخاتمة محققى الحنفية، وإمامهم في عصره، مولد بدمشق سنة ١١٩٨ هـ، وبها توفي سنة ١٢٥٢ هـ.

من مصنفاته: حاشية رد المحتار على الدر المختار، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، حاشية على تفسير البيضاوي، الرسائل المنسوبة إليه، وغيرها من الكتب.

ينظر قرة عيون الأخبار لنجله (٦/٣-٦)، الأعلام (٦/٤٢)، معجم المؤلفين (١١/١٤٣).

(٣) ينظر: حاشية رد المحتار (٤/٢٠٩).

(٤) ينظر: حاشية رد المحتار (١/٧٤).

(٥) ينظر: الفوائد البهية ص (١٠٧).

تلك المتون التي نالت من الثقة والتقدير مانالت.

وقد ذكر العلامة ابن عابدين أهم المتون المعتمدة في المذهب، فقال: "المتون المعتمدة كالبدائية^(١)، ومختصر القدوري^(٢)، والمختار^(٣) والنقاية^(٤)، والوقاية^(٥)، والكثر، والملتقى^(٦)، فإنها الموضوعات لنقل المذهب"^(٧).

ويقول اللكنوي: "وأعلم أن المتأخرين قد اعتمدوا على المتون الثلاثة: الوقاية، ومختصر القدوري، والكنز، ومنهم من اعتمد على الأربعة: الوقاية، والكثر، والمختار، ومجمع البحرين^(٨)."

وقال: العبرة لما فيها عند تعارض ما فيها وما في غيرها، لما عرفوا من جلالة قدر مؤلفيها، والتزامهم إيراد مسائل ظاهر الرواية، والمسائل التي اعتمد عليها المشايخ"^(٩).

(١) تأليف: أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣هـ.

(٢) ستاتي ترجمته ص (١٩٥)

(٣) تأليف: أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود المتوفى سنة ٦٨٣هـ.

(٤) تأليف: عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة، الملقب بصدر الشريعة الأصغر المتوفى سنة ٧٤٧هـ.

(٥) تأليف: محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم، تاج الشريعة المحبوبي.

(٦) تأليف: إبراهيم بن محمد الحلبي، المتوفى سنة ٩٥٦هـ.

(٧) ينظر: رسائل ابن عابدين "رسم المفتي" ص (٣٦، ٣٧).

(٨) تأليف: مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب، المعروف بابن الساعاتي، المتوفى سنة ٦٩٤هـ.

(٩) ينظر: النافع الكبير شرح الجامع الصغير ص (٢٣).

إلا أن بعض هذه المتون لقيت من القبول والثقة والإعتماد أكثر مما لقيه البعض الآخر، تبعاً لاختلاف العصور والأقطار.

ومن هذه المتون متن "كتر الدقائق" للعلامة النسفي، فقد قرن فقهاء الحنفية هذا المتن مع الكتب المعتمدة في المذهب، وأثنوا عليه في كثير من المواطن، مما يدل على أنه من المؤلفات المهمة في فقه الحنفية.

فقد قال عنه العلامة الزيلعي^(١): "أن المختصر المسمى بـ"كتر الدقائق" أحسن مختصر في الفقه، حاوياً ما يحتاج إليه من الوقائع، مع لطافة حجمه، واختصار نظمه"^(٢).

وقال عنه العلامة زين الدين ابن نجيم^(٣): "وأن كتر الدقائق أحسن مختصر في فقه الأئمة الحنفية"^(٤).

كما يقول العلامة العيني^(٥) عن أهمية هذا المتن: "لكونه مختصراً

(١) هو عثمان بن علي بن محمد بن يونس، فخر الدين الزيلعي، نسبته إلى زيلع: بلدة بساحل الحبشة، قدم القاهرة سنة ٧٠٥هـ، ودرس وأفتى، وكان مشهوراً بمعرفة النحو والفقه والفرائض، توفي سنة ٧٤٣هـ. من مصنفاته: تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، شرح الجامع الصغير، بركة الكلام على أحاديث الأحكام.

ينظر: الدرر الكامنة (٢/٤٤٦)، الجواهر المضية (٢/٥١٩)، الفوائد البهية ص (١٩٤)، تاج التراجم ص (١٦٠).

(٢) تبين الحقائق (٢/١).

(٣) سوف تأتي ترجمته مفصلة في الفصل الثاني من هذا القسم.

(٤) البحر الرائق (٢/١).

(٥) سوف تأتي ترجمته ص (٢٣٨).

يُلقى درسه في المدارس، ويُحفظ متنه في غالب الأماكن
والمجالس، ويُستصحب مع الطلبة في الأكمام، ويبحث عنه الخواص
العوام، فالخواص بالإفتاء منه، والعوام بالإستفتاء عنه^(١).

ويقول العلامة إبراهيم السمرقندي^(٢) عنه: "ثم أن مؤلفات
العلماء المتقدمين والمتأخرين في أصول هذا الفن وفروعه كثيرة
لا يجمعها العدُّ، ولا يحويها الحدُّ، غير أن كتاب "كتر الدقائق" الذي
صنّفه العالم المتبحر الكامل مولانا حافظ الحق والملة والدين، المشهور
بالعلامة النسفي من بينها أجمع مصنفاً لأمّهات المسائل، فإنّه في نقاية
الألفاظ، ولطافة العبارات، وكثرة المسائل والقواعد كبحرٍ لجي عميق
لا يدرك منتهاه، وقد رغب فيه الصغير والكبير والمبتدي والمنتهي
لتناوله ما يحتاج إليه الكل من الوقائع والنوادر"^(٣).

والملفت للنظر في هذا الكتاب أنّه لا تخلُ مكتبة من مكتبات
العالم إلا وتعثّر فيها على نسخة من نُسخه.

(١) ينظر: رمز الحقائق (٤/١).

(٢) هو إبراهيم بن محمد، أبو القاسم السمرقندي، قارئ، من فقهاء الحنفية، توفي بعد سنة ٩٠٧ هـ.

له من المصنفات: مستخلص الحقائق شرح كتر الدقائق.

ينظر: كشف الظنون (١/١٥١٥)، الأعلام (١/٦٥).

(٣) ينظر: مستخلص الحقائق ص (٧).

وهذا وإن دلّ على شيء فإنما يدل على إهتمام السابقين بهذا المتن مع صغر حجمه.

وهذا الكتاب لخصّ فيه مؤلفه كتابه "الوافي" الذي كان مليئاً بالمسائل العويصة، والتي أخذها عن الجامع الكبير لمحمد بن الحسن. يقول في مقدمته: "...لما رأيت الهمم مائلة إلى المختصرات، والطبّاع راغبة عن المطولات، أردت أن ألخص "الوافي" بذكر ما عمّ وقوعه، وكثّر وجوده، لتكثر فائدته وتتوفر عائدته"^(١).

وأما سبب تسميته بـ "كثر الدقائق"، فيقول عن هذا العلامة أبي السعود المصري^(٢): سمّاه كنزاً باعتبار ما شتمل عليه من المسائل الكثيرة التي أودعها فيه، لأنّ الكثر إسم لما دفنه بنو آدم من الذهب والفضة، وأضاف كتراً للدقائق نظراً لأنّ مسائله دقيقة تحتاج إلى دقة وفكر"^(٣).

(١) ينظر مقدمة كثر الدقائق في: كشف الظنون (١٥١٥/٢)، شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٢)، رمز الحقائق (٣/١).

(٢) هو السيد محمد أبو السعود بن علي إسكندر المصري، السيد الشريف توفي سنة ١١٧٢ هـ. من مصنفاته: عمدة الناظر على الأشباه والنظائر، حاشية فتح المعين على شرح الكتر لمنلا مسكين. ينظر: الأعلام (٢٩٦/٦).

(٣) ينظر: حاشية فتح المعين على شرح الكتر لمنلا مسكين (١٥/١).

وقد إمتاز هذا المتن أيضاً عن بقية متون الفقه الحنفي مع كثرتها
باعتداد مشهور الأقوال الجارية على المذهب الحنفي، وبتنظيم
للمسائل الفقهية التي على المسلم الإحاطة بها، وذلك بأسلوب يميل
إلى اليسر والسهولة، ومع التقيد بالعبارات الإصطلاحية الدقيقة.
ولهذه الأسباب وغيرها فلا غرابة أن يهتم علماء الحنفية بهذا المتن
الفقهي شرحاً وتعليماً.

المبحث الثالث: أهم شروح كنز الدقائق

لما احتل الإمام النسفي تلك المكانة بين علماء الحنفية، وما إمتاز به كتابه "كتر الدقائق" من الميزات التي ذكرناها، فلا غرو أن يهتم به علماء الحنفية الذين أتوا بعده بهذا المتن لهذا العالم الجليل، وذلك بشرحه ونظمه.

وفيما يلي نستعرض أهم شروح هذا المتن والتصانيف عليه، مرتبة حسب وفیات أصحابها:

١- تبين الحقائق شرح كتر الدقائق:

ومؤلفه: الإمام العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي^(١) قال في مقدمته: "أما بعد فإني لما رأيت هذا المختصر المسمى بكتر الدقائق أحسن مختصر في الفقه، حاوياً ما يحتاج إليه من الوقائع مع لطافة حجمه، لاختصار نظمه، أحببت أن يكون له شرح مختصر، يحل ألفاظه، ويعلل أحكامه، ويزيد عليه يسيراً من الفروع، مناسباً له مُسمى بتبيين الحقائق، لما فيه من تبين ما اكتر من الدقائق"^(٢) وهذا الكتاب يُعتبر من الشروح المعتمدة في المذهب. قال عنه اللكنوي^(٣): "وهو شرح مقبولٌ معتمد"^(٤).

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٩).

(٢) تبين الحقائق (٢/١).

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٨).

(٤) الفوائد البهية ص (١٩٤).

وقال عنه صاحب تاج التراجم: "أنه أجاد وأفاد، وحرر وانتقد، وصحح ما اعتمد"^(١)

وقال عنه صاحب البحر الرائق: "ومن أحسن شروح الكثر التبيين للإمام الزيلعي، إلا أنه أطال من ذكر الخلافات، ولم يُفصح عن منطوقه ومفهومه"^(٢).

وهذا الكتاب مطبوع، وقد طُبِعَ لأول مرة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٣هـ.

٢- رمز الحقائق شرح كثر الدقائق:

ومؤلفه: الشيخ الإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني^(٣). يقول في مقدمته: "...إني أردت إشغال البال في شرح كتاب من المصنفات، فاخترت لذلك كتاب "كثر الدقائق" المنسوب إلى الهمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي عليه رحمة الله، فإنه وإن وقع عليه شروح، لكن منها ما يُمل جداً، ومنها ما يخلُ جداً، فاستخرت الله تعالى، واخترت له شرحاً يذلل صعابه، ويستخرج عن قشره لبابه ويوضح مأمنه من المسائل

(١) تاج التراجم ص (١٤٤).

(٢) البحر الرائق (٢/١).

(٣) سوف تأتي ترجمته ص (٢٣٨).

الصعاب، مسمى بكتاب رمز الحقائق شرح كثر الدقائق"^(١).
وهذا الشرح مطبوع، وقد طُبِعَ لأول مرة في المطبعة العربية بـلاهور
بـباكستان سنة ١٤٠٣هـ—.

٣- شرح منلا مسكين على كثر الدقائق:

تأليف: معين الدين محمد بن عبد الله الهروي^(٢).
وهو شرح مختصر لمتن الكثر، يقع في مجلد واحد، وقد طُبِعَ لأول مرة
بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢٤هـ—.

وقد وضع العلامة أبي السعود المصري^(٣) حاشية على هذا الشرح
سمّاها "فتح المعين على شرح الكثر لمنلا مسكين"، وقد طبعت هذه
الحاشية مع الشرح سنة ١٤٠٣هـ— بـكراتشي بـباكستان.

٤- مستخلص الحقائق شرح كثر الدقائق:

تأليف: إبراهيم بن محمد السمرقندي^(٤).
وهو أيضاً شرحٌ مختصر للكثر، وقد طبع هذا الشرح بـكراتشي

(١) رمز الحقائق (١/٢، ٣).

(٢) سوف تأتي ترجمته ص (٢٥٥).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٣١).

(٤) تقدمت ترجمته ص (٣٠).

بباكستان سنة ١٤٠١هـ.

٥- البحر الرائق شرح كتر الدقائق:

تأليف: العلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم^(١).

وهذا الشرح وصل فيه مؤلفه إلى كتاب دعاوى، ثم بعد ذلك أكمله العلامة الطوري^(٢).

يقول في مقدمته: وأن كتر الدقائق، للإمام حافظ الدين النسفي أحسن مختصر صُنّف في فقه الأئمة الحنيفة، وقد وضعوا له شروحات، وأحسنها التبيين للإمام الزيلعي، لكنه أطال من ذكر الخلافات، ولم يفصح عن منطوقه ومفهومه، وقد كنت مشتغلاً به من إبتداء حالي، فأحببت أن أضع عليه شرحاً يفصح عن منطوقه ومفهومه، ويردُّ فروع الفتاوى والشروح إليهما، مع تفاريع كثيرة وتحريرات شريفة، وسميته بالبحر الرائق شرح كتر الدقائق^(٣). وهذا الشرح يُعدُّ عمدة شروح الكنز، كما قال ذلك صاحب

(١) سوف تأتي ترجمته مفصلة في الفصل الثاني من هذا القسم.

(٢) هو محمد بن حسن بن علي الطوري الحنفي، المتوفى سنة ١١٨٣هـ.

من مصنفاته: الفواكه الطورية في الحوادث المصرية، تكملة البحر الرائق.

ينظر: إيضاح المكنون (٢٠٢/٢)، الأعلام (١٠٣/٦).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٢/١).

الكواكب السائرة^(١).

وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة في دار الكتب العربية الكبرى بمصر سنة ١٣١٣هـ، ويقع في ثمانية مجلدات منها سبعة لابن نجيم، وواحد للطوري.

٦-النهر الفائق شرح كتر الدقائق.

وهذا هو كتابنا المخطوط.

٧-توفيق الرحمن شرح كتر البيان.

تأليف: مصطفى بن محمد بن يونس بن النعمان الطائي^(٢).
وهو شرحٌ مطول للكتر، إلا أن مؤلفه اختصره في كتاب، وسماه "مختصر توفيق الرحمن"، وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة بمصر بهامش كتاب "رمز الحقائق" السابق الذكر.

(١) ينظر: الكواكب السائرة في تراجم أعيان المائة العاشرة للغزي (١٥٤/٣).

(٢) ولد بمصر سنة ١١٣٨هـ، وبها توفي سنة ١١٩٢هـ.

من مصنفاته: توفيق الرحمن، ومختصره، حاشية على شرح الأشموني في النحو، شرح الشمائل الترمذية.

ينظر: إيضاح المكنون (٣٨٥/٢)، هدية العارفين (٤٥٣/٢)، الأعلام (٢٤١/٧).

هذه هي أهم شروح الكتر، وهناك شروح كثيرة ذكرها صاحب
"كشف الظنون"، إلا أن جميعها مختصرة ومخطوطة^(١).

كما اهتم بعض علماء المذهب بهذا المتن الفقهي، وذلك عن
طريق نظمه في أبيات شعرية لكي يسهل حفظه على طلاب العلم.
ومن نظم الكتر: العلامة أحمد بن علي الهمداني، الشهير بابن
الفصيح^(٢)، وذلك في كتابه المسمى "مستحسن الطرائق"^(٣).
وهذا النظم له شروح منها:

- ١- أوضح رمز على نظم الكتر: لعلي بن غانم المقدسي^(٤).
- ٢- كما شرحه أيضاً قوام الدين أبو الفتوح مسعود الكرمانى^(٥).

(١) ينظر: كشف الظنون (١٥١٥/٢).

(٢) ولد بالكوفة سنة ٦٨٠هـ، وانتقل إلى بغداد، وتصدى للتدريس والإفتاء بدمشق، وبها توفي
سنة ٧٥٥هـ، وله من التصانيف: مستحسن الطرائق، نظم السراجية في الفقه، نظم المنار في الأصول، نظم
الشاطبية في القراءات.

ينظر: الدرر الكامنة (٢٠٤/١)، الجواهر المضيئة (٧٩/١)، الفوائد البهية ص (٢٦)، تاج التراجم ص (٤٣)
(٣) كشف الظنون (١٥١٥/٢).

(٤) هو أحد أكابر الحنفية في عصره، ولد بالقاهرة سنة ٩٢٠هـ، وبها توفي سنة ١٠٠٤هـ.

من تصانيفه: نور الشمعة في أحكام الجمعة، حاشية على القاموس المحيط، أوضح رمز على نظم الكتر.
ينظر: خلاصة الأثر (٨٠/٣)، الأعلام (١٢/٥).

(٥) المتوفى سنة ٧٤٨هـ، من تصانيفه: حاشية على المغني في الأصول، شرح نظم الكتر.

ينظر: شذرات الذهب (١٥٧/٦)، الدرر الكامنة (٣٥١/٤).

الفصل الثاني

عصر المؤلف، وترجمته

ويشتمل على مبحثين:

الأول: دراسة عصر المؤلف.

الثاني: ترجمة المؤلف.

المبحث الأول

((دراسة عصر المؤلف))

ويشتمل على المطالب التالية:

الأول: الحالة السياسية.

الثاني: الحالة الاجتماعية.

الثالث: الحالة العلمية.

المطلب الأول: الحالة السياسية:

إن للظروف التي تحيط بالإنسان والعصر الذي يعيش فيه والأوضاع الذي يعايشها تأثيراً عميقاً ودوراً بارزاً في تكوين شخصيته وتكوينه، والإنسان لا يمكن أن يعيش معزولاً عن مجتمعه، بل يتأثر بما يدور في محيطه من قريب أو بعيد، وهذا أمر مشاهد ومحسوس.

لهذا كان من الأهمية بمكان أن نلقي الضوء، ولو بصورة سريعة على العصر الذي عاش فيه المؤلف، ألا وهو القرن العاشر الهجري، وذلك في عهد الدولة العثمانية بمصر، مستعرضين الأحداث والوقائع التي حدثت في هذا العهد.

العهد العثماني في مصر:

كانت البلاد الإسلامية في أواخر القرن التاسع وبداية العاشر يتوزعها ثلاث قوى: الفرس والأتراك والمماليك، فالدولة الصفوية في فارس ومنطقة الجبال، والمماليك في الشام ومصر، والأتراك في باقي الدول الإسلامية، وكانت المماليك قد بلغت دولتهم في مصر والشام من الكبر عتياً، وكان الفرس والترك بعيدين عن مصر، لكن في الوقت نفسه كان الأتراك فيهم نشاط وقوة، وكانت لهم رغبة في القتال، وبلغت دولتهم في القرن العاشر الهجري (السادس الميلادي)

أوجَّ عصرها الذهبي، وخاصة في عهد السلطان سليم الأول، وقد بدأت أمارات الضعف تظهر في أعصاب المملكة المملوكية، حيث كانت السمة الغالبة على كثير من السلاطين وخصوصاً آخرهم الضعف العام، وسوء الإدارة^(١).

ولقد أحسَّ الناس في مصر بما عرض لدولة المماليك من الضعف فأخذوا يتطلعون إلى الدولة العثمانية، التي كانت إلى الشام ومصر أقرب الدول الإسلامية الكبرى.

وبينما كان سلطان المماليك الأخير (قانصوه الغوري)^(٢) يغوص في أحلامه وأوهامه، كان سليم الأول يُجَيِّش الجيوش، ويعد الزحف، فبدأ بقتل الشيعة في تخوم الأناضول، ثم زحف بجيشه سنة ٩٢٠هـ على الشاه إسماعيل الصفوي^(٣)، وانتصر عليه في وقعة جالديران المشهورة، وانهزم عسكر الشاه إسماعيل شرَّهزيمة، وجُرح الشاه في المعركة، وفتح السلطان سليم ديار بكر والأقليم الكردية.

(١) ينظر: خطط الشام (١٥٣/٢—١٥٤)، موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٠٤٣/٢).

(٢) تولى السلطة في مصر سنة ٩٠٦هـ، وعمره أربع وستون عاماً، وخاض معركة مرج دابق، وتوفي فيها قهراً وضاعت جثته تحت سنايك الخيل، وذلك سنة ٩٢٢هـ.

ينظر: البدر الطالع (٥٥/٢)، تاريخ الدولة العلية ص (٣٧)، الأعلام (١٨٧/٦).

(٣) هو إسماعيل بن الشيخ حيدر، وينتهي نسبه إلى الشيخ صفي الدين العلوي، وهو مؤسس الدولة الصفوية بفارس، توفي سنة ٩٣٠هـ.

ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (١٨٨).

ولما أضعف السلطان سليم المملكة الكبرى-وهي مملكة الصفوي-، طمحت نفسه إلى فتح الشام ومصر، ونزعهما من دولة المماليك ليضمهما إلى مملكته، فتدخل في طور العظمة وتكون ممالك في مملكة^(١).

وبما أن السلطان الغوري كان قد تحالف مع الشاة إسماعيل لمحاربة الدولة العلية، فقد كان هذا مبرراً كافياً لإعلان الحرب على مصر قلب العالم الإسلامي آنذاك، فسار السلطان سليم بجيشه إلى بلاد الشام قاصداً وادي النيل، وكان قانصوه الغوري قد استعد أيضاً لمحاربتة، وكان العثمانيون كثيرون العدد، حديثي العدد، وافري الحماس، ومتحدي الكلمة والغاية، وكان عندهم المدافع والأسلحة النارية.

أمّا جيش المماليك آنذاك فقد كان قليلاً، وكانت الفرقة تُمزق جموعه، وكانت الدولة المملوكية تُعاني إضطراباً إقتصادياً واضحاً بسبب تحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فتقابل الجيشان بغرب حلب الشهباء في وادٍ يقال له مرج دابق^(٢)، وهزم الغوري بسبب وقوع الخلاف بين فرق جيشه، وساعدت المدافع العثمانية

(١) ينظر: خطط الشام (٢/٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٨)، تاريخ الدولة العلية ص (١٩٠).

(٢) دابق: ضبطها ياقوت بكسر الباء، وقال: وقد روي فتحها، ودابق: قرية بين عزاز وحلب، أو إلى الشمال الغربي من حلب، ومرج دابق: مرج عشب، وفيه قبر سليمان بن عبد الملك.

ينظر: معجم البلدان (٢/٤١٦).

على حسم النصر، وقتل الغوري في إثناء إنهزام الجيش، وكان ذلك يوم الأحد ٢٥ من رجب سنة ٩٢٢هـ.

وبعد هذه الموقعة وافى السلطان سليم دمشق فاستقبله أهلها ورضوا به ملكاً، وقابل العلماء، فأحسن وفادتهم.

هذا، ولما وصل خبر موت السلطان الغوري إلى مصر، انتخب المماليك "طومان باي" ^(١) خلفاً له، وأرسل إليه السلطان سليم يعرض الصلح، بشرط إقراره بسيادة الباب العالي على القطر المصري، فلم يقبل، بل استعد لملاقاة جيوشه عند الحدود، فالتقتا مقدمتا الجيشين عند حدود الشام، وهزمت مقدمة المماليك، واحتل العثمانيون مدينة غزة على طريق مصر، وساروا نحو القاهرة حتى وصلوا بالقرب منها، وعسكر السلطان بجيشه في آواخر ذي الحجة سنة ٩٢٢هـ، ونشب القتال بين الطرفين في ٢٩ ذي الحجة سنة ٩٢٢هـ في موقعة الريدانية (العباسية) وهُزمَ المماليك ^(٢).

وانتهت بذلك دولتهم بعد أن ملكوها ١٣٩ سنة، وأصبحت الشام

(١) هو طومان باي الثاني، تولى الأمانة في مصر بعد وصول خبر موت الغوري، وقام بمحاربة العثمانيين عدة أشهر، ثم هرب والتجأ إلى أحد مشايخ البحيرة، فأظهر له الصداقة، ثم سلمه إلى السلطان سليم، فشنقه على باب دويلة في ٢١ ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ.

ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (٣٨)، الأعلام (١٥٦/٣).

(٢) ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (٣٨)، موسوعة التاريخ الإسلامي (٢٥٠/٥، ٢٥١)، موسوعة العالم الإسلامي ورجالها (١٠٤٤/٢)، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص (٤١-٤٤)

ومصر خاضعتين للحكم العثماني.

وبعد أن تمّ للسلطان سليم فتح مصر أمضى بها ثمانية أشهر، ووضع من خلالها بعض الأنظمة الإدارية، ووضع قواعد الحكم الجديد بها، وتنظيم العلاقة الاقتصادية بينها وبين العاصمة العثمانية، ونتيجة لهذه الدراسة أعلن نظام الحكم الجديد الذي يقضي بأن تكون هناك سلطات ثلاث بيدها مقاليد الحكم، وهذه السلطات هي:

أولاً: الوالي: وهونائب السلطان في حكم مصر، ورئيس الحكومة المصرية، وكانت له عدة ألقاب منها: والي مصر، الباشا، حافظ مصر. وكانت له إختصاصات عديدة منها: تنفيذ أوامر السلطان العثماني، ورئاسة الديوان الذي يساعده في الحكم وغيرها من الإختصاصات، وتتراوح مدة بقاء الوالي في منصبه من سنة إلى ثلاث سنوات.

ثانياً: الديوان: وهو مجلس إداري يعاون الوالي في حكم مصر، وهو مكون من كبار الضباط، ورجال الإفتاء، وكبار رجال الدين ثالثاً: السناجق: وهو المماليك الذين يحكمون المديرية الهامة بمصر، ويطلق على كل واحد منهم "سنجق"، ومن مهامهم: توطيد الأمن وإقامة العدل بين رعاياهم، والإهتمام بشئون الزراعة...^(١)

(١) ينظر: التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (٣٥٤/٥، ٣٥٥)، خطط الشام (٢١٦/٢)، مصر في =

هذا ولقد صرف السلطان سليم سنة وشهراً في فتح الشام ومصر، وتوفي بعد مغادرته القطريين بنحو ثلاث سنين في سنة ٩٢٦هـ، وقد قام في عهده القصير بعملين من أضخم أعمال الدولة، وهما:

الأول: زحفه نحو عاصمة الصفويين، وسحق جيشها في عقر دارها.
الثاني: إلحاق سلطنة المماليك والبلاد العربية بالدولة العثمانية، وإنهاء الخلافة العباسية السورية في القاهرة بموت آخر خلفائها هناك^(١).
ولم يطل عهد هذا الفاتح أكثر من ثماني سنين وثمانية أشهر^(٢).
ولاية مصر في عهد السلطان سليم:

تولى مصر في عهد السلطان سليم والي واحد وهو خاير بك جركس، حيث تولى الحكم في ٧ شعبان سنة ٩٢٣هـ^(٣).

= عصري المماليك والعثمانية ص (٢١٣-٢١٦).

(١) ينظر: موسوعة العالم الإسلامي ورجالها (١٥٨٠-١٥٨١/٣)

(٢) ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (١٩٢، ١٩٣)، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص (٤١-٤٤)، خطط

الشام (٢/٢٢٠)، مصر والشام بين الأيوبيين والمماليك ص (٢٦١)، تاريخ الشعوب الإسلامية ص (٨٨-٩٠).

(٣) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٦١٦/٣).

السلطان سليمان القانوني:

وخلف السلطان سليم ابنه السلطان سليمان القانوني الذي ولد سنة ٩٠٠هـ، وتولى الخلافة سنة ٩٢٦هـ، وكان على جانب من العقل وحب القانون، وحين تسلم السلطان سليمان كانت الدولة العثمانية إحدى الدول العظمى، وقد قضت تحت حكم السلطان سليمان عصرها الذهبي لأكثر من نصف قرن، وحتى وفاته سنة ٩٧٤هـ، وكان من أهم أعماله:

- ١- إتمام فتح البلاد العربية بدخوله العراق الأوسط وبغداد، ثم الجنوب (البصرة)، ودخوله اليمن بعد صراع طويل.
 - ٢- فتح بلغراد (عاصمة الصرب) سنة ٩٢٧هـ.
 - ٣- طرد فرسان رودس الصليبيين منها سنة ٩٢٩هـ.
 - ٤- فتح بلاد المجر سنة ٩٣٢هـ.
- وغير ذلك من الأعمال الجليلة التي حفلت بها حياة هذا السلطان^(١) ومن ولايته على مصر:

- ١- خاير بك جر كس^(٢): (وهو الوالي السابق في عهد أبيه السلطان سليم)، واستمر في ولايته إلى شهر ذي القعدة سنة ٩٢٨هـ.
- ٢- مصطفى باشا^(٣): تولى الحكم في ذي القعدة سنة ٩٢٨هـ إلى أن

(١) ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (١٩٩-٢١٠).

(٢) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٦١٧/٣).

(٣) ينظر: المرجع السابق.

عزل في ١٢ رجب سنة ٩٢٩هـ.

٣- كوزلجة قاسم^(١): تولى الحكم في رجب سنة ٩٢٩هـ، ثم عُزل بعد تنصيبه بأربعة وثلاثين يوماً في ٦ شعبان سنة ٩٢٩هـ.

٤- أحمد باشا^(٢): تولى الحكم في شعبان سنة ٩٢٩هـ، وفي عهده أعلن إستقلاله عن الدولة العثمانية، وسكَّ النقود باسمه، مما أدى إلى عزله في ٢٩ جمادى الأولى سنة ٩٣١هـ.

٥- إبراهيم الصدر الأعظم^(٣): تولى الحكم في جمادى الآخرة سنة ٩٣١هـ، واستمر إلى أن تم استدعاؤه إلى القسطنطينية في ٢٣ شعبان سنة ٩٣١هـ.

٦- خادام سليمان^(٤): تولى الحكم في شعبان سنة ٩٣١هـ، واستمر حتى عزل في ٢ رجب سنة ٩٤١هـ.

٧- خسرو باشا^(٥): تولى الحكم في رجب سنة ٩٤١هـ، واستمر حتى عزل في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ٩٤٣هـ.

(١) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (٣/١٦١٧).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

٨-خادم سليمان(للمرة الثانية)^(١):تولى الحكم في جمادى الآخرة سنة ٩٤٣هـ، واستمر حتى تم استدعاؤه إلى القسطنطينية في ١٩ محرم سنة ٩٤٥هـ.

٩-داود باشا^(٢):تولى الحكم في محرم سنة ٩٤٥هـ، واستمر حتى وفاته في ١٢ ربيع الأول سنة ٩٥٦هـ.

١٠-علي سيميز^(٣):تولى الحكم في ربيع الأول سنة ٩٥٦هـ، واستمر حتى تم استدعاؤه إلى القسطنطينية في ٣٠ محرم سنة ٩٦١هـ.

١١-دوقه كين زاده محمد^(٤):تولى الحكم في محرم سنة ٩٦١هـ، ثم عزل في ٢١ ربيع الثاني سنة ٩٦٣هـ.

١٢-إسكندر باشا^(٥):تولى الحكم في ربيع الثاني سنة ٩٦٣هـ، واستمر حتى عزل في ٢٩ رجب سنة ٩٦٦هـ.

١٣-خادم علي^(٦):تولى الحكم في رجب سنة ٩٦٦هـ، ثم عزل في ٣ ذي الحجة سنة ٩٦٧هـ.

١٤-لالا شاهين^(٧):تولى الحكم في ذي الحجة سنة ٩٦٧هـ، ثم عزل

(١) موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (٣/١٦١٧).

(٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧): ينظر: المرجع السابق.

في ١١ جمادى الآخرة سنة ٩٧١هـ.

١٥- علي صوفي^(١): تولى الحكم في جمادى الآخرة سنة ٩٧١هـ، ثم عزل في رمضان سنة ٩٧٣هـ.

السلطان سليم الثاني:

وخلف السلطان سليمان بعد وفاته سنة ٩٧٤هـ السلطان سليم الثاني، واستمر في الحكم حتى وفاته سنة ٩٨٢هـ، ومدة خلافته ثماني سنين وخمسة شهور.

ومن أهم أعماله: فتح جزيرة قبرص سنة ٩٧٨هـ^(٢).

أمّا ولاته على مصر فهم:

١- محمود باشا^(٣): تولى الحكم في رمضان سنة ٩٧٣هـ، واستمر حتى قتل بالرصاص في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ٩٧٥هـ.

٢- سنان باشا^(٤): تولى الحكم في جمادى الآخرة سنة ٩٧٥هـ، واستمر في الحكم إلى أن أرسله السلطان سليم إلى اليمن في جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ.

(١) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٦١٦/٣).

(٢) ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (٢٥٣-٢٥٨).

(٣) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٦١٧/٣).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

٣- جركس إسكندر^(١): تولى الحكم في جمادى الآخرة سنة ٩٧٩هـ، ثم عزل في ٣٠ محرم سنة ٩٧٩هـ.

٤- سنان باشا (للمرة الثانية)^(٢): تولى الحكم في محرم سنة ٩٧٩هـ، بعد أن أخذ ثورة اليمن، واستمر في الحكم حتى ٢٩ ذي الحجة سنة ٩٨٠هـ.

٥- حسين باشا^(٣): تولى الحكم في ذي الحجة سنة ٩٨٠هـ، ثم عزل في ٣٠ رمضان سنة ٩٨٢هـ.

السلطان مراد الثالث:

تولى هذا السلطان الحكم بعد وفاة أبيه سنة ٩٨٢هـ، وكان شاعراً مجيداً، فطناً لبيباً، وكان فاتحة أعماله أن أصدر أمراً بعدم شرب الخمر، واستمر بالحكم إلى أن توفي سنة ١٠٠٣هـ، وكانت مدة حكمه إحدى وعشرون سنة.

ومن أهم أعماله: محاربته للعجم، ودخول العثمانيين تبريز سنة ٩٩١هـ^(٤).

(١) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٦١٧/٣).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (٢٥٩-٢٦٦).

وأما ولاته على مصر فهم:

- ١- خادم مسيح^(١): تولى الحكم في رمضان سنة ٩٨٢هـ، ثم عزل في ١٥ جمادى الأولى سنة ٩٨٨هـ.
- ٢- خادم حسن^(٢): تولى الحكم في جمادى الأولى سنة ٩٨٨هـ، واستمر حتى ٢٣ ربيع الثاني سنة ٩٩١هـ.
- ٣- إبراهيم باشا^(٣): تولى الحكم في ربيع الثاني سنة ٩٩١هـ، واستمر حتى عزل في ١٣ شوال سنة ٩٩٣هـ.
- ٤- دفتر دارسنان^(٤): تولى الحكم سنة ٩٩٣هـ، واستمر حتى عزل في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ٩٩٥هـ.
- ٥- أويس باشا^(٥): تولى الحكم في جمادى الآخرة سنة ٩٩٥هـ، واستمر حتى عزل في ٦ رجب سنة ٩٩٩هـ.
- ٦- حافظ أحمد^(٦): تولى الحكم في رجب سنة ٩٩٩هـ، ثم عزل في ١ رمضان سنة ١٠٠٣هـ.

(١) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (٣/١٦١٧).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

السلطان محمد الثالث:

تولى هذا السلطان الحكم في سنة ١٠٠٣هـ، وذلك بعد وفاة أبيه، واستمر في الحكم حتى وفاته سنة ١٠١٢هـ، ومدة خلافته تسع سنين، وتميز عهده بكثرة الثورات الداخلية، كثورة الأناضول، وثورة الإستانة.

ومن أهم أعماله: إنتصاره العظيم على جيوش المجر سنة ١٠٠٣هـ^(١).

ومن ولاته في مصر:

١- كرد باشا^(٢): الذي تولى الحكم في رمضان سنة ١٠٠٣هـ، ثم عزل في ٣٠ رجب سنة ١٠٠٤هـ.

٢- سيد محمد باشا^(٣): الذي تولى الحكم في رجب سنة ١٠٠٤هـ، ثم عزل في ١٢ ذي الحجة سنة ١٠٠٦هـ. وهذا الوالي هو آخر الولاة العثمانين الذين حكموا مصر في عهد المؤلف الذي توفي سنة ١٠٠٥هـ.

(١) ينظر: تاريخ الدولة العلية ص (٢٦٧—٢٦٩).

(٢) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٦١٨/٣).

(٣) ينظر: المرجع السابق.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية في مصر:

كان عدد سكان مصر في العهد العثماني يبلغ حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وكانوا يتألفون من عناصر متباينة أشد التباين. منهم أقلية إدارية ممتازة من العثمانيين والمماليك. وأقلية فكرية قوامها العلماء من خريجي الأزهر والمدارس الفقهية. ثم أكثرية مهضومة الحقوق تتكون من الفلاحين الذين يعيشون في الريف، والتجار وأرباب الحرف والصناعات ويعيشون في المدن^(١). ويلاحظ أنّ الدولة العثمانية لم تحاول أن تصبغ المصريين بالصبغة العثمانية، أو تربطهم بالحضارة العثمانية، بل إكتفت برباط الدين الإسلامي، كما أن اللغة التركية لم تنتشر بين الشعب المصري، على الرغم من أنّ الحكم العثماني استمر عدة قرون، نظراً لأنّ العثمانيين كانوا بمعزل عن المصريين، ولم يختلطوا بهم. وقد اختلفت ظروف الحياة بين هذه العناصر بحيث أصبحت الفروق بينها واسعة عميقة.

فالعثمانيون والمماليك استأثروا بالمناصب الرئيسية في الحكومة سواء المناصب العسكرية أو الإدارية أو المالية، وجمعوا ثروات ضخمة، وعاشوا في نعيم وبذخ كانوا فيه مضرب الأمثال، وكانوا

(١) ينظر: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ص (٢٦٩، ٢٧٠)، موسوعة التاريخ الإسلامي (١٩٨/٥).

يرتدون الثياب الفاخرة المصنوعة من الجوخ والحرير، كما كانوا يستكثرون من شراء الجواري الحسان والخيول الأصيلة. كما تَرَفَّع المماليك على الشعب المصري في مجموعة، فلم يختلطوا بالناس، بل اعتمدوا على الجواري، ولم تربطهم بالمصريين أصرة من الود والتعاطف^(١).

العلماء:

تمتّع العلماء في ذلك العهد، ومنهم الشيخ عمر -صاحب هذا المخطوط- بمركز إجتماعي ممتاز، وكانوا في الغالب من أبناء الفلاحين من الفقراء، نزحوا إلى القاهرة، والتحقوا بالأزهر، ولما أتموا دراستهم شغلوا المناصب القضائية والتعليمية، كالقضاء والتدريس في الأزهر والمدراس العلمية، كما اشتغلوا نظاراً على الأوقاف الخيرية، أو أوصياء على القُصّر من اليتامى.

كما كان العلماء بمنأى من أذى الأمراء والمماليك، فلم يتعرضوا لهم بسوء، ولم يفرضوا عليهم الضرائب كما كانوا يفعلون مع سائر طبقات المجتمع المصري، إذ كان الأمراء يحسبون لهم حساباً كبيراً خشية أن يُثير العلماء الشعب ضدهم.

كما كان العلماء يقومون بدور الوساطة أيضاً بين المماليك بعضهم البعض ليزيلوا خصومة، أو يضعوا حداً لحرب، أو اضطرابات

(١) ينظر: مصر في عصري المماليك والعثمانيين ص (٢٥٦، ٢٥٧).

تقوم بينهم، ويكون من نتائجها إرهاب المصريين في معاشهم، واضطرابات الأمن في البلاد.

وكان العلماء يتقدمون على غيرهم في المناسبات العامة، كما كان الولاة العثمانيون يزورون العلماء في بيوتهم، وكانوا يظهرون لهم الإحترام العميق فيقبلون أيديهم في المناسبات العامة^(١).

وإذا كان هذا حال العلماء في ذلك العهد، فلا غرو أن يشهد صاحب خلاصة الأثر بالمكانة الاجتماعية التي حظي بها الشيخ عمر بن نجيم في عهده، حيث قال عنه: " كان مهيباً عند الحكام في عهده، معظماً عند الخاص والعام "^(٢).

التجار:

كان في المدن الكبرى طائفة كبيرة من التجار، منهم عدد قليل من أغنياء التجار الذين اشتغلوا بالتجارة الداخلية والخارجية، ونجحوا في تكوين ثروات ضخمة، واقتنوا الدور الفخمة، وظفروا بمركز اجتماعي مرموق.

أما باقي التجار فكانوا متوسطي الحال، ولكنهم يعيشون في مستوى أعلى من مستوى الزراع والصناع.

(١) ينظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص (٥١)، مصر في عهدي المماليك والعثمانيين ص (٢٥٧).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢٠٧/٣).

كما لم يكن الإشتغال بالتجارة قاصراً على المصريين، فقد كان هناك مجموعة من التجار من جنسيات وديانات مختلفة مثل البنادقة والفرنسيين واليونانيين والأتراك واليهود والعرب، وكل طائفة منهم تختص بنوع معين من التجارة، ويسكنون في أحياء خاصة^(١).

المباشرون:

وهم طبقة شبيهة بطبقة التجار، وهم: رؤساء جباة الضرائب من الأقباط.

وقد تخصص الأقباط في الأعمال الحساية والمالية، إلى جانب إشتغالهم في الزراعة والصناعة والتجارة، وقد عهد إليهم الأمراء الممالك تقدير الضرائب على الأراضي الزراعية، وتحصيل هذه الضرائب، سواء كانت نقدية أو عينية^(٢).

الفلاحون:

كان الفلاحون هم الغالبية العظمى من الشعب المصري، واشتغلوا بالزراعة في ريف مصر، وكانوا يعيشون عيشة ضنكاً، كما تعرضوا لظلم الأمراء الممالك وعسفهم، وكان عليهم أداء الضرائب المتنوعة، وكان الضرب والتعذيب أمراً مألوفاً حتى

(١) ينظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص (٥١)، مصر في عهدي الممالك والعثمانيين ص (٢٥٨).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

يدفعوا ما عليهم من ضرائب.

وكانوا يرتدون ملابس من أقمشة رخيصة، ويقتاتون خبز الذرة، ويسكنون أكواخاً حقيرة، ورضوا من الحياة بمعيشة الكفاف^(١).

الصُّنَاع:

ولم يختلف الصُّنَّاع عن الفلاحين في طريقة عيشهم، إلا أنهم يسكنون في الغالب في المدن.

وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون لها طائفة لها شيخ يتولى شئونها، وينوب عنها لدى الحكومة ويدافع عنها.

وكان منصب شيخ الطائفة وراثياً في بعض الأسر، بحيث يستمر فيها ما دامت مشغلة بالصناعة.

وكان الصانع يُعرف باسم "المُعَلِّم"، ويلحق به عدد من الصبيان لتعلم الحرفة، والوقوف على أسرارها^(٢).

(١) ينظر: تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني ص (١٥-١٦)، مصر في عهد الخماليك والعثمانيين ص (٢٥٦-٢٦٦)، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص (٤٩-٥١).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

المطلب الثالث: الحالة العلمية:

لا شك أنّ الحياة الثقافية والعلمية تتأثر بالبيئة العامة التي تُحيط بها سياسياً واجتماعياً، لذا نرى أنّ الحالة العلمية في هذا القرن لم تكن مضاهية لقوتهم، فقد فشى فيهم الجهل، وقلّ فيهم النابغون، وضعفت فيهم الحركة العلمية مقارنة بالقرون السابقة وحصل لدى الناس شواغل تصرفهم عن طلب العلم.

ولقد إلّزم العلماء في هذا العصر مذاهب التقليد، وقلّ من جنح إلى الإجتهد في هذا القرن من حيث ترجيح الأقوال، وقد شاع بين علماء هذا العصر التأليف على طريقة الألغاز في المتون، ثمّ التعرض لشرحها، ثمّ كتابة الحواشي عليها، ولهذا استحق أن يوسم هذا العصر بأنّه عصر التقليد^(١).

ويقول محمد كرد علي^(٢) عن الحالة العلمية في هذا القرن: "زاد انحطاط العلم في القرن العاشر، فلم تكن أيام الترك العثمانيين ميمونة على المعارف في هذه الديار مثل القرنين السالفين..."^(٣).

(١) ينظر: التاريخ الإسلامي في العهد العثماني (١٢٠/٨، ١٢١).

(٢) هو محمد فريد بن عبد الرزاق كرد علي، من أعلام الأدب العربي الحديث، كان يتقن اللغات التركية والفرنسية، وأنشأ عدداً من الصحف والمجلات، توفي سنة ١٩٥٣ م.
من مصنفاته: خطط الشام، غرائب الغرب، القديم والحديث،.... وغيرهم.

ينظر: أعلام الكرد ص (١٠٢)، موسوعة السياسة (٩٩/٦).

(٣) ينظر: خطط الشام (٥١/٥).

ولقد اتجه العثمانيون بكل ثقلهم في هذا القرن نحو التدريب العسكري والقتال وتعبئة الجيوش، وبناء الأساطيل، مما كان يحتمه الواجب الملحق عليهم، فانصرفوا بذلك عن العلم الذي لم يلق منهم إلا الدعم القليل^(١).

كما أحل العثمانيون العمل بأحكام المذهب الحنفي محل التعدد المذهبي السائد في أيام المماليك، والتزم القضاة في مصر عند نظرهم فيما يُعرض عليهم من قضايا بتطبيق أحكام هذا المذهب، بالإضافة إلى القوانين التي نشطت الدولة العثمانية في إصدارها في تلك الفترة. وفي الوقت نفسه حافظ التعليم على تقاليده الموروثة في البلاد التي فتحها العثمانيون، ولم يكن ممكناً أن يتغير، فظلت الكتاتيب التي تُعلم الصغار القرآن والكتابة والقراءة والحساب، وظلت حلقات الجوامع والمدارس التقليدية حتى أوائل القرن الماضي هي مركز تخريج المتعلمين، وبضاعتها - عدا الدين والفقه واللغة - حفظ المتون والشروح الفقهية والنحوية واللغوية وبعض الأدب، أي: العلوم التقليدية، وقد يمتد بعضها إلى العلوم العقلية، وخاصة المنطق.

وقد نُظِّمت المدارس الكبرى في عهد السلطان سليمان في إثنتي عشرة درجة، يُلزم الطالب بأخذ الإجازة في كل درجة ليتخرج في

(١) ينظر: التاريخ الإسلامي في العهد العثماني (١٢١/٨).

النهاية "أنشمند" أي: متعلماً، وبعض المدارس كانت تُلقِي الطرق الصوفية التي نشطت في ذلك العهد^(١).

ومع هذا كله فقد حفل عصر المؤلف بكثير من العلماء بفنونهم وعلومهم، سواءً كانوا في مصر أو في غيرها من البلاد الإسلامية، كما شهد عصر المؤلف كثيراً من الجوامع والمدارس الإسلامية التقليدية، وسأحاول ذكر أهم المراكز العلمية التي كانت موجودة في عصر المؤلف في مصر، وكذلك سأذكر بعض أهم العلماء الذين ظهوروا في هذا القرن، والعلوم التي برزوا فيها.

المراكز العلمية في عصر المؤلف في القاهرة:

كانت القاهرة في العصور الذهبية مركزاً مهماً للعلوم الإسلامية والعربية، فقد كان فيها وحدها مئات من المدارس الدينية والعلمية والجامع والمستشفيات، مما يدل على ما كانت عليه الأمة من اعتناء بالعلوم وترقيتها، وعلى حب الحضارة والعمران.

إلا أن أكثر هذه الآثار قد انمحى رسمه وانطمست أهم معالمه، فلم يقع له على عين ولا أثر، ومنها ما هو باق، وقد عاصر المؤلف بعض هذه الجوامع والمدارس.

وسأذكر في هذه العجالة أهم الجوامع والمدارس الموجودة في

(١) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (٣/١٥٨٦، ١٥٨٧).

القاهرة، واستهل بذكر الجوامع، ثم المدارس.
أولاً: الجوامع:

١- الجامع الأزهر:

هذا الجامع هو أول مسجد أسس في القاهرة، والذي أنشأه
جوهر الكاتب الصقلي لما اختط القاهرة سنة ٣٦١هـ، وهذا الجامع
أعظم جوامع مصر، وقد جددت عمارته في عهود كثيرة، وأوقف
عليه الأمراء على مختلف العصور أوقافاً ورباعاً كثيرة.

وتعقد في هذا الجامع الحلقات العلمية في شتى العلوم ومجالس
الوعظ وحلق الذكر، وقد خرّج آلاف العلماء المنتسبين إليه، ولا شك
أنّه يُعدّ جامعة ذلك العصر^(١).

٢- جامع الظاهر:

هذا الجامع أنشأه الظاهر بيبرس سنة ٦٦٥هـ، ورثب به خطيباً
حنفي المذهب، ووقف عليه أرضاً كبيرة^(٢).

٣- جامع الحاكم:

أول من أسس هذا الجامع هو العزيز بالله نزار بن العز لدين الله
سنة ٣٨١هـ، وكانت تقام به دروس فقهية يلقيها الفقهاء الذين
يتحلّقون في الجامع الأزهر^(٣).

(١) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي (٣٠٣/٥)، تاريخ الأزهر ص (١٦٣)، حسن المحاضرة (٢٥٢/٢).

(٢) ينظر: الخطط المقرّية (٢٧٧/٢)، حسن المحاضرة (٢٥٢/٢).

(٣) ينظر: حسن المحاضرة (٢٥٣/٢، ٢٥٤)، الخطط المقرّية (٢٥٢/٢).

٤-الجامع المؤيدي:

أنشأه السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمود الظاهري سنة ٨١٨هـ، وكانت به حلقات لتدريس فقه المذاهب الأربعة وممن درس في هذا الجامع العلامة ابن حجر العسقلاني للشافعية^(١).

ثانياً: المدارس:

المدارس من الأمور التي استحدثت في البلاد الإسلامية، ولم تكن معروفة في زمن الصحابة والتابعين، وإنما أُحدث عملها بعد الأربعمئة الهجري.

وأول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الإسلام هم أهل نيسابور حيث أسسوا بها المدرسة البيهقية، ثم توالى بناء المدارس. وأول مدرسة أنشئت في القاهرة هي:

١-المدرسة الناصرية:

وتقع بجوار الجامع الأزهر، وقد كانت هذه المدرسة سـجناً، وأسسها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٦هـ، وجعلها مدرسة للفقهاء الشافعية، ووقف عليها أوقافاً بجانبها.

(١) ينظر: المراجع السابقة.

وممن درس بها القاضي شمس الدين محمد بن الحسن الآرموي الحنفي، المشهور بقاضي العسكر^(١).

٢- المدرسة القُمحية:

وتقع بجوار الجامع الأزهر، وكان موضعها يُعرف بدار الغزل، حيث كان يباع بها الغزل، فهدمها السلطان صلاح الدين سنة ٥٦٦ هـ، وجعلها مدرسة للفقهاء المالكية، ووقف عليها أوقافاً في الفيوم، وسميت بالقُمحية لأن أوقافها ضياع يُزرع فيها القمح^(٢).

٣- المدرسة السيوفية:

وقد أسسها السلطان صلاح الدين، وأوقفها على الحنفية، وهي أول مدرسة وُقفت على الحنفية بمصر.

وممن درّس بها الشيخ مجد الدين محمد بن محمد الجيتي الحنفي^(٣).

٤- المدرسة الجمالية:

هذه المدرسة بناها الوزير علاء الدين الجمالي، وجعلها مدرسة للفقهاء الحنفية، وكان شأن هذه المدرسة كبيراً، حيث كان يسكنها أكابر فقهاء الحنفية، وتُعد من أجمل مدارس الفقهاء الأحناف.

وممن جملة من درّس بها الشيخ علاء الدين علي بن عثمان التركماني

(١) ينظر: الخطط المقرزية (٢/٢٦٦)، حسن المحاضرة (٢/٢٥٤).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

وابنه قاضي القضاة جمال الدين عبدالله^(١).

٥- المدرسة الصالحة:

كانت هذه المدرسة قصرًا كبيرًا، فبنى فيه الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٠هـ مدرسة، ورُتب فيها دروساً أربعة للفقهاء المنتسبين إلى المذاهب الأربعة، وهو أول من عمل بديار مصر دروساً أربعة في مكان واحد.

وأول من درّس بها من الحنابلة قاضي القضاة شمس الدين أبوبكر محمد بن العماد المقدسي.

ومن الشافعية قاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحسين الشافعي.

ومن المالكية قاضي القضاة أبو البركات محمد بن شكر^(٢).

٦- المدرسة الكاملية:

هذه المدرسة أنشأها السلطان ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب سنة ٦٢٢هـ، وهي ثاني دارٍ عُمِلت للحديث النبوي على وجه الأرض، ووقفها على المشتغلين بالحديث النبوي، ثم من بعدهم من الفقهاء الشافعية، وأوقف عليها أوقافاً بجانبها.

ومن جملة من درّس بها الحافظ عبد العظيم المنذري^(٣).

(١) ينظر: الخطط المقرزية (٣٩٣/٢).

(٢) ينظر: المرجع السابق، موسوعة التاريخ الإسلامي (٣٠٥/٢).

(٣) ينظر: حسن المحاضرة (٢٦٣/٢)، الخطط المقرزية (٣٩٧/٢).

٧- المدرسة المنصورية:

هذه المدرسة أنشأها الملك قلاون الصالحى، ورتّب بها دروساً أربعة للمذاهب الأربعة، ودرساً للطب، ودرساً للحديث، ودرساً للتفسير^(١).

٨- المدرسة الصرغتمشية:

هذه المدرسة أنشأها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصرى سنة ٧٥٧هـ، وجعلها وقفاً على الفقهاء الحنفية، ورتّب بها دروساً للحديث النبوي^(٢).

ومن درس بها العلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (شقيق المؤلف)^(٣).

هذه بعض أهم المدارس الموجودة في عصر المؤلف، وكان لجميع هذه المدارس وغيرها شأنٌ عظيم، فممن مدرسة إلا وقد كان بها من الطلبة المشتغلين بالعلم ليلاً ونهاراً، وبكل مدرسة منها دارٌ لنفائس الكتب، ثمّ إنّّه كان لكل مدرسة مدرس خصوصي، يُنتخب من الأفاضل الكبار، وكان لهؤلاء المدرسين

(١) ينظر: الخطط المقرزية (٣٨٠/٢)، حسن المحاضرة (٢٦٥/٢).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: الرسائل الزينية ص (١٥).

مواعيد، فإذا كان يوم ميعاد درسه، جلس في موضع الميعاد، وأحْدق به غالب الفقهاء والعلماء، فيذكر مسألة ويأخذ في تفصيلها، وبيان دلائلها، ويشاركه العلماء في البحث، على طريقة فن الجدل، ويتكلم الواحد منهم بما عنده، وتطول ذيول المناظرة، ويأخذ الحنفي مثلاً في الانتصار لقول إمامه، فيعارضه الشافعي مدلياً بحجته، ويشارهما المالكي والحنبلي والنحوي والمنطقي والبليغ، ولم يزالوا كذلك حتى فراغ الميعاد، ثم ينتقلون فيما بعد إلى ميعاد ثاني في مدرسة ثانية، وحرصاً على أن لا يُغلب المدرّس على أمره من أحد غريب، كان المتميزون في العلم يجلسون إلى يمينه وشماله، ليكونوا عوناً له، إذا سئل ولم يستحضر جواباً^(١).

أهم العلماء المبرزين في عصر المؤلف:

لقد عاصر المؤلف في مصر علماء أجلاء برزوا في فنون كثيرة، كان لهم أثر في الفكر الإسلامي في القرن العاشر الهجري، وقد تركوا لنا مؤلفات حسان، ومن أهم هؤلاء العلماء:

١- العلامة شهاب الدين، أحمد بن يونس بن محمد، المعروف بابن الشلبي (؟-٩٤٧هـ) شيخ الحفية في زمانه، له تآليف كثيرة منها: حاشية على تبين الحقائق، الفتاوى الفقهية، الدرر الفرائد على

(١) ينظر: مناداة الأطلال ص (١٠٥).

شرح الأجرمية في النحو^(١).

٢- العلامة زين الدين بن ابراهيم بن محمد بن نجيم (٩٢٩-٩٧٠هـ)، والتي ستأتي ترجمته مفصلة في الفصل التالي^(٢).

٣- العلامة محمد بن أحمد الشربيني، الشهير بالخطيب الشربيني (؟-٩٧٧هـ)، وهو من أجل فقهاء الشافعية بمصر، له تصانيف عديدة منها: السراج المنير في تفسير القرآن، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، مغني المحتاج في شرح المنهاج للنووي، مناسك الحج^(٣).

٤- العلامة محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، شمس الدين (٩١٩-١٠٠٤هـ)، فقيه الديار المصرية، و مرجعها في الفتوى، لُقّب بالشافعي الصغير، ولي إفتاء الشافعية، وصنّف مصنفات عديدة منها: عمدة الرابح شرح هدية الناصح، نهاية المحتاج شرح المنهاج، غاية البيان شرح الزبد لابن رسلان^(٤).

٥- العلامة أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين (٩٠٩-٩٧٤هـ)، العلامة الفقيه المحدث ،

(١) ينظر: شذرات الذهب (٢٦٧/٨)، الكواكب السائرة (١١٣/٢).

(٢) ينظر ص (٧٦-٧٧).

(٣) ينظر: شذرات الذهب (٣٨٤/٨)، الكواكب السائرة (١١٥/٢)، الأعلام (٢٦/٦).

(٤) ينظر: خلاصة الأثر (٣٤٢/٣)، الأعلام (٢٧/٦).

تلقى العلم بالأزهر، وله مصنفات عديدة منها: الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان، تحفة المحتاج شرح المنهاج، الفتاوى الهيتمية، المنح المكية، خلاصة الأئمة الأربعة، نصيحة الملوك^(١).

٦- العلامة محمد بن عبدالرؤوف بن تاج العافين بن علي الحدادي، ثم المناوي القاهري (٩٥٢-١٠٣١هـ) من كبار العلماء الشافعية، صنّف أكثر من ثمانين مصنفًا، منها: كنوز الحقائق في الحديث، شرح الشمائل الترمذية، شرح القاموس المحيط، عماد البلاغة، الجواهر المضيئة في الآداب السلطانية^(٢).

٧- محمد بن عبد الله الشنشوري الشافعي الفرضي (٨٨٨-٩٨٣هـ)، له مؤلفات عديدة في الفرائض وغيرها^(٣).

٨- محمد بن سالم الطبلاوي (٨٦٦-٩٦٦هـ) من علماء الشافعية، وانفرد على كبره بإقراء العلوم الشرعية وآلاتها كلها حفظًا، ولم يكن في مصر أحفظ منه، له شرحان على البهجة الوردية في الفقه، وبداية القاري في ختم البخاري^(٤).

(١) ينظر: النور السافر ص (٢٨٧)، الأعلام (١٦٥/١).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٤١٢/٢).

(٣) ينظر: شذرات الذهب (٣٩٥/٨)، الكواكب السائرة (٥١٣/٢).

(٤) ينظر: شذرات الذهب (٣٤٨/٨)، كشف الظنون (٦٢٧/١).

٩- العلامة زين الدين عبد الرحمن بن يوسف الأجهوري المالكي المتوفى سنة ٩٦١هـ، كان مفتي المالكية بمصر، ودرس بمدارسها، من كتبه: شرح مختصر خليل في الفقه، القول المصان عن البهتان في غرق فرعون^(١).

١٠- العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى، الشهير بابن النجار (٨٩٨-٩٧٢هـ)، الفقيه الحنبلى، تولى القضاء بالقاهرة، من مصنفاته: منتهى الإرادات فى الجمع بين المقنع والتنقيح، وله شرح عليه^(٢).

(١) ينظر: شذرات الذهب (٣٢٩/٨)، الأعلام (١٥٤/٣).

(٢) ينظر: السحب الوابلة (٨٥٤/٢)، شذرات الذهب (٣٩٠/٨)، مختصر طبقات الحنابلة ص (٩٦).

المبحث الثاني

ترجمة المؤلف

ويشتمل على المطالب التالية:

الأول: حياته الشخصية:

(إسمه ونسبه ، لقبه وكنيته ، ولادته)

الثاني: حياته العلمية:

(طلبه العلم، مشايخه ، مكانته العلمية).

الثالث: حياته العملية:

(أعماله ، تلامذته ، مؤلفاته ، وفاته).

المطلب الأول: حياته الشخصية

من الصعوبة بمكان الإحاطة بجوانب كثيرة مما يتعلق بحياة المؤلف الشخصية والعلمية والعملية، نظراً لقلّة ما كتب عنه في المراجع والمصادر، ولذلك فليس من المستغرب أن يأتي هذا الفصل مقتضباً جداً، لندرة المراجع والمصادر التي تثري هذا الجانب من الدراسة. وما وجدته عن ترجمة المؤلف، وما يتعلق بها ذكرته في ما يلي:

أولاً: إسمه ونسبه:

هو عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد، الشهير بابن نجيم.

وهذا آخر ما وقفت عليه في رفع نسبه من خلال كتب التراجم والطبقات^(١).

ولم يختلف أحد من أصحاب التراجم في إسمه واسم أبيه، وذكرت بعض كتب التراجم رفع نسبه إلى "محمد بن محمد بن محمد بن محمد" ^(٢)، وبعضها إلى "محمد بن محمد بن محمد بن بكر" ^(٣).

(١) ينظر في مصادر ترجمته في: خلاصة الأثر (٢٠٦/٣)، الطبقات السنية (٢٧٥/٣)، شذرات الذهب (٣٥٨/٨)، طرب الأمانتل بتراجم الأفاضل ص (٥٠٩)، خطط مبارك (١٧/٥)، هدية العارفين (٧٩٦/١)، إيضاح المكنون (٢٥/١)، معجم المؤلفين (٢٧٢/٧)، الأعلام (٣٩/٥)، كشف الظنون (١٥١٦/٢)، مقدمة كتاب البحر الرائق (١/١).

(٢) ينظر: الطبقات السنية (٢٧٥/٣).

(٣) ينظر: مقدمة البحر الرائق (١/١).

ثانياً: لقبه وكنيته:

وصف المترجمون الشيخ عمر بالألقاب التالية: "إبن نجم المصري الحنفي".

أما "إبن نجم" بضم النون وفتح الجيم: نسبة إلى بعض أجداده^(١). وكلمة "نجم" تصغير لكلمة نجم بفتح النون، والنجم: هو الكوكب، كما يطلق على الثريا، وعلى الوقت المضروب^(٢). وأما "المصري" فنسبة إلى مصر التي نشأ بها. أما كونه يُلقب بالحنفي فلأنه كان على مذهب أبي حنيفة النعمان رحمه الله.

أما كنيته: فقد كناه المترجمون بـ "سراج الدين"^(٣).

ثالثاً: ولادته:

لم يشر أحد من المترجمين - حسب إطلاعي - إلى مكان وتاريخ ولادته، فلهذا لا أستطيع البت في تاريخ ولادته، ولكنني أستطيع أن أرجح أن ولادته كانت قبيل منتصف القرن العاشر الهجري، ذلك

(١) ينظر: الطبقات السنية (٣/٢٧٥).

(٢) ينظر: مختار الصحاح مادة "نجم" ص (٦٤٨)، تهذيب الأسماء واللغات (٣/١٦٢)، القاموس المحيط ص (١٤٩٩).

(٣) ينظر: مصادر ترجمته في الصفحة السابقة.

لأنه - رحمه الله - قد تتلمذ على يد أخيه العلامة زين الدين (٩٢٦ - ٩٧٠ هـ)، واعتقد والله أعلم أن الشيخ عمر حينما درس على أخيه كان شاباً، لذا أرجح أنه ولد قبيل منتصف القرن العاشر.

كما أستطيع أن أرجح أن ولادته كانت بالقاهرة، نظراً لأن أسرته أسرة قاهرية، فأخوه زين الدين ولد بالقاهرة^(١)، كما أنه هو توفي بالقاهرة.

(١) ينظر ترجمته ص (٧٦ - ٧٧).

المطلب الثاني: حياته العلمية

الكلام على حياة المؤلف العملية يتطلب منا الخوض فيما يلي:

أولاً: نشأته وطلبه العلم:

كما ذكرنا آنفاً لانستطيع التأكيد في تحديد مكان ولادة الشيخ عمر، ولكن نستطيع أن نرجح - كما قلنا - أنه نشأ بقاهرة مصر، وذلك في أسرة علم ودين وفضل ومجد.

هذه الأسرة التي أخرجت علماً من علماء الحنفية الأفاضل، وهو العلامة زين الدين، صاحب التصانيف العظيمة، مما يدل ذلك على أن هذه الأسرة أسرة علمية.

ومن هنا فلا عجب أن هذه الأسرة العلمية تخرج لنا علماً آخر، وهو الشيخ عمر، فلا ينتساب الشيخ عمر لهذه الأسرة، وبالذات كون أخيه العلامة زين الدين أثر عظيم في تنشأته النشأة العلمية. كما كان أيضاً لنشأة المؤلف في القاهرة التي كانت تموج - كما أسلفنا - بالمدارس العلمية في مختلف الفنون أثراً كبيراً في صقل موهبته العلمية، والتي أصبحت ظاهرة جليلة لمن يتصفح هذا المخطوط.

ولهذا فقد نشأ الشيخ عمر في هذا الوسط العلمي، وترعرع بين علماء كبار، فاشتغل منذ الصغر في طلب العلوم من الفقه والتفسير والعربية وغيرها من الفنون، حتى أصبح علماً من الأعلام، وأمسك زمام العلوم حتى وصل إلى القمة، ونشأ على مذهب أهل السنة

والجماعة، وتفقه على مذهب أبي حنيفة النعمان - رحمه الله -، وترعرع في هذا المذهب ودخل إلى أعماقه، واطّلع على كتب الحنفية ممن كتب قبله من علماء المذهب المتقدمين والمتأخرين، كما يظهر ذلك في المصادر التي نقل عنها في هذا المخطوط.

ثانياً: شيوخه:

نشأ الشيخ عمر في القاهرة التي كانت تموج بعلماء المذاهب الأربعة، وكانت زاخرة بالمراكز العلمية الكبرى في مختلف الفنون. ولهذا فلا شك أن الشيخ عمر قد تعلّم ودرس على علماء القاهرة، وتنقل بين حقول العلم ورياضه المختلفة، فاقتطف ما رغب قلبه، وجنى ما حلى له من الأثمار.

ولذلك فقد أخذ العلوم من شيوخ كثيرين، لكنه لم يصل إلينا أخبار جميعهم، ولم تذكر كتب التراجم والطبقات من شيوخه سوى شيخ واحد وهو:

أخوه العلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي^(١)، الذي ولد بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ، ونشأ بها، وأخذ عن علمائها، وتفقه على الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال المتوفى سنة ٩٧١ هـ، والشيخ

(١) ينظر في مصادر ترجمته في: شذرات الذهب (٣٥٨/٨)، الكواكب السائرة (١٥٤/٣)، التعليقات السنية ص (٢١٢)، الطبقات السنية (٢٧٥/٣)، معجم المؤلفين (١٩٢/٩)، الأعلام (٦٤/٣)، مقدمة البحر الرائق (١/١).

شرف الدين البلقيني المتوفى سنة ٩٦٤هـ، وشيخ الإسلام أحمد بن يونس الشليبي المتوفى سنة ٩٤٧هـ، وغيرهم من المشايخ، فأجلزوه في التدريس والإفتاء وهو في بداية سن الشباب، حتى صار علامة الحنفية في مصر، وعالمًا من علماء الدولة العثمانية^(١).

وقد تتلمذ على يديه جماعة منهم أخوه الشيخ عمر، والعلامة محمد الغزي التمرتاشي المتوفى سنة ١٠٠٤هـ، والشيخ محمد العلمي المتوفى سنة ٩٥٩هـ، وغيرهم.

وله مصنفات مهمة، منها: البحر الرائق، الأشباه والنظائر في القواعد الفقهية، فتح الغفار شرح المنار للنسفي في أصول الفقه، الرسائل الزينية في مذهب الحنفية المشهورة برسائل ابن نجيم، وكل هذه الكتب مطبوعة.

توفي رحمه الله سنة ٩٧٠هـ^(٢)، وقيل سنة ٩٦٩هـ^(٣)، وكانت وفاته بالقاهرة، ودفن بالقرب من السيدة سكينه.

ثالثاً: مكانته العلمية:

إن مما يجلي مكانة المؤلف العلمية الأمور التالية:

(١) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها (١٦٥٥/٣)، الشقائق النعمانية ص (٤٣٦).

(٢) شذرات الذهب (٣٥٨/٨)، الأعلام (٦٤/٣)، معجم المؤلفين (١٩٢/٩)، الرسائل الزينية ص (١٥).

(٣) ينظر: الكواكب السائرة (١٥٤/٣).

الأول: قيامه بالتدريس بالقاهرة، حيث تخرج على يديه كثير من طلبة العلم.

الثاني: ثناء العلماء عليه، لاسيما المشهورين منهم، فإن ذلك يعدّ شهادة له وتزكية لعلمه.

وقد أثنى على المؤلف العلامة المحيي^(١) في كتابه "خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر" وذلك أثناء التعرض لترجمته حيث قال: هو الفقيه المحقق، الرشيّق العبارة، الكامل الإطلاع، كان شجراً في العلوم الشرعية، غوّاصاً عن المسائل الغريبة، محققاً إلى الغاية، سيّال اليراع، ندياً في التحرير، جامعاً لأدوات التفرد في حسن أسلوبه، جمّ الفائدة، وجيهاً عند الحكام في زمنه، معظماً عند الخاص والعام.."^(٢)

الثالث: آثاره العلمية التي تركها بعد وفاته.

ولقد ترك رحمه الله آثاراً عديدة من المؤلفات يأتي ذكرها - إن

شاء الله - في المطلب التالي، ومنها هذا الكتاب المخطوط.

(١) هو محمد بن أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي، الحموي اصل، ولد سنة ١٠٦١ هـ، ثم انتقل إلى دمشق، ومنها إلى القاهرة، وولي القضاء بها، ثم عاد إلى دمشق، وبها توفي سنة ١١١١ هـ، من مصنفاته: خلاصة الأثر، قصد السبيل بما في اللغة من الدخيل، الأمثال، نفحة الريحانة. ينظر: الأعلام (٤١/٦).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٢٠٦/٣).

المطلب الثالث: حياته العملية

١- أعماله:

لقد كانت حياة الشيخ عمر مرآة تنعكس فيها صفاته وعلمه الذي اكتسبه، وهذه هي ثمرة العلم النافع، يقود صاحبه للعمل، إذ مقتضى العلم العمل. ومن وظائفه التي قام بها هي التدريس، حيث تخرج على يده عدة تلاميذ أخذوا منه.

ويغلب على الظن أن تدرسه كان بالمدرسة المسماة "الصرغتمشيه" بالقاهرة، وهي المدرسة التي كان شيخه زين الدين يُدرّس فيها^(١).

٢- تلامذته:

تبوأ الشيخ عمر مكانة علمية جعلته يُعد من أكابر شيوخ المصريين في عصره^(٢)، مما جعله مقصد الكثير من طلاب العلم، ليأخذوا عنه.

وعلى الرغم من ذلك لم يذكر لنا المؤرخون والمترجمون سوى اثنين من تلامذته، وهذا لا يُنقص من قدره، حيث لا شك أن إماماً كهذا لا يخلو مجلس درسه من عشرات التلاميذ ليستفيدوا من بحر

(١) ينظر: مقدمة الرسائل الزينية ص (١٩).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٤/٢٧٠).

علومه، ولكن لم نعثر في بطون كتب التراجم إلا على اثنين منهم، وهما:

١- العلامة أحمد بن أحمد الخطيب الشوبري المصري الحنفي، شيخ الحنفية في زمانه، وكان إماماً في الفقه والحديث والنحو، ولد ببلدة شوبر: قرية بمصر، ورحل إلى مصر، وجاور بالأزهر سنين، وتفقّه على العلامة عمر بن نجيم، وعلى علي بن غانم المقدسي المتوفى سنة ١٠٠٤هـ، ثم تصدّر للإفتاء والتدريس بمصر، حتى لقّب بأبي حنيفة الصغير، وكان مشهوراً بالخير والصلاح، كثير البكاء والخشية من الله تعالى، وعمّ نفعه أهل عصره بحيث أنّه مامن عالم من علماء الحنفية في عصره إلا وأخذ عنه، وممن تتلمذوا على يده: فقيه الشام إسماعيل بن عبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١٠٦٣هـ.

توفي رحمه الله بالقاهرة سنة ١٠٦٦هـ^(١).

٢- الشيخ محمد بن يوسف بن عبد القادر الدميّاطي المصري الحنفي.

قال عنه المحي^(٢): "هو الإمام المقدّم على أقرانه، البارِع في أهل زمانه، مفتي مذهب النعمان بالقاهرة، جمع وألف وكتب وأفاد، ولازم

(١) ينظر: خلاصة الأثر (١/١٧٤، ١٧٥)، طرب الأمانات بترجمة الأفاضل ص (٤٢٧).

(٢) تقدّمت ترجمته ص (٧٨).

شيوخ المصريين، كالشيخ الإمام زين بن نجيم، ولأخيه الشيخ عمر، وشيخ الفقهاء علي بن غانم المقدسي، وغيرهم، وأجازوه للتدريس، وتوفي رحمه الله في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٠١٤ هـ^(١).

ثالثاً: مؤلفاته:

بعد البحث والتنقيب والتجوال في كتب التراجم عثرنا على أسماء مؤلفات الشيخ عمر، وهي كما يلي:

١- إجابة السائل في إختصار أنفع الوسائل^(٢).

وأنفع الوسائل: لنجم الدين أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد الطرسوسي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ.

ويبحث هذا الكتاب في زكاة مال الصغير، والمهر، والأولياء في النكاح، والطلاق، والعدة، والوقف، والمعاملات^(٣).

وهذا الكتاب مخطوط، وتوجد له نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم (٥١٤٨) فقه حنفي^(٤).

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٤/٢٧٠)، طرب الأمائل ص (٥٥٧).

(٢) ينظر في نسبة الكتاب إليه في: إيضاح المكنون (١/٢٥)، كشف الظنون (١/١٨٣)، معجم المؤلفين (١/٢٧١)، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (١/١٠)، الأعلام (٥/٣٦)، حاشية رد المحتار (١/٢٥).

(٣) ينظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق (١/١٠، ١١).

(٤) وتقع في (١٣٥) ورقه. ينظر: المرجع السابق.

٢-تتمة في الفروق من الأشباه والنظائر.

وهي رسالة أكمل فيها ما وقف إليه أخوه زين الدين في كتابه "الأشباه والنظائر"، حيث وصل إلى كتاب العتق، فلم يكمل الفن إلى آخر كتب الفقه، كما فعل في الفنون الأخرى، فأكملـه أخوه الشيخ عمر إلى آخر الفقه.

وهذه التتمة مطبوعة مع الأشباه والنظائر^(١).

٣-عقد الجواهر في تفسير سورة الكوثر^(٢).

وهي رسالة صغيرة في تفسير هذه السورة.

٤-الكشف واليقين في حلفه "إن كان الله يعذب

المشركين"^(٣).

وهي رسالة صغيرة في فرع مسطر في الفتاوى الخانية.

قال في أولها: "..... وبعد فقد تنازع بعض الأخوان في توجيه الفرع المسطر في قاضيخان: رجل قال: إن كان الله يُعذب المشركين فامرأته طالق، قالوا: لا تطلق....."^(٤).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (١/٢).

(٢) ينظر: معجم المؤلفين (٢١٧/٧).

(٣) ينظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (١١٢/٢).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

وهي رسالة مخطوطة، وتوجد لها نسخة في دار الكتب الظاهرية
برقم (١٠٤٨٣) فقه حنفي^(١).

٥- النهر الفائق شرح كنز الدقائق.

رابعاً: وفاته:

وهكذا كشأن كل حي، سكنت عين الشيخ عمر ولسانه يوم
الثلاثاء سادس ربيع الأول من سنة ١٠٠٥ هـ، الموافق ١٥٩٦ م^(٢).
وكانت وفاته بالقاهرة^(٣).

ودفن مع أخيه الشيخ زين الدين بمقبرة الحمص جوار السيدة
سكينة^(٤).

قال المحجي: "وقيل: مات مسموماً من بعض نسائه، وهذا يدل
على كثرة تزوجه رحمه الله"^(٥).

(١) وتقع في (٧) ورقات.

ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٢٠٦/٣)، كشف الظنون (١٥١٥/٢)، إيضاح المكنون (٢٥/١)، معجم
المؤلفين (٢٧٢/٧)، الأعلام (٣٩/٥)، هدية العارفين (٧٩٦/١)، طرب الأمثال ص (٥٠٩).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (٢٠٧/٣).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

الفصل الثالث

دراسة الكتاب

ويشتمل على المباحث التالية:

الأول: توثيق الكتاب.

الثاني: أهمية الكتاب.

الثالث: مصطلحات الكتاب.

الرابع: منهج المؤلف.

الخامس: مصادر الكتاب.

السادس: تقييم الكتاب.

المبحث الأول: توثيق الكتاب:

ويشتمل على على ماييلي:

أولاً: عنوان الكتاب:

ليس لدي شك في أن عنوان هذا الكتاب هو ما ذكره المؤلف، وهو "النهر الفائق شرح كنز الدقائق"، وذلك للأسباب التالية:

١- إن المؤلف نفسه قال في مقدمة مخطوطه: "...وسميته"النهر الفائق بشرح كتر الدقائق"^(١).

٢- إن جميع نسخ هذا المخطوط السبعة، والموجودة عندي قد كتبت عليها العنوان كما ذكره المؤلف واضحاً لا لبس فيه^(٢).

٣- إن جميع من ترجم للمؤلف -رحمه الله- قد نسب إليه هذا الكتاب بنفس هذا العنوان^(٣).

ثانياً: نسبته لمؤلفه:

أ- أجمع المترجمون للشيخ عمر على نسبة هذا الكتاب إليه^(٤).

(١) ينظر: ص (١٧٥).

(٢) ينظر: نماذج من نسخ هذا المخطوط ص (١٥١ - ١٧٢).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (٢٠٦/٣)، طرب الأمائل ص (٥٠٩)، الأعلام (٣٩/٥)، هدية العارفين (٧٩٦/١)، كشف الظنون (١٥١٦/٢)، معجم المؤلفين (٢٧٢/٧)، إيضاح المكنون (٢٥/١)، حاشية ابن عابدين (٢٥/١).

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

ب- كما أنّ هناك كثيراً من الكتب الفقهية التي أُلُفت بعد هذا المخطوط قد نقلت منه، ناسبة هذا الكتاب للمؤلف في مواطن شتى من أبواب الفقه.

من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- الدر المختار شرح تنوير الأبصار للعلامة الحصكفي^(١).
 - ٢- حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة ابن عابدين^(٢).
 - ٣- حاشية منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين^(٣).
 - ٤- حاشية نزهة النواظر على الأشباه والنظائر للشيخ خير الدين الرملي^(٤).
 - ٥- البدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر للشيخ علي الدمشقي^(٥).
- وغيرهم من الكتب.

(١) ينظر: الدر المختار (٢٥/١).

(٢) ينظر: حاشية رد المحتار (٤٥، ٢٥/١).

(٣) ينظر: حاشية منحة الخالق على البحر الرائق (٢/١).

(٤) ينظر: نزهة النواظر ص (١٠).

(٥) ينظر: البدر المنتقى (١٠/١).

المبحث الثاني : أهمية الكتاب

تميز كتاب "النهر الفائق شرح كتر الدقائق" بالتنظيم والدقة وتقريب المعلومات للقارئ بحيث يستغني به عن كتب أخرى كثيرة في موضوعه.

وقد تكلم عن هذا الكتاب العلامة محمد أمين المحبي^(١) في كتابه "خلاصة الأثر" فقال أثناء التعرض لترجمة المؤلف: "...ألف كتاباً أسماه "النهر الفائق"، ضاهى به كتاب أخيه "البحر الرائق"، لكنه أربى عليه في حسن السبك للعبارات، والتنقيح التام، وله فيه مناقشات كثيرة على شرح أخيه.....".

وهذا لعمري الحق كلام عالم خبر هذا الكتاب، وما يحتويه من درر الفقه ونفائسه، ويشهد لمؤلفه بالتمكن في هذا الفن ورسوخ قدمه وسعة اطلاعه.

وإننا إذا تأملنا المادة العلمية التي أوردها الشيخ عمر في كتابه علمنا مدى الجهد الذي بذله في جمع شتاتها، وتنسيق المعلومات فيها. وتتجلى أهمية الكتاب فيما يلي:

١- كونه شرحاً للمتن الفقهي المشهور عند علماء الحنفية بمـتن "الكثر" الذي يعدُّ أحد المتون المعتمدة في الفقه الحنفي، كما بيننا ذلك

(١) تقدمت ترجمته ص (٧٨).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر (٢٠٧/٣).

أثناء الكلام على أهمية هذا المتن^(١).

فأهمية هذا المخطوط تأتي من أهمية هذا المتن.

٢- هذا المخطوط يُعد من أواخر شروح الكثر المشهورة عند علماء الحنفية، كتبيين الحقائق ورمز الحقائق والبحر الرائق، وهذا يقتضي أن مؤلف هذا المخطوط اطلع على هذه الشروح، بما يجعل هذا الكتاب بمثابة خلاصة واضحة وافية لهذه الكتب، لذا يُعد من أفضل شروح متن الكنز.

٣- هذا المخطوط من كتب المتأخرين من علماء الحنفية التي جمع فيها مؤلفوها شتات أقوال المتقدمين المبعثرة في كتبهم.

وكتب المتأخرين تمتاز بميزات عديدة ذكرها علامة المذهب ابن عابدين حيث قال: "وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب المتقدمين في الضبط والإختصار، وجزالة الألفاظ، وجمع المسائل، لأن المتقدمين كان مصرف أنظارهم إلى استنباط المسائل وتقويم الدلائل، فالعالم المتأخر يصرف ذهنه إلى تنقيح ما قالوه، وتبيين ما أجملوه، وتقييد ما أطلقوه، وجمع ما فرقوه، واختصار عباراتهم، وبيان ما استقر عليه الأمر من اختلافاتهم، فهو كماشطة عروس ربّاه أهلها حتى صلحت للزواج تزينها وتعرضها على الأزواج"^(٢).

(١) ينظر ص (٢٦ - ٣٢).

(٢) ينظر: حاشية رد المحتار (١/٢٨).

وأستطيع أن أوجز كلام ابن عابدين السابق في أن كتب المتأخرين هي خلاصة كتب المذهب، وهذا من أهم الأسباب التي جعلتني أختار أحد كتب المتأخرين، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٤- إشتمال هذا المؤلف على كثيرٍ من الفروع الفقهية المهمة، والتي يتميز بها المذهب الحنفي.

ولهذا نجد أن صاحب خلاصة الأثر يصف مؤلف هذا المخطوط بأنه: "غواصٌّ عن المسائل الغريبة، محققٌ إلى الغاية....." (١).

٥- يُعدُّ هذا المخطوط وعاءً حفظت فيه كثير من النصوص لعلماء المذهب من المتقدمين والمتأخرين، وهذا من أهم الوسائل التي تهدي الباحث لأهمية هذا الكتاب وقدره، وعلى غزارة تلك الموارد والنصوص تكون مترلة الكتاب وأهميته، ومن خلال التأمل في هذا المخطوط يجد القارئ أن مادة هذا الكتاب في أغلبها قد أخذت من كتب تعد هي أركان المذهب الحنفي وأسسها التي قام عليها، حيث بلغ عدده هذه الكتب فيما يقارب (٩٠) كتاب، كما يتضح ذلك جلياً أثناء الكلام على مصادر هذا الكتاب (٢).

٦- كذلك مما يوضح أهمية الكتاب إعتناء مؤلفه - رحمه الله - بتحرير المسائل الفقهية تحريراً فقهياً موضوعياً إتسم بمعالم كثيرة مثل معرفة

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٢٠٦/٣).

(٢) ينظر: ص (١١٠-١٣٢).

الراجع في المذهب، وسيتضح هذا الأمر في أثناء الكلام على منهج المؤلف في كتابه إن شاء الله.

٧- إهتمام المتأخرين من علماء الحنفية بهذا الكتاب

ويتضح هذا الإهتمام في أمرين وهما:

أولاً: تعدد وضع الحواشي عليه من فحول العلماء.
ومن هؤلاء العلماء:

١- علامة المذهب ابن عابدين، حيث إنَّ له حاشية على النهر، ذكر ذلك ابنه أثناء التعرض لترجمة أبيه^(١).

٢- الشيخ خير الدين الرملي، إذ أنَّ له حاشية على النهر أيضاً^(٢).

ثانياً: كثرة النقل عنه والإحتجاج به في كثير من المواطن المذكورة في أبواب الفقه.

ومن الكتب التي أكثرت من النقل عن النهر:

١- الفتاوى الهندية^(٣).

٢- الدر المختار شرح تنوير الأبصار للحصكفي: حيث نص في مقدمة كتابه على إستفادته في مادته العلمية من كتاب النهر^(٤).

(١) ينظر: تكملة حاشية ابن عابدين لنجل المؤلف (٨/٧).

(٢) ينظر: نزهة النواظر ص (١١).

(٣) ينظر: الفتاوى الهندية (٧/١، ١٠، ١٢، ١٧، ...).

(٤) ينظر الدر المختار (٢٥/١).

- ٣- حاشية فتح المعين على شرح الكثر لمنلا مسكين لأبي السعود^(١).
 - ٤- البدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر للشيخ علي الدمشقي^(٢).
 - ٥- اللباب شرح الكتاب للموصلي^(٣).
 - ٦- حاشية الطحطاوي على الدر المختار^(٤).
 - ٧- حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين^(٥).
 - ٧- حاشية منحة الخالق على البحر الرائق^(٦).
 - ٨- النافع الكبير شرح الجامع الصغير^(٧).
- وغيرها من الكتب.

ومن هنا أستطيع أن أقول أن أغلب كتب الحنفية وأشهرها مما ألف بعد كتاب النهر قداعتمدت عليه مما جعل لهذا الكتاب شهرة في كثير من الأقطار الإسلامية التي يتميز بها علماءها بالمذهب الحنفي.

(١) ينظر: فتح المعين (١/٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ...).

(٢) ينظر: البدر المنتقى (١/٨٤، ٨٥، ٧٠، ...).

(٣) ينظر: اللباب (١/٩٢، ٩٣، ٩٤، ...).

(٤) ينظر: حاشية الطحطاوي (١/٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ...).

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين (١/٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ...).

(٦) هذه الحاشية نصّ مؤلفها في مقدمتها أن مادتها العلمية استقاها من: "أبحاث أوردها في النهر الفائق

الفاضل المحقق الشيخ عمر علي أخيه الشيخ زين الدين بن نجيم".

ينظر: منحة الخالق (١/٣).

(٧) ينظر: النافع الكبير ص (٤٥، ٦٥، ٨٧، ...).

البحث الثالث: مصطلحات الكتاب:

إعتمد المؤلف - رحمه الله - في كتابه هذا على جملة من المصطلحات المذهبية الخاصة بعلماء الحنفية، أطلقوها على معانٍ معينة يتبادر إلى الذهن المراد بها بمجرد إطلاقها، وبما أن المصطلح العلمي أداة أساسية من أدوات البحث العلمي، وبه تتحقق المنفعة في كل علم من العلوم، وتتضح المدلولات للمصطلحات المتدواله بين أهله، وإلا كان ذلك أمانة ضعف وخلل يفضي إلى التشويش على العقول، لذا أرى لزماً عليّ هنا أن أوضح المصطلحات التي مشى عليها المؤلف، والصيغ التي استعملها في التعبير عن كل مصطلح والمراد به.

وهذه المصطلحات هي:

١- ظاهر الرواية:

وتسمى "مسائل الأصول"

وهذا المصطلح يُعبّر عنه المؤلف كغيره من علماء الحنفية كثيراً، بقوله: "في ظاهر الرواية، في الظاهر، في رواية الأصول، في ظاهر المذهب"

وظاهر الرواية: هي مسائل رويت عن أصحاب المذهب، وهم

أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وقد يلحق بهم زفر والحسن وغيرهما ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة، لكن الغالب الشائع في ظاهر

الرواية أن يكون قول الثلاثة.

وكتب ظاهر الرواية: هي كتب محمد بن الحسن، وهي "المبسوط أو الأصل"، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الكبير، والسير الصغير، والزيادات".

وإنما سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد بروايته الثقات، فهي ثابتة عنه، إما بالتواتر أو الشهرة عنه^(١).

٢- القول الراجح في المذهب:

حرر علماء الحنفية المتأخرون، وفي مقدمتهم عالم المذهب في عصره ابن عابدين الضوابط التي يمكن تطبيقها لتحديد القول الراجح في المذهب الحنفي.

ويمكن إيجاز هذه الضوابط فيما يلي:

١- المتفق عليه من ظاهر المذهب، هو المذهب، وإن لم يصرح العلماء بتصحيحه واعتماده.

لكن إذا رجّح المشايخ قولاً غير ظاهر الرواية، فالمذهب هو مارجّحه المشايخ^(٢).

وإذا اتفق أبو حنيفة وصاحبا على قول، لم يجز العدول عنه^(٣).

(١) ينظر: حاشية رد المحتار (٧١/١)، رسم المفتي ص (١٦).

(٢) ينظر: رسم المفتي ص (١٦، ٢٨، ٢٩)، معين الحكام ص (٢٧)، الفتاوى الهندية (١/١٧٤)، حاشية ابن عابدين (٣/٣١٢).

(٣) ينظر: رسم المفتي ص (٢٦).

٢- إذا اختلفت الأقوال المروية في ظاهر الرواية:

أ- فإن صحح المشايخ أحد القولين، فإن كان التصحيح بأفعل التفضيل خيّر المفتي بين الروائتين، وإلا لزم أن يفتي بالصحيح فقط. وإن كان التصحيح لكلا القولين فإن كان بصيغة أفعل التفضيل، فإنه يفتي بالأصح، وقيل بالصحيح، وإلا خير المفتي^(١).

ب- وإن لم يصحح المشايخ أحد القولين أو الأقوال:

فإذا اتفق مع الإمام أحد الصاحبين قدّم قولهما.

وأما إذا انفرد عنهما بجواب، وخالفاه، فإن انفرد كل منهما بجواب أيضاً بأن لم يتفقا على شيء واحد، فالظاهر ترجيح قول الإمام أيضاً، وأما إذا خالفاه واتفقا على جواب حتى صار هو في جانب وهما في جانب، فالأصح التفصيل بين المجتهد وغيره، فالمجتهد^(٢) يختار ماهو الأرجح بناء على قوة الدليل، وغير المجتهد يُرجح في حقه قول الإمام^(٣).

وهنا قيدان لا بد من ملاحظتهما عندما يتفق الصاحبان على قول

(١) ينظر: حاشية رد المحتار (٧٧/١).

(٢) قال ابن عابدين: والمجتهد: هو من كان أهلاً للنظر في الدليل، والترجيح بين الأقوال.

ينظر حاشية رد المحتار (٧٣/١).

(٣) ينظر: رسم المفتي ص (٢٦، ٢٧)، رد المحتار (٧٣/١)، الفتاوى البزازية (١٣٤/٥)، الفتاوى الهندية (٣١٠/٣).

يخالف الإمام، وهما:

أ- أن الترجيح إنما هو في حق المجتهد، أمّا في زماننا حيث لا وجود لمجتهد فلا ترجيح، بل يتعين الأخذ بقول الإمام، ثمّ أبي يوسف ثمّ محمد بن الحسن ثم زفر ثم الحسن بن زياد^(١).

ب- إن ترجيح قول الصاحبين على قول الإمام إنما يكون إذا كان ثمة موجب لذلك، وهو إما ضعف دليل الإمام، وإما للضرورة والتعامل.

أمّا إذا لم يوجد موجب للترجيح فإن المفتي بالخيار، ويعمل بما افضى إليه رأيه^(٢).

٣- إذا لم يوجد في المسألة رواية عن أبي حنيفة فحينئذ يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف، ثم بظاهر قول زفر والحسن -فقولهما في مرتبة واحدة-، وغيرهم الأكبر فالأكبر إلى آخر من كان من كبار الأصحاب^(٣).

والظاهر أن هذا في حق غير المجتهد، أما المفتي المجتهد فيتخير بما يترجح دليله.

(١) ينظر: رسم المفتي ص (٢٧)، مقدمة الرعاية (١/١٣).

(٢) ينظر: رسم المفتي ص (٢٧)، الفتاوى الخانية (١/٣).

(٣) ينظر: رسم المفتي ص (٢٧-٣٣).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

٤- إذا لم تكن المسألة مروية في ظاهر الرواية، وإنما ذكرت في كتب غير ظاهر الرواية، تعيّن الأخذ بما جاء في غير ظاهر الرواية إذا كانت توافق أصول المذهب^(١).

٥- أما إذا لم يوجد في الحادثة رأيٌ للإمام وأصحابه، ولكن ذكر فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً، فيؤخذ به.

فإن اختلفوا فإنه يؤخذ بقول الأكثرين ثم الأكثرين مما اعتمد عليه المشايخ الكبار المعروفون كأبي حفص الهندواني والطحاوي وأبي الليث السمرقندي، وغيرهم ممن يُعتمد عليهم^(٢).

٦- فإن لم يكن هناك جواب منصوص عليه، فلا يخلو الأمر إما أن يكون المفتي مجتهداً أو لا.

فإن كان مجتهداً أعمل اجتهاده وتأمل ونظر وتدبر في القضية ليجد المخرج الصحيح^(٣)، ويجتهد برأيه إذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهل الفقه^(٤).

وأما إذا لم يكن المفتي مجتهداً بل مقلداً فعليه الأخذ بقول أفقه الناس

(١) ينظر: الفتاوى الخانية (٣/١)، حاشية رد المحتار (٧٢/١)، رسم المفتي ص (٢٣)، مقدمة الرعاية (١٣/١).

(٢) ينظر: حاشية رد المحتار (٧٣/١)، مقدمة الرعاية (١٣/١).

(٣) ينظر: رسم المفتي ص (٣٣)، حاشية رد المحتار (٧٣/١).

(٤) ينظر: الفتاوى الهندية (٣١٢/٣).

عنده، ويضيف الجواب إليه^(١).

تلك هي الضوابط العامة التي وضعها علماء الحنفية الأجلاء
لتحرير القول الراجح في المذهب، وعلى ضوءها استقرأوا الآراء
الراجحة، فوجدوا أن الفتوى على مايلي:

١- على قول أبي حنيفة في العبادات مطلقاً، ما لم يكن عنه
رواية، كقول المخالف^(٢).

٢- وعلى قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء والشهادات.

٣- وعلى قول محمد في توريث ذوي الأرحام.

٤- وعلى قول زفر في سبعة عشر مسألة رجّح فيها المتأخرون
رأيه^(٣).

وينبغي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون للتصحيح، وإلا
فالحكم بما في المتون كما سبق^(٤).

٣- علامات الفتوى والترجيح:

إصطلح علماء الحنفية، ومنهم صاحب هذا المخطوط على علامات

(١) ينظر: رسم المفتي ص (٣٣).

(٢) ينظر: مقدمة الرعاية (١/١٤)، الفتاوى البزازية (٣/١٣٤)، الفتاوى الهندية (٣/٢٢٤)، حاشية

رد المختار (١/٧٤)، رسم المفتي ص (٣٤، ٣٥).

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: حاشية رد المختار (١/٧٤).

يتميزون بها القول المعتمد من غيره، والراجح من ضده.

ومن هذه العلامات ما يلي: قوله "وعليه الفتوى"^(١)، وبه يفتى، وبه نأخذ، وعليه الإعتماد، وعليه عمل اليوم^(٢)، وعليه عمل الأمة، وهو الصحيح^(٣)، وهو الأصح، وهو الأظهر، وهو المختار، وهو الأشبه^(٤)، وهو الأوجه^(٥).

وهذه الألفاظ هي أكثر التعبيرات إستعمالاً للدلالة على المختار من الآراء في المذهب.

(١) الفتوى: مشتقة من الفتى: وهو الشاب القوي.

وسميت به لأن المفتي يقوي السائل بجواب حادثته.

ينظر: حاشية رد المحتار (١/٧٥).

(٢) المراد باليوم: هو مطلق الزمان، و"أل" فيه للحضور، والإضافة على معنى "في"، وهي من إضافة المصدر

إلى زمانه، كصوم رمضان، أي: عليه عمل الناس في هذا الزمان.

ينظر: المرجع السابق.

(٣) الصحيح عند الحنفية نوعان:

١- صحيح رواية: وهو ماصح ثبوته عن القائل بسند صحيح متواتراً أو شهرة أو آحاداً.

٢- صحيح دراية: وهو الذي نهض دليله وقويت حجته وتعليله ممن كان صدوره، وأياً كان صدوره.

ينظر: إرشاد أهل الملة ص (٣٥٤، ٣٥٥).

(٤) قال في الفتاوى البرازية: معناه: "الأشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية".

قال ابن عابدين: والدراية بالبدال المهملة: تستعمل بمعنى الدليل.

ينظر: الفتاوى البرازية (٣/١٢٦)، حاشية رد المحتار (١/٧٥).

(٥) معناه: أي الأظهر وجهاً من حيث أن دلالة الدليل عليه متجهة ظاهرة أكثر من غيره.

ينظر: حاشية رد المحتار (١/٧٥).

ولاشكّ أن الناظر في هذه الألفاظ يجد بعض التفاضل في مدلولاتها مما يحتم القول بأن بعض هذه الألفاظ أكد من بعض، فلفظ (الفتوى) أكد من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيرها، ولفظ (به يفتى) أكد من لفظ (الفتوى عليه)، و(الأصح) أكد من (الصحيح)، و(الأحوط) أكد من (الإحتياط) ^(١).

وحاصل هذا كما يقول ابن عابدين: أنّه إذا صُحح كل من الروايتين بلفظ واحد، كأن ذكر في كل منهما هو الصحيح أو الأصح، أو به يفتى، تخير المفتي.

وإذا اختلف اللفظ، فإن كان أحدهما لفظ الفتوى فهو أولى، لأنّه لا يُفتى إلا بما هو صحيح، وليس كل صحيح يفتى به، لأنّ الصحيح في نفسه قد لا يفتى به لكون غيره أوفق لتغيير الزمان، والضرورة، ونحو ذلك. فما فيه لفظ الفتوى يتضمن شيئين: أحدهما: الأذن بالفتوى به، والآخر: صحته، لأنّ الإفتاء به تصحيح له، بخلاف ما فيه لفظ الصحيح أو الأصح مثلاً.

وإن كان لفظ الفتوى في كل منهما، فإن كان أحدهما يفيد الحصر مثل "وبه يفتى" أو "وعليه الفتوى" فهو الأولى.

وإن لم يكن لفظ الفتوى في واحد منهما، فإن كان أحدهما بلفظ الأصح والآخر بلفظ الصحيح، ففيه خلاف على قولين، وهما:

(١) ينظر: رسم المفتي ص (٣٨).

الأول: وهو المشهور عند الجمهور أن الأصح أكد من الصحيح، فعليه ترجح الرواية التي قيل عنها أنها أصح^(١).
الثاني: وهو قول بعض العلماء^(٢)، وهو أن الأخذ بما وسّم بلفظ الصحيح أولى من الأخذ بما حكم عليه بأنه أصح، لأن الصحيح مقابله الفاسد، والأصح مقابله الصحيح، فقد وافق من قال الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح، وأما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم فاسد، وعليه فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد^(٣).

لكنّ هذا كله كما يقول ابن عابدين: "فيما إذا كان التصحيحان في كتابين، أمّا لو كانا في كتاب واحد عن إمام واحد، فلا يتأتى الخلاف في تقديم الأصح على الصحيح، لأنّ إشعار الصحيح بأن مقابله فاسد لا يتأتى بعد التصريح بأن مقابله أصح إلا إذا كان في المسألة قول ثالث يكون هو الفاسد، وكذا لو ذكر تصحيحين من إمامين ثم قال: إن هذا التصحيح الثاني أصح من الأول مثلاً فلا شك أن مراده ترجيح ما عبّر بكونه أصح.

وإن كان كل منهما بلفظ الأصح أو الصحيح فلا شبهة في أنه يتخير

(١) ينظر: رسم المفتي ص (٣٨)، مقدمة الرعاية (١/١٦).

(٢) وهو قول ابن أمير حاج الحلبي، كما ذكره عنه ابن عابدين في رسم المفتي ص (٣٨).

(٣) ينظر: رسم المفتي ص (٣٨).

بينهما إذا كان الإمامان في رتبة واحدة، أما لو كان أحدهما أعلم فإنه تصحيحه.

وكذا يتخير إذا صُرِّح بتصحيح أحدهما فقط بلفظ الأصح أو الأحوط أو الأرفق أو الأولى، وسكت عن تصحيح الأخرى، فإن هذا اللفظ يفيد صحة الأخرى، لكن الأولى الأخذ بما صرح بأنها الأصح لزيادة صحتها، وكذا لو صرِّح في أحدهما بالأصح، وفي الأخرى بالصحيح فإن الأولى الأخذ بالأصح^(١).

٤- الألفاظ المعبرة عن علماء المذهب:

أدار المؤلف بعض الألفاظ التي تعبر عن علماء المذهب وهي كالآتي:

أ- الإمام: كما لوقال: "عند الإمام، قال الإمام، ..."

ويعني به: إمام المذهب أبو حنيفة النعمان.

ب- الثاني: كما لوقال: "قال الثاني، عند الثاني، ..."

ويعني به: القاضي أبا يوسف صاحب أبي حنيفة، وهو الإمام الثلثي في المذهب.

ج- الثالث: كما لوقال: "عند الثالث، قال الثالث، ..."

ويعني به: محمد بن الحسن الشيباني.

د- ذكر لفظ التشية: كقوله "خلافاً لهما، أو قالاً، أو عندهما" من غير

(١) ينظر: رسم المفتي ص (٣٨).

قرينة تدل على مرجعها، فهي لأبي يوسف ومحمد بن الحسن^(١).

هـ- الثلاثة: كما لوقال: "عند الثلاثة، في قول الثلاثة..."

ويعني بها: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن.

و- المتقدمون: ويعني بهم علماء المذهب من الإمام أبي حنيفة إلى

شمس الأئمة الحلواني المتوفى سنة ٤٣٢ هـ^(٢).

ز- المتأخرون: ويعني بهم: من كل العلماء ممن جاءوا بعد شمس الأئمة

الحلواني^(٣)، كما يطلق لفظ "المحققين" ويراد به: جماعة من علماء المتأخرين.

ح- المشايخ: ويعني بهم: كل من لم يدرك الإمام أبي حنيفة^(٤).

وإطلاق لفظ "المشايخ" يراد به عامة المشايخ^(٥).

ط- شيخ الإسلام: كان العرف على أن شيخ الإسلام يطلق على

كل من تصدر للإفتاء، وحل المشكلات فيما شجر من الخصام من

الفقهاء العظام والفضلاء^(٦).

(١) ينظر: ملتقى الأبحر (٢/١).

(٢) ينظر: الفوائد البهية ص (٤١٢).

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: مقدمة الرعاية (١٥/١).

(٥) ينظر: فتح القدير (١/ ١٧٦).

(٦) ينظر: الفوائد البهية ص (٤١٢).

واشتهر بهذا اللقب مجموعة من العلماء، إلا أن المؤلف إذا أطلق لفظ "شيخ الإسلام" فالمراد به: شيخ الإسلام "بكر المعروف بخواهر زاده" ^(١)، كما ذكره ابن عابدين في حاشيته ^(٢).

ي- لفظ "قالوا": وهو لفظ يستعمل في ما فيه إختلاف المشايخ ^(٣).

ك- شمس الأئمة: وهو عند الإطلاق في الكتاب: يراد به شمس الأئمة السرخسي، وفيما عداه يطلق مقيداً مع الإسم أو النسبة أو بهما كشمس الأئمة الحلواني، وشمس الأئمة الكردي ^(٤).

ل- المصنف: ويراد به: صاحب متن "الكثر" النسفي.

كما أنه عادة يعبر عن المتن بلفظ "المختصر"

م- الشارح: والمراد به: هو الزيلعي صاحب كتاب "تبيين الحقائق".

كما أنه يعبر عن كتاب "تبيين الحقائق" بقوله "الشرح"، وتبع في هذه التسمية أخاه زين الدين في البحر الرائق.

٥- الإيماء: ويعبر المؤلف بهذه الكلمة كثيراً، حين يقول: "وفيه إيماء، يومئ إلى...."

(١) ستأتي ترجمته ص (٢١٧).

(٢) ينظر: حاشية رد المحتار (٧٢/١).

(٣) ينظر العناية (١/ ١٣٢)، البناية (١/ ٣٦٥).

(٤) ينظر: الفوائد البهية ص (٤١٤).

والإيماء في اللغة: مصدر أو ما: أي أشار ونبه^(١).

ويعبر المؤلف بهذا اللفظ ذلك عند توضيحه لكلام المتن، أو بعد نقله لكلام عالم من العلماء، لكي يستخرج من المتن أو من الكلام أحكاماً أو أموراً لم يصرح بها صاحبها إلا أنها تُفهم من كلامه.

(١) ينظر: القاموس المحيط ص (٧١)، المصباح المنير ص (٣٧٤).

المبحث الرابع: منهج المؤلف في كتابه.

لكل مؤلف منهج صرح به في كتابه، أو أدركه القارئ بطريق الإستقراء والتتبع.

والسواد الأعظم من العلماء الأقدمي لا يصرحوا بمنهجهم، ومن هؤلاء الشيخ عمر بن نجيم في كتابه هذا حيث لم يشر - رحمه الله - إلى منهجه الذي سار عليه في هذا المؤلف، وإنما اكتفى ببيان غرضه وموضوعه.

ويمكن تحديد المنهج الذي سلكه في كتابه "النهر الفائق" على ضوء الجزء الذي قمت بتحقيقه في النقاط التالية:

١- توضيح ما يمكن أن يكون غامضاً من ألفاظ المتن وعباراته، وكشف النقاب عما استتر من مراده ومدلولاته، مما يسهل على القارئ معرفة ألفاظ المتن، فهو يتعرض للشرح التفصيلي لعبارة المتن، وهذا مما يميز هذا الشرح عن بقية شروح الكثر التي سلك فيها مؤلفوها غالباً الشرح الإجمالي لعبارات متن الكثر، كتيبين الحقائق ورمز الحقائق والبحر الرائق وشرح منلا مسكين.

٢- تأييد أن ما اختاره في المتن هو المذهب، وذلك بنقل عبارات كتب المذهب الأصلية التي تؤيد ذلك وتعضده.

٣- يتعرض - رحمه الله - في أكثر المسائل الفقهية المبثوثة في هذا المخطوط إلى بسط آراء علماء المذهب، وذلك عن طريق النقل من

كتبهم المعتمدة محاولاً إبراز الرأي الصحيح من هذه الأقوال على النهج الذي ذكرناه أثناء التعرض إلى الكلام على القول الصحيح في المذهب.

٤- مناقشة كثير من آراء علماء المذهب المتأخرين، وخصوصاً آراء أخيه العلامة زين الدين، فما رأه صحيحاً من آرائه نقله عنه ولم يتعرض له، وما رأه غير ذلك ناقشه فيه واعترض عليه بقوله دائماً: "أقول....".

ولذا أستطيع أن أقول أن من الأسباب الرئيسية التي دعت مؤلف هذا المخطوط إلى تأليف هذا الكتاب هو مناقشة كثير من الآراء في كتاب أخيه، ولذا نجده يقول في مقدمة هذا الكتاب: "....منبهاً على أوهام وقعت لبعض المناظرين لاسيما أخينا الشيخ زين الدين ختام المتأخرين..".

والقارئ لهذا المخطوط يجد أنه بالفعل ناقشه في كثير من مسائله في أغلب أجزاء هذا المخطوط.

وتمتاز هذه المناقشة بالحرص الدائم على الأمانة العلمية في النقل عن أخيه، وذلك بذكر نص كلامه أولاً ثم بعد ذلك يكون الاعتراض عليه مع تدعيم ما يراه بالدليل من تحليل أو نقل من كتب المذهب المعتمدة.

٥- كما يقوم المؤلف -رحمه الله- بتعريف كثير من المفاهيم الفقهية

أثناء تعرضه لشرح هذا المتن، ويناقش هذه التعاريف ليصل إلى أوفائها بالغرض^(١).

٦- كما يهتم المؤلف في كثير من الأحيان إلى ذكر المناسبة بين الكتب والفصول، والفصول فيما بينها^(٢).

٧- كما يتعرض المؤلف - رحمه الله - في مسائله لذكر وتحرير الأدلة الشرعية المعتمدة.

ففي جانب السنة النبوية يذكر الحديث النبوي، ويتعرض لذكر من رواه من أصحاب السنن^(٣).

كما ينقل في بعض المسائل الإتفاق، ويقصده في أغلب الأحيان إتفاق علماء المذهب الحنفي على حكم ما^(٤)، وأحياناً يقصد به إتفاق المذاهب الأربعة^(٥).

٨- كما يهتم - رحمه الله - بالتحقيق في كثير من المسائل اللغوية والنحوية الإعرابية، والتي يتعرض لها أثناء كلامه في هذا المخطوط^(٦).

(١) ينظر ص (٤٣٠، ٤٣١،).

(٢) ينظر: ص (١٧٦، ٣٨٥، ٤٣٠،).

(٣) ينظر: ص (٢٢١، ٢٣١، ٣٦٢،).

(٤) ينظر: ص (٢٨١، ٢٨٦، ٣٨٤، ٤١٤،).

(٥) ينظر: ص (٢٠٠، ٢٠٢، ٥١٥،).

(٦) ينظر: ص (١٨٦، ١٩٠، ١٩٤،).

ويتميز هذا التحقيق بالنقل عن كتب أهل اللغة المعتمدة، مع بيان رأيه في بعض هذه المسائل^(١).

كما أنه يبين وجوه الإعراب في كلام المتن^(٢)، مما يدل ذلك دلالة واضحة على تعمقه وتضلعه في علوم العربية.

٩- كما ينقل - رحمه الله - كثيراً من كلام أهل الأصول، ويشير إلى كتبهم المعتمدة في كثير من المسائل التي يحتاج فيها إلى الخوض في علم الأصول، كما أنه يناقشها مناقشة أصولية^(٣).

١٠- كما يتعرض الشيخ - رحمه الله - في المسائل الفقهية التي يرى أن الخلاف فيها يُنتج ثمرة إلى بيان أثر الخلاف وثمرته حتى يستفيد القارئ من ذكر الخلاف وإبرازه^(٤).

١١- كما يعبر في بعض المسائل عن الفوائد المستفادة من تلك المسائل بـ "الفروع"، فيقول: فرع، ثم يتكمل عن الفائدة^(٥).

١٢- كما تجلت في هذا المخطوط موهبة المؤلف الشعرية، وذلك من

(١) ينظر (٣١٨، ٣٧٧، ٦١٠، ٦١١، ...).

(٢) ينظر: ص (١٩٠، ٣١٤، ٣٥٦، ...).

(٣) ينظر: ص (١٩١، ١٩٢، ٢١٩، ٢٢٠، ...).

(٤) ينظر: ص (٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣١، ...).

(٥) ينظر: ص (٣٨١، ٤٢٢، ٤٤٠، ٥٣٧، ...).

خلال نظمه لبعض المسائل الفقهية في أبيات شعرية لكي يسهل على القارئ حفظ ودراية هذه المسائل، كما في نظمه لشروط الوضوء^(١)، وأيضاً نظمه للمطهرات^(٢).

هذه هي أهم ملامح هذا الكتاب، وتوضح هذه الملامح أثناء القراءة المتمعة لهذا الجزء من هذا المخطوط.

(١) ينظر: ص (١٨٨، ١٨٩).

(٢) ينظر: ص (٥٨١، ٥٨٢).

المبحث الرابع: مصادر المخطوط

إنّ من أهم المعايير التي تمّدي الباحث لأهمية الكتاب وقدره هي الموارد التي استقى منها المؤلف مادة كتابه، وبقدر تلك الموارد وصحتها تكون قوة الكتاب وصحته، ومن خلال فرائي لهذا الجزء المحقق من هذا المخطوط رأيت أنّ مادة هذا الكتاب-في أغلبها-قد أخذت من كتب تُعدُّ أركان المذهب الحنفي وأسسها التي قام عليها. وفي هذا دلالة واضحة على قيمة الكتاب العلمية، وتبحر مؤلفه، وسعة اطلاعه، واستفادته من تلك المصادر ليصوغ منها كتابه القيم.

وهو في نقولاته تارة يشير إلى الكتاب الذي استفاد منه كأن يقول: "قال في الشرح، قال في البحر، قال في الفتح، قال في بدائع الصنائع،...." ونحو ذلك.

وتارة يشير إلى المؤلف كأن يقول: "قال العيني، قال الحلبي، نصّ عليه البزدوي،..." ونحو ذلك، دون أن يذكر الكتاب الذي استفاد منه.

وهو في الحالة الأولى إما أن يستفيد من الكتاب مباشرة، أو بواسطة كأن يقول: "قال في البحر: وما في غاية البيان من..." فهو هنا ينقل عن البحر مباشرة، وعن غاية البيان بواسطة البحر.

وفي الحالة الثانية إما أن ينقل عن الشخص مباشرة، أو بواسطة
كأن يقول: "قال صدر الشريعة: وعن محمد أنه نجس" فنقله عن صدر
الشريعة مباشرة، ونقله عن محمد بن الحسن بواسطة.
كما أنه تارة يشير إلى إسم الكتاب كاملاً كأن يقول: "قال في
فتح القدير، قال في معراج الدراية، قال في كمال الدراية،...".
وتارة يشير إلى كلمة من إسم الكتاب كأن يقول: "قال في
الفتح، في المعراج، في الدراية،...". وهكذا.

وفيما يلي ثبت بأسماء المصادر التي استفاد منها المؤلف في كتابه
هذا مرتبة إلى الحروف الهجائية:

١- الإختيار لتعليل المختار. (م)^(١)

تأليف/ عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي المتوفى سنة ٦٨٣هـ.
وهو كتاب يصرّح المؤلف بذكر اسمه^(٢).

٢- الأسرار. (خ)

تأليف/ عبيد الله بن عمر بن عيسى، أبو زيد الدبوسي
المتوفى سنة ٤٢٠هـ.

وهو كتاب يصرّح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

(١) أشرت إلى الكتاب المطبوع بـ (م)، وإلى الكتاب المخطوط بـ (خ)

(٢) ينظر ص (٤٠٢، ٤٨٣).

(٣) ينظر ص (٢١٧، ٧٠٣).

٣-الأصل . (م)

تأليف/محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ.

وهو كتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(١).

٤-إيضاح الإصلا ح. (خ)

تأليف/أبي الفضل عبد الرحمن بن محمدالكرماني المتوفى سنة ٥٤٣هـ

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف بذكر اسمه كاملاً^(٢)، وتارة ينسبه إلى مؤلفه^(٣).

٥-بدائع الصنائع وترتيب الشرائع. (م)

تأليف/أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧هـ.

وهو كتاب يشير إليه المؤلف بقوله "في البدائع"^(٤).

٦-البحر الرائق شرح كتر الدقائق. (م)

تأليف/زين الدين بن أبراهيم بن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠هـ.

وهذا الكتاب من أكثر الكتب التي ينقل عنها المؤلف، ودائماً يشير إليه بقوله: "في البحر"^(٥).

(١) ينظر: ص (٤٤٥، ٣٩٨).

(٢) ينظر: ص (٢٢٠).

(٣) ينظر ص (٣٥١).

(٤) ينظر ص (١٩٦، ٢١٠، ٢١٥،).

(٥) ينظر: ص (١٨٠، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٢٠،).

٧-البزازية:واسمه"الجامع الوجيز". (م)

تأليف/حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب الكردي،الشهير
بالبزازي،المتوفى سنة٨٢٧هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف باسمه^(١).

٨-البغية في الفتاوى. (خ)

تأليف/محمود بن أحمد بن مسعود القونوي المتوفى سنة٧٨٨هـ.
وهو كتاب يصرح المؤلف باسمه^(٢).

٩-البناية شرح الهداية. (م)

تأليف/بدر الدين محمود بن أحمد،المعروف بالعيني،المتوفى
سنة٨٥٥هـ.

وهو كتاب يصرح المؤلف باسمه^(٣).

١٠-تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق. (م)

تأليف/فخر الدين أبي محمد بن عثمان الزيلعي،المتوفى سنة٧٤٣هـ.
وهذا الكتاب ينقل عنه المؤلف كثيراً،ويطلق عليه اسم"الشرح"^(٤)،

(١)ينظر:ص(٢٨٤،٢٨٧).

(٢)ينظر:ص(٦٤٦،٧٢٤).

(٣)ينظر:ص(٥٤٣).

(٤)ينظر:ص(٢٣٧،٢٧٣).

كما يطلق على صاحبه اسم "الشارح" ^(١).

١١-تتمة الفتاوى. (خ)

تأليف/برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة، المتوفى سنة ٦١٧هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه ^(٢).

١٢-التجنيس والمزيد. (خ)

تأليف/برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ.

وهذا الكتاب يشير إليه المؤلف عند النقل عنه بقوله: "في التجنيس" ^(٣).

١٣-تحرير الأصول. (م)

تأليف/كمال الدين محمد بن عبد الواحد، الشهير بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ.

وهذا الكتاب يشير إليه المؤلف عند النقل منه بقوله: "في التحرير" ^(٤).

١٤-تحفة الفقهاء. (م)

(١) ينظر: ص (١٨١، ١٨٨، ٢٥٦،).

(٢) ينظر: ص (٥٠٠).

(٣) ينظر: ص (٣٧١، ٣٨٤، ٣٩٣، ...).

(٤) ينظر: ص (١٩١، ٢٢٠، ٢٦١، ...).

تأليف/علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، المتوفى
سنة ٥٣٩هـ.

وهذا الكتاب يشير المؤلف إليه بقوله: "في التحفة"^(١).

١٥- التوشيح شرح الهداية. (خ)

تأليف/عمر بن إسحاق الغزنوي الهندي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف باسمه^(٢).

١٦- التلويح في كشف حقائق التنقيح. (م)

تأليف/سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى سنة ٧٩٢هـ.
وهو كتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

١٧- التوضيح شرح التنقيح. (خ)

تأليف/صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، المتوفى سنة ٧٩٢هـ.
وهو كتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٤).

١٨- الجامع الصغير. (م)

تأليف/محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة ١٨٩هـ.

(١) ينظر: ص (٣٣١، ٥٩٠، ٦٣٥،).

(٢) ينظر: ص (٢٨٨، ٣٢٦، ٤٢٢،).

(٣) ينظر: ص (٢٢٣).

(٤) ينظر: ص (٦٥٤).

وهذا الكتاب يصرح المؤلف باسمه^(١).

١٩-الجامع الكبير. (خ)

تأليف/عبيد الله بن الحسن بن دلال الكرخي، المتوفى سنة ٣٤٠هـ.
وهذا الكتاب صرح المؤلف بذكر اسمه مرة واحدة^(٢)، وفي الأكثر
يصرح باسم مؤلفه دون أن يشير إلى كتابه^(٣).

٢٠-جامع المضمّرات. (خ)

تأليف/يوسف بن عمر بن يوسف الكادوري، المتوفى سنة ٨٣٢هـ.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٤).

٢١-جامع الفصولين في الفروع. (خ)

تأليف/محمود بن إسرائيل، الشهير بابن قاضي سماونه، المتوفى
سنة ٨٢٣هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٥).

(١) ينظر: ص (٣٩٨، ٥٧٣، ٦١٥، ...).

(٢) ينظر: ص (٢٠٩).

(٣) ينظر: ص (٢١١، ٢١٦، ٣٢٦، ...).

(٤) ينظر: ص (٢١٩).

(٥) ينظر: ص (٤٣٥).

٢٢- جوامع الفقه. (خ)

تأليف/ أحمد بن محمد بن عمر العتابي، المتوفى سنة ٥٨٦هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(١).

٢٣- الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري (م)

تأليف/ أبي بكر بن علي، المعروف بالحدادي، المتوفى سنة ٨٠٠هـ—
وهذا الكتاب اختصر فيه مؤلفه كتابه الآخر "السراج الوهاج" الآتي
قريباً ذكره، وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم مؤلفه^(٢).

٢٤- الحقائق شرح منظومة النسفي. (خ)

تأليف/ محمود بن محمد بن داود الأفشنجي، المتوفى سنة ٨٧٩هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

٢٥- حلية المتملي شرح منية المصلي. (خ)

تأليف/ محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج
الحلي، المتوفى سنة ٨٧٩هـ—

وهذا الكتاب لا يصرح المؤلف باسمه، وإنما يصرح باسم مؤلفه^(٤).

(١) ينظر: ص (٢١٩).

(٢) ينظر: ص (٢٥٨، ٢٨٠، ٢٨٦، ...).

(٣) ينظر: ص (٤٧٨، ٤٨٣، ٥٩١، ...).

(٤) ينظر: ص (١٨٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ...).

٢٦- الحواشي اليعقوبية على الوقاية. (خ)

تأليف/ يعقوب باشا بن خضر بيك، المتوفى سنة ٨٩١هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(١).

٢٧- الحواشي السعدية على العناية. (م)

تأليف/ سعد الله بن عيسى، الشهير بسعدي جلي، المتوفى سنة ٩٤٥هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٢).

٢٨- الخانية أو فتاوى قاضي خان. (م)

تأليف/ فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندي، الشهير بقاضي خان المتوفى سنة ٥٩٢هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

٢٩- خزانة الأكمل. (خ)

تأليف/ يوسف بن محمد الجرجاني، المتوفى بعد سنة ٥٢٢هـ.

وهو كتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٤).

٣٠- خزانة الفقه. (خ)

(١) ينظر: ص (١٨٥، ٢٥١، ...).

(٢) ينظر: ص (٢٢١، ٣٥٧، ٣٧٦، ...).

(٣) ينظر: (٢٤٥، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٩١،).

(٤) ينظر: ص (٢٥٩).

تأليف/ أبي الليث السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٣هـ.

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف باسمه^(١)، وتارة يصرح باسم مؤلفه^(٢).

٣١- خلاصة الفتاوى. (خ)

تأليف/ طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى سنة ٥٤٢هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف باسمه الأول "الخلاصة"^(٣).

٣٢- درر المحكام شرح غرر الأحكام. (م)

وكلاهما تأليف/ محمد بن فراموز بن علي، المعروف بملا خسرو المتوفى

سنة ٨٨٥هـ، وهذا الكتاب يصرح المؤلف باسمه الأول "الدرر"^(٤).

٣٣- الذخائر الأشرفية في الألغاز الحنفية. (م)

تأليف/ عبد البر بن محمد، المعروف بابن الشحنة، المتوفى سنة ٩٢١هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه الأول "الذخائر الأشرفية"^(٥).

٣٤- الذخيرة. (خ)

(١) ينظر: ص (٤٨٤، ٤١٠).

(٢) ينظر: ص (٤٨٤، ٣٥٠).

(٣) ينظر: ص (١٨٧، ١٩٧، ٢١١،).

(٤) ينظر: ص (٢٨٩، ٣٣٣، ٤٩٣،).

(٥) ينظر: ص (٢٢٧، ٦٣٠).

تأليف/برهان الدين بن محمود بن مازة البخاري، المتوفى سنة ٦١٦هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(١).

٣٥- رمز الحقائق شرح كثر الدقائق. (م)

تأليف/بدر الدين محمود بن حمد، المعروف بالعيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف دائماً بذكر اسم مؤلفه، وعند التوثيق
أجده فيه^(٢).

٣٦- السراج الوهاج شرح مختصر القدوري. (خ)

تأليف/أبي بكر بن علي، المعروف بالحدادي، المتوفى سنة ٨٠٠هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف دائماً بذكر اسمه الأول "السراج"^(٣).

٣٧- الزيادات. (خ)

تأليف/محمد بن الحسن الشيباني.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٤).

٣٨- شرح الجامع الصغير. (خ)

تأليف/عمر بن عبدالعزيز بن مازة، الصدر الشهيد، المتوفى سنة ٥٣٦هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم مؤلفه "الصدر الشهيد"^(٥).

(١) ينظر: ص (١٩٦، ٣٩٣، ٤١٠،).

(٢) ينظر: ص (٢٣٨، ٢٨٦، ٣٣٣،).

(٣) ينظر: ص (٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤٥،).

(٤) ينظر: ص (٧٠٠، ٧٠١).

(٥) ينظر: ص (٣٩٢).

٣٩- شرح الجامع الصغير. (خ)

تأليف/قاضي خان.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكره نسباً إياه إلى مؤلفه^(١).

٤٠- شرح الجامع الصغير. (خ)

تأليف/أحمد بن إسماعيل التمرتاشي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ.

هذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم مؤلفه، وعند التوثيق أجده فيه^(٢)

٤١- شرح مختصر القدوري. (خ)

تأليف/أحمد بن محمد البغدادي، الشهير بالأقطع، المتوفى سنة ٤٧٤هـ

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بشهرة مؤلفه وهي "الأقطع"^(٣).

٤٢- شرح الكتر، المشهور بشرح منلا مسكين. (م)

تأليف/معين الدين الهروي، المعروف بمنلا مسكين، المتوفى سنة ٩٥٤هـ

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف باسم مؤلفه^(٤)، وتارة يقول: "كذا في مسكين"^(٥).

(١) ينظر: ص (٢١٤، ٣٦٤، ٣٨٩،)

(٢) ينظر: ص (٣٨٥).

(٣) ينظر: ص (٣٦٨، ٥٩٠، ٦٩٦).

(٤) ينظر: ص (٢٥٥).

(٥) ينظر: ص (٢٦٣).

٤٣- شرح مختصر الطحاوي. (م)

تأليف/أحمد بن علي الرازي، المعروف بالخصاص، المتوفى سنة ٣٧٠هـ—

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم مؤلفه^(١)، وهو كتاب محقق لمجموعة من طلبة الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى.

٤٤- شرح مختصر الطحاوي. (خ)

تأليف/علي بن محمد السمرقندي الأسبيجاني، المتوفى سنة ٥٣٥هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف دائماً بشهرة مؤلفه "الأسبيجاني"^(٢).

٤٥- شرح مجمع البحرين. (خ)

تأليف/عبد اللطيف بن عبدالعزيز، المشهور بابن ملك، المتوفى ٨٥٥هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بشهرة مؤلفه "ابن ملك"^(٣).

٤٦- شرح المنظومة، واسمه "تفصيل عقد الفرائد". (خ)

تأليف/عبد البر بن محمد بن محمد، المعروف بابن الشحنة.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه "عقد الفرائد"^(٤).

٤٦- شرح الوقاية (م)

(١) ينظر: ص (٣٦٧، ٥١٧، ...).

(٢) ينظر: ص (٢٠٩، ٢٩٩، ٣٤٧، ...).

(٣) ينظر: ص (٢٨٥، ٣١١، ٥٨٥، ...).

(٤) ينظر: ص (٢٩٥، ٣٧٦، ٤٤٣، ...).

تأليف/عبيد الله بن مسعود المحبوبي، المشهور بصدر الشريعة.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر شهرة مؤلفه^(١).

٤٧-العناية شرح الهداية. (م)

تأليف/أكمل الدين محمد بن محود البابرقي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٢).

٤٨-عيون المذاهب. (خ)

تأليف/نصر بن محمد بن أحمد، المشهور بأبي الليث السمرقندي.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

٤٩-الغاية شرح الهداية. (خ)

تأليف/أبي العباس أحمد بن إبراهيم السروجي، المتوفى سنة ٥٧٠هـ.

وهذا الكتاب تارة يشير المؤلف إلى اسمه^(٤)، وتارة إلى شهرة مؤلفه^(٥).

٥٠-غاية البيان. (خ)

تأليف/قوام الدين أمير كاتب بن عمر الإتقاني، المتوفى سنة ٧٥٨هـ.

(١) ينظر: ص (٢٧٠، ٢٧٧، ٤١٧، ...).

(٢) ينظر: ص (١٨٧، ٢١٩، ٢٤٢، ...).

(٣) ينظر: ص (٣٤٠، ٥٤٣، ٥٧١، ...).

(٤) ينظر: ص (٥٠٠، ٥٤٣، ٥٨٣).

(٥) ينظر: ص (٤٢٣، ٦١٥).

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(١).

٥١-الفتاوى التاخانية. (خ)

تأليف/عالم بن علاء الحنفي، المتوفى سنة ٢٦٢هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم "التارخانية" عند النقل عنه^(٢).

٥٢-الفتاوى الصغرى. (خ)

تأليف/عمر بن عبدالعزيز، المعروف بحسام الدين الشهيد، المقتول سنة ٥٣٦هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

٥٣-الفتاوى الصيرفية. (خ)

تأليف/مجد الدين أسعد بن يوسف بن علي البخاري.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم "الصيرفية" عند النقل عنه^(٤).

٥٤-الفتاوى الظهيرية. (خ)

تأليف/ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد، المتوفى سنة ٦١٩هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم "الظهيرية" عند النقل عنه^(٥).

(١) ينظر: ص (٢٠٠، ٢١٩، ٣٢٠، ...).

(٢) ينظر: ص (٥٤٣).

(٣) ينظر: ص (٢٨٦).

(٤) ينظر: ص (٣٢٣، ٣٨١، ٥٧٨).

(٥) ينظر: ص (١٧٧، ٢١١، ٢١٥، ...).

٥٥- الفتاوى الولوالجية. (خ)

تأليف/إسحاق بن أبي بكر الولوالجي، المتوفى سنة ٧١٠هـ.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسم "الولوالجية" عند النقل عنه^(١).

٥٦- فتح القدير. (م)

تأليف/كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه، أو "الفتح"^(٢).

٥٧- القنية، واسمه "قنية المنية لتتميم الغنية". (خ)

تأليف/نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي، المتوفى سنة ٧١٠هـ.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

٥٨- الكافي. (خ)

تأليف/أبي البركات عبد الله النسفي.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٤).

٥٩- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي. (م)

تأليف/عبد الله بن محمد بن يعقوب البخاري، المتوفى سنة ٣٤٠هـ.

(١) ينظر: ص (٤٥٤، ٤٧٠، ٤٩٨).

(٢) ينظر: ص (١٨٢، ١٨٥، ٢١٢، ...).

(٣) ينظر: ص (١٧٧، ٢٨٢، ٣٤٨، ...).

(٤) ينظر: ص (١٨٥، ٣٢٥، ٣٣٢، ...).

وهذا الكتاب يصرح المؤلف باسم "الكشف الكبير" عند النقل عنه^(١).

٦٠-الكشاف في تفسير القرآن الكريم. (م)

تأليف/محمود بن عمر بن محمد، المعروف
بالزحشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٢)، وتارة يصرح بشهرة
مؤلفه^(٣).

٦١-كمال الدراية شرح النقاية. (خ)

تأليف/أحمد بن الحسين الشُّمَّي، المتوفى سنة ٨٧٢هـ.

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف باسمه^(٤)، وتارة باسم مؤلفه^(٥).

٦٢-المبسوط. (م)

تأليف/أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المتوفى سنة ٤٨٣هـ.

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٦)، وتارة باسم مؤلفه^(٧).

(١) ينظر: ص (١٨٧، ٤٢٥).

(٢) ينظر: ص (٣٤٣).

(٣) ينظر: ص (٢٠١، ٤٥٦، ٦١٠).

(٤) ينظر: ص (٦٧٧، ٣٣٣).

(٥) ينظر: ص (٢٢٢، ٤٤٨، ٤٥٠).

(٦) ينظر: ص (٣٠٩، ٣٩٠، ٤٠٠،).

(٧) ينظر: ص (١٨٧، ٢٢٦، ٣٠٢،).

٦٣- المجتبى شرح مختصر القدروي. (خ)

تأليف/ مختار بن محود الزاهدي، المتوفى سنة ٦٥٨هـ.

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف باسمه^(١)، وتارة باسم مؤلفه^(٢).

٦٤- المجموع شرح المذهب. (م)

تأليف/ يحيى بن شرف النووي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

وهذا الكتاب تارة يصرح المؤلف باسمه^(٣)، وتارة باسم مؤلفه^(٤).

٦٥- المحيط الرضوي. (خ)

تأليف/ رضي الدين محمد بن محمد السرخسي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف عند النقل عنه بقوله "المحيط"^(٥)، وقد نسبته إليه ذات مرة^(٦)، وجميع ما نقله المؤلف عنه وجدته في نفس الكتاب.

٦٦- مختصر القدوري. (م)

(١) ينظر: ص (١٩٧، ٢٧٩، ٢٨٢، ...).

(٢) ينظر: ص (٢٢٨، ٣٨٥، ٤٩٠، ...).

(٣) ينظر: ص (٧٠٢).

(٤) ينظر: ص (٢٥٨، ٣٣٩، ٥٣٥).

(٥) ينظر: ص (٢٢٨، ٢٩٠، ٣٠٥،).

(٦) ينظر: ص (٦٣٥).

تأليف/أحمد بن محمد بن أبي بكر القدوري، المتوفى سنة ٤٢٨هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف عند النقل عنه باسم مؤلفه^(١).

٦٧- مختصر الطحاوي. (م)

تأليف/أحمد بن محمد الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف دائماً بذكر اسم مؤلفه^(٢).

٦٨- المختصر المسمى بالشامل. (خ)

تأليف/عمر بن إسحاق الغزنوي، الشهير بالهندي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ.

وهذا الكتاب صرح المؤلف بذكر اسمه كاملاً مع نسبته إلى مؤلفه^(٣).

٦٩- مختارات النوازل. (خ)

تأليف/علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٤).

٧٠- المستصفى. (خ)

٧١- المصفى. (خ)

وكلاهما تأليف/أبي البركات عبد الله النسفي، صاحب الكتر.

(١) ينظر: ص (١٩٥، ٢٠٧، ٦٣٦، ...).

(٢) ينظر: ص (٢١٠، ٢١١، ٢٢٨، ...).

(٣) ينظر: ص (٢١٨).

(٤) ينظر: ص (٣٠٩، ٦٩٦).

وهذان الكتابان يصرح المؤلف بذكر اسميهما^(١).

٧٢- المقدمة في أصول الفقه. (م)

تأليف/محمود بن زيد اللامشي.

وقد صرح المؤلف بذكر اسم مؤلف هذا الكتاب مرة واحدة^(٢).

٧٣- المقدمة الغزنوية. (خ)

تأليف/أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي، المتوفى سنة ٥٩٣هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر "الغزنوية"^(٣) عند النقل عنه.

٧٤- معراج الدراية إلى شرح الهداية. (خ)

تأليف/قوام الدين محمد بن محمد الكاكي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر "المعراج"^(٤) عند النقل عنه.

٧٥- الملتقط. (خ)

تأليف/محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٩هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف باسمه^(٥).

٧٦- المستجمع شرح مجمع البحرين.

(١) ينظر: ص (٣٢١، ٣٢٥)، ص (٤١١، ٤٤٣).

(٢) ينظر: ص (٢٠٣).

(٣) ينظر: ص (٢٣٣، ٢٣٥).

(٤) ينظر: ص (٢٤٩، ٢٥٩٢٧٦، ...).

(٥) ينظر: ص (٣٧٥).

تأليف/محمود بن أحمد العيني.

وهذا الكتب قد صرح المؤلف بذكر اسمه منسوباً إلى مؤلفه^(١).

٧٧-المنتقى. (خ)

تأليف/أبي الفضل محمد بن محمد البلخي، المشهور بالحاكم الشهيد.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٢).

٧٨-منية المصلي. (م)

تأليف/إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، المتوفى سنة ٧٥٠هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٣).

٧٩-منية المفتي. (خ)

تأليف/يوسف بن أحمد السجستاني.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه.

٨٠-المغرب. (م)

تأليف/ناصر بن أبي المكارم المطرزي، المتوفى سنة ٦١٠هـ.

وهذا الكتاب غالباً يصرح المؤلف باسمه^(٥)، وأحياناً يذكر اسم مؤلفه^(٦).

(١) ينظر: ص (٣٣٣).

(٢) ينظر: ص (٢٥٦، ٣٠٧، ٤٣٦، ...).

(٣) ينظر: ص (٣٨٢، ٤٢٥، ٤٧٩، ...).

(٤) ينظر: ص (٥٨٧، ٧١٣).

(٥) ينظر: ص (١٨٠، ٤١١، ٤٧٤، ...).

(٦) ينظر: ص (٥٦٤).

٨١- نصاب الإحتساب. (خ)

تأليف/عمر بن محمد بن عمر المقدسي، المتوفى سنة ٦٩٦هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف عند النقل عنه بقوله "النصاب"^(١).

٨٢- النهاية شرح الهداية. (خ)

تأليف/الحسين بن علي السغناقي، المتوفى سنة ٧١٠هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٢).

٨٣- النوادر. (خ)

تأليف/إبراهيم بن رستم المروزي، المتوفى سنة ٢١١هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه منسوباً الى مؤلفه^(٣).

٨٤- الهداية شرح بداية المبتدي. (م)

تأليف/برهان الدين علي المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ—
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٤).

٨٥- الوجيز في الفتاوى. (خ)

(١) ينظر: ص (٥٠٦، ٣٥٥).

(٢) ينظر: ص (٢١١، ٣٢٢، ٣٢٣، ...).

(٣) ينظر: ص (٢١١، ٢٩٩، ٤٠٣، ...).

(٤) ينظر: ص (٢٨٠، ٣٤٥، ٣٥٨، ...).

تأليف/برهان الدين محمود بن أحمد البخاري، المتوفى سنة ٦١٦هـ.
وهذا الكتاب قد صرح المؤلف بذكر اسمه مرة واحدة^(١).

٨٦-الواقعات الحسامية. (خ)

تأليف/الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، المتوفى
سنة ٥٣٦هـ.

وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر اسمه^(٢).

٨٧-الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع. (خ)

تأليف/محمد بن عبد الله الشبلي، المتوفى سنة ٧٦٩هـ.
وهذا الكتاب يصرح المؤلف بذكر "الينابيع"^(٣) عند النقل عنه.

(١) ينظر: ص (٣٨١).

(٢) ينظر: ص (٣٠٤).

(٣) ينظر: ص (٣٥٨، ٣٤٥، ٢٨٠).

المبحث السادس: تقييم الكتاب.

إنَّ من مقتضيات التحقيق لكتابٍ ما إجراء تقويم لهذا الكتاب، وهذا التقويم قد جرى فيه العرف على ذكر ماتيسر للباحث من المزايا ثمَّ ما يترآى له من المآخذ حسب فهمه وقدرته، والله من وراء القصد، وأنا أسير على هذا العرف - إن شاء الله - فأقول:

أولاً: مزايا الكتاب:

تكلمت في المبحث الثاني عن أهمية هذا الكتاب ومزاياه، وذكرت من المزايا ما أرى أنَّه حق - إن شاء الله -، وأوجز هذه المزايا فيما يلي للتذكرة:

١- أصالة المصادر:

حيث يمتاز هذا الكتاب بأن معظم مصادره أصيلة، فقد استفاد من كتب أئمة المذهب المتقدمين والمتوسطين والمتأخرين والمعاصرين، وأخذ خلاصة ما أنتجته أفكار علماء المذهب، وقد أشرت في المبحث السابق إلى تلك المصادر.

٢- وضوح العبارة:

إعتنى المؤلف بإيضاح عبارته في هذا الكتاب أثناء بسطه للمسائل الفقهية في كتابه، كما ذكر ذلك صاحب خلاصة الأثر حيث قال: "... لكَّنه أي "النهر" أربى عليه أي "على البحر" في

حسن السبك للعبارات.. "(١)".

٣- أمانة المؤلف العلمية:

وقد ظهرت جليلة من خلال النقول التي ينقلها عن المصادر الأصلية من كتب المذهب، بذكر إسم الكتاب، أو إسم المؤلف، أو بهما معاً، وهذا يكشف مدى الأمانة العلمية له.

٤- ظهور شخصيته:

بدت شخصية المؤلف ظاهرة في عموم هذا الجزء المحقق، وذلك فيما أبداه من آراء وتعليلات وجهية، وتعقبات نافعة لأخيه ولغيره من العلماء، فلم يكن المؤلف مجرد شارح لمتن الكتر، أو جامع لأقوال وحسب، بل كان مصححاً ومهذباً ومنقحاً للمسائل الفقهية في المذهب.

ثانياً: الملاحظات على الكتاب:

على الرغم من أن كتاب "النهر الفائق بشرح كتر الدقائق" قد انفرد بمزايا كثيرة تبرز قيمته العلمية الجليلة، إلا أنه مع ذلك عمل بشر قابل للخطأ والزلل، حيث لا عصمة لأحد إلا لرسول الله عليهم السلام، فيما يبلغونه عن الله جلّ وعلا.

(١) ينظر: خلاصة الأثر (٢٠٦/٣).

ومعايير العلم الشرعي الصحيح تقتضي من الإنسان أن يضع كل عمل علمي على الميزان الصحيح من غير تعصب ولا حمية، فما منّا إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد رأيت على هذا الكتاب عدة أشياء أرى أنّها تؤخذ عليه، وهي وإن كانت، لا تنقص من قيمته ولا تقلل من شأنه، لإذ ربما كنت فيها غير مصيب إلا أنني حسبي أنني اجتهدت، وهي كالآتي:

١- لم يقم المؤلف - رحمه الله - بذكر مقدمة متن الكتر^(١) ثمّ الشرح عليها، وذلك كما فعله بعض من شرح الكتر كرمز الحقائق، ومستخلص الحقائق، وشرح منلا مسكين، مع أنّ المقدمة في نظري لها من الأهمية التي يجب ذكرها، والإضافة عليها بأمرٍ يقتضيها

(١) المقدمة: هي: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أعزّ العلم في الأعصار، وأعلى حزبه في الأمصار، والصلاة على رسوله المختص بالفضل العظيم، وعلى آله الذين فازوا منه بحظّ جسيم، قال العبد الضعيف الفقير إلى الله الودود أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محود النسفي غفر الله له ولوالديه، وأحسن إليهما وإليه: لما رأيت الهمم مائلة إلى المختصرات، والطباع راغبة عن المطولات، أردت أن أخلص "الوافي" بذكر ماعمّ وقوعه، وكثر وجوده، لتكثر فائدته، وتتوفر عائده، فشرعت في شرح عليه بعد التماس طائفة من أعيان الأفاضل وأفاضل الأعيان الذين هم بمنزلة الإنسان للعين والعين للإنسان، وهو وإن خلا عن العويصات والمعضلات فقد تحلّى بمسائل الفتاوى والواقعات، معلماً بتلك العلامات، وزيادة الطاء للإطلاقات، والله الموفق للإتمام والمسير للإختتام. أهـ".

ينظر: متن الكتر مع شرحه لمنلا مسكين (٢/١)، رمز الحقائق (٣/١)، مستخلص الحقائق (٣/١).

الشرح، إذ أنّ العرف في التأليف بين علماء المذهب في شرحهم لأي كتاب هو أن يقوم بشرحه وتفصيله من بدايته إلى نهايته.

٢- لم يعنِ المؤلف - رحمه الله - العناية الكاملة بتفصيل كتابه هذا وتقسيم مسائله وترتيبها، فهو أولاً قسّم كتابه إلى كتب وأبواب فقط، ولم يقسم الأبواب تقسيماً تفصيلياً، فكانت تجمع ما تشابه من الفروع الفقهية من غير تفريق، وقد قمت بتقسيم هذا الجزء الذي قمت بتحقيقه، ووضعت عناوين مناسبة للفروع الفقهية المتشابهة.

٣- تصرّف المؤلف - رحمه الله - في بعض النقول التي ينقلها عن بعض كتب المذهب، فهو - رحمه الله - ينقل في بعض الأحيان تلك النقول باختصار يوقع القارئ في اللبس وعدم الفهم للمعنى المراد من العبارة، مما يجعلني أقوم بتوضيح ذلك في حاشية الكتاب بزيادة ألفاظ موجودة في نص المصدر لكي يتضح المعنى المراد. مثال ذلك: ص (٥٣٥)، (٥٩٥).

٤- عدم نسبة بعض الأقوال التي يسوقها المؤلف في بعض مسائله الفقهية إلى أصحابها، واكتفائه بقوله: "قال بعضهم، أو قيل، أو قال بعض المحققين، أو كذا قالوا".

وقد قمت بمحاولة معرفة القائل على حسب اجتهادي، وذلك من خلال رجوعي إلى كتابه.

مثال ذلك: ص (٤٣٠)، (٤٦٣)، (٤٩٦).

٥- عدم إهتمام المؤلف - رحمه الله - بمقارنة آراء علماء المذهب بآراء غيرهم من المذاهب الأخرى.

وهذا الأمر وإن كان ملاحظاً على هذا الكتاب، إلا أنّه في اعتقادي لا يكون مثلبة فيه، لأنّ هذا الكتاب هو كتاب مذهبي، يبحث فيه مؤلف آراء علماء المذهب دون سواهم، إلا أنّي ذكرت ذلك لانتهاج بعض مؤلفي المذهب هذا النهج، مثل: تحفة الفقهاء، بدائع الصنائع، المبسوط،... إلخ، والله أعلم.

٦- أكثر المؤلف من النقل عن الغير مع الإشارة إلى نهاية النقل بقوله: "إنّتهى"، إلا أنّه قد يغفل عن ذلك أحياناً، مما قد يصعب معه تحديد نهاية النقل.

مثال ذلك: ص (٢٠٨)، (٢٩٥).

٧- قد يختصر الحديث اختصاراً شديداً، أو يرويّه بالمعنى، فلا يتضح إلا بالرجوع إلى من خرجّه، لأنّ عرضه يوهّم أن إيّرادّه باللفظ.

مثال ذلك: ص (١٩٠)، (٣٩٠).

ثانيًا

قسم التحقيق

أولاً: وصف نسخ الكتاب.

بعد البحث، ومحاولة التقصي، والإطلاع على فهارس المخطوطات في المكتبات العربية، وجدت لهذا المخطوط نسخ كثيرة، إلا أنني اعتمدت على سبع نسخ توفرت لي، وفيما يلي وصف لها مرتبة حسب أقدميتها:

النسخة الأولى (أ) :

وهي من دار الكتب المصرية برقم (٥٥٥) فقه حنفي، وعدد لوحاتها في الجزء المحقق ٧٤ لوحة، في كل صفحة ٢٧ سطراً، في كل سطر ١٤ كلمة تقريباً، ونوع الخط معتاد، وقد نسخها علي بن السيد نور الدين علي بن السيد محمد الحسيني الحنفي في ١٥ شوال سنة ١٠٨٦ هـ.

وهذه النسخة كاملة سليمة في الجملة، وهي قليلة السقط، وقد كتبت بخط واضح مقروء، واتحد ناسخها في جميع أجزاءها، وقد كتب المتن بالمداد الأحمر تمييزاً له عن الشرح، وكتب الشرح بالأسود.

وتتميز هذه النسخة بكثرة التعليقات المهمة والموجودة بهامش المخطوط، والتي هي غالباً من تعليقات الناسخ.

وقد كتب في الصفحة الأولى بجانب عنوان الكتاب مانصه: "سند الفقير: أخذ كاتبه النهر عن الشيخ العلامة محمد شاهين عن الشيخ أحمد المنشاوي عن الشيخ عمر بن نجيم".

النسخة الثانية (ب) :

وهي موجودة بمكتبة عبد الله بن عباس بالطائف رقم (١٩٨) فقه حنفي، وعدد لوحاتها في الجزء المحقق ٥٧ لوحة، في كل صفحة ٣٣ سطراً، في كل سطر ١٦ كلمة تقريباً، ونوع الخط معتاد، وقد نسخها إبراهيم بن جوزجي بن المرحوم علي كدخي شاهين أحمد أغا، وذلك في يوم الأحد ٢٠ شوال سنة ١٠٩٧ هـ.

وهذه النسخة أيضاً سليمة في الجملة، وتعتبر من أقل النسخ في السقط والاختلاف، مما يدل على جودة نسخها، كما أن التعليقات عليها قليلة، وقد كتب المتن فيها أيضاً بالمداد الأحمر، والشرح بالأسود.

وهذه النسخة من وقف المرحوم الشيخ محمد بن عثمان القاري.

النسخة الثالثة (ج) :

هذه النسخة مصورة من مكتبة الأزهر برقم (٢٠١٩) فقه حنفي، ضمن مخطوطات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى رقم (١٤)، وعدد لوحاتها ١١٤ لوحة، في كل صفحة ٢٢ سطراً، في كل

سطر ١٠ كلمات، ونوع الخط معتاد، وقد نسخها شاهين حجازي، وذلك سنة ١١٢٤هـ.

وهذه النسخة توجد بها آثار رطوبة في كثير من صفحاتها، إلا أنها مع ذلك مقروئة، وتوجد بها بعض التعليقات بهامشها، وقد كتب كلها بالمداد الأسود.

وهذه النسخة تكاد تتطابق مع نسخة (ز) من هذا المخطوط من حيث السقط والفروق التي فيها عن باقي النسخ. وهي من وقف عبد القادر الرافي سنة ١٣٢١هـ.

النسخة الرابعة (د):

وهي مصورة من مكتبة الأزهر برقم (٣١٠٤) فقه حنفي، ضمن مخطوطات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى رقم () فقه حنفي، وعدد لوحاتها (١٠٢) لوحة، كل صفحة فيها ٢٣ سطرًا تقريبًا، كل سطر فيه ١٢ كلمة، ونوع النسخ ممتاز، وليس فيها اسم الناسخ، وقد نسخت في عام ١١٣٣هـ، كما جاء في نهاية الجزء الأول منها.

وهذه النسخة مع جودة نسخ خطها، إلا أنها كثيرة السقط والتحريف إذا ما قورنت مع باقي النسخ، مما يدل أن ناسخها مبتدئ في مهنته، كما أنه توجد بها آثار رطوبة في أسفل بعض صفحاتها مما يصعب معه قراءة بعض الأسطر فيها.

ولا توجد بها تعليقات، وقد كتب المتن بالمداد الأحمر، والشرح بالأسود.

وهذه النسخة من وقف الشيخ محمد بن خيت المطيعي مفتي الديار المصرية سنة ١٣٤٨ هـ، كما هو مذكور في الصفحة الأولى منها.

النسخة الخامسة (هـ):

وهي مصورة من مكتبة روضة خيري بمصر رقم (٢٤٢) ضمن مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقم (١٨٧) فقه حنفي، وعدد لوحاتها (١٠١) لوحة، كل صفحة فيها ٢٩ سطراً، كل سطر فيه ٩ سطور تقريباً، ونوع الخط معتاد، وقد نسخها أحمد بن علي الزعفراني في ٧ شوال من سنة ١١٦٣ هـ، كما جاء في نهاية الجزء الثاني منها.

وهذه النسخة يتغير الخط فيها، والغالب أنها قد كتبها أكثر من خطاط، فتجد أن الخط يختلف من لوحة (٨١/ب) إلى نهاية الجزء المحقق عن ما سبقها من اللوحات، وقد كتبه السيد علي إسكندر كما هو مثبت بهامش تلك اللوحات، وقد كتب المتن بالخط الأحمر، والشرح بالخط الأسود.

وايضاً تتميز هذه النسخة بوجود التعليقات المهمة والمأخوذة من كتب العلماء كالبحر، وحاشية ابن عابدين، وحاشية الحموي على

الأشباه والنظائر وغيرها من الكتب، والتي يستفيد منها من يقرأ هذا المخطوط.

وهذه النسخة قليلة السقط والتحريف

النسخة السادسة (و):

وهذه النسخة من ضمن مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف رقم (٢١٩١) فقه حنفي، وعدد لوحاتها ٦٤ لوحة، في كل صفحة ٣٣ سطراً، في كل سطر ١٨ كلمة، ونوع الخط معتاد، ولا يعرف اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وتتميز هذه النسخة بدقتها عن باقي النسخ، فهي قليلة السقط والتحريف، كما أنها تخلو من أي تعليق عليها، وقد كتبت كلها بالخط الأسود

وهي من وقف محمد عبد الحق.

النسخة السابعة (ز):

وهي من ضمن مخطوطات دار الكتب المصرية برقم (٥٥٤) فقه حنفي، وعدد لوحاتها (٦٤) لوحة، في كل صفحة ٣٣ سطراً، في كل سطر ١٤ كلمة تقريباً، وقد كتب بخط جيد، ولا يعرف اسم ناسخها، ولا تاريخ النسخ، لأنها ناقصة في آخرها^(١).

(١) أي: في آخر الجزء الأول منها، وليس في الجزء المحقق، وذلك حسب إفادة خطية من دار الكتب المصرية.

وقد سبق أن قلنا أن هذه النسخة تكاد تتطابق على نحو ما مع
النسخة الثالثة من هذا المخطوط في السقط والتحريف الذي فيها.
وتتميز هذه النسخة بوجود تعليقات بهامشها، وقد كتب المتن
فيها بالمداد الأحمر، والشرح بالأسود.
وهذه النسخة من وقف الشيخ عبدالحى الشرنبلالي على طلبه
العلم بالأزهر الشريف، كما هو مثبت بالصفحة الأولى من هذه
النسخة.

ثانياً: منهج تحقيق الكتاب.

لقد نهجت في تحقيق هذا الكتاب منهجاً، أفصل مفرداته فيما

يلي:

١- قمت بفحص النسخ ودراستها، ومن ثم رتبها وفق قواعد التحقيق على حسب أقدميتها.

٢- أجريت المقابلة بين النسخ السبع، وأثبتت الفرق بينها في الهامش، وقد اعتمدت طريقة اختيار النص الصحيح، مع تقديم النسخة (أ) إلا إذا وجدت في غيرها ما ترجح عندي أنه أصح، فإني أثبتته. وقد وضعت في هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة (أ) برسم الأعداد العربية، مع وضع علامة (*) عند الكلمة التي تبدئ بها الصفحة.

٣- عدم تدوين الفرق بين النسخ إذا لم يترتب عليه اختلاف في المعنى.

٤- رسم الكتابة وفق القواعد الإملائية المعروفة، من غير إشارة إلى ذلك، مع ضبط الألفاظ المشككة عند خوف اللبس، واستخدام علامات الترقيم، التي تعين على فهم النص.

٥- وضعت المتن بين معكوفتين هكذا [...] وبالخط الأسود تمييزاً له عن الشرح، كما وضعت الجملة الساقطة بين قوسين هكذا (....).

وأما إذا كان السقط في كلمة فاكتفي بوضع رقم له.

ثم أشير في الحاشية إلى النسخة أو النسخ التي سقطت منها، بقولي:

سقطت أو ساقط من أو: ما بين القوسين سقط من

وإذا كانت تلك زيادة من نسخة دون النسخ الأخرى فأقول:

مثبت من

٦- الدلالة على مواضع الآيات القرآنية من سورها وبيان أرقامها

~~ووضعها بين قوسين ، كهكذا ((.....))~~

٧- بالنسبة للأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، فقد وضعتها بين

علامتين صغيرتين، هكذا "....."

وقد خرّجت هذه الأحاديث والآثار، وسلكت في تخريجها المنهج

التالي:

أ- إذا عزا المؤلف الحديث إلى أحد الكتب السنة أو

مؤلفيها، فإنني أقوم بتخريجه مبيناً اسم الكتاب، والباب، ورقم الجزء

والصفحة، فأقول مثلاً: أخرجه البخاري في "باب... من

كتاب..." (الجزء/الصفحة).

ب- إذا عزا الحديث إلى غير الصحيحين، وهو موجود فيهما أو

في أحدهما، فإنني أشير إلى ذلك في الغالب.

ج- إذا لم يعز الحديث، وكان موجوداً في الصحيحين، أو

أحدهما، فإنني أكتفي بالتخريج منهما، أو من أحدهما غالباً.

أما إذا لم يكن فيهما فإنني أسعى إلى تخريجه من السنن الأربعة، وقد أزيد على ذلك إذا استطعت الوقوف على الحديث في غيرها، ومن ذلك: مسند أحمد، وسنن الدار قطني، والدارمي، والبيهقي، وموطأ مالك، ومستدرک الحاكم، والمصنف لعبد الرزاق، ولابن أبي شيبة، والمعاجم للطبراني.

د- ما عملته في الأحاديث عملته في الآثار، إلا أنه قد لا يتوفر في الآثار من مصادر التخرج ما يتوفر في الأحاديث.

هـ- ثم أختتم ذلك التخرج ببيان درجة الحديث أو الأثر والحكم عليه من خلال نقل كلام نقدة الحديث في هذا الشأن من المتقدمين والمتأخرين، إلا إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإنني أكتفي بذلك عن الإشارة إلى درجته، لصحة ما فيهما.

٨- توثيق النصوص الواردة من مصادرها الأصلية، مخطوطة كانت أو مطبوعة، وذلك قدر الإمكان، فإن لم أتمكن من التوثيق من المصدر الذي نقل عنه المؤلف، أو عزا إليه، وثقت من المصادر التي تنقل عنها، وتكون سابقة عن هذا المخطوط، كالبحر وفتح القديرو.. الخ

وهذا التوثيق وخصوصاً من المخطوطات قد أخذ مني جهداً كبيراً نظراً لكثرة نقل المؤلف من هذه الكتب المخطوطة، مما تطلب مني الرجوع إلى كثير من فهارس المخطوطات وأماكن وجودها، ثم بعد ذلك التوثيق منها، وقد بلغت هذه المخطوطات التي استطعت

الرجوع إليها أكثر من أربعين مخطوطاً، وكل هذا يتضح جلياً أثناء النظر في توثيق النقول التي يذكرها المؤلف في هذا المخطوط.

١٠- توثيق ما يذكره المؤلف من آراء المذاهب الفقهية الأخرى، من مصادرها المعتمدة.

١١- توضيح معاني الكلمات الغريبة، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة وغريب الحديث.

١٢- التعريف بأسماء الأماكن والبلدان، وذلك من خلال الكتب المتخصصة بذلك.

١٣- نسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها، من دواوينهم الشعرية إن تمكنت من ذلك، وإلا استعنت بكتب اللغة والأدب.

١٤- ترجمة الأعلام غير المشهورين ترجمة مختصرة، عند أول موضع يرد فيه ذكر العلم، وذكرت في ترجمة العلم أهم أعماله ومصنفاته وسنتي ولادته ووفاته.

١٥- بيان المقادير الشرعية التي يذكرها المؤلف، مكيالاً كانت، أو ميزاناً، أو مساحة، أو مسافة، بما تساويه بالمقاييس الحديثة.

١٦- وضعت للفروع الفقهية المتشابهة عناويناً خاصة بهاميزها عن غيرها، وجعلت العنوان بين علامتين صغيرتين هكذا "..."، كما رقت ماورد في الكتاب من تقسيمات وأنواع وأركان وفروض

وشروط، وجعلتها من أول السطر، ليكون ذلك أوضح للقارئ، وأسهل في فهم المعلومات.

١٧- قمت بدراسة خاصة لآراء المؤلف في هذا الكتاب وذلك عن طريق نقل كلام محققي الحنفية المتأخرين، كعلامة المذهب ابن عابدين، والحصكفي، والطحطاوي، وغيرهم، ممن أتوا بعد المؤلف ونقلوا عنه في كثير من المسائل الفقهية، وأيدوا كلامه، أو اعترضوا عليه وناقشوه.

١٨- توضيح المراد من كلام المؤلف أو من كلام غيره إذا اقتضى المقام ذلك.

١٩- ليقيني بأهمية الفهرسة في الكشف عن فوائد الكتاب وخبائاه، فقد وضعت فهارس تفصيلية للكتاب على النحو التالي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية، ٢- فهرس الأحاديث النبوية، ٣-
- فهرس الآثار، ٤- فهرس الكلمات الغريبة، ٤- فهرس الأعلام ونحوها، ٥- فهرس الكتب الواردة في المتن، ٦- فهرس الأماكن والبلدان، ٧- فهرس الكلمات الغريبة، ٨- فهرس الآيات الشعرية، ٩- فهرس الحيوان وما يتعلق به، ١٠- فهرس النبات وما يتعلق به ١١- فهرس القواعد والضوابط والفقهية، ١٢- فهرس المقادير الشرعية، ١٣- فهرس المصادر والمراجع. ١٤- فهرس الموضوعات.

هذا ما قدمته للكتاب من خدمة ، وما سلكته لذلك من
وسيلة ، وقد أكون خرجت عن هذا النهج بعض الشيء ، أما سهواً
أو لمصلحة أو مناسبة فقهية رأيتها ، والله يمحو الزلل ، ويعفو عن
الخطأ.

نماذج من نسخ

المخطوط

الورقة الأولى من نسخة (١)

و اما این که در بعضی از نسخه ها آمده است
که این کتاب را در سال ۱۰۲۵ هجری قمری
در شهر تبریز نوشته اند و این نیز
یک خبر دیگر است که در بعضی از نسخه ها
آمده است که این کتاب را در سال ۱۰۲۵
هجری قمری در شهر تبریز نوشته اند

[illegible]

الصرع من العروق في الاصل
عنه في وضع العروق فوق الدوره
المحاصيه مع تحريك الحبل وهو في
في موضع الدورس والمزاد وضعه في
من موضع الدورس من البهوه والدي والافلام
الى طريق الاستيعاف التفسير هو
المشهور انه ياتي في علقه ايضا

الاصابة فذلك لا يستغنى وحكم الثاني الصحة في الوجوه كلها كما في الكتاب وحكم
 الثالث الفساد في الوجوه كلها ولو الكبرية ان اصاب على الاصح الا اذا علم يقيناً
 بالاصابة بعد الفراغ والاربع لا وجود له خارجاً عن جوارح نحو ان المسوق
 او اللاحق بعد فراغ الاتمام فسدت صلاة اللاحق واستدار المسبوق ولم يركب
 قومه مع امام جهات في ليلة مظلمة وصلى الامام الى جهة وكل واحد الى اخرى
 والحال انهم قد جهلوا حال امامهم بحجرتهم الصلاة اذا كانوا خلفه لنجته
 كل منهم الى قبلته اعني جهة تحريبه فيدنا بكونهم خلفه لان من تقدم على ما هم
 نفس صلاته قال في المعراج وكذلك لو لم يتبين الامام بان راي حليلين
 يصلان فنوى الاقدا اباحاً لا يعينه وكذا اذا التفتعين فعل الامام والله
 تعالى الموفق للصواب **باب** صفة العبادة شروع
 في المشروط بعد بيان الشرط وهي مصدر وصفت الشيء صفة ووصفاً اذا
 كشفت حاله واجليت شأنه ففعل لا فرق بين الوصف والصفة لغة والشكلان
 فرقوا في الوصف ما في الوصف والصفة ما قام بالوصف وحرر في
 فتح القدر بربوت هذا الفرق لغة ايضاً اذ لا شك في ان الوصف مصدر يجمع
 ان يوصف به الفاعل والمفعول على انه لا مشاحة في الاصطلاح وهي هنا بمعنى
 الكيفية المشبهة على فرض وواجب وسنة ومنسوب لاشئان التام على
 الكل في هذا الذي من قوله في فتح المراء بالصفة هنا الاوصاف بنفسه وهي
 الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي هي اجزاء الشهوية من القيام
 الجزئي والركوع والسجود فتدبر فرضها التحريمية هي التكبيرة الاولى
 نسبت تدبر لا ينها تحريم الامور المباحة قبل دون غيرها والتحريم جعل
 من الشيء محرماً والتحقق الاسمية او للوحدانية وغير ذلك من الغير بما لا
 بد منه التكاليف للركن والشرط لجعله التحريمية والفعدة من غيرها وهما
 شرطان لانها لهما بالاركان اما الفعدة فمستأنى واما التحريمية ففيها
 روايتنا والاصح انها شرط واختار الطحاوي وعلم زوانة الركنية قبل الاول
 قولها والثاني قوله محمد وانما الخلاف يظهر في ان بطلان الوصف هل
 بوجوب بطلان الاصل قال لا بوجوبه وقال المسجود بوجبه وفيما اذا
 شرع في الظاهر قبل الزوال فلما فرع من التحريمية زالت الشمس جاز عند هذا

والمركبة تسمى الصلاة
 كرسن ما هي الا صفة
 لا في ملازمة كرسن الزجر

وصفة اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه ولا
 تكرر ان يطلق الوصف وراية الصفة في هذا
 ان تدفع قول العيني ليت شعري في هذا
 التخصيص او كذا من هذا المصدر في هذا
 في الشاغل والمفعول على ان لا مشاحة في الاصطلاح

ووجه الاول انهم علموا انهم على
 ولا يوافقوا في الواجب في كرسن التكبيرة

كما في انه سمي وصواب
 ثم ظهر عند فراغ منها
 في ذلك

و خلا في حوزة اصفهان
بعثت الله ومنه
عثمان ابن محمد قاضي
غفر الله له ولوالديه
والله اعلم
امين

هذا كتاب النهر

الفائز شرح كتاب الفائق

تأليف الامام العالم العلامة

خاتمة المحققين الشيخ محمد

نجيم الحنفية نفعنا الله

بركاته في الدنيا

والآخرة آمين

ام

باب البيوع	فصل فيما يدخل	باب خيار الموطر	باب خيار المروية	باب خيار الرب	باب البيوع المتعد
٤٦٠	٤٦٧	٤٧٠	٤٧٥	٤٧٩	٤٨٨
باب التولية والرأب	فصل في التصرف	باب الرها	باب الحقوق	باب الاستحقاق	فصل في بيع
٥٠٥	٥٠٦	٥١٢	٥١٨	٥١٩	٥٢٤
باب ما يملك	كتاب الصف	كتاب الخصال	فصل في الوعد	باب كفالة	كتاب الخصال
٥٢٢	٥٢٩	٥٣٦	٥٦١	٥٦٤	٥٦٦
كتاب العضا	فصل في الحبس	باب كتاب القاضي	باب كتاب القاضي	باب كتاب القاضي	باب كتاب القاضي
٥٦٩	٥٧٨	٥٨١	٥٨١	٥٨١	٥٨١

الورقة الاولى من نسخة (ب)

بما اختلف ما اذا اصيل في ثوب او توضع بما على ظن طهارته فاذا هو نجس حيث يعبر لترك الما سور
 اعني الصلاة على طهارة وفي الطاهر وان علم به اي بالخطا في صلاة استدرك لان تبدل الاجتهاد
 كالنسخ وقد روي ان اهل قبل الما علموا بنسخ القبلة في صلاة ثم استدركوا وكلامه شامل لما
 اذا علم به بعد ما قد قدر التثنية او في سجود التماس هو اعلم ان مسائل التحري تنقسم باعتبار
 العتمة العقلية الى عشرين فصلا لانه اما ان لا يشك ولا يتحري او يشك ويتحري او لا يشك ويتحري
 ولا يشك وكل وجه على خمسة لانه اما ان يظهر صوابه او خطاؤه في القعدة او خارجها
 او لا يظهر اما الاول فان ظهر خطاؤه استقبل مطلقا او صوابه قبل الفراغ قبل وكذلك
 لانه قوي حاله والاصح لا ولو بعده او لم يظهر او كان اكبر رايه الاصابة فكل ذلك لا يستقبل
 وحكم الثاني الصحة في الوجه كلها كما في الكتاب وحكم الثالث الفساد في الوجه كلها ولو
 اكبر رايه ان اصاب على الاصح الا اذا علم يقينا بالاصابة بعد الفراغ والرابع لا وجود له
 خارجا فخرج تجوز راي المسبوق واللاحق بعد فراغ الامام فسدت صلاة اللاحق واستدرك
 المسبوق ولو تحري قوع مع امام جهات في ليلة نظله وصلى الامام الى جهة وكل واحد
 الى اخرى والحال انهم قد جعلوا احال امامهم تحريم الصلاة اذا كانوا خلفه لتوجه كل منهم الى
 قبلته اعني جهة تحريمه قد بنا بكونهم خلفه لان من تقدم على امامه تفسد صلاته قال
 في المراج وكذلك لو لم يتعين لامام وانه الموفق للصواب باب اصفة الصلاة
 شروع في المشروط بعد بيان الشرط وهي مصدر وصفة وهي صفة او وصف اذا اكتشف حاله هو
 وجعلت شأنه قيل لا فرق بين الوصف والصفة لغة والمتكلمون ثروا لجعلوا الوصف
 ما قام بالوصف والصفة ما قام بالموصوف وجوز في فتح القدر بربوب هذا الفرق
 لغة ايضا اذ لا شك في ان الوصف ويراد به الصفة ولهذا انرفع قول العيني ليت
 شعري من اين للمتكلمين التخصيص اذ كل منهما مصدر يصح ان يتصف به الفاعل والمفعول
 علانه لا مساحقة في الاصطلاح وهي هنا بمعنى الكيفية المشتملة على فرض وواجب وسنة
 ومنزلة لا شئ الباب على اكل وهذا الذي من قوله في الفتح المراد بالصفة هنا الاوصاف
 النفسية لها روي لاجز العقلية الصادقة على الخارجة التي هي اجزاء الهوية من القيام
 التحري والركوع والسجود فتدبر فرضها التحريم اي التكبيرة الاولى سميت بذلك
 لانها تحريم الامور المباحة قبلها دول غير ما والتحريم جعل الشيء محرم والناس لتحقيق
 التسمية واللوحد وغيبا الغرض من التسمية لا بد منه الشامل للركن والشرط يجعله هو
 التحريم والعقد من صفتها وهم شرطان لا يتصانما بالاركان اما العقد فستاني
 واما التحريم ففينا روايان والاصح انها شرط والخيار الطحاوي وغير رواية
 الركنية قيل الاول قولها والثاني قول محمد وشا الخلاف يظهر ان بطلان الوصف
 هل يوجب بطلان الاصل قال لا يوجب وطالب محمد بوجهه ونما اذا شرع في الظن
 قبل الزوال فلما فرغ من التحريم زالت الشمس جازعها خالفا له كذا في السراج وهو
 سهو الحق ما في الشرح لو شرع فيه قبل ظهور الزوال فظهر قبل فخره منها ويظهر
 ايضا في بناء النقل على الغرض فانه جازع اصحابنا كذا في الشرح يمكن مع الكراهة

وهو عبد الله من مريض وسلم اليه ثم ان الموهوب له
 وذهب من الواهب الاول فلم يمانا جيبا ولا مالهما
 غير ذلك العبد فانه وقع فيه الدور لانه متى رجع اليه شيء
 من ذلك زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه واذا زاد في ثلثه
 زاد فيما يرجع اليه واذا زاد فيما يرجع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك
 فاجتمع الى حساب يمكن تصحيحه منه فنقول طريقه ان نطلب
 حسابا له ثلاث وللثلاث ثلث واقله تسعة ثم نقول صحة الهبة
 في ثلاثة اشياء ثم يرجع في الهبة الثانية من الثلث سهم الى
 الواهب الاول فهذا السهم هو سهم الدور فانتقطه من الاصل
 الذي هو تسعة يبقى ثمانية فمما تضع المسئلة هذا
 معنى قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى اسقطوا السهم الدائر
 في الهبة في ثلث الاول في الاثني تضع المسئلة من ثمانية
 الهبة الثانية في سهم واحد فيحصل للواهب الاول ستة وهو
 نصف ما صححناه في ديبته وللواهب الثاني اثنان وهو ثلث
 ما صححناه وللواهب الاول فثبت بهذا الطريق ان طريق
 التصحيح اسقاط سهم الذي هو واحد من التسعة
 انتهى شرح قسائم المتعة



حدس
 بالبقاء المساحد وخيراها
 يكون اول الناس دخولا
 هم خروجا ذكره الشارح
 اولهم في نكاح الناز
 ولا عسلة ولا مرتدة
 ولا كافرة ولا مستغفرا
 ولا من لا يملك الاخرى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقى
وبه الإعانة ومنه التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل أحمد لك
يا من أظهر ما شئت من شأن كنوز هذه الأئمة ، وأطلع من احب
على دقائق الحقائق بفيض فضله وعنايته ، وأصلي واسلم
على نهابة خلاصة المصنفات ، وخيرة نخبة العظماء من الأئمة
هذا المختار من أخبار الأئمة ، وعلى الله وصحبه كرام الأسرار
ما تكرر الليل والنهار ، وتراست قطرات الأمطار في الأقطار
وتواصلت أبقار نقائس الأفكار من **أما بعد**
فإن المختصر الفقهي المنسوب إلى أفضل المتأخرين وأكمل المبصرين
حافظ الملة والدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي
عماد المحققين ، الموشوم بكنز الدقائق ، منتقى من منتقى فائق
جميع غرر أصول هذا الفن وقواعده ، واختصر على غوامضه
وسواهده ، وكنت ممن توفرت رغبته على تعلّمه وتحصيله
وترايد حرصه على الحاطة بحماره وتقاصيله فسرعت
في شرح عليه هذا الضعاف غوصاً في الألبه ، وسهلاً طرق
الوصول إلى ذخائر كنوزه المحفنة ، به يظهر لباب آثار تراكيبه
ومنه يجذب عباب بحار أساليبه ، أو وعنه فوائده هي
حقائق لباب آراء المتقدمين ، وقرايده هي نتائج أفكار المتأخرين
منها على أوهام وقعت لبعض المتأخرين ، ولا سيما شيخنا
الحاج زين الدين ختام المتأخرين نعلم الله برضوانه ومنتفعه
بجنته ، ونعمي أن الساقية من هذا الخطر لا مبرق على البشر
وسمينه النسر الفائق ، بشرح كنز الدقائق ، والله أسأل
أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، مجازاً عليه في دار النعيم آمين

ثاني



المعراج وكذلك لو لم يتعين للإمام بيان رأي رجلين بصليات
فنوى المقتد بولعه لا بعينه وكذا إذا لم يتعين فعل الإمام
بما صفة الصلاة

شرح في المشرط بعد بيان الشروط وهي مصدر ووصفت الشيء صفة
ووصفا إذا كسفت حاله واجتليت شأفه قبل لاوق بين الوصف والصفة
لغة والمتكلمون فقولوا جعلوا الوصف ما قام بالوصف والصفة
ما قام بالوصف وجوز في فتح القدير ثبوت هذا الفرق لغة
أيضا إذا لاشك في أن الوصف مصدر ووصفه إذا ذكر صفة والصفة
هي صفة ولا ينكر أن يطلق الوصف ويراد بالصفة وبهذا اندفع
قول القمّي لبيت شعري من ابن المنكبيّن التخصيص أن كل منهما
مصدر رقيقة أن يتصف به الفاعل والمفعول على أنه لا مسامحة
في الاصطلاح وهي هنا بمعنى الكيفية المستقلة على من و واجب هـ
وسنة ومنه روت لا شمال الباب على الكل وهذا أولى من قوله في
الفتح المراد بالصفة هنا الوصف النفسانية لها وهي الجزاء
العقلية الصادرة على الخارجية التي هي لجزء الهوية من القيام
الجزئي بالركوع والسجود وقد يفرق بينهما التفرقة التي
التكبير الأولى سميت بذلك لأن بها مخرم الأمور المباعدة قبلها
دون غيرها والتخريم بفعل الشيء محرما والتا للفتحة الاسمية
أو للوحدة وغير بالفرض المفسر بما لا بد منه الشامل للركن
والشرط بجعله التخرية والفقد من صفتهما وهما شرطان هـ
لأنهما بالاركان أما الفقد فمتنافي وأما التخريم فمتشابه
روايتان والأصح أنهما شرط واختار الطحاوي وغيره رواية
الركنية قبل الأولى قولهما والثاني قول محمد وأثر الخلاف يظهر

كاد

الذين هم
العدو الامم واليهود الفارسة
اهل النفس الماخر وعباد غير الله
الذين هم في قلوبهم
سلج الدين عمن تخم
نفس الله يعلم
ابن امي

اسرائيل
امام

ياساده منوها عزي وميتي وريحي بن ايتالي وافر
اني ايتكموا والقلب في رحي منج وطيح وافي



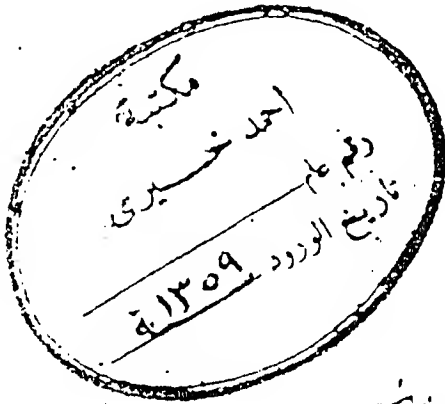
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 نجد ان با من اظهر ما شال من شام من كنوز هدايته واطل من اجاب على دقائق
 الحقائق بفيض فضله وعنايته واصدق واسلم على نهاية خلاصته
 الاصفياء وذخيرة خزانة العظماء من الانبياء محمد المختار من خيار الاخيار
 وعلى اله وصحبه كرام الابرار ما تكرر الليل والنهار وتراسلت قطرات
 الامطار في الافطار وتواصلت ابتكار تفاني في الافكار امين اما بعد
 فان المختصر الفقهي المشهور في افضل المتأخرين اكلد المتبحرين حافظ
 الملة والدين ابي البركات عبد الله ابن احمد بن محمود السبقي عسرة
 المحققين المشهور بكثرة الدقائق منتقى من منتقى فائق جمع غرامه
 هذا الفن وقواعد وافصول على غوامضه وشوارده وكنز من توفيق
 رغبته على تعلمه وتخصيله وترايد حرمه على الاحاطة بحله وتفاصيله
 فشرعت في شرح عليه بذلل صغاب فويحاته الابيه وبسبيل طوق
 الوصول الى ذخائر كنوز الحفيدة به يظهر لباب انوار تراكيبه ومنه
 يعذب عما يستلزم اسما ليه اوردته فوايد حقائق لباب ارا المتقدين
 وفرايد هي نتائج افكار المتأخرين مبني على وهام رفعت لبعض
 المناظرين ولا سيما شيخنا زين الدين ختام المتأخرين تعجده
 الله برصوانه ومنعه جنانه ولعمري ان السلامة من هذا الخطر
 لا مر بعز علي البشر وسعي في الزهر الفائق بشرح كتبه الدقائق
 فانه اسأل ان يجعله طاهرا لوجه التوهم بحار اعليه في دار النعيم
 امين كتابا
 غيرها اهتما ما يشانه قال بعض المحققين لم يجدوا عمدا في التقديم
 شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يعبر
 وجه ذلك فقد ظن كثير ان يكون ان يقال له غاية من غير ان يدرك

من

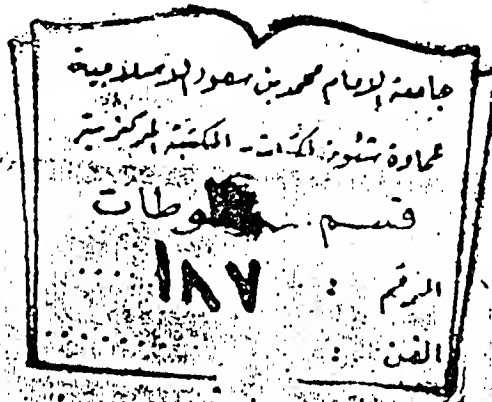
في المحاج وأكذلك لو لم يتبعين الإمام بل رأي رجلين يتكلمان
فتوي الاقتداء بالواحد لا يعينه وكذا إذا لم يتبعين فعل الإمام والله
الموفق للصواب باب في صفة الصلاة
شروط في المشرط بعد بيان الشروط وهي مصدر ووصفت الشيء
صفة ووصفا إذا كشفت حاله واجتليت شأنه قيل لا فرق بين
الوصف والصفة لغة والمتكلمون فروق فجعلوا الوصف ما قام به
بالواصف والصفة ما قام بالوصوف وجوز في فتح القدير ثبوت
هذا الفرق لغة أيضا إذ لا شك في أن الوصف مصدر وصفة إذا ذكر
ما فيه والصفة هي ما فيه ولا ينكر أن يطلق الوصف ويراد به الصفة
وهذا يدفع قول العيني لينة شجري من ابن المتكلمين الخصم
إذ كل منهما مصدر فيصح أن ينصف به الفاعل والمفعول على أنه لا مشاحة
في الاصطلاح وهي هنا بمعنى الكيفية المشتملة على أمرين وواجب سنة
ومندوب لا شتمال الباب على الكل وهذا الوجه من قوله في الفتح المراد
بالصفة هنا الأوصاف النفسية لها وهي الأجزاء العقلية الصادقة على
الخارجية التي هي أجزاء الهوية من القيام الجزئي والركوع والسجود فتدبره
تربتها التحريمية أي التكبيرة الأولى سميت بذلك لأن بها تحريم
الأمر بالمباحة قبلها دون غيرها والتحريم جعل الشيء محرما والتأ
لتحقيق الأسمية أو للوحدة وعبر بالفرض المفسر عما لا بد منه الشامل
للكل والشرط يحل التسمية والشملة من شئنا أنما شرط التأ
لها بالاركان أما الفعدة فتساوي وأما التخرية ففيها روايتان
فالأصح أنها شرط واختار الطحاوي وغيره رواية الركنية قيل
الاول قولهما والثاني قولهم واشتر الخلاف يظهر في أن بطلان
الوصف هل يوجب بطلان الأصل قال لا بوجبه وقال الصخر بوجبه
وسما



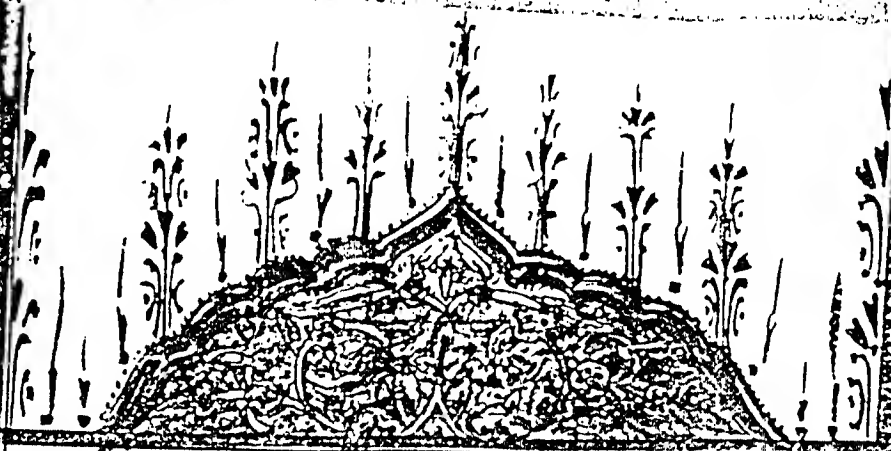
الجزء الاول من النهر الفائق
شرح كثر الدقائق للامام
عمر بن نجيم المصري
رحمه الله
تعالى



هو عمر بن ابراهيم بن محمد المنعوت بسراج الدين الشهير بابن نجيم
الحنفى المصرى الفقيه المحقق الرشيق العبارة الكامل الاطلاع - كان
متجرا في العلوم الشرعية غواصا على المسائل الغربية مجتهدا الى الغاية
سبيل البراع نديته في التحرير جامع لا دروات التفرد في حسن
أسلوبه جم الفائدة وجميعا عند الحكماء في زمنه معظما عند الخاص والعام
أخذ عن أخيه الشيخ زين (١٣٧) صاحب البحر والفتاوى الذي سماه
النهر الفائق شرح الكرمضاهى به كتاب أخيه البحر الرائق لكنه
أرسل عليه في حسن السبك للعبارة والتفهم
النام قال في أوله بعد البسملة: أحمدك يا من أظهر ما شاء لمن شاء من كنوز
هدايتك وألمع من أحب على دقائق الحقائق بفيض فضله وعنايته وأصل
وأسلم على نهاية خلاصة الأصفاء وذخيرة نخبة العلماء من الأنبياء محمد
الخاتمة لمن خيار الأخيار وعلى الله وصحبه كرام الأبرار ما تقرر الليل والنهار و
تراسلت قطرات الأمطار في الأقطار وتواصلت أفكار نقالين الأفكار
- وله فيه مناقشات على شرح أخيه منها قوله في باب التيمم: بعد نقل كلام
أخيه: وأقول بهذا ساقط جدا - وله غيره من الرسائل والتأليف وكانت
وفاته يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة خمس بعد الألف
بدر الأثر الك ودفن عند أخيه الشيخ زين بجوار السيدة سكينة
نساء مقلدة الجحش - قيل مات مشموما من بعض النساء ويدل على ذلك
كثرة تزوجه وعدم مرضه - اه عن خلاصة الأثر - عندى برقم ٨٦ تاريخ -
الجزء الثالث - ص ١٠٦ - (مؤخرى) صباح الأحد ١٣٥٩ هـ الأولى سنة ثمان مائة



الورقة الأولى من نسخة (١٨٧)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 يا من اظهر ما سأل من سأل من كنوز عبادته واطلع من
 احب على دقايق الحقايق بفيض فضله وعنايته واصبى
 واسلم على نهايته خلاصة الاضياف وذخيرة نخبة العظام من
 الانبياء محمد المختار من خيار الابرار وعلى الدوحية كرام
 الانوار ما تكرر الدليل والنهار وتراسدت قطرة الامطار
 في الاقطار وتوارى صلت ايكار نفائس الافكار ايمان
 فان المختصر الفتي المشروب في افضل المتأخرين اكل الشجرين
 حافظ الملة والدين ابي البركات عبيد الله بن احمد بن محمد الشافعي
 عمدة المحققين الموسوم بكنز الدقايق منتقى من منتقى نايك
 جمع غرر اصول هذا الفن وتواضعه واحتوي على غوامضه
 وشوارده وكنت ممن توفرت رغبته على تعلمه وتحصيله
 وتزاد حرصه على الاحاطة بحمله وتقاصيله فسرعت في شرح
 عليه بنزول صواب عريضا ته الاية وسهل طرق الوصول
 ابي ذخائر كنوزه الخفية به يظهر لباب آثار تراكيبه ومنه
 يعذب عباب عجار ايسار لبيبه اودعته نور يد حقايق لباب
 ارا المتقدمين وفرا يدهي تنابح افكار المتأخرين منها علي
 ادهام وقعت لبعض المتأخرين ولا سيما شيخنا الاخ زين الدين
 خاتم المتأخرين قدس الله برصوته ومثقه بجنانته ولهم ري
 ان السلامة من هذا الخطر لا مريغ على البشر
 نفايق مشروح كنز الدقايق والله اسأل ان يجعله خالصا لوجهه
 الكريم مجازا عليه في دار النعيم امين
 المطهارة قدمت العبادات على غيرها اهتماما بسانها تال بعض
 المحققين لم يجدوا اعتدادا في التقدم شيئا يجري مجرى الاصل
 غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه ذلك وقد
 ظن كثير انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من

في ٤

ابن

الورقة الثانية من نسخة (هـ)

فسدت كائني البقية واذا اخطأ لم يعرف لانه اتى بما امر به
مخلاف ما اذا صلى في ثوب او ثوبا جارا على ظن به طهارته
فاذا هو نجس حيث يعيد لترك المأمور به اعني الصلاة على
طهارة وفي الطاهر وان علم به اي بالخطأ في صلاته
استدار لانه تبدل الاجتهاد كالنسخ فقد روي ان اهل
قبائلما علموا بنسخ القبلة في صلاتهم استداروا وكامل
شامل لما اذا علم به بعد ما فقد قدر التشهد او في تحود
السهو اعلم ان مسابيل التحري تنقسم باعتبار القسم
العقلية الى عشرين قسم لانها اما ان لا يشك او يتحري
او شك ويتحري او لم يتحرا ويتحري بلا شك وكل وجه على
حسنة لانه اما ان يظهر صوابه او خطأه في الصلاة
او خارجها او لا يظهر اما الاول فان ظهر خطأه استقبل
مطلقا وصوابه قبل الفراغ قيل هو كذلك لانه فوقيت
حاله والاصح لا ولو بعد اولى لم يظهر او كان اكبر رايه الاصابة
فكذلك لا يستقبل وحكم الثاني في الصحة في الوجوه
كلها كائني الكتاب وحكم الثالث الفساد في الوجوه كلها
ولو اكبر رايه انه اصاب على الاصح الا اذا علم يقينا بالاصاب
بعد الفراغ والرابع لا وجود له خارجا
تحويل راي المسبوف واللاحق بعد فراغ الامام فسدت
صلاة اللاحق واستدار المسبوف ولو تحرك قدم
مع امام جهات في ليلة مظلمة وصلى الامام الى جهة وكل
واحد الى اخري والحال انهم قد جهلوا حال امامهم بتجزيم
الصلاة اذا كان خلفه لان من تقدم على امليه ففسد
صلاته قال في المعراج وكذلك لو لم يتقين الامام
بل راي رجلين بصليان فنوي الا قد اباوا احدا لا يقينه
وكذا اذا لم يتقين فقل الامام والله الموفق للصواب
باب صفة الصلاة شروع
في الشروط بعد بيان الشروط وهي مصدر وصفة
الشي صفة ووصفا اذا اكشفت حاله واجتليت شانه

المجلد الأول من القرآن

الكتاب الأول من القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

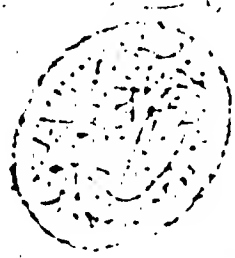
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

اعني الصلاة على طهارة وفي الطاهر وان عم به اي بالخطا في صلاة استدار لانه بعد الجهاد كالشيخ
وقد روي ان اهل قبا لما عموا بنسخ القبلة في صلواتهم استداروا وكلامه شامل لما اذا علم به بعد
ما فقد ذكر الشيخ في معنى السهو امل ان مسائل التزوي تنقسم باعتبار القسمة العقلية الى
عشرين قسم لانها اما ان يكون في وقت لا يتجزأ او في وقت يتجزأ او في وقت يتجزأ وكل وجه في خمسة
لانه اما ان يفهم صوابه او خطأه في الصلاة او خارجا او لا يظهر اما الاول فان ظهر خطأه استقبل
مطلقا او صوابه قبل الفراغ قبل هو كذا لانه قري كالة والاصح لا ولو بعد او لم يظهر او كان
اكبر رايه الاصابة فكذا لا يستقبل وحكم الثاني العبرة في الوجه كلما كان في الكتاب وحكم الثالث
الفساد في الوجه كلما ولو اكبر رايه انه اصاب على الاصح الا اذا كانت علم يقينا بالاصابة بعد الفسخ
والدفع لا وجوبه خارجا فصح في محل راي المسبوق واللاحق بعد فراغ الامام فسد صلاة اللات
واستدار المسبوق وتجزئ في قولهم مع امام حدث في سنة مظلمة وصلوا الامام الى جهة وكل واحد الى اخرى المكان
الهمم بجمعهم سأل انهم تجزئ بعد الصلاة اذا كانوا خلفه لتوجه كل منهم الى قبلة اعني جهة تجزئ
فتدنا يكون خلفه لامن فقد روي امامه تفسد صلاته قال في المخرج وكذلك لو لم يتعين الامام بان رأى
رجلين يصلان في وقت الاقتداء بواحد لا يعينه وكان اذا لم يتعين قبل الامام وانه الموفق للصواب
بأقرب صفت الشيء وصفه اذا كشفت حاله واجليت شأنه قبل الفرق بين الوصف والصفة لغة والممكن
فرقوا في الوصف ما قام بالوصف والصفة ما قام بالوصف وحوز في فتح القدر شئت هذا الفرق ولغة
ايضا اذا لا شك في ان الوصف مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه ولا ينكر ان يطبق الوصف
ويراد به الصفة وهذا ان وقع قول العيني ليت شغري من اين للتكلم في التخصيص اذ كل منهما مقدر
يصح ان ينصف بالفاعل والمفعول على انه لا مشاحة في الاصطلاح وهي هنا بمعنى الكيفية المشتركة
على فرض وواجب وسنة ومذوب لا شتمال الباب على الكلام وهذا الاول من قولهم في الفتح المراد بالصفة
هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجل العقلية الصاوقة على الخارجية التي هي اجزاء الهوى من القيام
الجزي والركوع والسجود فتدبر رضاء الخية اي التكبير ارا ولي سميت بذلك لان بها تخمير الامور
المباحة قبلها دون غيرها والتعظيم جعل الشئ محرمًا والتأنيق الاسمي والوحدة وعبر بالعرض
المفترى لا بد منه الشامل للركن والشرط بحكم التعرّف والفتن من معنيتها وهما شرطان لانها لا
بالا وكان اما الفتنة فتشأن في وقتا التخرمة ففتن رايان والاصح انها شرطان لهما وفيه
رواية الركبة قبل الاول في الما والثاني قول محمد وانه خلاف في ان لطلان الوصف هل يوجب
طلان الأصل قال لا لا توجبه وقال محمد توجبه وفيما اذا شرع في الظهر قبل الزوال فلما فرغ من التخرمة
زال الشرط عندها خلافا له كذا في السراج وهو سهو والحق ما في الشرح لو شرع فيه قبل ظهور الزوال
فظهر قبل فزاد منها وظهر ايضا في بناء الفعل على الغرض فانه جائز باجماع اصحابنا كذا في الشرح لكن مع
الكراهة في السراج واراد اجماع العالمين بانها شرط اما بناء الغرض على مثله تجزئه ابو اليسر والظاهر
خلافا له بل حكى في السراج الاجماع على عدم صحته ولا خلاف في جواز بناء الغرض والعرض عليه ولعلم انه
يشترط في التخرمة كونه قائما حتى لو وجبا لامر زكاه فكل من الى القام اقرب صريح والاول ولو اراد بها
تكميل الركوع لغت نيته وقالوا يكتم من الاخرس والامم بالنية ولا يلزم منها تحريك اللسان في التخرمة
لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فاذا انقذ بنفس الواجب لا يحكم بوجوب غيرها لا يبريل واقر

بغير ان

الورة الاخيرة من نسخة (و)

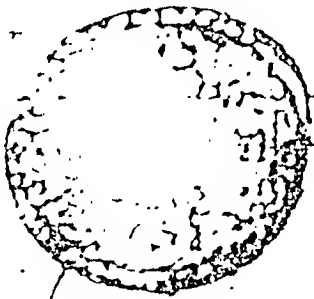

وحيثما كان

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

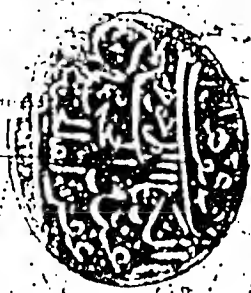
الحمد لله ما من أظهر ما شاء لمن شاء من كثر هذه الله، واطلع من تحت على دقائق الحقائق
بغير فضل وعنايته وأصابت وأسلمت على خلاصة نياتنا الأصفياء وذخيرة نجاتنا العظام من الأعداء
فخرجت المختار من خيار الأخيار وعلى الله، وصحبه كرام الأبرار، وأنكر الليل والنهار وترأس
قطرات الأمطار في الأفطار وتواصلت الكاربات في الأفكار، آمين، أما بعد، فإن المختصر الفقي
المنسوب إلى أفعل المتأخرين، الحكيم المنجرب، حافظ الملة والدين، أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمد
النسفي عمدة المحققين الموسوم بكنز الدقائق، منتقى من منتقى فائق، جمع غرر أصول هذا العت
وقواعده، واحتوى على بواعده ونشوارده، وكنت ممن توفرت رغبته على تعلمه وتخصله، وتزايد
حرصه على الاطالة بجملة ونفاصيله، فشرعت في شرح عليه بذلك صعب عويعاته الإيمية، وسرمد
طرق الوصول إلى ذخائر كنوزه الخفية، به يظهر لباب آثار تراكميه، ومنه بعد، بعباب بحار أساليبه
أوردته فوائده حقائق لباب آراء المتقدمين، وفوائده هي نتائج أفكار المتأخرين، منبهها
على أوقافهم وقفت لبعض الناظرين، ولا سيما شئنا الأخ زين الدين ختام المتأخرين نعمه الله ما
بوضوئه ونفقه بخائنه، ولعمري أن السلامة من هذا الخطر لا مبرع على البشر، وسميحه الله
الفائق بشرح كنز الدقائق، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، مجازاً عليه في دار النعيم
آمين، كتاب الطهارة، فقدمت العبادات على غيرها اهتماماً، لأن
قال بعض المحققين لم نجد هملاً عملاً في التقديم شياً مجرى مجرى الأصل غير العناية والإهتمام
لكن ينبغي أن يفتر ذلك وجه ذلك وقد ظن كثير أنه يكفي أن يقال فدمر العناية من غير أن يذكر من
أين كانت العناية، وبما كان أهم وفي منها كثرة الاحتياج وهي مقولة بالتشكيك، ومن ثم بدأنا
بالصلاة لأنها نالها الأمان والأخفاء في شرطية الطهارة لها والشرط يسبق الشرط طبعاً
فكذلك أوضعا وفدمنت على غيرها من الشروط قبل لأنها لا تسقط بعده، وأوردنا من النية كذلك
فزيد ويلزم وجودها في كل من أركانها بخلاف النية إذ لا يشترط استصحابها بكل ركن، وهي من
خصائص الوضوء، وأما النية فمن خصائص العبادات، ولعاند أن يقول لا نسلم أن النية والطهارة
لا تسقطان به بل قد سقطان به، أما النية ففي الغنية من نوات عليه، فهو مركبة النية بل الله
وأما الطهارة فقد قالوا فتمت قطعت يداً إلى المرفعين ورجلاه إلى الكعبيين وكان توجهه خواجه
أنه يصلي بغير وضوء ولا ينجس ولا إعادة عليه في الأصح كما في الظاهر، فإذا انقضت هذه الوصف
بعد ما دخل الوقت سقطت عنه الطهارة بهذا العذر، ثم كتاب الطهارة خبر لصدر المحذوف، وللغنية
على أنه مفعول لفعل محذوف، فإن أريد التقادير على السكون وجب بالكسر، فخلصنا من التعلات السالكين
وهو مركب أصنافي فنقل حله لغيا يتوقف على معرفة مغرر به، لأن العلم بالمركب بعد العلم بحزبه
وقيل لا يتوقف لأن التسمية سلبت كلاً من جزئيه عن معناه الإفرادي، وعليه فكتاب الطهارة
لغيا ترجمه جعلت اسماً لجملة المسائل المنضممة لأحكام المضاف إليه، فهذا يرجح الأول بأنه أمراً فائدة
تختلف فنقل الأول البداة بالمضاف لستغفه في الذكر، وقيل بالمضاف إليه لستغفه في المعنى، إذ لا
يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف إليه، وهو حسن لأن المعاني أقدم من اللفاظ
كذا قرره الأمام الأدي من المالكية وهو حسن طال ما انتقصت عنه، إذ قد مرروا نظير في قوله

أقول الغنية

الورقة الثانية من نسخة (و)

[illegible]

الورقة الأولى من نسخة (ز)



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر واكرم
 ربه الامانة ومنة التوفيق وهو حسنة ونعم الوكيل احمدك ما من
 اظهر من كمال المن شانه كنوز هدايته واطلع من لعبت عا دقايق الحقايق نور
 فضله وعنايته واصناف واسلم على نبيه خلاصة الاصفياء وخيرة تعجيبه
 العظماء من الانبياء محمد المختار من خيار الاحياء وعلى له وصحة كرام الامرار
 ما تليق بالليل والناهد وانما سلت فطرات الامطار في الاقطار ونواصيت
 انكار تقاسير الاقدار من امان الله فان المختار الغني المنسوج بالفضل المتناهي
 واكمل المتبحر من حافظ الملة والدين انى البركات عبد الله بن احمد بن محمد بن
 عمادة المحققين الموسوم بدين الدقايق مستقى من منتقى فايق جمع عذراصول
 الفن وقواعد واحتمى على غوامضه وشوارده وكنت ممن توفرت غبته على
 تعلمه وتخصيله وتزايد على الاخطا بجله ونفا صلبه فشرعت في شرح عليه
 يدل لصعاب عو يصان الابهة ويسهل طرق الوصول الى ذخاير كنوز الحقيقة
 به يظهر لياحة انا زنا البيه ومنه يعذب عذاب عازا سالبه اودعت
 فوايد في حقايق لباب المتقين وفرايد في نتائج افكار المناظر من مشاهد
 على اوصاف وقعت لخص المناظر ولا سيما استحقاق زين الدين خاتم المتقين
 ثمرة الله رضوانه ومنته بجايد وكرم السلام من هذا الخطر لا يضر
 على البشر سميحه النهر الغايق بشرح كثر الدقايق والله اشيا ليجعله
 خالصا لوجه الكريم بحار اعلية في دار التيممين

كتاب العبادات

قدمت العبادات على غيرها اهتماما بشانها قال بعض المحققين لم يعد
 في التعديل شيئا يجري على اصل غير العناية والانتباه لكن ينبغي ان يلاحظ
 ونظير كبرانه يكون ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من ان كانت تلك
 العناية وبمكارا هو وهما نورة الاخيار وهي مقولة بالتشريك ومن ثم
 بدا ما اضلحه لانما ثلثة ايمان ولا حقا في شرطية الطهارة لها والشرط يسبق
 المشروط طبعيا فلا يوصف وقد امت عا غيرهما من الشروط قيل انما لا يسقط
 بعد واورد بان النية كذلك فزيد وبلزم وجودها في كل من اراد بها خلاف
 النية اذ لا يشترط استصحابها لكل ركن وهي من خصايط الوضوء اما النية فمن
 خصايط العبادات ولغايل ان يقول لا يسلم ان النية والطهارة لا يسقطان بل
 بل قد يسقطان بل اما النية ففي الغنية من نوات عليه اليوم تكفيه لنية بلانته
 واما الطهارة ففقد الوان في طهارة كذا في المرقع في ورجله الى الكعبين
 وكان وجه جرحه انه يصلي بلا وضوء ولا يتيمم ولا عا دة عليه في الاصح كذا في
 الظهيرية فاذا انصف لهذا الوصف بعد ما دخل الوقت سقطت عنه الطهارة
 لهذا العذر ثم كذا في الطهارة بحذف وانما يصفه على انه يفعل الفعل

بكونه خليفة لان من تقدم على ما به نفس صلاية قال في المعراج وكذلك
للم ينعين الامام ان يرى رجلين يصلين فتوى لا ينفذوا احد لا بعينه
وكذا اذا لم ينعين فعل الامام والله الموفق للطلب

باب في صفة الصلاة

شروع في صفة الشروط بعد بيان الشروط وانما مصدر وصفته
ووصفا اذا سفت حاله واحتلت سانه قيل لا فرق بين الوصف والصفة
لغة والمتكلمون فرموا جعلوا الوصف ما قام بما لو اوصف والصفة ما قام
بالموصوف وجوز في فتح القدر ههنا ههنا الفرق لغة ايضا اذ لا شك
في ان الوصف مصدر ووصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه ولا يكره ان
يطلق الوصف ويراد به الصفة وعندنا ان دفع قول المعنى ليت شروع
اين المتكلمين التخصيص ان كل منهما مصدر يصح ان يوصف به الفاعل والمفعول
على انه لا مشاحة في الاصطلاح وبني هنا بمعنى الكيفية المشتملة على
فرض واجب وشئ ومندوب لا يستمال الذاب على الكمال وهذا اولى من
قوله في الفتح المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجز العقلية
الصداقة على الخارجية التي هي اجزا الحيوية من القيام للركوع والسجود
تدبر في صفتها التي هي التكبيرة الاولى سميت بذلك لانها حزم
الامور المباحة قبلها دون غيرها والتعريف جعل الشيء محرم ما اذا نشأ
لتحقيق الاسمية او للوحدة وغيرها من المفسر لا بد منه الشامل للركن
والشرط جعله التهمة والفقهاء من صفتها وما شرط ان لا تصد الههنا لا
اما القعدة فستاتي واما التهمة فغير رايان والاصح انها شرط وفتا
الطحاوي وخبره رواية الركنية قول الاول قوله والثاني قول محمد بن
الحلاف عظم في ان الموصف بطلان الوصف بل يوجب بطلان الاصل والاول
وقال محمد يوجبه ويما اذا شرع في الظاهر قبل الزوال فلو اذرع من التهمة
ذات الشئ من جاز عند خلافه كذا في السراج وهو شرط الحق في الشرع
لو شرع فيه قبل ظهور الزوال فظهر قبل فاعنه منها وبظهر ايضا في
النقل على الغرض فانه جاز باجماع اصحابنا كذا في المشرح لكن مع الكرامة كما
في السراج وازاد اجماع القائلين بها شرط اما بنا الغرض على من له جوره
ابو اليسر والظاهر خلافه بل حكى في السراج اجماع على عدم صحته ولا حلا
في جواز بنا النقل على النقل والغرض عليه واعلم انه شرط في التهمة كونه قائما
حتى لو وجد الامام راكعا فذكر ان كان في قيام اذ يصح والاول لو اراد بها
تكبير الركوع لفت تبينه وقالوا لا يفتن من الاخرى والامم العتية ولا يلزمها
تحريل السان هو الصحيح لان الواجب حركته بلفظ مخصوص من اذا انقضى

تحقيق المخطوط

أحمدك^(١) يامن أظهر كنوز ما شاء لمن شاء من كنوز هدايته، وأطلع من أحب على دقائق الحقائق بفيض فضله وعنايته، وأصلي وأسلم على نهاية خلاصة الأصفياء، وذخيرة نخبة العظماء^(٢) من الأنبياء، محمد المختار من خيار الأخيار، وعلى أله وصحبه كرام الأبرار ما تكرر الليل والنهار، وتراسلت قطرات الأمطار في الأقطار، وتواصلت أبكار نفائس الأفكار أمين.

أما بعد، فإن المختصر الفقهي المنسوب إلى أفضل المتأخرين، أكمل المتبحرين، حافظ الملة والدين، أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي^(٣)، عمدة المحققين، الموسوم^(٤) بـ "كتر الدقائق"^(٥) منتقى من منتقى فائق، جمع غرر^(٦) أصول^(٧) هذا الفن وقواعده، واحتوى على غوامضه وشوارده^(٨)، وكنت ممن توفرت رغبته على تعلمه وتحصيله، وتزايد حرصه على الإحاطة بجملة وتفصيله، فشرعت في شرح عليه يذلل صعب

(١) في نسخة (ج): نحمدك.

(٢) مثبت في جميع النسخ، وفي نسخة (أ) العلماء.

(٣) سبقت ترجمته في ص (١٦-٢٤)

(٤) الوسم في اللغة: أثر الكي، والجمع وسوم، و"إتسم الرجل": جعل لنفسه سمة، أي علامة يعرف بها، والموسوم هو المعروف والمعلم والمتصف بالشيء.

ينظر: لسان العرب (٣/٩٢٧-٩٢٨)، المصباح المنير ص (٣٤٠)، القاموس المحيط ص (١٥٠٦).

(٥) سماه كترًا باعتبار ما اشتمل عليه من المسائل الكثيرة التي أودعها فيه، لأن الكتر: إسم لما دفنه بنو آدم من الذهب والفضة، وأضاف كترًا للدقائق نظرًا لأن مسائله دقيقة تحتاج إلى دقة ونظر.

ينظر فتح المعين على شرح الكتر لمنلا مسكين (١/٢٤).

هي جمع غرة، وهي بالضم: بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، يقال: فرسٌ أغر، ورجلٌ أغر: أي شريف، وغرة كل شيء أوله وأكرمه وأنفسه.

ينظر: القاموس المحيط ص (٥٧٨)، المصباح المنير ص (٢٣٠).

(٧) سقطت من نسخة (أ).

(٨) الشوارد في اللغة: هي جمع شارد وشاردة، أي متفرقة ونافرة عن جماعتها.

ينظر لسان العرب (٢/٢٩٣)، المصباح المنير ص (١٦٠)، مختار الصحاح ص (٣٣٤، ٣٣٣).

عويصاته^(١) الأبية^(٢)^(٣)، ويسهل الوصول إلى ذخائر كنوزه المخفية^(٤)، به يظهر
لباب^(٥) آثار تراكييه، ومنه يعذب عباب^(٦) بحار أسالييه، أو دعتة فوائد هي^(٧) حقائق
لباب آراء المتقدمين، وفرائد^(٨) هي نتائج أفكار المتأخرين، منبهاً على أوهام وقعت
لبعض المناظرين^(٩)، لاسيما شيخنا الأخ^(١٠) زين الدين^(١١)، ختام المتأخرين تغمده

(١) العرص: ضد الإمكان واليسر، يقال شئ أعوص وعويص، أي صعب المنال، بعيد المتناول، والكلمة العرصاء: أي
الغريبة.

ينظر لسان العرب (٩٢٨/٢)، المصباح المنير ص (٢٢٦).

(٢) الأبية: بوزن فعيلة بمعنى فاعلة، مأخوذة من قولهم "أبي يأبي إباء": إمتنع، ويقال: هو آبٍ، ويأبي الشئ يأباه: أي
كرهه، والإباء: أشد الإمتناع.

ينظر: لسان العرب (١١/١)، القاموس المحيط ص (١٦٢٣)، المصباح المنير ص (٨).

(٣) قوله "عويصاته الأبية": هي المسائل الموجودة في كتاب "الوافي للنسفي"، والمأخوذة من كتاب "الجامع الكبير" لمحمد
بن الحسن، فإنها مسائل عويصة، أي صعبة تحتاج في إستخراجها إلى أمر عظيم وتتردد كثير، وأصولها معضلة أي مشكلة
جداً.

ينظر: فتح المعين (٢٤/١).

(٤) في نسختي (د)، (و): الخفية.

(٥) هو جمع لب، ولب كل شئ ولبابه: خالصة وخياره، واللب: العقل، والجمع ألباب وألبب.

ينظر: لسان العرب (٣٣٠/٣)، مختار الصحاح ص (٥٨٨).

(٦) العبابُ في اللغة: يقال لأول الماء ومعظمه، والعباب: كثرة الماء، والمطر الكثير.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٤٣)، المغرب ص (٣٠١).

(٧) ساقطة من نسخ (أ)، (ب)، (د).

(٨) هي جمع فريدة، والفريدة في اللغة تطلق على الجوهرة النفيسة، وتطلق على الشذر من الذهب والفضة.

ينظر لسان العرب (١٠٦٨/٢)، القاموس المحيط ص (٣٩٠)، مختار الصحاح ص (٤٩٦).

(٩) في نسخة (و): الناظرين.

(١٠) ساقطة من نسخة (د).

(١١) سبقت ترجمة ص (٧٧، ٧٦)

الله برضوانه، ومتعته بجنانه، ولعمري^(١) أن السلامة من هذا الخطر لأمر يعز
على البشر^(٢)، وسميته "النهر الفائق بشرح كنز الدقائق" والله أسأل أن يجعله
خالصاً لوجهه الكريم، مجازاً عليه في دار النعيم، آمين^(٣).

(١) قوله: "ولعمري": أي قسمي أو يميني، والواو فيه للإستئناف، واللام للإبتداء.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٨/١).

قال في المغرب: "العمر بالضم والفتح: البقاء، إلا أن الفتح غلب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم، يقال: لعمرك، ولعمر الله
لأفعلن، وارتقاعه على الإبتداء"

ينظر: المغرب ص (٥٧١).

قال في القاموس: "وإذا سقط اللام نصب إنتصاب المصادر، وجاء في الحديث: النهي عن قول "لعمر الله".

ينظر: القاموس المحيط ص (٥٧١).

قال الحموي في حاشيته على الأشباه والنظائر: فعلى هذا ما كان ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم الجاهلي
المنهي عنه.

ينظر حاشية الحموي (٢٠/١).

وقد أجاب ابن عابدين عن ذلك بما يلي:—

١- أن قوله "لعمري" يمكن أن يحمل على حذف المضاف، أي لواهب عمري، وكذا مما أقسم فيه بغير الله تعالى، كقوله
تعالى "والليل"، "والقمر"، ونظائره، أي: ورب الشمس،..... الخ.

٢- ويمكن أن يكون المراد بقولهم "لعمري" ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويقه فقط، لأنه أقوى من
سائر المؤكدات وأسلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى لجوب البر به، وليس الغرض اليمين الشرعي، وتشبيهه بغير الله
تعالى به في التعظيم.

ثم قال: وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لأبأس، ولهذا شاع بين العلماء. أ هـ

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٨/١).

(٢) قوله "ولعمري أن السلامة..... البشر" هذا إعتذار من الشيخ عمر لأخيه الشيخ زين الدين لما وقع فيه
أوهام في كتابه "البحر الرائق".

ينظر: حاشية الطحطاوي على الدر المختار (١٨/١).

وقد اقتبس هذه العبارة أيضاً الحصكفي في "الدر المختار"، فنقلها في خطبة الكتاب، وزاد عليها بقوله: فإن النيسان من
خصائص الإنسانية، والخطأ والزلل من شعار الأدمية.

ينظر الدر المختار (١٨/١).

(٣) ساقطة من نسخة (ب).

كتاب: الطهارة

كتاب الطهارة

قدّمت الطهارة على غيرها إهتماماً بشأنها^(١).

قال بعض المحققين^(٢): "لم نجد لهم اعتمادوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والإهتمام".

لكن ينبغي أن يفسر وجه ذلك، فقد ظن كثير أنه يكفي أن يقال: قدم للعناية، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟؟، وبم كان أهم؟؟، وهي هنا كثرة^(٣) الإحتياج، وهي مقولة بالتشكيك، ومن ثم بدأ بالصلاة لأنها تالية الإيمان، ولا خفاء في شرطية الطهارة لها، والشرط^(٤) يسبق المشروط طبعاً، فكذا وضعاً^(٥).

وقدّمت على غيرها من الشروط، قيل: لأنها لا تسقط بعذر^(٦).

وأورد^(٧): بأن النية كذلك، فزيد: فيلزم وجودها في كل من أركانها، بخلاف النية، إذ لا يشترط إستصحابها^(٨) لكل ركن، وهي من خصائص الوضوء، أما النية

(١) ينظر: البناءة (٧٥/١)، المبسوط (٥/١)، البحر الرائق (٧/١).

(٢) لم أقف على من صرح بذلك من محققي الحنفية، وكذا من نقل عن صاحب النهر لم يصرح بذلك، ومنهم الطحطاوي في حاشيته (٥٣/١).

(٣) في نسخة (د): كثيرة.

(٤) الشرط في اللغة: العلامة.

وفي اصطلاح الحنفية: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

ينظر: القاموس المحيط ص (٩٤٣)، حاشية ابن عابدين (٧/١).

(٥) ينظر: شرح مناصب ص (٥)، البناءة (٧٥/١)، البحر الرائق (٧/١).

(٦) ينظر: رمز الحقائق (٥/١)، تبين الحقائق (١٧١/٢).

(٧) الذي أورد هذا الإعتراض هو الزيلعي في تبين الحقائق.

ينظر: تبين الحقائق (١٧٢/٢).

(٨) الإستصحاب في اللغة: طلب الصحة.

وفي اصطلاح الحنفية: هو الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناءً على أنه كان ثابتاً في الزمان الأول.

ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣٣٥/٣)، كشف الأسرار (٣٧٧/٣).

فمن خصائص العبادات^(١).

ولقائل أن يقول: لانسلم أن النية والطهارة لا يسقطان به^(٢)، بل قد^(٣) يسقطان به، أما النية، ففي القنية: من توالى عليه المموم تكفيه النية بلسانه^(٤).

وأما الطهارة، فقد قالوا فيمن قطعت يده إلى المرفقين ورجلاه إلى الكعبين، وكان بوجهه جراحة: أنه* يصلي بلا وضوء ولا تيمم، ولا إعادة عليه في الأصح، كما في الظهيرية^(٥)، فإذا اتصف بهذا الوصف بعد ما دخل الوقت سقطت عنه الطهارة بهذا العذر.

ثم كتاب الطهارة خبر لمحذوف^(٦)، ولك نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف^(٧)، فإن أريد التعداد^(٨) بني على السكون^(٩)، (وجر بالكسر)^(١٠) تخلصا من

(١) ينظر: البحر الرائق (٧/١).

(٢) أي بالعذر، كما في حاشية الطحطاوي (٥٣/١).

(٣) سقطت من نسخة (د).

(٤) ينظر: قنية المنية لتتميم الغنية خ لوحة (أ/١٧).

(٥) ينظر: الفتاوى الظهيرية خ لوحة خ لوحة (أ/١٠).

(٦) أي هذا كتاب الطهارة، كما يصح أن يكون مبتدأ، وتقديره: كتاب الطهارة هذا.

ينظر: رمز الحقائق (٥/١).

(٧) نحو: خذ أو اقرأ كتاب الطهارة.

ينظر: المرجع السابق.

(٨) قال ابن عابدين: - أي تعداده مع الكتب التالية بلا قصد إسناد، كالأعداد المسرودة.

ينظر: حاشية ابن عابدين (٨٥/١).

(٩) وجه البناء حينئذ أنه يوقف على كلمة "كتاب" بالسكون، ثم يشرع في كلام جديد: الطهارة، الصلاة،... الخ، فحينئذ

لا يعرب كما لا تعرب الأرقام التي يُعد بها، لأنه غير مركب مع ما بعده ولا متصل به، وهذا موجود في كلام العلماء

في مصنفاتهم، فهم يقولون: "فصل" ولا ينونونه ولا يعربونه.

ينظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري (١٥/١).

(١٠) هكذا في جميع النسخ، وفي نسخة (أ) ووجب الكسر.

إلتقاء الساكنين^(١).

وهو مركب إضافي^(٢).

١- فقيل: حده لقبا يتوقف على معرفة مفرديه، لأن العلم بالمركب بعد العلم

بجزئيه.

٢- وقيل: لا يتوقف، لأن التسمية سلبت كلا من جزئيه عن معناه الإفرادي،

وعليه فكتاب الطهارة لقبا ترجمة جعلت إسما لجملة من المسائل المتضمنة لأحكام

المضاف إليه فيها.

ورجح الأول^(٣)، بأنه أتم فائدة^(٤).

ثم اختلف، فقيل: -الأولى البداءة بالمضاف، لسبقه في الذكر.

وقيل: -بالمضاف إليه، لسبقه في المعنى، إذ لا يعلم المضاف من حيث أنه^(٥) مضاف

حتى يعلم ما أضيف إليه، وهو أحسن، لأن المعاني أحسن من الألفاظ^(٦)، كذا قرره

الإمام الأبي^(٧) من المالكية.

(١) وهما الباء في "كتاب" والطاء في "الطهارة".

ينظر: حاشية الطحطاوي (٥٤/١).

(٢) المركب الإضافي: - هو كل إسمين جعلنا إسما واحدا مترلا ثانيهما من الأول مترلة التنوين، كغلام زيد، عبد الرحمن.

ينظر: التعريفات ص (٢٣٨)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص (١٥).

(٣) وكذا روجه الحصكفي في الدر المختار (٨٥/١).

(٤) قال عن هذا ابن عابدين: "أقول: أما كونه أتم فائدة فلا كلام فيه، وأما توقف فهم معناه العلمي على فهم معنى جزئيه ففي حيز المنع، فإن فهم المعنى العلمي في امرئ القيس مثلا يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ بإزائه وهو الشاعر المعروف. أ هـ"

ينظر: حاشية ابن عابدين (٨٥/١).

(٥) في نسخة (د) هو.

(٦) ينظر: إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم (٥٦/١).

(٧) هو محمد بن خليفة بن عمر التونسي، الوستاني، المشهور بالأبي، أبو عبد الله، من فقهاء المالكية، ولي قضاء الجزيرة وتوفي سنة ٨٢٧ هـ، ومن مصنفاته: إكمال إكمال المعلم لفوائد كتاب مسلم، شرح المدونة، تفسير القرآن، وغيرهم.

ينظر البدر الطالع (١٩٦/٢)، كشف الظنون ص (١٢٥٦، ٥٥٧).

وهو حسن طال ماتفحصت^(١) عنه، إذ قد قرروا نظيره في قولهم: أصول الفقه^(٢).
 وإذا عرف هذا^(٣) فالكتاب لغة: إما مصدر^(٤)، وجاء على كتابة وكتابة، يسمي
 به المفعول مبالغة^(٥)، أو أن فعلا بني للمفعول كاللباس^(٦).
 ومعناه: الجمع، وهو ضم الشيء إلى الشيء^(٧)، ومنه كتبت البغلة وعليها: إذا
 جمع بين شفرئها^(٨) بشعرة^(٩)، وسميت الكتابة كتابة لأنه جمع الحروف
 إلى^(١٠) صورها^(١١).

(١) الفحص: - شدة الطلب خلال كل شيء، وفحص عنه فحصى: بحث.

ينظر: لسان العرب (١٥٠٧/٢)، مختار الصحاح ص (٢٠٥).

(٢) كما ذهب إليه كثير من الأصوليين حيث اقتصروا في تعريفهم لأصول الفقه على بيان معنى مفرديه من حيث
 كونه مركبا إضافيا فقط.

ينظر: التحرير (٩/١)، التلويح (١٥/١)، حاشية رد المختار (٨٦/١).

(٣) هذا تفريع على القول الراجح، كما في حاشية رد المختار (٨٦/١).

(٤) المصدر: - هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه.

ينظر: التعريفات ص (٢٤٥).

(٥) ينظر: المصباح المنير ص (٢٧٠)، الصحاح (٢٠٩/١).

(٦) ينظر: درر الحكماء شرح غرر الأحكام (٧/١).

(٧) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١١١/٣).

(٨) الشفر بالضم: شفر العين وحرف الفرج.

ينظر: المصباح المنير ص (٢٧٠)، طلبة الطلبة ص (٣٢٩)، القاموس المحيط ص (١٦٥).

(٩) ينظر: الصحاح (٢٠٩/١)، تهذيب الأسماء واللغات (١١١/٣)، المصباح المنير ص (٢٧٠).

(١٠) في نسخة (و): أي.

(١١) ينظر: العناية (٧/١).

قال في المغرب: وقولهم^(١): "سمي هذا العقد بكتابة لأن فيه ضم حرية اليد إلى حرية الرقبة، أو لأنه جمع بين نجمين^(٢) فصاعداً " ضعيف، وإنما الصحيح أن كلا منهما كتب على نفسه أمر هذا الوفاء وهذا الأداء^(٣). إنتهى
ووجه الضعف^(٤) في البحر: بأنه قبل الأداء لم تحصل حرية الرقبة، والجمع بين النجمين ليس بلازم فيها لجوازها حالة^(٥).

وأقول: - غير خاف أن حرية الرقبة، وإن لم توجد، لكن إنعقد سببها^(٦)، والأصل فيها التنجيم^(٧).

والظاهر أن يقال: الجمع حقيقة إنما يكون في الأجسام وما ذكر من المعاني، وقد أمكن الحقيقي باعتبار أن كلا منهما كتب على نفسه أمراً، يعني وثيقة جمع

(١) ومن قال بذلك النووي، والزيلعي.

ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١١١/٣)، تبين الحقائق (١٤٩/٥).

(٢) النجم: هو الطالع، ثم سمي به الوقت.

ينظر: المغرب ص (٢٠٦)، مختار الصحاح (٣٠٢).

(٣) ينظر: المغرب ص (٤٠).

(٤) في نسختي (د) و(هـ): الضعيف.

(٥) أي الكتابة. ينظر: البحر الرائق (٨/١).

(٦) وهو حرية اليد.

(٧) وكذا نقله عنه ابن عابدين.

ينظر: منحة الخالق (٨/١).

الحروف فيها.

ومن هنا قال الشارح بعد ذكر^(١) الضعيف^(٢): أولأن كلا منهما يكتب الوثيقة.^(٣)

وهذا أظهر^(٤).

وعرفا: - جمع مسائل مستقلة^(٥).

أي ألفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة.

وجوز بعض المحققين^(٦) كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الألفاظ، أو عن المعاني المخصوصة من حيث أنها مدلول لتلك العبارات، أو النقوش، أو عن المركب من الثلاثة أو الإثنين منها^(٧)^(٨)، فخرج جمع الحروف والكلمات التي ليست كذلك، والباب والفصل لدخولهما تحت الكتاب^(٩)، وعم

(١) في نسخة (هـ) ذلك.

(٢) في نسخة (و) الضعيف.

(٣) ينظر: تبين الحقائق (٥/١٤٩).

(٤) وكذا نقله عنه ابن عابدين، وإبي السعود المصري.

ينظر: منحة الخالق (٨/١)، فتح المعين (٢٧/١).

(٥) ينظر: البناء (١/٧٦)، الجوهرة النيرة (١/٣)، رمز الحقائق (١/٥)، البحر الرائق (١/٨).

(٦) لم أقف على من صرح بذلك من المحققين، وكذا من نقل عن النهر لم يصرح بذلك.

ينظر: حاشية الطحطاوي على الدر المختار (٥٤)، فتح المعين (٢٧/١).

(٧) ساقطة من نسخة (و).

(٨) أي الألفاظ والمعاني، أو الألفاظ والنقوش، أو النقوش والمعاني.

ينظر: فتح المعين (٢٧/١).

(٩) ينظر: رمز الحقائق (١/٥)، البحر الرائق (٨/١).

التعريف ما كان نوعا واحدا كاللقطة، أو أنواعا كالطهارة.

ومعنى الإستقلال: عدم توقف تصور مسائله على شيء قبله وبعده، لا الأصاله
* المطلقة^(١)، كما ظنه من قال: اعتبرت مستقلة^(٢)^(٣)، لإدخال كتاب الطهارة إذ
لا شك أن الإستقلال بالمعنى المذكور صادق عليه.

وفي طلاق فتح القدير: - الفصل صنف تحت ذلك الصنف المسمى
بابا^(٤)، كما أن الباب يكون تحت الصنف المسمى كتابا، والكل تحت الصنف الذي
هو العلم المدون فإنه صنف عال والعلم مطلقا بمعنى الإدراك جنس^(٥)، وما تحته من
اليقين والظن نوع، والعلوم المدونة تكون ظنية كالفقه، وقطعية كالكلام والحساب
والهندسة، فواضع العلم لما لاحظ الغاية المطلوبة له فوجد لها تترتب على العلم
بأشياء شتى وأشياء من جهة خاصة وضعه لبحث عنه من تلك الجهة، فقد قيد
ذلك النوع بعارض كلي فصار صنفا، وقيل للواضع: صنف العلم، أي: إجمعه صنفا،
فالواضع أولى باسم المصنف^(٦) من المؤلفين^(٧)، وإن صح أيضا فيهم.

(١) لأن كتاب الطهارة تابع لكتاب الصلاة المقصود أصالة.

ينظر: حاشية ابن عابدين (٨٦/١).

(٢) في نسخة (ب) مستقلي.

(٣) كما في العناية (٧/١)، والبنية (٧٦/١).

(٤) ينظر: التعريفات ص (١٩٠).

(٥) الجنس: هو اسم دال على كثيرين بالأنواع، كالحيوان.

ينظر: التعريفات ص (٧٨)، الكليات ص (٣٣٨).

(٦) في نسخة (د): المصنفين.

(٧) أي أن المؤلف: من يجمع كلام غيره، والمصنف: من يجمع مبتكرات أفكاره.

ينظر: حاشية ابن عابدين (٣١/١).

وعلم مما ذكرنا أنها تتباين مندرجة تحت صنف أعلى لتباين العوارض^(١) المقيد بكل منها النوع، وأن ما ذكر من نحو "كتاب الحوالة"^(٢) الأليق تسميته بكتاب^(٣) إنتهى.

والطهارة بفتح الطاء لغة: - النظافة عن الأدناس، حسية كالأنجاس^(٤)، أو معنوية كالعيوب والذنوب^(٥).

فقليل: الثاني مجاز، وقيل: حقيقة، وقد استعملت فيهما شرعا، إذ الحدث دنس حكمي، والنجاسة الحقيقة دنس حقيقي، وزوالهما طهارة. وبكسرهما: - الألة^(٦).

وبضمهما: - فضل ما يتطهر به^{(٧)(٨)}.

واصطلاحا: - نظافة المحل عن النجاسة، حقيقية كانت أو حكمية^(٩).

(١) في نسخة (أ) العارض.

(٢) الحوالة في اللغة: مشتقة من التحويل، وهو نقل الشيء من محل إلى محل.

وفي اصطلاح الحنفية: نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.

ينظر: المغرب ص (٥٣)، حاشية ابن عابدين (٣٥٩/٥).

(٣) ينظر: فتح القدير (٢٦، ٢٥/٤).

(٤) في نسختي (أ)، (و): الأدناس.

(٥) ينظر: لسان العرب (٦٢٠/٢)، أنيس الفقهاء ص (٤٦، ٤٧)، المغرب ص (٢٩٥)، مختار الصحاح ص (٣٩٩).

(٦) ينظر: القاموس المحيط ص (٥٥٤).

(٧) سقطت من نسخة (أ).

(٨) ينظر: لسان العرب (٦٢٠/٢)، المصباح المنير ص (١٩٧).

(٩) ينظر: بدائع الصنائع (٣/١)، تحفة الفقهاء (٧/١)، الإختيار (٧/١).

وهذا أولى من تعريفها بـ "زوال حدث أو حيث"، كما في البحر^(١)، لوجهين ظاهرين.^(٢)

ولا فرق في ذلك المحل بين أن يكون له تعلق بالصلاة كالثوب والبدن والمكان، أو لا كالأواني والأطعمة.
وأورد: الوضوء على الوضوء.^(٣)
أجيب: بأن تسمية الثاني طهارة مجازاً.^(٤)

وأفردتها لأنها مصدر، والأصل فيه الأفراد، ومن جمعها^(٥) أراد الأنواع باعتبار متعلقها من الحدث والخبث، وآلتها من الماء والتراب، كذا قالوا^(٦).
وفيه بحث: لما استقر من أن الجمع المعروف باللام مجاز عن الجنس، ولذا حث في نحو: لا يشتري العبيد، بالواحد^(٧)، لإرادة الأنواع إنما يحتاج إليها أن لو بقي الجمع على بابه^(٨).

(١) ينظر: البحر الرائق (٨/١)، وكذا في الجوهرة النيرة (٣/١).
(٢) وهما:

١- إشتمال التعريف على "أو" المفسدة للحدود، لأنها للترديد والتشكيك.

٢- أن هذا العلم باحث عن أفعال المكلفين، فكان الأولى التعبير بالإزالة دون الزوال.

ينظر: فتح المعين (٢٧/١).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٨/١)، حاشية ابن عابدين (٨٧/١).

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) كصاحب الهداية حيث قال: كتاب الطهارات.

ينظر: الهداية (٥/١).

(٦) ينظر: فتح القدير (٧/١).

(٧) أي يحنث بشراء عبد واحد.

(٨) ينظر: الكليات ص (٣٣٣).

وأجاب في الحواشي اليعقوبية: بأن هذا عند الإستغراق^(١)، وعدم العهد^(٢)، كما في المثال المذكور، وانتفاء الأمرين ههنا ممتنع.

ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممتنع، لما في لفظ الجمع من الإشعار بالتعدد وإن بطل معنى الجمعية، كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد، غايته أنه يصدق على الواحد والكثير، بخلاف المفرد.^(٣) إنتهى

والمذكور في خلع فتح القدير: - أن حملها على الجنس مشروط بشرطين:

١- عدم إمكان* العهدية، ولذا لو قالت: خالعني على ما في يدي من الدراهم، ولا شيء في يدها، ردت مهرها أو ثلاثة دراهم.

٢- وإمكان الإستغراق، ولذا لم تحمل عليه في نحو "لأشترين العبيد"، حتى لم يبرأ إلا بثلاثة، لعدم إمكانه، وحملت عليه في نحو "لا أشترى العبيد" لإمكانه في النفي، فحنث بواحد، وهذا مصحح لا موجب.^(٤) إنتهى

إلا أن المذكور في كافي المصنف: "أنه يبرأ في الإتيان^(٥) بواحد^(٦)"، وعلى ما في

فتح القدير يأتي ما أجاب به بعض المتأخرين من أن^(٧) إبطال معنى الجمعية مخصوص

(١) الإستغراق: هو تناول اللفظ لجميع أفرادة على سبيل الشمول، لا على سبيل البدل.

ينظر: التعريفات ص (٣١)، الكليات ص (١٠٣).

(٢) المراد بالعهد هنا هو العهد الذهني: وهو ما انفرد المتكلم بمعرفته ولم يذكر قبله شيء.

ينظر: التعريفات ص (١٨١)، الكليات ص (٧٨٠).

(٣) ينظر: حاشية يعقوب باشا على شرح الوقاية خ لوحة (٥/ب).

(٤) ينظر: فتح القدير (٢٢٣/٤).

(٥) في نسخة (ز) الإتيان.

(٦) ينظر: الكافي خ لوحة (١/٢).

(٧) سقطت من نسخة (د).

بموضع النفي، نص عليه البزدوي^(١) في أصوله^(٢). إنتهى^(٣)

ثم الإضافة لامية^(٤)، لاميكية^(٥)، ولا على معنى "في"، لأن المضاف إليه إن بـاين المضاف ولم يكن ظرفاً، أو كان أخص مطلقاً كيوم الأحد وشجر الأراك، كانت بمعنى اللام، وإن كان المباين ظرفاً كانت بمعنى "في"، وإن اختص من وجه فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف فالإضافة بمعنى "من"، وإلا فهي بمعنى اللام، فإضافة "خاتم" إلى "فضة" بيانية، وإضافة "فضة" إلى "خاتم" بمعنى اللام، كما يقال: خاتم فضتك خير من (فضة خاتمي)^(٦).

وجوز بعضهم كونها بيانية^(٧).

وأما سبب وجوبها: - فهل هو الحدث والخبث، أو إقامة الصلاة، أو إرادتها؟؟ أقوال

(١) هو محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن مجاهد البزدوي، الملقب بالقاضي الصدر، من كبار الفقهاء والأصوليين، ولد سنة ٤٢١ هـ، وولي قضاء سمرقند، وتوفي ببخارى سنة ٤٩٢ هـ.

من مصنفاته: المبسوط في الفقه - وهو كتاب ينسب لأكثر من فقيه حنفي -، وله كتاب في الأصول ينسب إليه. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/١٢)، الطبقات السنية (٢٣/١)، تاج التراجم ص (٢٣٤).

(٢) في نسختي (ب)، (ز): أصله.

(٣) ينظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار (٣٢/١).

(٤) أي بمعنى "لام الاختصاص"، أي كتاب للطهارة، أي مختص بها.

ينظر: البحر الرائق (٩/١)، حاشية ابن عابدين (٨٥/١).

(٥) أي بمعنى "من".

وقال عن هذا ابن عابدين: - والصواب "لامنية" - بتخفيف النون، وتشديد الياء - نسبة إلى "من".

ينظر: حاشية رد المحتار (٨٥/١).

(٦) في نسخة (و): خاتم فضتي.

(٧) ينظر: البناية (١٠٣/١).

اختار السرخسي^(١) الأول^(٢)، ورجح الثاني في الخلاصة^(٣)، والثالث في الكشف الكبير^(٤).

وموافقة بعض هذه الأقوال^(٥) لأهل الظاهر أو غيرهم غير قاذحة في صحتها عنهم^(٦)، كما ظنه في البحر^(٧)، كيف والناقل ثقة^(٨). واختار في العناية: أنه وجوبها لا وجودها، لأنه مشروط لها، فكان متأخراً عنها، وهو لا يكون سبباً للمتقدم^(٩).

قيل: فيه نظر، إذ وجود الصلاة مشروط بوجود الطهارة، فلا ينافيه إشتراط وجوبها لوجود الصلاة^(١٠)، فالصواب أن يقال: أنه حينئذ يلزم أن لا تجب الصلاة بل بعدها

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، شمس الأئمة، تتلمذ على يد الحلواني، وكان عالماً أصولياً مناظراً، توفي سنة ٥٧٦ هـ، ومن مصنفاته: المبسوط، وهو أشهرها، شرح مختصر الطحاوي، شرح السير الكبير.

ينظر: الجواهر المضية (٨٧/٣)، الفوائد البهية ص (١٨٥)، تاج التراجم ص (١٨٢).

(٢) ينظر: المبسوط (٥/١).

(٣) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٢/أ).

(٤) وعلل لذلك: بأن الطهارة تضاف إلى الصلاة شرعاً وعرفاً، يقال: طهارة الصلاة وتطهير الصلاة، والإضافة دليل السببية في الأصل. ينظر: كشف الأسرار (٣٥٥/٢، ٣٥٦).

(٥) وهو القول الثاني، وقد نسب إليه صاحب العناية (٧/١).

(٦) لأن العبرة بدليل القول لا من قال به.

(٧) فقال: ... وقيل: سببها إقامة الصلاة، فهو وإن صُحِّح في الخلاصة، فقد نسب في العناية إلى أهل الظاهر. أهـ

ينظر: البحر الرائق (٩/١).

(٨) أي صاحب العناية.

(٩) ينظر: العناية (٧/١).

(١٠) ينظر: البحر الرائق (٩/١).

مع أنه قاصر أيضاً، إذ لا يشمل النافلة، لأنها غير واجبة.^(١)

ويمكن^(٢) أن يجاب: بأن الوجوب في النافلة ثابت عند الإرادة، وبالترك يسقط، نص عليه الشارح في الظهار^(٣)، فإرادة النافلة سبب لواجب مخير^(٤)، فيصدق أنها سبب وجوبه في الجملة.

وأما شرائطها: فقال الحلبي^(٥): لم أرها مجموعة، والمأخوذ من كلامهم ثلاثة عشر شرطاً، تسعة منها شروط وجوب^(٥)، والباقي شروط صحة^(٦). وقد نظمتها فقلت:-

شروط طهور الماء لابد تحكّم..... فههي تكليف والإسلام يعلم^(٧)

(١) ينظر: البحر الرائق (٩/١).

(٢) في نسختي (ج)، (ز): لكن.

(٣) أي في كتاب الظهار، وفي نسخ (ب)، (ج)، (ز): الطهارة.

ينظر: تبين الحقائق (١٠/٣).

(٤) الواجب المخير هو الواجب الذي طلبه الشارع لابعينه، بل خمر في فعله بين أفراد المعينة، ككفارة اليمين.

ينظر: تيسير التحرير (١٢٥/٢)، كشف الأسرار (٢٣/٣).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد، المعروف بإبن أمير حاج الحلبي، نسبته إلى حلب، ولد بها سنة ٨٢٥هـ، من كبار

فقهاء الحنفية في زمنه، كما برع في الأصول، توفي بحلب سنة ٨٧٩هـ.

من مصنفاته: حلية المتملي وبغية المهتدي شرح منية المصلي في الفقه، التقرير والتحبير في الأصول.

ينظر: الضوء اللامع (٢١٠/٩)، الفوائد البهية ص (٢٣٤).

(٥) وهي: الإسلام، العقل، البلوغ، وجود الحدث، وجود الماء المطلق الطهور، القدرة على استعمال الماء، عدم الحيض، عدم النفاس، ضيق الوقت.

ينظر: حلية المتملي خ (١٢٢/١)، البحر الرائق (٩/١)، الأشباه والنظائر (١٩٨/١).

(٦) وهي: مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الأعضاء، إنقطاع الحيض، إنقطاع النفاس، إنعدام نواقض الوضوء.

ينظر: حلية المتملي خ (١٢٣/١)، البحر الرائق (٩/١)، الأشباه والنظائر (١٩٨/١، ١٩٩).

(٧) في نسخة (ب): محكم.

كذا حدث ماء طهور ومطلق..... وكاف وضيق الوقت والحيض معدوم
نفاس مع الإمكان للفعل هذه..... شروط وجوب ما بقي الصحة اعلّموا
* فأولها استيعابك العضو كله..... وحيض ونفاس والنواقض تعدم

والله الموفق

[٢١٣]

"فروض الوضوء"

[فرض الوضوء] أي: ركنه.

١- [غسل وجهه]

الإضافة الأولى^(١) بيانية^(٢).

قيل: والفرق بينها وبين إضافة الأعم إلى الأخص أنه في البيانية أريد تفسير الأول بالثاني، وفي إضافة الأعم أريد بالأعم هذا القدر الخاص.^(٣)

ويجوز أن تكون بمعنى اللام^(٤)، فالضمير عائد إلى المتوضئ المفاد من الوضوء. وقدمه على الغسل، لأنه جزء منه، ولكثرة الإحتياج إليه^(٥)، ولهذا قُدم في القرآن^(٦)، وتعليم جبريل^(٧).

والفرض لغة: - جاء بمعنى "قدر و قطع و وجب"^(٨)، والمشهور أنه مشترك.

(١) سقطت من نسخة (أ).

(٢) ينظر: العناية (٦/١).

(٣) ينظر: الكليات ص (١٣٣).

(٤) ينظر: البناية (١٠٣/١).

(٥) ينظر: رمز الحقائق (١٠٣/١).

(٦) وذلك في قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق... الآية)) سورة المائدة آية (٥).

(٧) وذلك في الحديث الذي رواه زيد بن حارثة حيث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "علمني جبريل الوضوء، وأمرني أن أنضح تحت ثوبي لما يخرج من البول بعد الوضوء".

رواه ابن ماجه في سننه في باب "ما جاء في النضح بعد الوضوء" من كتاب الطهارة (١٢٣/١).

وهو حديث حسن كما في صحيح ابن ماجه (٧٧/١).

(٨) وكذا يأتي لعدة معانٍ منها: الحد، الحز في الشيء، التحرير، وغيرها من المعاني.

ينظر: البناية (١٠٣/١)، القاموس المحيط ص (٨٣٨)، المصباح المنير ص (٢٤٢).

وقال الأصوليون: - أنه حقيقة في التقدير مجازي غيره، إذ هو أولى من الإشتراك. ^(١)
قيل: - لأن المشترك ^(٢) يحتاج إلى قرينتين، بخلاف المجاز ^(٣) ^(٤).

(قال في التحرير) ^(٥): - وهذا ظاهره ليس بشيء، بل كل من ^(٦) المادة يحتاج إلى قرينة، وتعددتها لتعددده على البدل كتعددتها لتعدد المجازات، ولعل مرادهم لزوم الإحتياج دائماً بتقدير الإشتراك دون المجاز لتعين المراد ونفي الآخر. ^(٧) انتهى وغير خاف أن المعينة نافية، فالتغاير باعتبار الحيثية ^(٨).
وشرعاً: - ما قُطِعَ بلزومه، كذا في التحرير ^(٩).

لكنهم أطلقه على العملي أيضاً ^(١٠)، وعرفوه بـ: "ما يفوت الجواز بفوته" ^(١١)، مع أنه

(١) ينظر: التلويح على التوضيح (١٢٣/٢)، كشف الأسرار (٤٧/٣)، أصول السرخسي (٦٨/٢).

(٢) المشترك: - هو كل لفظ يشترك فيه معانٍ كثيرة لا على سبيل الانتظام بل على احتمال أن يكون واحد هو المراد به على الإنفراد، وإذا تعين الواحد مراداً به انتفى الآخر، مثل إسم العين فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان،..
ينظر: أصول السرخسي (١٢٦/١)، تيسير التحرير (٤٣/٢).

(٣) المجاز: - هو كل لفظ استعمل لغير ما وضع له لنا سبة بينهما، كتسمية الشجاع أسداً.

ينظر: أصول السرخسي (١٧٠/١)، تيسير التحرير (٣/٢).

(٤) ينظر: تيسير التحرير (٣٢/٢).

(٥) ما بين القوسين ساقط من نسختي (ج)، (ز).

(٦) في نسخة (د): منهما في.

(٧) ينظر: التحرير (٣٢/٢).

(٨) في نسخة (ب): الحقيقة.

(٩) التحرير (٢٦٨/١)، أصول السرخسي (١١٠/١)، التلويح (١٢٤/٢).

(١٠) ساقطة من نسخة (د).

(١١) ينظر: البحر الرائق (١٠/١).

يثبت بالظني نظراً إلى قوة دلالة القطعية، ولهذا فارق الواجب وإن دخل في قسمة المفسر^(١) بما لزم فعله بدليل فيه شبهة، كيف وقد قسموا الأدلة السمعية أربعة أنواع:-

١- قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة.

٢- وقطعي الثبوت ظني الدلالة كالأيات المؤولة.

٣- وظني الثبوت قطعي الدلالة كأخبار الآحاد التي مفهوماتها قطعية.

٤- وظنيهما.

وأثبتوا الفرض بالأول، وبالثاني والثالث الواجب، وبالرابع السنة والإستحباب. وأرادوا بالواجب: ما يشمل الفرض العملي^(٢)، ومن هنا قال بعض المتأخرين:- أنه أقوى نوعيه، وأضعف نوعي الفرض^(٣)، وزادوا في التعريف: ولا ينجر بجابر^(٤) ولا حاجة إليه، (لأن الجواز هنا بمعنى الصحة، لا بمعنى الحل)^(٥).

ثم في إدراج المصنف المقدار الإجتهادي في الفروض إيماء إلى أنه أراد به العملي. قيل: هو بمعنى: "المفروض"^(٦)، ولا حاجة إليه، لأنه صار من المنقولات الشرعية.

(١) المفسر: هو اسم للمكشوف الذي يعرف المراد به مكشوفاً على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل، كقوله تعالى ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ أَجْمَعُونَ))، فإن اسم الملائكة عام فيه احتمال الخصوص، لكن بقوله "كلهم أجمعون" ينقطع هذا الاحتمال.

ينظر: أصول السرخسي (١/١٦٥).

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين (١/٩٨).

(٣) ينظر: البحر الرائق (١/١٠).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٦) ينظر: العناية (١/٩).

وبه سقط ما قاله بعض المتأخرين^(١): كان المناسب عكس الترتيب، إذ موضوع الفقه فعل المكلف، وموضوع المسألة ينبغي أن يكون جزئياً من جزئياته، على أنه في كلام المصنف مبني على ما اشتهر من وجوب الحكم بابتدائه المقدم من المعرفتين، تساوت رتبتهما أولاً.

لكن قال في مغني اللبيب: -التحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف^(٢).
(وعلى هذا فـ "غسل وجهه"، وما عطف عليه هو الموضوع، لأن المضاف إلى الضمير أعرف)^(٣) من المضاف إلى ذي الأداة، كما صرحوا به^(٤).

تنبيه: -

*إعلم أن الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهئية المسماة بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها، وكالهئية المسماة بالصوم وهي الإمساك عن المفطرات بياض النهار، وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر.

وقد يطلق على نفس إيقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدرى،

(١) لم أقف على قائله.

(٢) ينظر: مغني اللبيب في معرفة الأعراب (٨٤/٢).

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة (و).

(٤) لأن الضمير يأتي في المرتبة الأولى في المعارف ثم إسم الإشارة ثم العلم ثم المحلى بأل ثم الإسم الموصول ثم ما أضيف إلى واحد منها.

وعلى ما سبق يكون ما أضيف إلى الضمير أعرف مما يضاف إلى المحلى بأل.

ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٩٣/٢).

أي: الذي هو أحد مدلولي الفعل، ومتعلق التكليف إنما هو الفعل بالمعنى الأول
للاثنائي، لأن الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجود له في الخارج، إذ لو كان موجوداً
لكان له موقع فيكون له إيقاع وهكذا، فيلزم التسلسل^(١) المحال، فاحكم^(٢) هذا فإنه
ينفعك في كثير من المحال.^(٣)

والوضوء بالضم: من الوضوء المصدر^(٤)،

وبالفتح: ما يتوضأ به.^(٥)

ولم يقل أربعة^(٦) لفساد المعنى، وذلك أن المفرد المضاف يعم^(٧)، ومدلول العام^(٨) من
حيث الحكم عليه كلية^(٩)، أي محكوم فيه على كل فرد مطابقة فيلزم أن كل فرض
أربعة

(١) التسلسل: - هو ترتيب أمور غير متناهية على بعضها البعض، كالبنوة مع الأبوة فإن معرفة أحدهما متوقفة على معرفة الآخر.

ينظر: التعريفات ص (٦٦).

(٢) يقال: أحكمه أي أتقنه فاستحكم.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٤١٥).

(٣) وكذا نقله عنه ابن عابدين في حاشيته (٣٩/١).

(٤) ينظر: لسان العرب (٩٣٩/٣)، المصباح المنير ص (٣١٢)، مختار الصحاح ص (٧٢٦)، طلبة الطلبة ص (٧١).

(٥) ينظر: المصباح المنير ص (٣٤٢)، مختار الصحاح ص (٧٢٦)، طلبة الطلبة ص (٧١).

(٦) أي لم يقل: فرض الوضوء أربعة.

(٧) ينظر: التحرير (١٩٠/١).

(٨) العام: - هو اللفظ الموضوع وضعاً واحداً لكثير غير محصور، المستغرق لجميع ما يصلح له.

ينظر: التحرير (١٩٠/١)، التلويح (١٦٥/١).

(٩) ينظر: كشف الأسرار (٥٨٧/١)، أصول السرخسي (١٢٥/١)، المغني للخبازي ص (٩٩).

ومن هنا أحتيج في قول القدوري^(١): "فرائض الصلاة ستة"^(٢) إلى الجواب^(٣).
وما قيل أنه^(٤) من باب "كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة" ففيه نظر^(٥).
والغسل: -بفتح الغين لغة: إزالة الوسخ عن الشيء بإجراء الماء عليه^(٦).
وبضمها: اسم لغسل تمام الجسد، وللماء الذي يغسل به^(٧).
وبكسرهما: ما يغسل به الرأس^(٨) من خطمي^(٩) ونحوه.
وشرعاً: -هو الإسالة.

وحدها: أن يتقاطر الماء، ولو قطرة عندهما، وعند الثاني: يجزئ إذا سال ولم يقطر، كذا في الفتح^(١٠).

(١) هو أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان بن أبي بكر القدوري، أبو الحسين، ولد ببغداد سنة ٣٢٦هـ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، وتوفي ببغداد سنة ٤٢٨هـ.

من تصانيفه: المختصر المشهور بـ "من القدوري"، التجريد والتقريب في مسائل الخلاف، وغيرهما.

ينظر سير أعلام النبلاء (٧٦/١)، شذرات الذهب (٢٣٣/٣)، تاج التراجم ص (١٩).

(٢) ينظر: من القدوري ص (١١). (٣) أي: الخير، وهو قوله "سته".

(٤) أي: قوله في المتن [فرض الوضوء].

(٥) ذلك لأن في قوله "فرض الوضوء" لا يصح الخير عن كل فرد، فيما المثال الذي ذكره يصح الخير عن كل فرد.

(٦) ينظر: القاموس المحيط ص (١٣٤٢)، تهذيب الأسماء واللغات ص (٥٩)، المغرب ص (٣٣٩).

(٧) ينظر: المراجع السابقة.

(٨) ينظر: المراجع السابقة.

(٩) الخطمي مشدد الباء: غسل معروف، وكسر الخاء أكثر من الفتح.

ينظر: المصباح المنير ص (٩٣)، القاموس المحيط ص (١٤٣٢).

(١٠) ينظر: فتح القدير (٩/١)، وكذا في بدائع الصنائع (٣/١)، الجوهرة النيرة (٣/١)، البناية (١٠٥/١)، المبسوط (٦/١).

وفي الذخيرة: قيل تأويل ما عن الثاني إن سال قطرة أو قطرتين ولم يتدارك^(١)^(٢).
وبهذا عُرِفَ أن ذكر التقاطر مع الإسالة في التعريف كما جرى عليه كثير^(٣) مما
لا حاجة إليه، لأنه حيث أُخِذَ في مفهومها لم تصدق بدونه^(٤).

[وهو من قصاص شعره إلى أسفل ذقنه] جملة معترضة يَبَيِّنُ بها طول الوجه.
والقُصَّاصُ: - مثلثة القاف، والضم أعلاها، حيث ينتهي نَبْتُه في الرأس^(٥).
إذ المراد بالشعر: شعر الرأس.

وهذا الحد لم يذكر في ظاهر الرواية وإنما ذَكَرَ في غير رواية^(٦) الأصول، وهو
الصحيح، كذا في البدائع^(٧).

لكن كون المبتدأ من القصاص باعتبار الغالب، والمطرود إنما هو من مبدأ سطح الجبهة
إلى أسفل اللحيين^(٨)، إذ الأغمُ الذي نزل الشعر على جبهته^(٩) لا يكفيه الغسل

(١) يقول ابن عابدين: - والظاهر أن معنى "و لم يتدارك" أي لم يقطر على الفور، بأن قطر بعد مهلة.
ينظر: حاشية ابن عابدين (٩٩/١).

(٢) ينظر: ذخيرة الفتاوى خ لوحة (٥/ب).

(٣) ومنهم صاحب البحر (١١/١).

(٤) في نسخة (هـ) بدونها.

(٥) ينظر: لسان العرب (١٠١/٢)، القاموس المحيط ص (٨٠٩)، المصباح المنير ص (٥٣).

(٦) في نسخة (د): الرواية.

(٧) وعلل لذلك بقوله فيها: - لأنه تحديد الشيء بما ينبئ عنه اللفظ لغة، لأن الوجه إسم لما يواجه به الإنسان أو ما
يواجه إليه في العادة، والمواجهة تقع بهذا الحدود فوجب غسله. أهـ

ينظر: بدائع الصنائع (٣/١).

(٨) ينظر: فتح القدير (٩/١)، تبين الحقائق (٥/١).

(٩) ينظر: لسان العرب (١٠١٩/٢)، القاموس المحيط ص (١٤٧٦).

من القصاص^(١)، والأصلع: الذي إنحسر شعره إلى وسط رأسه لا يجب عليه الغسل منه، بل لو مسح على الصلعة أجزأه في الأصح، كما في الخلاصة^(٢).

وفي المجتبى: - قيل: إن قلّ فمن الوجه، وإلا فمن الرأس^(٣).

ولا يخفى أنّ من منع المسح على الصلعة يلزمه إيجاب الغسل من القصاص، فيجوز أن يكون التعريف بناءً* عليه، لأنه خرّج^(٤) مخرج الغالب، وبهذا عُرِفَ أن الإقتصار إلى إيراد الأغم أولى.

[٢/٤٠]

[وإلى شحمي الأذن] من عطف الجمل، إذ لا يصح عطفه على قوله "على أسفل ذقنه".^(٥) والأذن: بضم الذا، ولك إسكانها تخفيفاً، وكذا كل ما جاء على فعلٍ من الأذن بفتحتين وهو الإستماع، وشحمتها: مالان منها^(٦) ولم يثنّهما مع أنه الأصل للملء أن لكل أذن شحمة إختصاراً، أي: ومبدأ عرضه من شحمة الأذن إلى الأخرى، فدخل البياض الذي بين العذار^(٧) والأذن فيجب غسله^(٨)، وعن الثاني: لا^(٩)، وظاهر المذهب

(١) ينظر: فتح القدير (٩/١)، البحر الرائق (١١/١).

(٢) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٢/أ)، وكذا في فتح القدير (٩/١).

(٣) ينظر: المجتبى خ لوجه (٧/ب).

(٤) في نسخ (ب)، (ج)، (ز): أخرج.

(٥) ينظر: البحر الرائق (١١/١).

(٦) ينظر: القاموس المحيط ص (١٥٦١)، طلبة الطلبة ص (٣٣٠).

(٧) العذار: - هما جانبا اللحية. ينظر القاموس المحيط ص (٥٦١)، المغرب ص (٣٠٧).

(٨) ينظر: فتح القدير (٩/١)، بدائع الصنائع (٤، ٣/١)، الجوهرة النيرة (٣/١)، منية المصلي ص (٢٠)، تحفة

الفقهاء (٩/١)، البحر الرائق (١٢/١)، تبين الحقائق (٤/١)، المبسوط (٦/١).

(٩) ينظر: المراجع السابقة.

الذي عليه أكثر المشايخ^(١).

والصحيح الأول^(٢).

وعمّ التعريف ما ظهر من الشفة عند إنضمامها لاما استتر^(٣).

وقيل: أنها تبع للهم مطلقاً^(٤).

والأول أصح^(٥).

واللحية والشارب^(٦)، وسيأتي الاعتذار عنه في أفرادها بالذكر.

ولا كلام أن الخفيفة التي ترى بشرتها يجب إيصال الماء إلى ما تحتها^(٧)، فقول من

قال: -"يجب إيصال الماء إلى ما تحت الشارب"^(٨) محمول على ما إذا كان خفيفاً تُرى بشرته^(٩).

وداخل العينين، غير أنه سقط للخرج^(١٠).

(١) ينظر: فتح القدير (٩/١)، البحر الرائق (١٢/١).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) في نسختي (ج)، (ز): استقر.

(٤) ينظر: فتح القدير (٩/١)، البحر الرائق (١٢/١).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) أي: وعمّ التعريف اللحية والشارب.

(٧) كما في الخلاصة خ لوحة (١٢/ب).

(٨) ينظر: البحر الرائق (١١/١).

(٩) ينظر: المرجع السابق.

(١٠) ينظر: بدائع الصنائع (١١/١).

وخرج النَّزْعَتَانِ بفتح النون والزاي ولك إسكانها: - وهما الموضعان المختلطتان بالناصية في جانب الجبين اللذان ينحسر الشعر عنهما في بعض الناس^(١)، لأنهما من الرأس، ولا يقال للمرأة نزعاً بل زَعْرًا^(٢)، والعرب به تَمْدَح، لأنه آية الذكاء والسخاء، وتَذم بالغمم^(٣)، لأنه بالضد.

٢- [ويديه بمرفقه] أي معهما، فالباء للمصاحبة.^(٤)

آثر التعبير بها على "مع" لما أنها لا ابتداء المصاحبة والباء لاستدامتها.^(٥)
وهو^(٦) بكسر الميم وفتح الفاء في الأفتح، وجاء عكسه أيضاً: من^(٧) الإنسان و الدابة أعلى الذراع وأسفل العضد^(٨)، سُمِّي بذلك لأنه يرتفق به في^(٩) الإتكاء عليه ونحوه.

وفيه إيماء إلى أن "إلى" في الآية^(١٠) بمعنى "مع"، كقوله تعالى ((وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً

(١) ينظر: لسان العرب (٦١٧/٣)، القاموس المحيط ص (١٩).

(٢) ينظر: لسان العرب (٢٥٠/٢)، القاموس المحيط ص (٥١٢).

(٣) سبق بيان معناه في الصفحة قبل الماضية.

(٤) ينظر: البحر الرائق (١٢/١).

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) أي المرفق.

(٧) في نسخة (ب): مع.

(٨) ينظر: لسان العرب (١٢٠١/٣)، القاموس المحيط ص (١١٤٥).

(٩) في نسخة (د): من.

(١٠) أي في آية الرضوء، وهي قوله تعالى ((...وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ...الآية)) سورة المائدة آية (٥).

إِنِّي قُوتِكُمْ»^(١).

وَرَدَّ: بأنه يوجب^(٢) غسل الكل، لأن اليد لغة: -إسم لما من^(٣) رؤوس الأصابع إلى المنكب^(٤).

وقد يدفع: بأن ما زاد على المرفقين خارج بالإجماع^(٥).

قال في البحر: -وما في غاية البيان من: "أنها قد تدخل وقد لا تدخل، فتدخل احتياطاً"^(٦) مردود بأن الحكم إذا توقف على الدليل لا يجب مع عدمه، والإحتياط العمل بأقوى الدليلين، وهو فرع بتأديهما^(٧)، وهو منتفٍ.

وما في الهداية وغيرها من "أنه غاية لمقدر، وتقديره: اغسلوا أيديكم مسقطين إلى المرافق"^(٨) مردود لأن الظاهر تعلقه بـ "اغسلوا" وتعلقه بمقدر خلاف الظاهر، على أنه يحتمل أيضاً "اسقطوا من المنكب إلى المرفق" فلم يتعين الأول.

وفرقتهم بين غاية الإسقاط والمد: بأن الصدر^(٩) إن تناول ما بعد "إلى" فهي للإسقاط،

(١) سورة هود آية (١١)

(٢) في نسخة (و): موجب.

(٣) في نسخة (د): بين.

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٩٩/٣)، البحر الرائق (١٢/١).

(٥) ينظر: الإجماع لابن المنذر ص (١٥)، المغني (١٧٢/١)، المجموع (١٣/٢).

(٦) ينظر: غاية البيان خ لوجه (٥/ب).

(٧) في نسخة (ب): تأديهما.

(٨) ينظر: الهداية (١٠/١)، بدائع الصنائع (٤/١).

(٩) أي صدر الكلام.

ينظر: البحر الرائق (١٣/١).

وإلا فللمد نحو ((أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ))^(١) غير مطرد لإنتقاضه بما إذا
 حلف لا يكلمه إلى عشرة*، لم يدخل العاشر في ظاهر الرواية مع تناول الصدر له.^(٢)
 وما ذكره المحققون^(٣)، ومنهم الزمخشري^(٤) من أن "إلى" تفيد معنى الغاية
 مطلقاً^(٥)، فأما دخولها في الحكم وخروجها عنه فأمر يدور على^(٦) الدليل، فمافيه دليل
 الخروج قوله تعالى ((فَنَظِيرَةٌ إِلَى هَذِهِ))^(٧)، ومما فيه دليل الخروج
 آية الإسراء^(٨) للعلم بأنه لا يسرى به إلى الأقصى من غير دخوله، وما نحن فيه لا دليل
 فيه على أحد الأمرين، فقلنا بدخولهما احتياطاً، إذ لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام أنه
 ترك غسلهما، فلا يفيد الافتراض، وتقدم معنى^(٩) الإحتياط^(١٠)، والحق أن شيئاً
 مما ذكره لا يدل على الافتراض، فالأولى الإستدلال بالإجماع.

(١) سورة البقرة آية (١٨٧).

(٢) ينظر: البحر الرائق (١/١٣).

(٣) ومنهم التفتازاني في التلويح (١/١٣٥).

(٤) هو محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، أبو القاسم، المعتزلي، كان عالماً بالتفسير والفقه والأصول، توفي بمرجان سنة ٥٣٨ هـ. من مصنفاته: الكشف في تفسير القرآن، رؤوس المسائل في الفقه، وغيرها.

ينظر: الجواهر المضية (٢/١٦١، ١٦٢)، تاج التراجم ص (٧١)، الفوائد البهية ص (٢٠٩).

(٥) ينظر: الكشف (١/٥٩٧)، المفصل ص (٢٨٣).

(٦) في نسخ (د)، (ج)، (ز): مع.

(٧) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٨) وهي قوله تعالى ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)) الإسراء آية (١).

(٩) ساقط من نسخة (هـ)، وفي نسخة (د): على.

(١٠) كما في الصفحة الماضية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى في الأم: "لأنعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء"^(١).

وهذا منه حكاية للإجماع.

قال العسقلاني^(٢) في فتح الباري: "فعلى هذا فزفر^(٣) محجوجٌ بالإجماع قبله وكذا من قال ذلك^(٤) من أهل الظاهر^(٥)، ولم يثبت ذلك^(٦) عن مالك صريحاً وإنما حكى عنه أشهب^(٧) كلاماً محتملاً^(٨). انتهى^(٩)

(١) ينظر: الأم (٢٢/١).

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، شهاب الدين، قاضي القضاة، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ولد سنة ٧٧٣هـ، وولي القضاء بمصر ثم اعتزل، وتوفي سنة ٨٥٢هـ.

له تصانيف كثيرة منها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لسان الميزان، تهذيب التهذيب، وغيرهم من الكتب.

ينظر: الضوء اللامع (٣٦/٨)، شذرات الذهب (٢٧٠/٧).

(٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، من أصحاب أبي حنيفة، وهو من أئمة الحنفية، ولد سنة ١٠٠هـ، وولي القضاء بالبصرة، وتوفي بها سنة ١٥٨هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٩/٢)، الجواهر المضيئة (٢٠٧/٢)، تاج التراجم ص (١٠٢).

(٤) سقطت من نسختي (ج)، (ز)، وفي نسخة (د): قبله.

(٥) ينظر: المحلى (٤٩/٢)، ونسبه ابن رشد إلى بعض أهل الظاهر كما في بداية المجتهد (١١/١).

(٦) سقطت من نسخة (د).

(٧) هو أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي العمري الجعدي، فقيه الديار المصرية في عصره، من أصحاب مالك، وقيل: اسمه مالك وأشهب لقب له، توفي سنة ٢٠٤هـ.

ينظر: وفيات الأعيان (٧٨/١)، شجرة النور الزكية (٥٦/١)، تهذيب التهذيب (٣٥٩/١).

(٨) المذهب عند المالكية هو وجوب غسل المرفقين.

ينظر: جواهر الإكليل (١٤/١)، الكافي (١٦٦/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٧/١).

(٩) ينظر: فتح الباري (١١٥/١)، البحر الرائق (١٣/١).

وأقول:- معنى الإحتياط هنا هو الخروج عن العهدة بيقين.

وما نسبته إلى الهداية سهو، وإنما الذي فيها ردُّ لقول زفر^(١):- "الغاية لاتدخل في المغيا"، أن هذه الغاية لإسقاط ماوراءها يعني فهي داخله.^(٢)

والجار متعلق بـ "إغسلوا" على كل حال.

والنقض بمسألة اليمين أجاب عنه في فتح القدير: بأن الكلام هنا في اللغة، ومبنى الأيمان على العرف^(٣)^(٤).

نعم يرد النقض بمثل: قرأت القرآن إلى سورة كذا، والهداية إلى كتاب كذا، فإن الغاية فيهما لاتدخل تحت المغيا مع تناول الصدر لها.

وقوله:- "والأولى..... الخ" مما^(٥) لاحاجة إليه، إذ الفروض العملية لا يحتاج في إثباتها إلى القاطع فيحتاج إلى الإجماع.

على أن قول المجتهد "لا أعلم مخالفاً" ليس حكاية للإجماع الذي يكون غيره محجوجاً به، فقد قال اللامشي^(٦) في أصوله:- لاخلاف أن جميع المجتهدين لو

(١) سبق ترجمته في الصفحة الماضية.

(٢) بالرجوع إلى الهداية يتبين لنا صحة ما نقله صاحب النهر عنها.

ينظر: الهداية (١٠/١).

(٣) العرف هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول.

ينظر: المستصفى خ لوحة (١٤/ب)، رسائل ابن عابدين (١١٤/٢)، التعريفات ص (١٧١).

(٤) ينظر: فتح القدير (١٠/١).

(٥) سقطت من نسخة (هـ).

(٦) هو محمود بن زيد اللامشي، نسبته إلى "لامش" من قرى بلاد ما وراء النهر، فقيه أصولي، له مقدمة في أصول الفقه.

ينظر: الجواهر المضيئة (٤٣٧/٣)، تاج التراجم ص (٢٥٠).

اجتمعوا^(١) على حكم واحد، ووجد الرضا من الكل نصاً، كان ذلك إجماعاً. فأما إذا نص البعض وسكت الباقيون لاعتن خوف بعد إشتهار القول^(٢)، فعامّة أهل السنة أن ذلك يكون إجماعاً.^(٣)

وقال الشافعي - رحمه الله - : "لا أقول أنه إجماع، ولكن أقول: لا أعلم فيه خلافاً."^(٤) وقال أبو هاشم^(٥) من المعتزلة: - لا يكون إجماعاً ويكون حجة.^(٦) وقيل: لا يكون حجة. انتهى^(٧)

هذا ولو خُلِقَ له يدان^(٨)، فالتامة^(٩) هي الأصلية، فما حاذى من الزائد محل

(١) في نسخة (د): اجتهدوا.

(٢) وهذا ما يُسمّى بـ "الإجماع السكوتي" عند الأصوليين.

(٣) وهو مذهب أكثر الحنفية والحنابلة.

ينظر: فواتح الرحموت (٣٢/٢)، كشف الأسرار (٦٤٨/٢)، روضة الناظر (٣٨١/١).

(٤) وهو مذهب عيسى بن أبان من الحنفية، والباقلاني من المالكية.

ينظر: المستصفى (١٢١/١)، الإحكام في أصول الأحكام (١٢٩/١)، التلويح (٤١/٢)، إحكام الفصول ص (٤١٣).

(٥) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، ولد سنة ٢٤٧هـ. من كبار المعتزلة وعلماء الكلام، وتبعته فرقة

سُميت بـ "البهشية" نسبة إلى كنيته "إبي هاشم"، توفي سنة ٢٩٨هـ.

وله مصنفات منها: الشامل في الفقه، العدة في أصول الفقه، تذكرة العالم.

ينظر: وفيات الأعيان (٢٩٢/١)، البداية والنهاية (١٧٦/١١).

(٦) ينظر: إرشاد الفحول ص (٧٤)، الإحكام في أصول الأحكام (١٢٩/١).

(٧) ينظر: أصول اللامشي ص (٣٤).

(٨) أي من جانب واحد، كما في حاشية ابن عابدين (١٦٠/١).

(٩) في نسخة (د): الثانية.

الفرض غُسِّلَ، كالإصبع^(١) الزائدة والكف الزائدة والسِّلعة^(٢)، وما لا فلا.^(٣)
ولم أر في كلامهم ما لو كانتا تامتين، متصلتين أو منفصلتين، والظاهر وجوب
غسلهما في الأول وواحدة في الثاني.

ولو في أظفاره طين أو عجين فالفتوى أنه *مغتفر، قروياً كان^(٤) أو مدنياً.^(٥) [٢/٥]

٣- [ورجليه بكعبيه] أي: معهما.

وهما: العظمان الناتئان^(٦) من^(٧) جانبي القدم، أي: المرتفعان.
هذا هو المنقول عن أهل اللغة^(٨)، وأنكر الأصمعي^(٩) قول الناس أنه في ظهر القدم.^(١٠)

(١) في نسخة (د): الأصابع.

(٢) السِّلعة بالكسر: - الغدة في الجسد، أو زيادة في البدن، وتكون من الحمصة إلى البطيخة، والجمع: سلعات وطلع.
ينظر: القاموس المحيط ص (٩٤٢)، طلبة الطلبة ص (٢٦١).

(٣) ينظر: فتح القدير (١٠/١)، الجوهرة النيرة (٤/١)، البحر الرائق (١٣/١).

(٤) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٥) وهو الصحيح وعليه الفتوى.

ينظر: فتح القدير (١٠/١)، البحر الرائق (١٣/١).

(٦) في نسخة (و): الناشزان.

(٧) في نسخة (و): ما.

(٨) لسان العرب (٢/٢٦٦)، القاموس المحيط ص (١٦٨)، تهذيب الأسماء واللغات (٣/١١٥)، مختار الصحاح ص (٥٧٢).

(٩) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الباهلي، المعروف بالأصمعي، ولد سنة ١٢٢ هـ، من أهل البصرة، وهو أديب
لغوي نحوي فقيه محدث، توفي بالبصرة سنة ٢١٦ هـ.

من تصانيفه: نواذر الإعراب، الأجناس في أصول الفقه، اللغات.

ينظر: شذرات الذهب (٢/٣٦، ٣٧)، وفيات الأعيان (١/٣٦٢)، كشف الظنون (١/١١٤، ١١٥).

(١٠) ينظر: لسان العرب (٢/٢٢٦)، القاموس المحيط ص (١٦٨).

ومن ثمَّ قال القدوري^(١): لا خلاف بين أصحابنا في تفسيره بذلك، وأما^(٢) ما رواه هاشم^(٣) عن محمد من أنه "المفصل الذي في وسط القدم عند مقعد الشراك" فاتفق الشارحون تبعاً لما في المبسوط أنه سهوٌ منه^(٤)، وما قاله محمد إنما هو في المحرم إذا لم يجد نعلين فإنه يقطع خفيه أسفل من هذين الكعبين، وأما كعب الطهارة ففسره في الزيادات بما قلنا^(٥)، وفي الآية إشارة إليه، وذلك أنه لما كان في كل يد مرفق واحد، وقُوبل جمع الأيدي بجمع المرافق على إعتبار إنقسام آحاد أحد الجمعين على آحاد الجمع الآخر، وهذا من الإيجاز البليغ، ولو اتحد في الرجلين^(٦) لقبح الكلام فيه بهذا المنوال، فلما عدل عن ذلك الأسلوب وقوبل جمع الرجل بثنية الكعب عُلِمَ أنه في كل^(٧) رجل متعدد، وفي إبي داود^(٨): "حين أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم

(١) سبق ترجمته في ص (١٩٥)

(٢) في نسخة (د): وأما.

(٣) هو هاشم أو هشام بن عبيد الله الرازي، وهو أحد تلاميذ الإمام محمد بن الحسن. ينظر: الجواهر المضيئة (٥٦٩/٣)، تاج التراجم ص (٢٤٣).

(٤) ينظر: المبسوط (٩/١)، فتح القدير (١٠/١)، العناية (١٠/١)، البحر الرائق (١٣/١).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) في نسخة (و): الرجل.

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، ولد سنة ٢٠٢ هـ، وهو إمام أهل الحديث في زمانه، وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ.

من تصانيفه: السنن، المراسيل، تسمية الأخوة.

ينظر: طبقات الحنابلة ص (١١٨)، وفيات الأعيان (٢١٤/١).

بتسوية الصفوف، فكان الرجل يَلْزِقُ مَنكِبَهُ^(١) بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه^(٢)، ولن يتحقق الإلصاق إلا بما قلنا.

وأما الإستدلال بـ "أن ما كان موحداً من خلق الإنسان فتشيتته بلفظ الجمع، ومنه (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)"^(٣)، وماتعدد، بلفظ التثنية^(٤)، ولو كان كما قال هشام^(٥) لقليل: إلى الكعاب، والمرافق^{(٦)(٧)} فرده في البحر: - بأنه غير متعين، لجواز أنه يعتبر الكعاب بالنسبة إلى ماللمرء من جنس الرجل، وهو إثنان.^(٨)

وأقول: - هذا الاعتبار غير معتبر، إذ مقابلة الجمع بالجمع المقتضي إلى إنقسام الآحاد أوجبت غُسلَ يد واحدة ورجل واحدة وقعت الغاية فيها إلى الكعبين فاقتضى أن في كل رجل كعبين، ووجوب الثانية منهما إما بالسنة أو بدلالة النص على ما قيل، وبهذا ظهر سِرُّ قول القدوري بعد إفتتاحه بالآية الشريفة: "فترض الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس"^(٩)، فتدبره.

واعلم: - أن لوقوع الجمع موقع التثنية شروطاً نبه عليها

(١) المنكب بفتح الميم وكسر القاف: - هو مجتمع رأس الكتف والعضد، والجمع مناكب.

ينظر: النهاية في غريب الحديث (٤٨/٣)، القاموس المحيط ص (١٧٩).

(٢) رواه في سننه في "باب تسوية الصفوف من كتاب الصلاة" (١٥٥/١)، وأحمد في سننه (٢٥٤/٣).

وهو حديث صحيح، كما في صحيح أبي داود (٧٦/١).

(٣) سورة التحريم آية (٤).

(٤) أي وماتعدد فتشيتته بلفظ التثنية.

(٥) سبق ترجمته في الصفحة الماضية.

(٦) في نسخة (و): إلى المرافق.

(٧) ينظر: المبسوط (٣٥/١)، البحر الرائق (١٣/١).

(٨) ينظر: البحر الرائق (١٣/١).

(٩) ينظر: متن القدوري ص (٢).

السمين^(١) فقال: كل جزءين أضيفا إلى كليهما لفظاً وتقديراً، أو كانا مفردين من صاحبهما جاز فيهما ثلاثة أوجه: أحسنها الجمع، ويليه الإفراد عند بعضهم، ويليه التثنية ثم الإفراد، تقول^(٢): قطعت رؤوس الكبشين، ورأسي الكبشين^(٣).

٤- [وَمَسَحُ رُبْعِ رَأْسِهِ]

وهو لغة: -أمرار اليد على الشيء.^(٤)

وعرفاً: -إصابة اليد المبتلة العضو^(٥)، سواء كان المصاب عضواً، ولو ببلل باقٍ فيه بعد غسل، لا مسح أولاً، حتى لو أصابه من المطر قدر الفرض أجزأه.^(٦) ثم الإجزاء بالبلل الباقي هو المشهور. ومنعه الحاكم^(٧)، وعامة المشايخ خطأه، والصحيح ما قاله* الحاكم.

[٥/ب]

(١) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، شهاب الدين، المعروف بالسمين، من علماء التفسير والعريضة والقراءات، من أهل حلب، ثم انتقل إلى القاهرة واشتهر بها، وبه توفي سنة ٧٥٦هـ.

من تصانيفه: القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، الدر المصون في علوم الكتاب المصون، شرح الشاطبية. ينظر: النجوم الزاهرة (٣٤٨/٧)، الإعلام (٢٧٤/١).

(٢) في نسخة (و): بقوله.

(٣) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المصون (٣٨٢/٤)، وكذا في المزهري في علوم اللغة (٣٣٣/١)، الكليات ص (٣٣٧).

(٤) لسان العرب (٨٤٠/٣)، القاموس المحيط ص (٣٠٩)، المصباح المنير ص (٢٩٤)، تهذيب الأسماء واللغات (١٣٨/٣).

(٥) ينظر: الهداية (٨/١)، البحر الرائق (١٤/١).

(٦) ينظر: فتح القدير (١٢/١).

(٧) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو الفضل، الحاكم الشهيد، شيخ الحنفية في زمانه، وولي قضاء بخاري، قتل شهيداً وهو ساجداً في صلاة الفجر سنة ٣٣٤هـ.

من مصنفاته: المبسوط، شرح الجامع الصغير، المختصر الكافي في الفقه، وغيرهم.

ينظر: الجواهر المضية (٣١٣/٣)، تاج التراجم ص (٢٣١، ٢٣٢)، الفوائد البهية ص (١٨٥).

فقد نص الكرخي^{(١)(٢)} في جامع الكبير عن الإمام والثاني مفسراً ومعللاً بأنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه، لم يجز لإلغاء جديد، كذا في إيضاح الإصلاح^(٣).

إعلم أن في مقدار فرض المسح روايات:-

أشهرها ما في الكتاب^(٤).

الثانية: مقدار الناصية^(٥)، اختارها القدوري^{(٦)(٧)}.

وفي الهداية:- وهي الربع^(٨).

والتحقيق أنها أقل منه، وكذا ذكر الإسيبيجي^(٩) رواية الناصية، ثم قال:- هذا إذا

(١) هو عبيد الله بن الحسن بن دلال، أبو الحسن، ولد سنة ٢٦٠ هـ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وتوفي سنة ٣٤٠ هـ.

من مصنفاته: المختصر، الجامع الكبير، الجامع الصغير.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٢٦/١٥)، الجواهر المضية (٤٩٣/٢)، الفوائد البهية ص (١٠٨)، تاج التراجم ص (١٣٩).

(٢) في نسخة (ب): الحاكم.

(٣) ينظر: إيضاح الإصلاح خ لوجه (٤/أ).

(٤) وهي ربع الرأس.

(٥) الناصية: هي قصاص الشعر.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٧٢٥).

(٦) سبق ترجمته ص (١٨٥).

(٧) ينظر: متن القدوري ص (٣)، وكذا اختارها السرخسي في المبسوط (٦٣/١).

(٨) ينظر: الهداية (١١/١).

(٩) هو علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد الإسيبيجي، شيخ الإسلام السمرقندي، ولد سنة ٤٥٤ هـ، كان

حافظاً للمذهب في بلاد ما وراء النهر، وتوفي بسمرقند سنة ٥٣٥ هـ، وله: شرح مختصر الطحاوي.

ينظر: الجواهر المضية (٥٥١/٢)، الفوائد البهية ص (١٢٤)، تاج التراجم ص (١١٥).

بلغت ربع الرأس، وإلا فلا يصح المسح.^(١)
 وفي البدائع: - رَوَى الحسن^(٢) أنه الربع.^(٣)
 وذكر الكرخي^(٤) والطحاوي^(٥): أنه مقدار الناصية.^(٦)
 الثالثة: مقدار ثلاثة أصابع، رواها هشام^(٧) عن الإمام.
 قيل^(٨): - وهي ظاهر الرواية.^(٩)
 وفي البدائع: - أنها رواية الأصول.^(١٠)

-
- (١) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للأسبيجاني خ لوجه (٦/ب).
 (٢) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي، الكوفي، من أصحاب الإمام أبي حنيفة وممن أخذ عنه وسَمِعَ منه، ولد سنة ١١٦ هـ، وولي القضاء، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ.
 من تصانيفه: أدب القضاء، الخراج، الفرائض.
 ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٤٣/٩)، تاج التراجم ص (٨١)، كشف الظنون (١٤١٥/٢، ١٤١٦).
 (٣) ينظر: بدائع الصنائع (٨/١).
 (٤) سبق ترجمته في الصفحة الماضية.
 (٥) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي، ولد في "طحا" بمصر سنة ٢٣٩ هـ، وتفقّه على مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا، وانتهد إليه رئاسة الحنفية بمصر، ورحل إلى الشام، وتوفي بالقاهرة سنة ٣٢١ هـ.
 من تصانيفه: أحكام القرآن، شرح معاني الآثار، المختصر في الفقه، بيان مشكل الآثار، الإختلاف بين الفقهاء، وغيرهم.
 ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/١٥)، تاج التراجم ص (٢٠).
 (٦) ينظر: مختصر الطحاوي ص (١٨)، تحفة الفقهاء (١٤/١)، بدائع الصنائع (٤/١)، البحر الرائق (١٤/١).
 (٧) سبق ترجمته في ص (٢٠٦).
 (٨) سقطت من نسخة (د).
 (٩) ينظر: البحر الرائق (١٤/١).
 (١٠) ينظر: بدائع الصنائع (٨/١).

وصححها في التحفة^(١)، وغيرها^(٢).

وفي الظهيرية: -وعليها الفتوى، لأن المسح يكون بالآلة، وهي الأصابع، والثلاث أكثرها، وللاكثر حكم الكل^(٣).

لكن نسب في الخلاصة رواية الثلاث إلى محمد^(٤)، وعلى ذلك جرى في النهاية^(٥). قال بعض المتأخرين: رواها ابن رستم^(٦) عنه في نوادره^(٧).

وغاية ما يلزم من ذكرها في الأصول أن يكون ظاهر الرواية عن محمد لا عن الإمام، كما قد يتبادر لنقل الأئمة الثقات كالكرخي^(٨) والطحاوي^(٩) عن أصحابنا أنه مقدار الناصية^(١٠).

(١) ينظر: تحفة الفقهاء (١٠/١).

(٢) ينظر: رمز الحقائق (٦/١).

(٣) ينظر: الفتاوى الظهيرية خ لوجه (١/ب).

(٤) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٣/ب).

(٥) ينظر: النهاية خ لوجه (٨/أ).

(٦) هو إبراهيم بن رستم المروزي، تفقه على محمد بن الحسن، وروى عنه نوادره، وعرض عليه المأمون القضاء فامتنع، توفي بنيسابور سنة ٢١١هـ.

ينظر: الجواهر المضيئة (٨/١)، الطبقات السنية (١٩٤/١)، تاج التراجم ص (٧).

(٧) ينظر: تحفة الفقهاء (١٠/١)، رمز الحقائق (٦/١)، البحر الرائق (١٥/١).

(٨) سبق ترجمته في ص (٢٠٩).

(٩) سبق ترجمته في ص (٢١٠).

(١٠) ينظر: البناء (١١٢/١)، المبسوط (٦٤/١)، فتح القدير (١٢/١).

فإن قلت: المذكور في الأصول^(١) خالٍ من نسبة القول إليه.^(٢)
قلت: بلى، ولكنه محمول على أنه قوله^(٣)، كما في الفتح توفيقاً.^(٤)
وعلى هذا فما في الرواية أنه ظاهر المذهب، أي عن "محمد".

وتلك المقدمة الأخيرة، أعني "أن للأكثر حكم الكل" في حيز المنع، لأن هذا من قبيل
المقدر^(٥) الشرعي بواسطة تعدي الفعل إلى تمام اليد، فإنه به يتقدر قدرها من
الرأس، وفيه يُعتبر عين قدره، كعدد ركعات الظهر.^(٦)

وقرر بعضهم: أنه لا خلاف في إعتبار الربع، غير أنهما اعتبرا المسحوح عليه، ومحمد
إعتبر المسحوح به، وهو عشرة أصابع، ربعها إثنان ونصف، غير أن الواحد لا يتجزئ
فكَمُلَ، ويُرجَحُ ما قالاه بأن المذكور في النص^(٧) إنما هو المسحوح عليه، فكان
بالإعتبار أولى^(٨) انتهى.

وتفرع على الروایتين: ما لو وضع ثلاث أصابع ولم يمدها، جاز على
رواية الثلاث، لا الربع، ولو منصوبة، لأنه لم يأت بالقدر المفروض، وهذا

(١) أي في كتاب الأصل.

(٢) ينظر: فتح القدير (١٢/١)، البحر الرائق (١٥/١).

(٣) لأنه كتابه، كما في فتح القدير (١٢/١).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) في نسخة (ب): المقدار.

(٦) ينظر: البناية (١٢٢/١، ١٢٣)، فتح القدير (١٢/١)، البحر الرائق (١٥/١).

(٧) في نسخة (د): النصوص.

والمراد بالنص: هو قوله تعالى ((وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ)) سورة المائدة آية (٦)

(٨) ينظر: تبين الحقائق (٣/١)، فتح القدير (١٢/١)، البحر الرائق (١٥/١).

بالإجماع^{(١)(٢)}.

أما لو مدّها حتى بلغ القدر المفروض، لم يجز أيضاً عند أصحابنا الثلاثة، خلافاً
لزفر^{(٣)(٤)}، وكذا الخلاف في الإصبع والإصبعين إذا بلغ القدر المفروض، كذا في
البدائع^(٥).

وفي الفتح: - لم أر في كلامهم في مد الثلاث إلا الجواز^(٦) انتهى.
وقد وقفت على ماهو المنقول^(٧).

ولم يذكر في ظاهر الرواية: ما لو مسح بجوانب أصبع واحدة، وقد قال
بعضهم: يجوز، وهو الصحيح^(٨).
وكذا بإطراف أصابعه، سواء كان الماء متقاطراً أو لا، هو الأصح كما في
الخلاصة^(٩).

(١) في نسختي (ج)، (ز) بعد قوله بالإجماع: انتهى.

(٢) ينظر: البناية (١٢٣/١) بدائع الصنائع (٥/١)، فتح القدير (١٢/١)، البحر الرائق (١٥/١).

(٣) سبق ترجمته في ص (٢٠٢).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٥/١)، تحفة الفقهاء (١٠/١)، البناية (١٢٣/١)، فتح القدير (١٢/١).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٥/١).

(٦) ينظر: فتح القدير (١٢/١).

(٧) أي: من كلام صاحب البدائع السابق حيث أثبت الخلاف في مدّ الثلاث.

وغرضه من هذا: الاعتراض على كلام صاحب الفتح السابق من جواز مد الثلاث.

ينظر: التعليقات على نسخة (هـ) من هذا المخطوط لوجه (٨/ب).

(٨) لأن ذلك في معنى المسح بثلاث أصابع.

ينظر: بدائع الصنائع (٥/١)، البناية (١٢٣/١)، البحر الرائق (١٥/١).

(٩) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٣/ب).

[ولحيته] بكسر اللام وفتحها.^(١)

وأفردھا مع دخولھا في حد الوجه ميلاً إلى إختيار مسح ربعها إن عُطِفَتْ على
"رأسه" *، وهو رواية الحسن^(٢) عن الإمام.^(٣)
أوكلها إن عُطِفَتْ على "ربع" وهو رواية بشر^(٤) عن الثاني^(٥)، وهذا مقتضى
اللفظ، وإن إقتصِر في الكافي إلى الأول.^(٦)
وثمة ثالثة هي مسح ما لاقى البشرة^(٧)، رجحها قاضي خان^(٨) في شرح الجامع

(١) قال في القاموس: اللحية بالكسر: شعر الخدين والذقن.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٧١٤).

(٢) سبق ترجمته في ص (٢١٠).

(٣) ينظر: فتح القدير (٩/١)، منية المصلي ص (١٨)، البحر الرائق (١٦/١).

(٤) هو بشر بن غياث بن إبي كريمة عبد الرحمن المريسي، العدوي بالولاء، من أصحاب أبي يوسف خاصة، وله تصانيف كثيرة عنه، وهو رأس الطائفة "المريسية" القائله بالإرجاء، وإليه نسبتها، وكان داعية للقول بخلق القرآن، ولذا رغب الناس عنه، توفي سنة ٢١٨هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/١٩٩)، تاج التراجم ص (٧٢)، الأعلام (٢/٥٥).

(٥) ينظر: فتح القدير (٩/١)، منية المصلي ص (١٨)، البحر الرائق (١٦/١).

(٦) ينظر: الكافي خ لوجه (٢/ب).

(٧) ينظر: فتح القدير (٩/١)، منية المصلي ص (١٨).

(٨) هو الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين، المعروف بقاضي خان الأوزجندی الفرغاني، من كبار فقهاء الحنفية في بلاد ما وراء النهر، تفقه على ظهير الدين الميرغاني — صاحب الهداية، توفي سنة ٥٨٩هـ، وقيل سنة ٥٨٨هـ.

من تصانيفه: شرح الجامع الصغير، شرح الزيادات، الفتاوى الخانية، شرح أدب القضاء، وغيرهم.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٢٣١)، شذرات الذهب (٤/٤٠٨)، تاج التراجم ص (٨٢).

الصغير^(١)، وعليها جرى في المجمع.^(٢)

وفي البدائع: روى ابن شجاع^(٣) عن الإمام وزفر أنه إذا مسح ثلثاً أو ربعاً جاز، وقال أبو يوسف^(٤): إذا لم يمسح شيئاً منها جاز.

وهذه الروايات مرجوعٌ عنها، والصحيح وجوب الغسل.^(٥)

قال في الظهيرية^(٦): - وعليه الفتوى.^(٧)

ولا خلاف أن المسترسل^(٨) لا يجب غسله ولا مسحه، لكن^(٩) يسن^(١٠)، وأن التي

(١) شرح الجامع الصغير خ لوحة (٦/أ).

(٢) مجمع البحرين خ لوحة (١٢/أ).

(٣) هو محمد بن شجاع الثلجي، فقيه أهل العراق في وقته، والمقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن، وكان له ميل إلى المعتزلة، وطلب للقضاء فامتنع، توفي فجأة وهو ساجد في صلاة العصر سنة ٢٢٦هـ.
تصانيفه: المناسك، تصحيح الآثار، النوادر، الرد على المشبهة، المضاربة.

ينظر: الجواهر المضية (٣/١٧٣)، تاج التراجم ص (١٩١)، الفوائد البهية ص (١٧١، ١٧٢).

(٤) هو الإمام يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد الأنصاري، صاحب أبي حنيفة، والإمام الثاني في المذهب، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء "المهدي والهادي والرشيدي"، وهو أول من وضع الكتب في أصول المذهب، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض، توفي سنة ١٨١هـ، وله من الكتب: الخراج.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥)، شذرات الذهب (١/٢٩٨)، تاج التراجم ص (٢٨٢).

(٥) لأن البشرة خرجت من أن تكون وجهاً، لعدم المواجهة، لاستارتها بالشعر، فصار ظاهر الشعر الملاقي لها هو الوجه، لأن المواجهة تقع إليه.

ينظر: بدائع الصنائع (٤/١).

(٦) في نسخة (ز): الظهيرية.

(٧) ينظر: الفتاوى الظهيرية خ لوحة (١/أ).

(٨) المسترسل: - أي المنبسط.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٣٠٠).

(٩) في نسخة (ب): وليس.

(١٠) ينظر: بدائع الصنائع (٤/١)، تحفة الفقهاء (٩/١).

تُرى بشرتها يجب إيصال الماء إليها^(١).

تنبيه:—

قدمنا أن القدوري^(٢) إفتح كتابه بآية^(٣) الوضوء، ثم قال: -ففرض الصلاة غسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس^(٤).

قال بعض المتأخرين: -فهذه الفاء سوائكانت لترتيب الحكم على الدليل، أولتعقيب الإجمال بالتفصيل^(٥) تُفصح عن كون المراد بيان فرائض الوضوء المأمور به في الآية، وحينئذ فلا بد أن تُذكر النية في جملة الفرائض، إذ لانزاع بين أصحابنا في أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية، وإنما نزاعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمور به^(٦)، وأشار أبو الحسن الكرخي^(٧) إلى هذا^(٨).

(١) ينظر: فتح القدير (٦/١)، منية المصلي ص (١٨)، البحر الرائق (١٦/١)

(٢) سبق ترجمته في ص (١٩٥)

(٣) في نسخة (د): باب.

(٤) ينظر: متن القدوري ص (٥).

(٥) في نسخة (أ): والتفصيل.

(٦) ينظر: خلاصة الفتاوى خ (١٢/أ).

(٧) سبق ترجمته في ص (٢٠٩)

(٨) نص عليه في المحيط الرضوي خ لوحة (٢/ب).

وقال الدبوسي^(١) في أسرارهِ: وكثير من مشايخنا يظنون أن المأمور به من الوضوء يتأدى من غير نية، وهذا غلط، فإن المأمور به عبادة، والوضوء بغير نية ليس بعبادة.^(٢)

وفي مبسوط شيخ الإسلام^(٣): - لا كلام في أن الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه، لأن الوضوء المأمور به غير مقصود، وإنما المقصود الطهارة، وهي تحصل بالمأمور به وغيره، لأن الماء مطهر بالطبع.^(٤) إنتهى

أقول: - لانسلم أنهم أرادوا بيان الوضوء المأمور به فقط، إذ الآية كما أفادت كونه مأموراً به أفادت كونه شرطاً للصلاة أيضاً، والمقصود بيان شرطيته فحسب^(٥)، دل على ذلك ذكرهم النية في السنن، فأنح السنن، فإنه حسن.

(١) هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي، نسبته إلى دبوسة "بلدة بين بخارى وسمرقند"، من كبار الحنفية، وهو أول من وضع علم الخلاف في كتابه "تأسيس النظر"، توفي ببخارى سنة ٤٣٠هـ.

من مصنفاته: الأسرار في الفقه، تقويم الأدلة في الأصول، وغيرهما.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٢١/١٧)، الجواهر المضية (٣١٩/٢)، تاج التراجم ص (١٢٤).

(٢) ينظر: الأسرار خ لوحة (٨/ب).

(٣) هو شيخ الإسلام محمد بن الحسين، أبو بكر البخاري، المعروف ببكر خواهر زاده، أو خواهر زادة: وهو لفظ أعجمي، وتفسيره: "ابن أخت عالم"، كان شيخ الأحناف في بلاد ما وراء النهر، وقال عنه الذهبي: كان إماماً كبير الشأن، بجرأ في معرفة المذهب، وطريقه أبسط طرق الأصحاب.

له من التصانيف: المبسوط .

ينظر سير أعلام النبلاء (١٢/١٩)، شذرات الذهب (٣٦٧/٣) الفوائد البهية ص (١٩٢)، تاج التراجم ص (٢١٣، ٢١٤).

(٤) لم أقف على كتابه هذا.

(٥) في نسخ (ب)، (ج)، (ز): فقط.

"سنن الوضوء"

[وَسُنَنُهُ]

ذَكَرُ السَّنَنِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ إِيْمَاءً إِلَى أَنَّهُ لَا وَاجِبَ فِي الْوُضُوءِ، وَإِلَّا لَذُكِرَ مُقَدِّمًا^(١).
وَأَمَّا الْوُضُوءُ نَفْسُهُ، فَقَدْ يَكُونُ فَرَضًا: وَهُوَ الْوُضُوءُ لِلْفَرِيضَةِ وَلِلْجَنَازَةِ وَسَجْدَةِ^(٢)
التَّلَاوَةِ.

وَوَاجِبًا: وَهُوَ الْوُضُوءُ لِلطَّوَافِ.
وَمَنْدُوبًا: وَهُوَ الْوُضُوءُ لِلنَّوْمِ وَعَنْ^(٣) الْغِيَةِ وَالْكَذِبِ وَإِنْشَادِ الشَّعْرِ وَالْقَهْقَهَةِ
وَعَسَلِ الْمَيْتِ، وَمِنْهُ الْوُضُوءُ عَلَى الْوُضُوءِ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ^(٤).
زَادَ الْهِنْدِيُّ^(٥)(٦) فِي مُحْتَصَرِهِ الْمُسَمَّى بِـ "الشَّامِلِ": - وَالنَّظَرُ إِلَى مُحَاسِنِ
الْمَرْأَةِ، وَالِإِخْتِلَافُ فِي النَّقْضِ، وَلَوْ قَتَلَ كُلَّ صَلَاةٍ^(٧).
وَالْتَقْيِدُ بِـ "الْفَرِيضَةِ" يُخْرِجُ النَّافِلَةَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ وَجُوبُهُ عِنْدَ إِرَادَتِهَا، وَبِالتَّرْكِ
يَسْقُطُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَنِيَ بِهِ: مَا يَعْاقِبُ عَلَى تَرْكِهِ.

(١) فِي نَسْخَةِ (أ)، (د)، (و): مَقِيد.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ (ب).

(٣) فِي نَسْخَةِ (د): مِنْ.

(٤) يَنْظُرُ: خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى خ لَوْحَةُ (١٣/ب).

(٥) فِي نَسْخَةِ (د): الْهِنْدَوَانِي.

(٦) هُوَ عَمْرُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزْنَوي، قَاضِي الْقَضَاةِ، سَرَاجُ الدِّينِ، الشَّهِيرُ بِالْهِنْدِيِّ، مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُفْتِينَ، تَوَفَّى
سَنَةَ ٧٧٣ هـ، وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ: التَّوَشِيحُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ، الشَّامِلُ فِي الْفَقْهِ، شَرْحُ الْمَغْنِيِّ فِي الْأَصُولِ، وَغَيْرُهُمْ.

يَنْظُرُ: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ (٦/٢٢٨)، تَاجُ التَّرَاجِمِ ص (١٦٧، ١٦٨)، الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص (١٤٨).

(٧) لَمْ أَقِفْ عَلَى كِتَابِهِ هَذَا.

وأفرد الفرائض،* وجمع السنن، لأنها وإن تعددت فهي متحدة حكماً، حيث لا يعتد^(١) ببعضها عند فوات البعض الآخر.

أمّا السنن فكل منها مستقلّ حكماً، إذ كل واحدة منها تُعدّ فضيلة، وإن لم توجد الأخرى^(٢).

وهي لغة: - الطريقة مطلقاً^(٣).

وعرفاً: - الطريقة المسلوكة في الدين، كذا في العناية^(٤).

لكنه غير مانع، لصدقه على المستحب، وقد أخذ مقابلاً للفرض والواجب^(٥).

وقال في غاية البيان: "هي ما في^(٦) فعله ثواب، وفي تركه عتاب^(٧) لاعتقاب^(٨)".

وأيده بعض المتأخرين: بانه المعنى المناسب للمقام^(٩).

وهو وإن كان تعريفاً بالحكم، إلا أن الفقهاء يتسامحون في التعريف به، لما أن

الأحكام هي محط مواقع أنظارهم^(١٠).

(١) في نسخة (أ)، (د): يُقيد.

(٢) ينظر: البحر الرائق (١٧/١).

(٣) ينظر: تاج العروس (٩/٢٤٤)، مختار الصحاح ص (٣١٧)، المصباح المنير ص (١٥٢).

(٤) ينظر: العناية (١٣/١).

(٥) ينظر: البحر الرائق (١٣/١).

(٦) سقطت من نسخة (د).

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) ينظر: غاية البيان خ لوحة (٧/ب).

(٩) ينظر: البحر الرائق (١٧/١).

(١٠) ينظر: المرجع السابق.

وفي فتح القدير:-هي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك أحياناً^(١).

وفيه بحث من وجوه:-

الأول:-ليس ما كان كذلك يكون سنة، بل لا بد أن يكون على وجه العبادة، كما قيده في إيضاح الإصلاح^(٢)، ليخرج ما كان كذلك على وجه العادة.

الثاني:- لا بد أن يقال: "وكانت من خصائص تلك العبادة"، (لأن عدم الإختصاص ينافيها، ومن ثمَّ كان^(٣) السواك مندوباً في الوضوء، لعدم إختصاصه به، كما سيأتي^(٤)).

الثالث:- لا بد وأن يزداد: "وواطب عليه الخلفاء بعده"، ليدخل التراويح، إذ قد أطبقوا على سنيتها، لمواظبة الخلفاء عليها، وما في السراج: "هي: ما فعله-عليه الصلاة والسلام- أو أحد من أصحابه"^(٥)، فتعريف لمطلق السنة، والكلام في المؤكدة.

الرابع:- لا بد وأن يقيّد الترك بكونه بـ "غير عذر"، كما في التحرير^(٦)، ليخرج المتروك لعذر، كالقيام المفروض، وكأنه إنما تركه، لأن الترك لعذر

(١) ينظر: فتح القدير (١٣/١).

(٢) فقد قال في تعريف السنة:-هي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه العبادة مع الترك أحياناً.

ينظر: إيضاح الإصلاح خ لوحة (٤/ب).

(٣) في نسخة (ب): قال.

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٥) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١١/ب).

(٦) حيث عرف السنة بقوله:-هي ما واطب-عليه الصلاة والسلام-على فعله مع ترك بلا عذر.

ينظر: التحرير (٢٠/٣).

يُعد تركاً.

ثم هذا كله ظاهر في أن المواظبة دون ترك تفيد الوجوب، وهم مخالف لإستدلالهم على سنية إعتكاف العشر الأواخر من رمضان بأنه - صلى الله عليه - واطب عليه حتى توفاه الله تعالى، كما في الصحيح^(١).

وأشار في الفتح إلى الجواب: - بأنها لما إقترنت بعدم الإنكار على من لم يفعل، كانت دليل الوجوب^(٢).

وأوضحه في الحواشي السعدية: - بأنه لما لم ينكر على التارك كان في حكم التارك، إذ الترك كان لتعليم الجواز، وعدم الإنكار للتارك يفيد تعليم الجواز، فيكون المراد: مع الترك أحياناً حقيقة أو حكماً^(٣) إنتهى.

أقول: - وينبغي أن يقيد هذا بما إذا لم يكن ذلك الفعل المواظب عليه بما اختص وجوبه به، كصلاة الضحى، أما إذا كان فإن عدم الإنكار على من لم يفعل لا يصح أن يُترَل مترلة الترك.

بقي أن هذا التقرير خاصٌ بالفعلية، فيخرج عنه "ما ثبت بقوله"، وهو من السنن كثير، وقد أثبتوا كما سيأتي سنية^(٤) غسل اليدين في إبتداء الوضوء بـ "النهي عن

(١) حيث دلت الأحاديث الصحيحة على ذلك، ومنها: -

١- قول عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا ليله، وأيقظ أهله" متفق عليه.

رواه البخاري في "باب العمل في العشر الأواخر من رمضان من كتاب ليلة القدر" (٣١٧/١)، ورواه مسلم في: باب الإجتهد في العشر الأواخر من رمضان، من كتاب الإعتكاف" (٨٣٢/٢)، وأبو داود في سننه في "باب قيام شهر رمضان من كتاب الصوم" (٣١٧/١).

٢- قول عائشة رضي الله عنها: "كان يجتهد صلى الله عليه وسلم في العشر الأواخر ما لا يجتهد في غيره".

رواه مسلم في "باب الإجتهد في العشر الأواخر من كتاب الصوم" (٨٦٢/١) وأحمد في مسنده (٨٢/٦).

(٢) ينظر: فتح القدير (١٠٧/٢).

(٣) ينظر: حاشية سعدي جلي على العناية (١٠٧/٢).

(٤) في نسخة (د): سنة.

الغمس قبل الغسل ثلاثاً^(١)، وقول بعضهم "لِما نُهِيَ عنه"، فالظاهر أنه واطب عليه، وما السنة إلا كذلك* مدفوع بأن الترك أحياناً مأخوذ في تعريفها، ومن ثم عرفها الشُّمْنِي^(٢) بـ: "ما ثبت بقوله أو فعله، وليس بواجب ولا مستحب"^(٣). إنتهى وهو تعريف لمطلقها، غير أن الشرط في المؤكدة مواظبة بلا ترك، وشأن الشروط أن لا تذكر في التعاريف.

وأورد عليه في البحر: "المباح، يعني"^(٤) بناءً على ما هو المنصور^(٥) عندهم من^(٦) أن الأصل في الأشياء التوقف^(٧)، إلا أن الفقهاء كثيراً ما يلهجون^(٨) بـ "أن الأصل في الأشياء الإباحة"، فالتعريف بناءً عليه^(٩).

(١) وذلك في الحديث المتفق عليه: "إذا إستيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده" رواه البخاري في "باب الإستجمار من كتاب الوضوء" (٥٢/١)، ومسلم في "باب كراهة غمس المتوضئ يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً من كتاب الطهارة" (٢٣٣/١).

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشُّمْنِي، القسطنطيني الأصل، محدث فقيه نحوي، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ، وتعلم ومات بالقاهرة سنة ٨٧٢ هـ.

من مصنفاته: شرح المغني لابن هشام، مزيل الحفا عن ألفاظ الشفاء، كمال الدراية في شرح النقاية في الفقه.

ينظر: شذرات الذهب (٣١٣/٧)، البدر الطالع (١١٩/١).

(٣) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (٥/ب).

(٤) سقطت من نسخة (هـ).

(٥) في نسخة (د): المنصوص.

(٦) في نسخة (د): مع.

(٧) أي بمعنى: عدم العلم بالحكم، هل هو الإباحة أو الحظر؟

ينظر: البحر الرائق (١٧/١)، الأشباه والنظائر (٩٧/١)، حاشية ابن عابدين (١٠٩/١).

(٨) قال في الصحاح: - اللهج بالشئ: الولوع به، وقد لهج بالكسر يلهج لهجاً: إذا غرى به" (١٠٥/٤).

(٩) هذا إعتراض على قوله في البحر "الأصل في الأشياء التوقف"

وقد أيد هذا الأعتراض ابن عابدين بقوله: "وصرح في التحرير أن الأصل الإباحة عند الجمهور من الحنفية والشافعية، وجرى عليه في الهداية من فصل الحداد....".

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٠٩/١)، وكذا في شرح الحموي على الأشباه والنظائر (٩٧/١).

ثم قال^(١): الذي ظهر لي أنَّ السنة: ما واطب عليه صلى الله عليه وسلم لكن إن كانت لا مع تركٍ، فهي دليل المؤكدة، أو مع الترك أحياناً فـدليل غير المؤكدة، وإن إقترنت بالإنكار كانت دليل الوجوب^(٢) إنتهى.

ومنشأ هذا قوله في الفتح: - وإلا، أي: وإن اقترنت بالإنكار تكون دليل الوجوب^(٣). وفي التلويح: - المختار أن مطلق المواظبة لا يدل على الوجوب^(٤).

وكان هذا مذهبُ أصوليٍّ، وإلا فهم مصرحون في غير ما موضع من الفروع أنَّها تُفيده.

١- [غسل يديه] الطاهرتين، أما غسل المتنجستين على وجه لا يفضي إلى تنجس الماء أو غيره ففرض^(٥).

و لم يقل "ثلاثاً" لأن الغسل الكامل ينصرف إليه^(٦).

[إلى رُسغيه] الرُسغُ بضم الراء: مفصل الكف في الذراع والقدمين في الساق^(٧).

(١) أي صاحب البحر.

(٢) ينظر: البحر الرائق (١٧/١).

(٣) ينظر: فتح القدير (١٠٧/٢).

(٤) ينظر: التلويح على التوضيح (١٢٥/٢).

(٥) ينظر: فتح القدير (١٣/١).

(٦) ينظر: البحر الرائق (١٧/١).

(٧) ينظر: لسان العرب (٢١٩/٢)، القاموس المحيط ص (١٠١٠)، تهذيب الأسماء واللغات (١٢٠/٣).

واكتفى بالغسل إليهما لحصول المقصود، وهو تنظيف الآلة.

ولم يقل "قبل إدخالهما الإناء" لئلا يتوهم إختصاص السنة بوقت الحاجة، لأن مفاهيم^(١) الكتب^(٢) حجة^(٣) بخلاف أكثر^(٤) مفاهيم النصوص^(٥).

[إبتداء] أي في إبتداء الوضوء^(٦)، أو مبتدأ^(٧)، مستيقظاً كان أو لا.

والتقييد به في كلام غيره إتفاقي، إذا الأصح الذي عليه الأكثر أنه سنة مطلقاً^(٨)، لكن عند توهم النجاسة سنة مؤكدة، كما إذا نام لاعتن إستنجاء، أو كان

(١) المفاهيم: جمع "مفهوم" وهو: دلالة اللفظ إلى شيء مسكوت عنه، وهو قسمان: —

١- مفهوم موافقه: — وهو أن يكون المسكوت عنه موافقاً للمنطوق، وهو ما يسمى عند الحنفية بـ "دلالة النص"، وهذا القسم متفق على اعتباره.

٢- مفهوم مخالفه: — وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق، وهذا القسم معتبر عند الجمهور خلافاً للحنفية ينظر: تيسير التحرير (١/٩٠، ٩١)، كشف الأسرار (١/٢١٣)، المستصفى (١/١١٥).

(٢) في نسخة (و): الكتاب.

(٣) أي: كتب ظاهر الرواية، كما ذكره الطحطاوي في حاشيته (١/٦٨).

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) يقول ابن عابدين في حاشيته: "قوله" بخلاف أكثر مفاهيم النصوص" كالأيات والأحاديث، لكونها من جوامع الكلم، فتحتمل فوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذكر، ولذا ترى الخلف يستفيدون منها ما لم يدركه السلف، بخلاف الرواية فإنه قلما يقع فيها تفاوت الأنظار. والمراد: مفاهيم المخالفة، أما مفاهيم الموافقة فمعتبرة مطلقاً.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١/١١٥).

(٦) وذلك بالنصب على الظرفية، كما في رمز الحقائق (١/٦).

(٧) وذلك بالنصب على الظرفية، كما في المرجع السابق.

(٨) ينظر: تحفة الفقهاء (١/١١)، منية المصلي ص (٢١)، فتح القدير (١/١٣)، تبين الحقائق (١/٤).

على بدنه نجاسة غير مؤكدة، كما إذا نام لاعتن شيئ من ذلك، أو لم يكن مستيقظاً عن نوم^(١).

ثم الأصح أنه يغسلهما قبل الإستنجاء وبعده^(٢).

ولاحفاء أن الإبتداء كما يطلق على الحقيقي يطلق على الإضافي أيضاً، وهما سنتان^(٣) لا واحدة.

سند الأولى: ما رواه الجماعة من حديث ميمونه^(٤) في صفة غسله صلى الله عليه وسلم: "وأنه غسل يديه قبل الإستنجاء"^(٥).

والثانية: أن جميع من حكى وضوءه صلى الله عليه وسلم قدّم غسل اليدين^(٦).

(١) ينظر: فتح القدير (١٣/١)، البحر الرائق (١٨/١).

(٢) ينظر: البحر الرائق (١٨/١).

(٣) أي قبل الإستنجاء وبعده، وهذا الذي عليه الأكثر.

ينظر: البحر الرائق (١٨/١).

(٤) هي ميمونه بنت الحارث بن حزن الهلالية، هي آخر امرأة تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم، وآخر من مات من أزواجه، كان اسمها "برة" فسماها "ميمونة"، بايعت بمكة قبل الهجرة، وكانت زوجة أبي رهم بن عبد العزى العامري، ومات عنها، فتزوجها عليه السلام سنة ٧هـ، وروت عنه ٧٦ حديثاً، وعاشت ثمانين سنة، وتوفيت سنة ٦٣هـ. ينظر الإصابة (٣٦/٦)، طبقات ابن سعد (٨/٩٤-١٠٠).

(٥) رواه البخاري في "باب المضمضة في الوضوء من كتاب الوضوء" (٥٢/١)، ومسلم في "باب صفة الوضوء وكمالها من كتاب الطهارة" (٢٠٥/١)، وأبو داود في سننه في "باب صفة وضوء النبي عليه الصلاة والسلام من كتاب الطهارة" (٢٥٠، ٢٤/١)، والنسائي في سننه في "باب صفة الوضوء من كتاب الطهارة" (٥٩/١)، وابن ماجه في سننه في "باب ما جاء في الغسل من الجنابة" (١٣٩/١)، وأحمد في مسنده (٢٧٦/١).

(٦) ومن ذلك حديث عثمان في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: -دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات، فغسلهما ثم أدخل يده في الإناء..... الحديث) متفق عليه.

رواه البخاري في "باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً من كتاب الوضوء" (٥١/١)، ومسلم في "باب صفة الوضوء وكمالها من كتاب الطهارة" (٢٠٥/١)، وأبو داود في سننه (٢٤/١).

وأعلم أن هذا الإبتداء وإن كان سنة إلا أن الغسل يقع فرضاً^(١)، وإلى ذلك أشلر محمد بقوله بعد ذكر^(٢) غسل الوجه: "ثم يغسل ذراعيه"^(٣).

والمصنف أيضاً، وذلك أنه قدم أن غسل اليدين فرض، وأفاد هنا أن تقدم بعض هذا الفرض سنة^(٤).

وقيل: هو سنة ينوب عن الفرض^(٥).

قال بعض المتأخرين: ليت شعري ما معني نيابة السنة عن الفرض؟؟

يعني: فإن قيل أن^(٦) معناه "أنه لا^(٧) يعيد غسلهما* عند غسل الذراعين"، قلنا: ذاك، لأن الفرض وجد أصالة، وقد أبعد الإمام السرخسي^(٨) إذ قال: الأصح عندي أنه سنة (لاتنوب)^{(٩) (١٠)}.

(١) أي أنه فرض والإبتداء به سنة.

(٢) ساقط من نسخة (أ).

(٣) الأصل (١٥/١)، المبسوط (٦/١).

(٤) ووافقه في فتح القدير، وقال عنه في البحر: -وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب.

ينظر: فتح القدير (١٣/١)، البحر الرائق (١٧/١).

(٥) كالفاتحه واجبة وتنوب عن الفرض، واختاره المصنف في الكافي، وتبعه ملا خسرو في الدرر.

ينظر: الكافي خ لوحة (٤/ب)، الدرر على الغرر (١٥/١)، البحر الرائق (١٧/١).

(٦) سقطت من نسختي (أ)، (هـ).

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) سبقت ترجمته ص (١٨٧).

(٩) في نسخة (هـ): لاتنوب عن الفرض.

(١٠) ينظر: المبسوط (٧/١).

وأفاد في الذخائر الأشرافية: أن السنة عند غسل الذراعين أنه يغسل^(١) يديه ثلاثاً أيضاً^(٢) إنتهى^(٣).

ثم كيفية هذا الغسل: أن الإناء إذا أمكن رفعه، غسل اليمنى ثم اليسرى ثلاثاً، أو لم يمكن لكن معه إناء صغير فكذلك، وصبَّ على اليمنى ثم يدخلها^(٤). قال في المضمرات: -ولو كانتا نجستين أمر غيره بذلك، فإن لم يجده أدخل منديلاً ليغسل بماتقاطر منه، فإن لم يجد رفع الماء بفيه، فإن لم يقدر يتيّم، ووصلى ولا إعادته عليه^(٥).

٣- [كالتسمية] أي كما أن التسمية سنة في الإبتداء مطلقاً، سواء كان الوضوء عن نوم أو لا إتفاقاً، كذلك غسل اليدين^(٦). ولما كانت التسمية سابقة لإيجاداً وأقوى لما سبق^(٧)، جعلها مُشَبَّهَةً. ومنع^(٨) بعض المتأخرين كون الإبتداء بها سنة، بل الإتيان بها بشرط كونها في الإبتداء هو المسنون^(٩).

(١) في نسخة (أ): غسل.

(٢) ينظر: الذخائر الأشرافية في الألفاظ الخفية ص (٢٥).

(٣) سقطت من نسخة (د).

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٤/١)، البناية (١٢٥/١)، منية المصلي ص (٢٠)، البحر الرائق (١٨/١).

(٥) لم أقف على هذا الكتاب.

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٤/١)، البحر الرائق (١٨/١).

(٧) في نسخة (ب): سابقاً.

(٨) في نسخة (د): تبع.

(٩) ينظر: الهداية (١٣/١).

والفرق واضح: فإن من سَمَّى ثم قرأ بعض الأدعية، يكون مقيماً للسنة على الثلثي دون الأول.

وأنت خبير بأن معنى البداءة بها في الوضوء يعني قبل الشروع في أفعاله، فلا ينافيه مادعاها.

ثم المتبادر منها لفظ "بسم الله الرحمن الرحيم".

وقد قيل^(١): أنه الأفضل لكن بعد التعوذ^(٢).

وذكر الطحاوي^(٣): - أن المنقول عن السلف "بسم الله العظيم، والحمد لله إلى الإسلام"^(٤).

وذكر الزاهدي^(٥): أنه يجمع بينهما^(٦).

ولو هلك أو كبر أو حمد كان مقيماً للسنة، كذا في المحيط^(٧)، يعني: لأصلها وكما لها بما سبق.

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) ينظر: فتح القدير (١/١٤).

(٣) سبقت ترجمته في ص (٢١٠) ..

(٤) ينظر: شرح معاني الآثار (١/٤٥)، فتح القدير (١/١٤)، منية المصلي ص (٢٢).

(٥) هو مختار بن محمود بن محمد، نجم الدين، الزاهدي الغزميني، من أكابر فقهاء الحنفية، من أهل "غزمين" بخوارزم، رحل إلى بغداد والروم، توفي سنة ٦٥٨ هـ.

من تصانيفه: المجتبى شرح مختصر القدوري، قنية المنية لتتيمم الغنية، زاد الأئمة، الحاوي في الفتاوى.

ينظر: الجواهر المضية (٣/٤٦٠)، تاج التراجم ص (٥٦، ٥٧)، الفوائد البهية ص (٢١٢).

(٦) ينظر: المجتبى خ لوحة (٦/ب).

(٧) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٣/أ).

ويسمّي قبل الإستنجاء لا حال الإنكشاف، ولا في محل النجاسة وبعده، هو الأصح^(١)، فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنّه كان يقول عند دخول الخلاء: -
 "اللهم إني أعذبك من الخبث والخبائث"^(٢)، يعني: ذكران الشياطين وإنائهم.^(٣)
 ثم كونها سنة، مختار الطحاوي^(٤)، وكثير من المتأخرين.^(٥)
 ورجّح في الهداية ندها^(٦)، قيل: وهو ظاهر الرواية.^(٧)

فرع:-

نسي التسمية (في الإبتداء)^(٨) ثم ذكرها وسمّي، لا يكون آتياً بالسنة، بخلاف الأكل ونحوه.^(٩)
 والفرق: أن الوضوء عمل واحد، والأكل أعمال، وهذا إنما يستلزم تحصيل السنة في باقي الأكل لاستدراك ما فات.^(١٠)

(١) ينظر: تبين الحقائق (٤/١)، الهداية (١٥/١).

(٢) متفق عليه، رواه البخاري في "باب ما يقول عند الخلاء من كتاب الوضوء" (٤٨/١)، ومسلم في "باب ما يقول عند الخلاء من كتاب الحيض" (٢٨٣/١)، وأبو داود في سننه (٢/١)، والترمذي في سننه (٢١/١).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٦/٢).

(٤) ينظر: شرح معاني الآثار (٤٥/١).

(٥) ومنهم القسودوري في متنه ص (٣)، وكذا في تحفة الملوك ص (٢٦)، تحفة الفقهاء (١٢/١)، الاختيار (٨/١)، المبسوط (٥٥/١)، الجوهرة النيرة (٦/١).

(٦) ينظر: الهداية (١٤/١)، وسيأتي بيان المؤلف للمراد بالمندوب، والفرق بينه وبين السنة، وذلك في ص ().

(٧) ينظر: البناء (١٤٢/١)، العناية (١٤/١).

(٨) ما بين القوسين سقط من نسخة (و).

(٩) ينظر: فتح القدير (١٥/١)، تبين الحقائق (٤/١)، البحر الرائق (٢٠/١).

(١٠) ينظر: تبين الحقائق (٤/١).

وفي السراج: - أنه يأتي به، لئلا يخلو وضوءه عنها^(١).

وقالوا: أنها عند غسل كل عضو مندوبة^(٢).

ولاتنافي بين هذا وبين مامر من^(٣) أنه عمل واحد لمن تأمل.

ورأيت في الشمائل الترمذية: من حديث عائشة^(٤) - رضي الله عنه - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أكل أحدكم، فنسي أن يذكر الله تعالى على طعامه، فليقل: بسم الله أوله وآخره^(٥)".

٣- [والسواك] قيل: أي^(٦) استعماله^(٧)، *فحذف المضاف لأمن اللبس، إذ هو إسم للخشبة^(٨).

(١) ينظر: السراج الوهاج خ لوجه (١٣/أ).

(٢) ينظر: فتح القدير (١٥/١).

(٣) سقطت من نسخة (أ).

(٤) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق، من أئمة نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب، ولدت في السنة التاسعة قبل الهجرة، كانت تُكنى بأُم عبد الله، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية من الهجرة، فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، ولها خطب ومواقف، وكان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض، توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ، وأحاديثها (٢٢١٠) حديثاً.

ينظر الإصابة (١١٣/٢)، طبقات ابن سعد (٣٩/١).

(٥) الشمائل الترمذية ص (٨١)، وقال عنه: حديث حسن صحيح، كما رواه أبو داود في سننه في "باب التسمية في الأكل من كتاب الأطعمة" (١٥٠/٥)، وابن ماجه في سننه في كتاب الأطعمة (٢١٠/٦).

(٦) سقطت من نسخة (د).

(٧) ينظر: رمز الحقائق (٧/١)، شرح منلا مسكين على الكتر ص (٥).

(٨) ينظر: العناية (١٥/١).

ولاحاجة إليه، لأنه ثبت لغة إطلاقه على الإستياك أيضاً^(١)، فكان تفسيره به، كما في فتح القدير^(٢) أولى.

ولك رفعه^(٣)، وجره^(٤).

قال الشارح: والثاني أظهر، ليفيد أن الإبتداء به سنة^(٥).

وأقول: - بل الأول أظهر^(٦)، وذاك مبني على أن وقته كما في البدائع^(٧) وغيرها^(٨) قبل الوضوء.

لكن الذي في مبسوط شيخ الإسلام^(٩) والتحفة^(١٠)، وبه جزم به في فتح القدير^(١١) وغيره: أنه عند المضمضة، ولذا أطلقه القدوري^(١٢) ولم يقيده بإبتداء الوضوء كالسمية.

(١) ينظر: القاموس المحيط ص (١٢١٩).

(٢) ينظر: فتح القدير (١٥/١).

(٣) وذلك عطفاً على الغسل.

ينظر: تبين الحقائق (٤/١)، رمز الحقائق (٧/١).

(٤) وذلك عطفاً على التسمية، كما في المراجع السابقة.

(٥) ينظر: تبين الحقائق (٤/١)، وكذا أقره في البحر الرائق (٢٠/١).

(٦) وكذا مال إليه في رمز الحقائق (١٩/١).

(٧) ينظر: بدائع الصنائع (١٩/١).

(٨) ينظر: شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٥).

(٩) سبقت ترجمته في ص ().

(١٠) ينظر: تحفة الفقهاء (١٥/١).

(١١) ينظر: فتح القدير (١٥/١).

(١٢) ينظر: متن القدوري ص (٤).

ثم إستدل في الهداية على سنيته: بأنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب عليه.^(١)
واعترض بوجهين: -

الأول: - أن المواظبة تفيد الوجوب لا السنية^(٢).

الثاني: - أن المواظبة عند الوضوء كما هو المدعى لم تثبت.

وأجيب عن الأول: بأن المختار كما مر^(٣) أنها لا تفيده.

سلمناها تفيده، لكنه مقيد بعدم المعارض، وقد وجد، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: "لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء" أخرجه النسائي^(٤)^(٥)، ولو وجب لأمرهم، شق^(٦) أو لا.

ولم أر عن الثاني جواباً، ومن ثم قال الشارح: أنه مستحب، لأنه ليس من

(١) كما سيأتي في الأحاديث التي ساقها المؤلف في ص (٢٣٣، ٢٣٤).

(٢) ينظر: البناية (١/١٤٤).

(٣) ينظر ص (٢٢٣) ..

(٤) هو أحمد بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، النسائي، أصله من "نسا" بخراسان، ولد سنة ٢١٥ هـ، وجمال البلاد واستوطن في مصر، فحسده علمائها، فهاجر إلى فلسطين، ومات ببيت المقدس سنة ٣٠٣ هـ.

من تصانيفه: السنن الكبرى، السنن الصغرى، الضعفاء والمتركون، خصائص علي، مسند علي، وغيرهم.
ينظر: طبقات الشافعية (٢/٨٣)، شذرات الذهب (٢/٢٣٩).

(٥) هذا الحديث من رواية أبي هريرة، وقد رواه النسائي في سننه في "باب الرخصة في السواك للصائم من كتاب الطهارة" (١/١٦)، وأحمد في مسنده (١/٣١٥)، وابن خزيمة في صحيحه (١/١٤٢)، والبخاري في صحيحه تعليقاً في "باب السواك للصائم من كتاب الصوم"، وابن أبي شيبة في مصنفه (١/١٦٩)، وكذا في إعلاء السنن (١/٤٤).

وهو حديث صحيح، كما في صحيح النسائي (١/١٤٥).

(٦) سقطت من نسخة (أ).

خصائص الوضوء^(١).

وفي الفتح:- أنه الحق^(٢).

ويوافقه ما في المقدمة الغزنوية:- يستحب في خمسة مواضع:-

١- إصفرار السن. ٢- وتغير الرائحة. ٣- والقيام من النوم.

٤- والقيام إلى الصلاة. ٥- وعند الوضوء.

لكن الإستقراء يفيد غيرها، وفيما ذكرنا أول ما يدخل البيت^(٣). إنتهى

ومن ثم زاد غيره: وعند قراءة القرآن وإجتماع الناس^(٤).

واعلم أن ظاهر السنة يفيد المواظبة عليه، لكن لا^(٥) عند الوضوء، فعن^(٦) أبي

داود^(٧): "كان عليه الصلاة والسلام لا يستيقظ من ليل أو نهار إلا تسوك قبل أن

يتوضأ"^(٨).

(١) ينظر: تبين الحقائق (٤/١).

(٢) ينظر: فتح القدير (١٦/١).

(٣) ينظر: المقدمة الغزنوية خ لوحة (٩/ب).

(٤) ينظر: فتح القدير (١٦/١)، البحر الرائق (٢٠/١).

(٥) سقطت من نسخة (د).

(٦) في نسخة (ج): فقي.

(٧) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السجستاني، إمام أهل الحديث في زمانه، أصله

من "سجستان" بالعراق، ولد سنة ٢٠٢ هـ، رحل رحلة كبيرة، وتوفي سنة ٢٧٥ هـ.

من تصانيفه: السنن، المراسيل، الزهد، تسمية الأخوة.

ينظر: طبقات الحنابلة ص (١١٨)، سير أعلام النبلاء (٤١٠/٣)، وفيات الأعيان (٢١٤/١).

(٨) رواه في سننه في "باب السواك لمن قام الليل من كتاب الطهارة" (١٤/١)، كما رواه أحمد في

مسنده (١٦٠، ١٢١/٦).

وهو حديث حسن، كما في صحيح أبي داود (١٤/١).

وفي الطبراني^(١): "ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بيته لشيء من الصلاة حتى يستاك"^(٢)، فيكون سنة مطلقاً، (وعند الوضوء مندوباً)^(٣).

وفائدة ذلك: تظهر في تركه مطلقاً.

بقي أن عدهم من المواضع: القيام إلى الصلاة قال في البحر: يشكل عليه ما قالوه من أنه عندنا للوضوء، وعند الشافعي - رحمه الله - للصلاة^{(٤)(٥)}.

قال في السراج: - وفائدته إذا توضأ للظهر بسواك، وبقي على وضوءه إلى صلاة العصر أو المغرب، كان السواك الأول سنة لكل عندنا، وعنده يسن أن يستاك لكل صلاة^(٦).

وأقول: - يمكن أن يجاب بما نقله في السراج بعد ذلك، حيث قال: - وأما إذا نسي السواك للظهر، ثم ذكره بعد ذلك، فإنه يستحب له أن يستاك حتى يدرك فضيلته، وتكون صلاته بسواك إجماعاً^(٧). انتهى

(١) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، من كبار المحدثين، ولد بعكا سنة ٢٦٠هـ —، ورحل إلى عامة الأمصار لطلب الحديث، وتوفي سنة ٣٦٠هـ.

له: ثلاث معاجم في الحديث، وله كتب في التفسير والأوائل ودلائل النبوة، وغير ذلك.

ينظر: وفيات الأعيان (٢١٥/١)، النجوم الزاهرة (٥٩/٤).

(٢) رواه في معجمه الكبير بإسناد لا بأس به عن زيد بن خالد الجهني (٥٢٦١/٥)، كما أورده الهيثمي في معجم الزوائد (٩٩/٢)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٢٢٨/١).

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة (و).

(٤) ينظر: المجموع (٢٧٤/١)، مغني المحتاج (٢٥/١)، روضة الطالبين (٨٩/١).

(٥) ينظر: البحر الرائق (٢٠/١).

(٦) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١٤/أ).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

وهو في هذه الحالة مندوب للصلاة للوضوء، وبه ظهر سر كلام الغزنوي.^(١)

هذا ويندب إمساكه بيمينه، بأن يجعل الخنصر أسفله، والإبهام أسفل رأسه، وبلقي

الأصابع فوقه^(٢)، بذلك* جاء عن ابن مسعود^(٣).

ولأنه من أعمال الطهارة، وقياس أن فيه إزالة الأذى، أن يكون باليسرى، وقد رأيتـه
قولاً لغير أصحابنا.^(٤)

ويستاك طويلاً، وفي الغزنوية للإمام أحمد بن مُعَيْدَ دَرَسَ -صاحب البدائع^(٥) بحلب-
:"أو عرضاً، والأكثر على الأول^(٦)".

وأقله: ثلاث في الأعالي، وثلاث في الأسافل، بثلاث مياه.

(١) هو أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الكاساني، أصولي فقيه، مات بحلب سنة ٥٩٣هـ.

من مصنفاته: روضة إختلاف العلماء، المقدمة في الفقه، روضة المتكلمين في أصول الدين.

ينظر الجواهر المضيئة (٣١٥/١)، الطبقات السنية (٨٩/٢)، تاج التراجم ص (٢٧).

(٢) البحر الرائق (٢١/١)، الجوهرة النيرة (٦/١)، البناية (١٤٩/١).

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، من أكابر الصحابة فضلاً وعلماً وقرباً من رسول الله -
وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام، وهو خادم النبي -عليه الصلاة والسلام- وصاحب سره، وولي بعد وفاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان، وبها توفي سنة ٣٢هـ.

ينظر صفة الصفوة (١٥٤/١)، الإصابة (١٤٢/٢).

(٤) وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد في رواية عنه، ورجحها شيخ الإسلام ابن تيمية.

ينظر: فتاوى ابن تيمية (٣٠١/٢١).

(٥) المؤلف في هذا جانب الصواب، ذلك لأن صاحب البدائع ليس هو أحمد بن محمود الغزنوي -صاحب البدائع-
، وإنما هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني.

ولذا نجد ابن قطلوبغا يقول في ترجمة الغزنوي: -قلت ليس الغزنوي بالكاساني، وكتاب "البدائع" للكاساني، أما الغزنوي
فهو معيد درس الكاساني. أهد-

ينظر: تاج التراجم ص (٢٧٤).

(٦) ينظر: المقدمة الغزنوية خ لوحة (٩/أ).

ويسوك الحنك أيضاً مبتدئاً من الجانب الأيمن ثم الأيسر، في الأعالي والأسافل^(١).
ويستاك بكل عود إلا الرمان والقصب.

وأفضله: الأراك ثم الزيتون^(٢).

روى الطبراني^(٣): "نعم السواك الزيتون، من شجرة مباركة، وهو سواكي وسواك الأنبياء من قبلي"^(٤).

ويندب أن يكون ليناً خالٍ من العُقد، طوله شبر^(٥).

ويقوم الإصبع^(٦) أو الخرقة الخشنة مقامه عند فقده، أو فقد أسنانه في تحصيل ثوابه^(٧)، والأفضل حينئذ أن يبدأ بأسنانه اليسرى ثم اليمنى^(٨).

ويقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه، فيندب لها فعله، لضعف بنيتها^(٩)، وعند فقده يقوم الإصبع مقامه، كالسواك^(١٠).

(١) ينظر: البحر الرائق (٢٠/١).

(٢) ينظر: البناية (١٤٩/١).

(٣) سبقت ترجمته ص (٢٣٤).

(٤) رواه في المعجم الأوسط من رواية معاذ بن جبل (٣٢٦/٥)، كما رواه أبو نعيم في الحلية (٧٥/٢).

(٥) ينظر: البناية (١٤٩/١).

(٦) في نسختي (ج)، (ز): الأصابع.

(٧) ينظر: الهداية (١٦/١).

(٨) ينظر: البحر الرائق (٢١/١).

(٩) ينظر: المحيط الرضوي خ لوجه (٣/ب).

(١٠) ينظر: الهداية (١٥/١).

ومنافعه: وصلت لنيف وثلاثين منفعة^(١)، أدناها: إمطة الأذى، وأعلاها: تذكير الشهادة عند الموت، رزقنا الله ذلك بمنه ويُمْنِه^(٢).

٤- [وغسل فمه] ثلاثاً بمياه [وأنفه] كذلك.

وعدل^(٣) عن تعبير القوم^(٤) بـ "المضمضة والإستنشاق"، إما إختصاراً، أو لأن الغسل يُشعر بالإستيعاب^(٥)، وهذا لأن السنة فيهما المبالغة، والغسل أدل على ذلك، فكان أولى، كذا في الشرح^(٦).

وهو ظاهر في أنه يفيد سُنّة المبالغة أيضاً، بخلاف تعبير القوم.

وقد نوزع في كل منهما:

أما الإختصار فهو وإن طُلِبَ، لكن بشرط أن لا يفوت به فائدة مهمة، ولا شك أن المضمضة: "إدارة الماء في الفم ثم مجه"^(٧)، والإستنشاق: "جذب الماء إلى الأنف

(١) منها: أنه مطهرة للفم، ومرضاة للرب، ومفرحة للملائكة، ومجلاة للبصر، ويضاعف أجر الصلاة، ويظهر طريق القرآن، ويورث السعة والغنى، ويطيب النكهة، ويشد اللثة، ويسكن الصداع، ويهضم الطعام، ويقوي المعدة، ويقطع المرة، ويذهب وجع الضرس، وينور الوجه، ويرق الأسنان، ويزيد في الحسنات، ويسخط الشيطان، ويسهل خروج الروح. ينظر: البناية (١٤٨/١)، حاشية ابن عابدين (١٢٠/١).

(٢) في نسخة (د): وكرمه.

(٣) في نسخة (د): غفل.

(٤) ومنهم: القدوري والميرغتاني.

ينظر: متن القدوري ص (٣)، الهداية (٢١/١).

(٥) ينظر: رمز الحقائق (٧/١).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٤/١)، البحر الرائق (٢١/١).

(٧) ينظر: لسان العرب (٤٩٧/٣)، القاموس المحيط ص (٨٤٤)، طلبة الطلبة ص (٧٠)، مختار الصحاح ص (٦٢٦).

بالنفس"^(١)، ولإعتبار القيد فيهما خلا وضوء الميت عنهما، والغسل لا يدل على ذلك^(٢)، وكأن هذا وجه قول العيني^(٣).

وما قيل: أنه "للإختصار" فليس بشيء، على أنه لاتفاوت بينهما إلا بحرف واحد^(٤)، وفي الإستنشاق بحرفين^(٥).

وأما كونه يُشعر بالإستيعاب، يعني دون غيره، فقال في البحر: -ففيه نظر، إذ ما عبر به القوم يُشعر به أيضاً.

قال في الخلاصة: المضمضة: إستيعاب الماء جميع الفم، والإستنشاق: إيصال الماء إلى المارن^(٦).

وأقول: -هذا ظاهر في أنه فهم أن^(٧) المدعى هو أن^(٨) ما عبر به القوم لا يفيد الإستيعاب والغسل يفيد، وليس بالواقع، لما قد علمت^(٩).

(١) ينظر: القاموس المحيط ص (١١٩٥)، مختار الصحاح ص (٦١١)، المصباح المنير ص (٣١١).

(٢) ينظر: البناء (١٥٠/١).

(٣) هو محمود بن أحمد بن موسى بن محمد العيني، بدر الدين، من كبار المحدثين والفقهاء، أصله من حلب ومولده في عين تاب سنة ٧٦٢هـ، أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، وولي قضاء القاهرة، ثم عكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي سنة ٨٥٥هـ.

من تصانيفه: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، شرح سنن أبي داود، البناء شرح الهداية، رمز الحقائق شرح الكتر، منحة السلوك شرح تحفة الملوك، وغيرهم.

ينظر: الضوء اللامع (١٣١/١٠)، شذرات الذهب (٢٨٦/٧)، الجواهر المضية (١٦٥/٢).

(٤) أي بين "المضمضة و غسل فمه".

(٥) أي بين "الإستنشاق و غسل أنفه".

(٦) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٢/أ)، البحر الرائق (٢١/١).

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) سقطت من نسخة (أ).

(٩) أي من كلام الشرح السابق وهو: أن الغسل أدل على الإستيعاب .

نعم قال بعض المتأخرين: المبالغة المذكورة ليست نفس الاستيعاب، كيف وهو داخل في حد المضمضة، كما عرفت، بل هي الغرغرة^(١)، وفي الاستنشاق إلى ما اشتد من الأنف^(٢).

وأيضاً قد علمت أنها^(٣) سنة أخرى، ولا خفاء أن التعبير عنها وعن أصلها بعبارة واحدة يوهم أنهما سنة واحدة، وليس كذلك^(٤).

أقول: -ويمكن أن يُجاب عنهما: -

أما الأول: فلأن كون المج^(٥) شرطاً فيهما إنما هو رواية عن الثاني،* والأصح أنه ليس بشرط، كما في البحر^(٦).

وفي الفتح: -لو شرب الماء عباً^(٧) أجزاءه عن المضمضة، وهو يفيد أن مجه ليس

(١) الغرغرة: -هي ترديد الماء في الحلق.

ينظر: القاموس المحيط ص(٥٧٨).

(٢) ينظر: فتح القدير(١٦/١)، البحر الرائق(٢١/١).

(٣) أي المبالغة.

(٤) قال ابن عابدين عن هذا: قلت الأحسن أن يقال: أن التعبير بغسل الفم والأنف أدل على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر إلى المعنى اللغوي. أهـ

ينظر: حاشية رد المختار(١٢٠/١).

(٥) المج: هو الرمي، يقال: مج الشراب من فيه: أي رماه.

ينظر: طلبة الطلبة ص(٣٢٠)، القاموس المحيط ص(٢٦٢).

(٦) ينظر: البحر الرائق(٢١/١).

(٧) العبُّ: بفتح العين وضم الباء: هو شرب الماء جرعات متتابعات، أو الكرع.

ينظر: القاموس المحيط ص(١٤٣)، المغرب ص(٣٠١).

من حقيقتها، وقيل: لا يجزئه، ومصاً لا يجزئه^(١).

وأما اشتراط جذب الماء بريح الأنف في الإستنشاق بالنفس لكونه مأخوذ من التنشق^(٢)، فذاك معناه اللغوي، وأما العرفي فقد علمت أنه إيصال الماء إلى المارن، ولا شك أن الغسل مع أخصريته يفيد ذلك.

وأما الثاني: فلأن الإستيعاب هو الكامل، وكماله بالمبالغة، وهي ركن زائد على الأصل متم له^(٣)، فلا بدع في ذكرها مطوية فيه. وأبدى العيني^(٤) وجهاً ثالثاً: هو التنبيه على حدّهما^(٥).

٥- [وتخليل^(٦) لحيته] هو تفريق شعرها من أسفل إلى فوق^(٧).

وهو سنة لغير المحرم^(٨)، أما المحرم فمكروه، وهذا قول الثاني، وهو أصح القولين عن الثالث^(٩).

(١) ينظر: فتح القدير (١٦/١).

(٢) في نسخة (ب): الشق.

(٣) سقطت من نسخة (د).

(٤) سبق ترجمته ص ()

(٥) ينظر: رمز الحقائق (٧/١).

(٦) أصل التخليل مأخوذ من الخلل: وهو منفرج بين الشئين، يقال: تخللهم أي دخل ما بينهم، وخلل أصابعه ولحيته: أسال الماء بينها.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٢٨٥)، المصباح المنير ص (٤٣).

(٧) ينظر: البحر الرائق (٢٢/١).

(٨) في نسخة (و): محرم.

(٩) ينظر: تحفة الفقهاء (١٩/١)، تبين الحقائق (٤/١)، فتح القدير (١٩/١)، المبسوط (٨٠/١)، تحفة الملوك ص (٢١).

وقال الإمام: - أنه مندوبٌ فقط، لعدم المواظبة^(١).

وعنه: أنه جائز لا غير، لأن السنة إكمال الفرض في محله، وداخل اللحية ليس بمحلٍ للفرض^(٢).

والأصح أنه سنة^(٣)، لما في أبي داود^(٤) عن أنس^(٥): "كان عليه الصلاة والسلام إذا توضأ أخذ كفاً من ماء تحت حنكه^(٦)، فخلل به لحيته، وقال: بهذا أمرني ربي"^(٧). وهو مغني عن نقل صريح المواظبة، أمّا لأن أمره حاملٌ عليها، وإما لأن لفظ "كان" يشعر بها^(٨).

وأنت خبير بأن هذا الاستدلال إنما يُفيد الوجوب لا مجرد السنية، وذلك لأنها لامع

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سبقت ترجمته في ص (٢٠٦).

(٥) هو أنس بن مالك بن النظر البخاري النجاري الأنصاري، ولد سنة ١٠ ق هـ، صاحب النبي - عليه الصلاة والسلام -، وخادمه، أسلم وهو صغير، وروى (٢٢٨٦) حديثاً، وهو آخر الصحابة موتاً، توفي سنة ٩٣ هـ.

ينظر: صفة الصفوة (٢٩٨/١)، الإصابة (٢٤٣/١).

(٦) الحنك: هو باطن أعلى الفم من داخل، أو الأسفل من طرف مقدم اللحين.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٢١٠).

(٧) رواه في سننه في "باب تحليل اللحية من كتاب الطهارة" (٣٢/١).

وهو حديث صحيح، كما في صحيح أبي داود (٢٢/١).

(٨) ينظر: البحر الرائق (٢٢/١).

ترك تفيده.

فإن قلت: قدمت أن المختار أنها لا تفيده^(١).

قلت: بتقدم تسليمه، فالأمر كاف في إفادته.

وما قيل: "إنما لم نقل به دفعاً لمعارضته للكتاب"^(٢).

رد: بأنه إنما يتأتى على أنه فرض، ولم يقل به أحد^(٣).

ومافي العناية^(٤): "الحق أن المواظبة لم تثبت، لما روي عن الإمام من أنه لم يثبت فعله

منه - عليه الصلاة والسلام - إلا مرة واحدة"^(٥) مردود أيضاً بما مر^(٦) فتدبر.

نعم جعل بعضهم الصارف للأمر عن الوجوب هو عدم تعليم الأعرابي له^(٧)، وأيضاً

الأخبار المحكمة عن وضوئه عليه الصلاة والسلام خالية عنه^{(٨)(٩)}.

(١) أي الوجوب.

(٢) ينظر: العناية (١٨/١).

(٣) ينظر: العناية (١٩/١).

(٤) في نسخة (د): الغاية.

(٥) ينظر: العناية (١٩/١).

(٦) ورد أيضاً: بأن عدم الثبوت لا يثبت العدم، ولا مستلزماً له.

ينظر: الحواشي السعدية (١٩/١).

(٧) وهو ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رجلاً أتى النبي عليه الصلاة والسلام، فقال: يا رسول الله

كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعه ثلاثاً ثم مسح برأسه، ثم غسل

رجليه ثلاثاً، وقال: هكذا الوضوء، فمن زاد أو نقص فقد تعدى وظلم" وفي رواية النسائي "فقد أساء وتعدى وظلم".

رواه النسائي في "باب الوضوء ثلاثاً من كتاب الطهارة" (٥٤/١)، وابن ماجه في باب الوضوء ثلاثاً من كتاب الطهارة

(٨) أقول: بل دلت الأخبار على ذلك، ويدل على هذا ما قاله الزيلعي: -روى تحليل اللحية عن النبي عليه الصلاة

والسلام جماعة من الصحابة: عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، وعمار بن ياسر، وابن عباس، وأبو أيوب، وابن

عمر، وعبد الله بن أبي أوفى، وأبو الدرداء، وكعب بن عمرو، وأبو بكر، وجابر بن عبد الله، وأم سلمة. أھـ

ينظر: نصب الراية (٢٣/١).

(٩) ينظر: العناية (٢٠/١).

و "كون السنة: إكمال الفرض في محله"^(١) تُقَرَضُ بكثير من السنن، كغسل الفم والأنف، ومسح الأذنين، والإستنجاء^(٢).

وأجيب: بما فيه تكلف ظاهر^(٣)، غير أنه إنما يحتاج إليه بفرض تسليم تلك المقدمة^(٤)، لكنها في حيز المنع.

٦- [وأصابه] أي كلها.

وهو إدخال بعضها في بعض بماء متقاطر^(٥)، ويغني عنه إدخالها في الماء، ولو غير جارٍ. وهو سنة مؤكدة^(٦)، لما رواه السنن الأربعة: "إذا توضأت فأسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع"^(٧).

(١) وزاد في الهداية: والداخل ليس بمحل للفرض، أي داخل اللحية ليس بمحل للفرض، لعدم وجوب إيصال الماء إليه بالإتفاق. أهـ

ينظر: الهداية (٢٠/١).

(٢) لأن داخل الفم والأنف والأذنين ليس محل الفرض في الوضوء.

ينظر: العناية (١٩/١)، فتح القدير (٢٠/١).

(٣) هو يُشير إلى ما أجاب به الباري في العناية حيث قال: -بأن الفم والأنف من الوجه، إذ لهما حكم الخارج من وجه، والوجه محل الفرض. أهـ

ينظر: العناية (٢٠/١).

(٤) وهي: "كون السنة إكمال الفرض في محله".

(٥) ينظر: البحر الرائق (٢٢/١).

(٦) ينظر: الهداية (٢٠/١)، تحفة الفقهاء (١٣/١)، تبين الحقائق (٤/١).

(٧) رواه أبوداود في سننه في "باب الاستئذان من كتاب الطهارة" (٣١/١)، والترمذي في سننه في "باب تحليل الأصابع

من أبواب الطهارة" (٥٦/١)، والنسائي في سننه في "باب المبالغة في الإستنشاق من كتاب الطهارة" (٥٧/١)، وابن ماجه

في سننه في "باب المبالغة في الإستنشاق من كتاب الطهارة" (١٤٢/١)، وأحمد في مسنده (٣٣/٤).

قال الترمذي^(١): -حديث حسن صحيح.^(٢)

وصارف الأمر قد مرَّ.^(٣)

واعلم: أن الأولى في اليدين: التشبيك، وفي الرجلين^(٤): أن يخلل بخصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى، ويختتم بخصر رجله اليسرى، بذلك ورد الخبر^(٥)، كذا في الدراية^(٦).

[٩/ب] قال في الفتح: "والله أعلم به، (ومثله فيما يظهر أمر إتفاقي* لا سنة مقصودة)"^(٧). وأفاد الحلبي^(٨): أنه جاء من رواية ابن ماجه^(٩) التخليل بالخنصر^(١٠)، أما كونه

(١) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي، الترمذي، من أئمة علماء الحديث، ولد بترمذ سنة ٢٠٩هـ، وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز لطلب الحديث، وتوفي سنة ٢٧٩هـ.

من تصانيفه: الجامع الكبير في الحديث، الشمائل النبوية، التاريخ، العلل في الحديث.

ينظر: وفيات الأعيان (٤٨٤/١)، تهذيب التهذيب (٣٨٧/٩).

(٢) ينظر: عارضة الأحوذى (٥٦/١).

(٣) وهو عدم تعليم النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي كما مرَّ في الصفحة الماضية.

(٤) في نسخة (د): الرجل.

(٥) لم أقف على خبر بهذا المعنى إلا خبر المستورد بن شداد حيث قال: -رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ، ذلك أصابع رجله بخصره". رواه أبو داود في سننه في "باب غسل الرجلين من كتاب الطهارة" (٣٢/١)، والترمذي في سننه في "باب تخليل الأصابع من كتاب الطهارة" (٥٧/١)، وابن ماجه في سننه في "باب تخليل الأصابع من كتاب الطهارة" (١٥٢/١).

وهو حديث صحيح، كما في صحيح ابن ماجه (٧٥/١).

(٦) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (٧/١).

(٧) ينظر: فتح القدير (٢٠/١).

(٨) سبقت ترجمته في ص (١٨٨).

(٩) سبقت ترجمته في ص (٢٣٢).

(١٠) هو حديث المستورد السابق ذكره.

خنصر اليسرى، أو من أسفل فالله أعلم به^{(١)(٢)}.

والمراد بالأسفل: باطن القدم، إلا أن الأقرب أن يُراد به من أسفل الإصبع إلى فوق ظهر القدم، كذا في البحر^(٣).

٧- [وتثليث الغسل] أي جعله ثلاثاً.

قيد به لأنه في المسح غير مسنون، بل هو^(٤) مكروه، كما في المحيط^(٥). وفي الخلاصة: - أنه بدعة^{(٦)(٧)}.

لكن جزم في الخانية بعدم كراهته^(٨).

وفيه إيماءٌ إلى أن الثانية والثالثة سنة، وهو الحق، كما في الفتوح^(٩).

لكن صحح في السراج أنهما سنتان مؤكدتان^(١٠).

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٢) ينظر: حلية المتملي شرح منية المصلي خ (٩٥/١).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٢٢/١).

(٤) سقطت من نسختي (د)، (هـ).

(٥) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٣/ب).

(٦) البدعة لغة: اسم من الابتداء، يقال: بدع الشيء يبدعه: أي أنشأه وبدأه.

وفي الإصطلاح: هي طريقة في الدين مخترعة تظاهي الشريعة، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى.

ينظر: لسان العرب (٣٥١/١)، المصباح المنير ص (٤٤)، الإعتصام للشاطي (١٢٧/١).

(٧) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٣/ب).

(٨) ينظر: الفتاوى الخانية (١٣٤/١).

(٩) ينظر: فتح القدير (٢٠/١).

(١٠) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١٧/أ).

أقول: - وهو المناسب، لإستدلالهم على السنة بأنه - عليه الصلاة والسلام - لمّا إن توضعاً مرتين مرتين، قال: - هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين، ولمّا إن توضعاً ثلاثاً^(١) ثلاثاً، قال: - هذا وضوءي ووضوء الأنبياء من قبلي، فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم".

وروى صدره الدار قطني^{(٢)(٣)}، وعجزه^(٤) من زيادة ابن ماجة^(٥) وغيره. وذلك أنه جعل للثانية جزءاً مستقلاً، وهذا يؤذن بإستقلالها، لا لأنها جزء سنة، فلا يثاب عليها وحدها.^(٦)

ولو اقتصر على الأولى، ففي إثمه قولان: -

قليل: - يأنثم، لتركه السنة المشهورة.^(٧)

(١) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٢) هو علي بن عمرو بن أحمد بن مهدي البغدادي، الإمام الحافظ، المقرئ المحدث، أحد بحور العلم، إنتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بأسماء الرجال، وعلل الحديث، توفي سنة ٣٨٥هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٤٩٩)، المنتظم (١٤/٣٧٨).

(٣) وذلك من رواية المسيب بن واضح عن حفص بن مسيرة بن واضح عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: "توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة، وقال: هذا وضوء من لا يقبل الله منه الصلاة إلا به، ثم توضأ مرتين مرتين، وقال: هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين مرتين، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال: هذا وضوئي ووضوء المرسلين من قبلي"، وقال عنه: - تفرد به المسيب بن واضح عن حفص بن مسيرة، والمسيب ضعيف.

ينظر: سنن الدار قطني (١/٨٣)، تقريب التهذيب (٥/١٠٩).

(٤) سبقت تخريج عجز هذا الحديث في رقم (٧) من ص (٢٤٢).

(٥) سبقت ترجمته ص (٢٣٢).

(٦) وكذا نقله عنه ابن عابدين في حاشيته (١/١٢٣).

(٧) ينظر: البحر الرائق (١/٢٣).

وقيل: لا، لأنه قد أتى بما أمر به، كذا في السراج^(١).

واختار في الخلاصة أنه إن إعتاده أثم، وإلا لا^(٢).

وينبغي أن يكون شقي هذا القول محمل القولين.

قال في البحر: - وينبغي ترجيح عدم الإثم، لقولهم "والوعيد لعدم رؤيته^(٣) الثلاث

سنة"^(٤)، فلو أثم بنفس الترك لما أحتيج إلى هذا الحمل^{(٥)(٦)}.

واختلف في معنى "التعدي والظلم" على أقوال^(٧): - ثالثها: ما جزم به في الهداية^(٨).

وقال في البدائع: - أنه الأصح، لأن ذلك يرجع إلى الإعتقاد، حتى لو رأى سنية

العدد وزاد لقصد الوضوء على الوضوء، أو لطمأنينة القلب، أو نقص حاجة، فلا بأس به^(٩).

(١) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١٧/ب).

(٢) بالرجوع إلى كتاب خلاصة الفتاوى نجد أنه لم يصرح بالإثم، وإنما قال: "إن اعتاده كره".

ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٣/ب).

(٣) أي: إعتقاده.

(٤) ينظر: الهداية (٢٠/١).

(٥) في نسخة (د): المحل.

(٦) ينظر: البحر الرائق (٢٣/١).

(٧) منها: -

٢- الزيادة على أعضاء الوضوء.

١ - الزيادة على الحد المحدود .

ينظر: البحر الرائق (٢٣/١).

(٨) وهو عدم إعتقاده الثلاث سنة.

(٩) ينظر: بدائع الصنائع (٢٢/١).

ونقل في الخلاصة الإتفاق على عدم كراهة الوضوء على الوضوء بعد الفراغ من الأول^(١).

وعارضه في البحر بما في السراج من "أنه مكروه في مجلس واحد، للإسراف"^(٢).

وأقول: -لاتدافع في كلامهم، لاختلاف الموضوع، وذلك إنما في الخلاصة فيما إذا أعاده^(٣) مرة واحدة، وما في السراج فيما إذا كرره مراراً.

ولفظه في السراج: "لوكرر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب، بل يكره، لما فيه من الإسراف"^(٤)، فتدبر.^(٥)

٨- [وَنِيَّتِهِ^(٦)] مصدر مضاف إلى فاعله، أي "نية المتوضئ رفع الحدث

أو إقامة الصلاة" كذا في كافي المصنف^(٧).
وعدل عما هو الظاهر من "كونه مضافاً إلى مفعوله، أي نية الوضوء"^(٨)، لما أن

(١) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٣/ب).

(٢) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١٧/ب)، البحر الرائق (٢٣/١).

(٣) في نسخة (د): إدعاه.

(٤) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١٧/ب).

(٥) لم يرتض ابن عابدين كلام النهر السابق، فاعترض عليه بقوله: -قلت: يرد عليه ما في شرح المنية الكبير حيث قال: -وفيه إشكال، لإطباقهم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها، فإذا لم يؤدبه عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلاة وسجود التلاوة ومس المصحف، ينبغي أن لا يشرع تكراره، لكونه غير مقصود لذاته فيكون إسرافاً.... ومقتضى هذا كراهته، وإن تبدل المجلس ما لم يؤد به صلاة أو نحوها. أهد

ينظر: حاشية رد المحتار (١٢٤/١)، منحة الخالق (٢٣/١).

(٦) النية بالتشديد لغة: القصد.

وإصطلاحاً: قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٧٢٨)، البحر الرائق (٢٤/١).

(٧) ينظر: الكافي خ لوحة (٣/ب)، رمز الحقائق (٧/١).

(٨) كما ذهب إليه العيني والزيلعي.

ينظر: رمز الحقائق (٧/١)، تبين الحقائق (٥/١).

المذهب أنه لابد في تحصيل السنة من أن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة

أورفع الحدث أو إقامة الصلاة أو إمثال الأمر، كما في المعراج.^(١)

[٢/١٠]

وهو ظاهر في أن نية الطهارة لا تكفي^(٢)، *وكأنه لتنوعها^(٣).

ومقتضاه: الإكتفاء بنية الوضوء، بل هي أولى من رفع الحدث، لتنوعه أيضاً.

ومن ثم جزم في فتح القدير: بأنها كافية.^(٤)

وعليه فلا يحتاج إلى تكلف ما مرَّ.

ومحلها: عند غسل الوجه^(٥)، والتلفظ بها مندوب.^(٦)

والأصح أن الوضوء الخالي عنها لا ثواب فيه^(٧)، وقيل: فيه ثواب^(٨)، وقدمرتوهينه^(٩).

(١) ينظر: معراج الدراية خ لوجه (٩/أ)، وكذا في تبين الحقائق (٧/١)، رمز الحقائق (٧/١).

(٢) خلافاً لما في بدائع الصنائع حيث قال: -الصحيح من المذهب أنه إذا نوى الطهارة أجزأه.

ينظر: بدائع الصنائع (٥٢/١).

(٣) أي: أنها تنوع إلى إزالة الحدث والخبث، فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى.

ينظر: حاشية رد المحتار (١١١/١).

(٤) أي: نية الوضوء، كما في فتح القدير (٢١/١).

(٥) البحر الرائق (٢٤/١).

وقال في الأشباه والنظائر: -وينبغي أن يكون محلها عند غسل اليدين، لينال ثواب السنن.

ينظر: الأشباه والنظائر (٩٥/١).

(٦) البحر الرائق (٢٤/١).

(٧) لأنها سنة مؤكدة، لمواظبته -عليه الصلاة والسلام- عليها.

ينظر فتح القدير (٢١/١).

(٨) في نسخة (ب): يثاب.

(٩) ينظر ص (٢١٧).

٩- [ومسح كل رأسه] مستوعبة لرواية الترمذي^(١): - "أنَّ علياً تَوْضِأ فغسل أعضائه ثلاثاً، ومسح رأسه، ثم قال: - هذا وضوء النبي صلى الله عليه وسلم"^(٢).
والتثليث بدعة^(٣).

وقيل: لا بأس به، كذا في الخلاصة^(٤).

وجزم في البدائع بكراهته، على أنه المذهب^(٥).

وروى الحسن^(٦): أنه مسنون، يعني بماء واحد^(٧).

واعترض: بأن البلة صارت مستعملة بالأولى^(٨).

وأجيب: بأن الماء يأخذ حكم الإستعمال لإقامة فرض آخر، لا لإقامة السنة، لأنهما

تبعُ للفرض، ألا ترى أن الإستيعاب (يسن بماء واحد، كذا في العناية^(٩)).

(١) سبقت ترجمته ص (٢٤٤).

(٢) رواه أبو داود في سننه في "باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الطهارة" (٢٦، ٢٥/١)، والنسائي

في "باب غسل الوجه من كتاب الطهارة" (٥٨/١)، والترمذي في "باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من أبواب

الطهارة" (٦٤/١)، وأحمد في مسنده (٨٢، ٧٨/١).

وهو حديث صحيح الإسناد، كما في صحيح أبي داود (٢٤/١).

(٣) ينظر: شرح الكترلنلا مسكين ص (٥).

(٤) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٣/ب).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٢٢/١).

(٦) سبقت ترجمته ص (٢١٠).

(٧) ينظر: الهداية (٢٢/١).

(٨) ينظر: المرجع السابق.

(٩) ينظر: العناية (٢٢/١).

وفيه بحثٌ: إذ قد قرر في كيفية الإستيعاب^(١): أن يبل يديه، ويضع بطون ثلاث أصابع من كل كفٍ على مقدم الرأس^(٢)، ويعزل السبابتين والإبهامين ويجافي الكفين، ويجرهما إلى الرأس، ثم يمسح الفودين^(٣)^(٤) بالكفين، ويجرهما على مقدم الرأس، ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإبهامين، وباطن الأذنين بباطن السبابتين، ويمسح رقبته بظاهر اليدين حتى يصير ماسحاً ببلل لم يصير مستعملاً.

هكذا روت عائشة مسح عليه الصلاة والسلام^(٥)^(٦). انتهى وأجاب في الحواشي اليعقوبية: - بأن قوله "لم يصير مستعملاً" يعني حقيقة، وإن لم يصير مستعملاً حكماً في عضوٍ واحد، فلا تخالف^(٧).

لكن قال الشارح: - الأظهر في كلفيته: أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم الرأس، ويمدهما إلى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس، ثم يمسح أذنيه بإصبعيه ولا يكون الماء مستعملاً بهذا، لأن الإستيعاب بماء واحد لا يكون إلا بهذا الطريق^(٨).

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة (ب).

(٢) في نسخة (و): آخر الرأس.

(٣) في نسخة (د): الفودتين.

(٤) الفودان: - هم ثنية "فود"، وهو معظم شعر الرأس مما يلي الأذن، وناصية الرأس.

ينظر: القاموس المحيط ص (٣٩٢)، المصباح المنير ص (٢٢٤).

(٥) رواه النسائي في سننه في باب صفة وضوء النبي - صلى الله عليه وسلم - من كتاب الطهارة (٥٣/١).

وهو حديث صحيح، كما في صحيح النسائي (٢٣/١).

(٦) ينظر: العناية (٢٢/١)، منية المصلي ص (٢٤، ٢٣).

(٧) ينظر: حاشية يعقوب باشا على العناية (٢٢/١).

وما قاله بعضهم من "أنه يُجافي كفيه تحرزاً عن الإستعمال"^(١) لا يفيد، لأنه لا بد من الوضع والمد، فإن كان مستعملاً بالوضع الأول، فكذا بالثاني.^(٢)

ولأن الأذنين من الرأس، ولأنه لا يحتاج إلى تجديد الماء لكل جزء من أجزاء^(٣) الرأس، فالأذن أولى^(٤).

وكون البداءة^(٥) من المقدّم قول الثاني^(٦)، وهو^(٧) الصحيح^(٨)، لأنه المروي من فعله عليه الصلاة والسلام^(٩).

وروى هشام^(١٠) عن محمد: أنه يبدأ من الهامة^(١١)، وبه قال الحسن

(١) كذا في العناية (٢٢/١).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (٥/١)، البحر الرائق (٢٦/١).

(٣) سقطت من نسخة (و)، وفي نسختي (أ)، (ج): أعضاء.

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٦/١).

(٥) في نسخة (د): اليدين.

(٦) ينظر: تحفة الفقهاء (١٤/١)، فتح القدير (٢٣/١)، مختصر الطحاوي ص (١٨).

(٧) في نسخة (د): فهو.

(٨) ينظر: فتح القدير (٢٣/١).

(٩) ينظر: حديث عائشة في الصفحة الماضية.

(١٠) سبقت ترجمته ص (٢٠٦).

(١١) الهامة هي رأس كل شئ.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٥١٣).

البصري^(١)، كذا في البدائع^(٢).

١٠- [و] مسح كل [أذنيه] داخلهما بالسبابتين، وخارجهما بالإبهامين، هو

المختار^(٣).

و^(٤) عن الحلواني^(٥): يدخل الخنصر في أذنيه ويحركهما^(٦).

[بمائه] أي بماء الرأس^(٧)، لخبر "الأذنان من الرأس"^(٨)، إذ لا جائز أن يراد بهما

(١) هو الحسن بن يسار البصري، التابعي المشهور، كان إمام البصرة، وحبر الأمة في زمنه، ولد بالمدينة سنة ٢١ هـ، وشبَّ في كنف علي بن أبي طالب، وسكن البصرة، وعظمت هيئته في القلوب، وكان له مواقف مع الحجاج، وتوفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ، له كتاب في فضائل مكة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢٣/٥).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (١٤/١).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٢٦/١).

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري، أبو محمد، الملقب بشمس الأئمة، إمام الحنفية في وقته ببخارى، نسبته إلى عمل الخلاء، وربما قيل "الحلواني"، توفي ببخارى سنة ٤٤٨ هـ.

من كتبه: المبسوط، الفتاوى، شرح أدب القاضي، النوادر.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧٧/١٨)، الجواهر المضيئة (٤٢٩/٢)، تاج التراجم ص (١٢٨)، الفوائد البهية ض (٩٥).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٢٦/١).

(٧) ينظر: رمز الحقائق (٧/١)، شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٥).

(٨) هذا الحديث رواه من الصحابة: أبي أمامة وعبد الله بن زيد وابن عباس وأبي هريرة وأبي موسى وابن عمر.

وأصح حديث منها حديث عبد الله بن زيد الذي رواه ابن ماجه في سننه في "باب الأذنان من الرأس من كتاب الطهارة" (٤٨/١)، والدار قطني (٩٦/١)، صحيح ابن ماجه (٥٦/١).

أما بقية الأحاديث فقد ضعفها الدار قطني في سننه (٩٦/١-١٠٠). وكذا في نصب الراية (١٨/١).

بيان الخِلْقَةِ فقط^(١)، لأنه -عليه الصلاة والسلام- لم يبعث لذلك، ولا يبان أنَّهما ممسوحتان كالرأس، لأن الإشتراك بين الشيئين* في حكم لا يوجب كون أحدهما من الآخر، وإلا لزم أن تكون الرجل من الوجه، لإشتراكهما^(٢) في الغسل، فتعين أنَّهما يُمسحان بماء الرأس^(٣)، وإستدلال بعضهم: برواية ابن عباس "أنه -عليه الصلاة والسلام- مسح رأسه وأذنيه بماء واحد، وقال: الأذنان من الرأس"^(٤).

ثم ذكر ما مرَّ من التردد، فيه نظر:

أما أولاً: فلأنَّ الثابت عند ابن عباس إنما هو -عليه الصلاة والسلام- قال: -الأذنان من الرأس". رواه الطبراني^(٥) (والدارقطني^(٦))^(٧)، وروى ابن خزيمة^(٨)

(١) ينظر: الهداية (١/١٨).

(٢) في نسخة (و): :: لإستدراكهما.

(٣) ينظر: العناية (١/١٨).

(٤) رواه الدار قطني في سننه (١/١٠٨).

وإسناده ضعيف، كما في تقريب التهذيب (١١/٤٢٤).

(٥) سقطت من نسخ: (ج)، (و)، (ز).

والطبراني تقدمت ترجمته ص ().

(٦) ما بين القوسين مثبت من نسخ (ج)، (و)، (ز).

والدار قطني تقدمت ترجمته ص (٢٤٦).

(٧) رواه الطبراني في معجمه الكبير (٩/٣٧)، والدار قطني في سننه، وقال عنه: -فيه إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف.

ينظر: سنن الدار قطني (١/١٠٧).

(٨) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، إمام نيسابور في زمنه، كان فقيهاً عالماً بالحديث وأحكامه، توفي

سنة ٣١١ هـ، وزادت مصنفاته على "١٤٠" مصنفاً، منها: التوحيد، مختصر المختصر المسمى بـ "صحيح ابن خزيمة".

ينظر: شذرات الذهب (٣/٤٧)، طبقات الشافعية (٢/١٣٠).

وابن حبان^(١) والحاكم^(٢) عنه: "ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه: ثم غرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه"^(٣)، ولم يقل: -الأذنان من الرأس. وأما ثانياً: فلأن بتقدير التسليم، لا حاجة حينئذٍ إلى التردد، إذ البيان الفعلي منه صلى الله عليه وسلم يعين المقصود^(٤)، وما روي أنه صلى الله عليه وسلم "أخذ ماءً جديداً"^(٥)، يجب حمله على فناء^(٦) البلة^(٧).
أما لو أخذه مع بقاءها، ففي الخلاصة وعليه جرى مسكين^(٨): أنه حسن^(٩).

-
- (١) هو محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ التميمي البُستي، الإمام المحدث، نسبته إلى "بست" بخراسان، رحل رحلة إلى الجزيرة والشام ومصر، وتولى قضاء سمرقند، وتوفي سنة ٣٤٥هـ.
من مصنفاته: المسند الصحيح في الحديث، روضة العقلاء، الأنواع والتقايم.
ينظر: شذرات الذهب (١٦/٣)، طبقات السبكي (١٧١/٢).
- (٢) هو محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الظبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين، ولد بنيسابور سنة ٣٢١هـ، ورحل إلى العراق، وأخذ عن ألفي شيخ، وولي القضاء بنيسابور سنة ٣٥٩هـ.
من مصنفاته: تاريخ نيسابور، المستدرک علی الصحيح، فضائل الشافعي، معرفة علوم الحديث.
ينظر: طبقات السبكي (٦٤/٣)، وفيات الأعيان (٤٨٤/١).
- (٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه (٨٣/١)، والحاكم في المستدرک (١٥/١)، وابن حبان في صحيحه (٢٠٨/٢). وهو حديث صحيح.
- (٤) ينظر: البناية (٢٧/١).
- (٥) هو ما رواه الحاكم والبيهقي من حديث حبان بن واسع عن أبيه أنه سمع عبد الله بن زيد يذكر له أنه رأى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتوضأ فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذ لرأسه". وقال عنه الحاكم: صحيح على شرط مسلم. ينظر المستدرک (١١٥/١)، السنن الكبرى (٦٥/١).
- (٦) في نسخة (د): بقاء.
- (٧) ينظر: البحر الرائق (٢٧/١).
- (٨) سبقت ترجمته ص (٢٥٥).
- (٩) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٣/ب)، شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٥).

وعلى هذا فالخلاف إنما هو في الإكتفاء بماء الرأس لإقامة السنة، عندنا: يكون مقيماً
للسنة، وعنده^(١): لا^(٢).

أما في الجديد فإنه يكون مقيماً لها إتفاقاً، كذا في البحر^(٣).

١١- [والترتيب] بين الفرائض، وهو أن يبدأ بمابدأ الله به^(٤).

وإليه أشار بقوله [المنصوص] أي المذكور في النص^(٥)، لا المنصوص عليه من
الشارع، كما فهمه الشارح^(٦)، فعدل إلى المنصوص عليه من العلماء^(٧)، على أنه
يجوز أن يراد به المنصوص عليه من الشارع كما قال بعضهم، وذلك أنه عليه
الصلاة والسلام لما بينه بفعله حين واطب عليه^(٨)، كان ذلك نصاً من قبيل السنية
الفعلية، لا المنصوص عليه في آية الوضوء، لأنها خلية عن الدلالة عليه

(١) أي عند الشافعي.

(٢) قال في الأم: -وأحب أن يمسح ظاهر الأذنين بماء غير ماء الرأس.

وعلل له في المذهب: -لأنه عضو متميز عن الرأس في الاسم والخلقة، فلا يتبعه في الطهارة كسائر الأعضاء.
ينظر: الأم (٢٦/١)، المذهب (٤١٠/١).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٢٧/١).

(٤) ينظر: رمز الحقائق (٧/١).

(٥) أي في نص القرآن، وهي آية الوضوء.

ينظر: مستخلص الحقائق ص (٣١).

(٦) في نسخة (د): الشارح.

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٦/١)، وكذا في رمز الحقائق (٧/١).

(٨) لأن كل من حكى وضوءه صلى الله عليه وسلم حكاه مرتباً.

ينظر: تبين الحقائق (٦/١)، المغني (١٨٠/١).

عندنا ^(١).

وهذه السنة مؤكدة في الأصح ^(٢).

قال ابن العز ^(٣)^(٤): وينبغي أن يكون واجباً للمواظبة، ولأنه - عليه الصلاة والسلام - حين سُئِلَ عن البداءة بالصفة والمروة في السعي قال: -إبدأوا بما بدأ الله به ^(٥)، والبداءة بالصفة واجبة، والعبرة لعموم اللفظ ^(٦).

وأقول: -لفظ "ما" وإن كان من أدوات العموم ^(٧)، إلا أن الظاهر أن هذا العلم أُريد به خاص للدليل إقتضاه، وقد ^(٨) روى أنه عليه الصلاة والسلام نسي مسح رأسه ثم تذكر فمسحها، ولم يعد غسل رجله ^(٩).

(١) ينظر: تبين الحقائق (٦/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) في نسخة (ب): الغزنوي.

(٤) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي، ولد بدمشق سنة ٧٣١هـ، وكان قاضي القضاة فيها، ثم في الديار المصرية، ثم بدمشق، وبها توفي سنة ٧٩٢هـ.

له تصانيف منها: التنبيه على مشكلات الهداية، النور اللامع فيما يُعمل في الجامع، شرح العقيدة الطحاوية.

ينظر: شذرات الذهب (٣٢٦/٦)، هدية العارفين ص (٧٢٦/١).

(٥) رواه الترمذي في سننه في "كتاب الحج"، وقال عنه: -حديث حسن صحيح (١٠٣/٢)، والنسائي في سننه في كتاب مناسك الحج (٥٣/٢).

(٦) ينظر: العناية (١٨٦/١).

(٧) ينظر: تيسير التحرير (١٩٩/١)، أصول السرخسي (٢٣٤/١).

(٨) سقطت من نسخة (أ).

(٩) ونصه: عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: -توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ثم يديه ثم رجله. ولم أجد نصه في كتب الحديث بهذا اللفظ، ولكن ذكره النووي في المجموع وضعفه (٤٦٦/١).

وقد روى البخاري^(١): "أنه عليه الصلاة والسلام- تيمم، فبدأ بذراعيه قبل وجهه"^(٢) إلا أن الحديث الأول ضعفه النووي^(٣)، وبتقدير تسليم صحته، فموجب الترتيب يسقط بالنسيان، وعليه فلا يتم الإلزام.

١٢- [والولاء] بكسر الواو، يقال: والى بينهما ولأء: تابع، وأفعل هذه الأشياء على الولاء: أي متابعة، كذا في الصحاح^(٤).

وعرفه الشارح^(٥) بـ: "غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول"^(٦).

زاد الحدادي^(٧): "مع إعتدال الهواء والبدن، وعدم العذر، حتى لو فنى مأوه فذهب

(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الحافظ للحديث، ولد ببخارى سنة ١٩٤ هـ، ونشأ يتيماً، وقام برحلة طويلة في طلب الحديث، وسمع من ألفي شيخ، وتوفي بسمرقند سنة ٢٥٦ هـ.

من تصانيفه: الجامع الصحيح، الضعفاء، التاريخ، الأدب المفرد، خلق أفعال العباد.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٦/١٥)، وفيات الأعيان (٤٥٥/١).

(٢) رواه البخاري في "باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء من كتاب التيمم" (٧٩/١)، ومسلم في "باب التيمم من كتاب الحيض" (٢٨١/١)، وأبو داود في سننه في "باب التيمم في الحضر من كتاب التيمم" (٧٩/١).

(٣) هو يحيى بن شرف بن مري النووي الحوراني الشافعي، الفقيه المحدث، مولده في "نوى" بحوران بسوريا سنة ٦٣١ هـ، ووفاته سنة ٦٨٦ هـ.

من تصانيفه: تهذيب الأسماء واللغات، المجموع شرح المذهب، روضة الطالبين شرح المنهاج، شرح صحيح مسلم.

ينظر: النجوم الزاهرة (٢٧٨/٧)، طبقات الشافعية (١٥٦/٥).

(٤) ينظر: الصحاح (٢٥٣٠/٦)، أنيس الفقهاء ص (٢٦١)، القاموس المحيط ص (١٧٢٣).

(٥) سقطت من نسخة (و).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٦/١)، وكذا في مستخلص الحقائق ص (٣١).

(٧) هو أبو بكر بن علي بن محمد الحداد الزبيدي، ولد بزبيدة باليمن، وتوفي بها سنة ٨٠٠ هـ.

من مصنفاته: السراج الوهاج، الجوهرة النيرة وكلاهما شرح لمن القدوري، وكتاب في التفسير.

ينظر: البدر الطالع (١٦٦/١)، الأعلام (٦٧/٢).

لطلبه، فلا بأس به على الأصح^(١).

وفي المعراج: عن الحلواني^(٢): *تخفيف الأعضاء قبل غسل القدمين، فيه ترك للولاء^(٣).

قال في البحر: وعرفه الأكمل^(٤) في التقرير بـ: "التتابع في الأفعال من غير أن يتخللها جفاف عضو مع إعتدال الهواء"، وظاهره أن الأول لو جف بعد غسل الثاني، لم يكن ولاء، وعلى الأول يكون ولاء، وهو الأولى^(٥).

وأقول: -الظاهر أنه لا يكون ولاء، وما مر^(٦) عن الحلواني يؤيده، ويحمل الثلثي في كلام الشارح على ما بعد الأول^(٧)، لا على ما يلي الأول^(٨).

(١) ينظر: الجوهرة النيرة (٨/١).

(٢) سبقت ترجمته ص (٢٥٣).

(٣) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (١٣/١).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين الباري، نسبته إلى "بابرت": مدينة في أرمينية.

قال عنه ابن قطلوبغا: -برع وساد، وأفق ودرس وأفاد، وصنف فأجاد، كانت وفاته سنة ٧٨٦هـ.

من مصنفاته: العناية شرح الهداية، التقرير شرح أصول البزدوي، الأنوار شرح المنار، شرح مختصر ابن الحاجب.

ينظر: شذرات الذهب (٦/٢٣٩)، تاج التراجم ص (٢٣٥)، الفوائد البهية ص (١٩٥).

(٥) ينظر: البحر الرائق (١/٢٧).

(٦) أي: من كلام صاحب المعراج السابق.

(٧) قال ابن عابدين: أي فيراد بالثاني: جميع ما بعد الأول لا ما يليه فقط.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١/١٢٧).

(٨) قال ابن عابدين عن هذا: -ولا يخفى بعده، لما في السراج: -حده: أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل ما بعده.

وفي شرح المنية: -وهو أن يغسل كل عضو على أثر الذي قبله ولا يفصل بينها بحيث يجف السابق.

ولا يخفى أيضاً أن مامر عن الحلواني صادق على التعريفين، وأن حمل التعريف على الأول أقرب من عكسه بأن يراد من

قوله "من غير أن يتخللها جفاف عضو": أي من غير أن يجف عضو قبل غسله ما بعده.

ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١٧/أ)، حلية المتلمي خ (١٠٨/١)، حاشية ابن عابدين (١/١٢٧).

(وقيل: "هو أن لا" ^(١) يشتغل بين أفعال الوضوء بعمل ليس منه" ^(٢))، وقيل: "هو أن لا يمكن في أثناءه" ^(٣) مقدار ما يجف فيه العضو"، حكاهما في البدائع ^(٤).

وأعلم: - أن مقتضى تعريف الولاة أنه لو توضأ وضوءاً منكوساً، غسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الأول أنه يكون آتياً بسنة الولاة.

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة (و).

(٣) سقطت من نسختي (ج)، (ز)، وفي نسخة (أ): الثانية.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (١/٢٢).

مستحبات الوضوء

[ومستحبه] هو: الشيء المحبوب لغة^(١).

وعرفاً: قيل: هو ما فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتركه أخرى، والمندوب: هو ما فعله مرة أو مرتين تعليمًا للجواز^(٢).

وفيه قصور إذ ما رغب فيه^(٣) كذلك.

لكن المصنف كثيراً ما يعبر بالمندوب مريداً به المستحب.

وهو ظاهر في عدم الفرق بينهما، وعليه الأصوليون^(٤).

ومن ثم قال في التحرير: ما لم يواظب عليه مندوب ومستحب، وإن لم يفعله بعد ما رغب فيه^(٥).

١- [التيامن] أي: البداءة باليمين في المغسول من أعضاء الوضوء^(٦).

قيد به غير واحد^(٧) إحترازاً عن الممسوح كالأذنين، فإنه يندب مسحهما معاً، لأنه

(١) ينظر: القاموس المحيط ص (١٣٥٦)، المصباح المنير ص (٦٥)، مختار الصحاح ص (١١٩).

(٢) قال في البحر: - وهذا التعريف عند الفقهاء.

ينظر: البحر الرائق (٢٧/١).

(٣) ولم يفعله، كما في البحر الرائق (٢٧/١).

(٤) وأيد هذا ابن عابدين بقوله: - وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب، فيسمى مستحباً من حيث أن الشارع يحبه ويؤثره، ومندوباً من حيث أنه بين ثوابه وفضيلته. أهـ

ينظر: حاشية رد المحتار (١٢٨/١).

(٥) ينظر: التحرير (٢٤٢/١).

(٦) وهما اليدان والرجلان، كما في رمز الحقائق (٧/١).

(٧) كما في رمز الحقائق (٧/١)، الجوهرة النيرة (٨/١)، بدائع الصنائع (٢٢/١)، البحر الرائق (٢٨/١).

أسهل.

والحق بعضهم الخدين بهما^(١).

نعم إذا لم يمكنه ذلك بأن كان أقطع^(٢)، بدأ باليمين^(٣).

وإنما تُدب: لما في الكتب الستة: "كان عليه الصلاة والسلام يُحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنعله وترجله وشأنه كله"^(٤) بناءً على أن المحبوبة لا تستلزم المواظبة، إذ كل المندوبات محبوبة له عليه الصلاة والسلام، ومعلوم أنه لم يواظب عليها^(٥).

لكن في أبي داود^(٦): "إذا توضأتم فابدأوا بيمينكم"^(٧).

وقد صرح غير واحد: "أن كل وضوءه عليه الصلاة والسلام بتقلسم اليمنى على اليسرى"، وذلك إنما يُفيد المواظبة، فالحق أنه سنة، كذا في الفتح^(٨).

(١) ينظر: البحر الرائق (٢٨/١).

(٢) أي: مقطوع اليد.

(٣) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (١٦/ب).

(٤) هذا الحديث متفق عليه من رواية عائشة - رضي الله عنها -، وقد رواه البخاري في "باب التسمية في الوضوء من كتاب الصلاة" (٥٣/١)، ومسلم في "باب التيامن في الطهور من كتاب اللباس" (٣٩٠/٢)، والترمذي في "باب ما يستحب من التيمن في الطهور من أبواب الجمعة" (٨٦/٣)، وابن ماجه في "باب التيمن في الوضوء من كتاب الطهارة" (١٤١/١)، وأحمد في مسنده (١٣٠، ٩٤/٦).

(٥) كذا في فتح القدير (٢٣/١).

(٦) سبق ترجمته ص (٢٠٦).

(٧) هذا الحديث من رواية أبي هريرة، وقد رواه أبو داود في "باب الإنعال من كتاب اللباس" (٣٩٠/٢)، وابن ماجه في "باب اليمين في الوضوء من كتاب الطهارة" (١٤١/١)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٩/١)، وابن حبان في المستدرك (١٩٥/١). وهو حديث صحيح، كما في صحيح أبي داود (٦٣/٢).

(٨) ينظر: فتح القدير (٢٣/١).

لكن قدمنا أنهما^(١) إنما تفيد السنيّة إذا كانت على وجه العبادة (لا العادة، كما هنا).^(٢)
سلمنا أن المواظبة هنا كانت على وجه العبادة^(٣) لكن عدم الإختصاص
ينافيها^(٤)، ولو على سبيل العبادة، كما قاله بعض المتأخرين^(٥).

٢- [ومسح رقبته] بظاهر يديه^(٦).

وقيل: أنه بدعة^(٧).

والأصح: أنه أدب، كذا في الخلاصة^(٨).
وقال الفقيه أبو جعفر^(٩): "أنه سنة"، وبه أخذ كثير من العلماء، كذا في

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) أي: أن مواظبته - عليه الصلاة والسلام - على التيامن من قبيل العادة لا العبادة، وعلى هذا فلا تفيد السنيّة.

ينظر: البحر الرائق (٢٨/١).

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة (و).

(٤) أي: عدم إختصاص التيامن بالوضوء المستفاد من قوله "وشأنه كله" ينافي كونه سنة له، وإنما يندب له كما يندب
لغيره، كالتنعل والترجل.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٢٩/١)، منحة الخالق (٢٨/١).

(٥) إعترض على هذا ابن عابدين بقوله: قلت يرد عليه المواظبة مع النية والسواك بلا إختصاص بالوضوء، مع أنهما من
سنّة. أهـ

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٢٩/١)، منحة الخالق (٢٨/١).

(٦) ينظر: فتح القدير (٢٣/١).

(٧) سبق تعريف البدعة ص (٢٤٥).

(٨) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٣/ب).

(٩) هو محمد بن عبد الله بن محمد الهندواني، البلخي، ويقال له: "أبي حنيفة الصغير" لكمالته في الفقه، توفي ببخارى
سنة ٣٦٢هـ.

ينظر الجواهر المضيئة (١٩٢/٣)، تاج التراجم ص (٢٢٠)، الفوائد البهية ص (١٧٩).

مسكين^(١)، لأنه - عليه الصلاة والسلام - مسح ظاهر رقبته مع مسح الرأس^(٢).
ولا كلام أن مسح الحلقوم بدعة^(٣).

تكميل:-

بقي من السنن:

١٣-الدلك، كما في الخلاصة^(٤)، خصوصاً في الشتاء^(٥).

وهو: إمرار اليد على الأعضاء المغسولة في المرة الأخرى، كذا في منية المصلي^(٦).

١٤-وترك الإسراف، كما في الخانية^(٧)،^(٨).

(١) ينظر: شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٥).

(٢) وهو ما رواه طلحة بن معرّف عن أبيه عن جده: "أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال، وما يليه من مقدم العنق".

رواه أبو داود في "باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الطهارة" (٤٥/١)، وأحمد في مسنده (٤٨/٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٠/١)، والطبراني في معجمه الكبير (٦٥٤/٢، ٦٥٦). وفي الحديث ثلاث علل: الضعف والجهالة والاختلاف في صحبة مطرف لوالده.

ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٧٠/١).

والقذال: هو جماع مؤخر الرأس.

ينظر: المصباح المنير ص (٢٥٦)، القاموس المحيط ص (١٣٥٣).

(٣) ينظر: فتح القدير (٢٣/١)، شرح الكتر ص (٥)، البحر الرائق (٢٨/١).

(٤) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١١/ب).

(٥) ينظر: البحر الرائق (٢٩/١).

(٦) ينظر: منية المصلي ص (٢٥).

(٧) في نسختي (ج)، (ز): الخلاصة.

(٨) ينظر: الفتاوى الخانية (٣٤/١).

وعدهما في الفتح من الأداب^{(١)(٢)}.

قال في البحر: -ولعل ما في الخانية^(٣) أوجه، لأنه على كونه مندوباً لا يكون الإسراف مكروهاً، وعلى كونه سنة^(٤) يكون مكروهاً تنزيهاً^{(٥)(٦)}.

* وصرح الزيلعي^(٧): بكراهته، وكراهة لطم الوجه بالماء^(٨)، وحينئذ فيكون سنة لا مندوباً.

وفي المنتقى^(٩): جعل الإسراف من المنهيات^(١٠)، فتكون تحريمية.

(١) في نسخة (د): الأدب.

(٢) ينظر: فتح القدير (٢٤/١).

(٣) في نسخ (ب)، (ج)، (ز): الخلاصة.

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) المكروه عند الحنفية نوعان وهما: -

١- ما يكره تحريماً: -وهو ما ثبتت كراهته بدليل مظنون الثبوت أو الدلالة، وهو ما كان إلى الحرمة أقرب.

٢- ما يكره تنزيهاً: -وهو ما كان تركه أولى من فعله، وهو ما كان إلى الحل أقرب.

ينظر: التلويح (١٢٦/٢)، حاشية ابن عابدين (٦٦٧/١).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٢٩/١).

(٧) سبقت ترجمته ص (٢٩).

(٨) ينظر: تبين الحقائق (٧/١)، وكذا في بدائع الصنائع (٢٣/١).

(٩) في نسخة (د): المبتغى.

(١٠) لم أقف عليه، لكن ذكره في البحر الرائق (٢٩/١).

وقد ذكر المحقق آخرًا: أنَّ الزيادة على الثلاث مكروهة، وهي من الإسراف^(١).
وأقول^(٢): -لانسلم أن ترك المندوب غير مكروه تترىها، لما في فتح القدير
من "الجنائز والشهادات": أن مرجع^(٣) كراهة التزیه خلاف الأولى^(٤).
ولاشك أن تارك المندوب آت بخلاف الأولى، والظاهر أنه^(٥) مكروه تحريمًا، إذ
إطلاق الكراهة مصروفٌ إلى التحريم، فما في المنتقى موافق لما في السراج^(٦).
والمراد بالسنة: المؤكدة، لإطلاق النهي عن الإسراف، وبه يضعف جعله مندوبًا.
نعم لطم الوجه بالماء مكروه تترىها^(٧).

قال الحلبي^(٨): والمسألة مُقيدة بماء النهر والمملوك، أما الموقوف على من
يتطهر، فلا خلاف في حرمة الإسراف فيه، وماء المدارس من هذا القبيل^(٩). إنتهى

(١) ينظر: البحر الرائق (٢٩/١).

(٢) هذا ردٌ على كلام البحر السابق: لأنه على كونه مندوبًا لا يكون الإسراف مكروهًا.

(٣) في نسخة (د): يرجع.

(٤) ينظر: فتح القدير (٤٩٠/١)، (٢١٩/٥).

(٥) أي: الإسراف، كما في منحة الخالق (٢٩/١).

(٦) في نسخة (أ)، (د): الشرح.

وقد علق على هذا ابن عابدين بقوله: -وصوابه "لما في الخانية" إذ لا ذكر للسراج لا في كلامه ولا في كلام
الشارح. أهـ

ينظر: منحة الخالق (٢٩/١)، وكذا في التعليقات على نسخة (هـ) من هذا المخطوط لوحة (١٥/ب).

(٧) كذا في تبين الحقائق (٧/١).

(٨) سبقت ترجمته ص (١٨٨).

(٩) ينظر: حلية المتلمي خ لوحة (١١٠/١).

ومن الآداب:-

٣- إستقبال القبلة.

٤- ووضع الإناء على يساره، إلا أن يقترب منه فعلى يمينه.

٥- وجعل يده على عورته، وغسلها ثلاثاً.

٦- والتأهب للوضوء قبل الوقت في غير صاحب العذر.

قال الحلبي^(١):- وعندي أنه من أداب الصلاة.^(٢)

٧- والذكر المحفوظ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.^(٣)

قال الهندي^(٤) وغيره:- ولم يثبت منه إلا الشهادتين^(٥) بعد الفراغ من الوضوء^(٦)^(٧).

٨- وشربه فضل ماء^(٨) وضوئه قائماً مستقبلاً.

(١) سبقت ترجمته ص (١٨٨).

(٢) ينظر: حلية المتملّي خ (١١٤/١).

(٣) ينظر: تبين الحقائق (٢٩/١).

(٤) سبقت ترجمته ص (٢١٨).

(٥) الصواب: "إلا الشهادتان"، لأنه إستثناء مفرغ، وهذا تحريف من النسخ لا المؤلف.

ينظر التعليقات على نسخة (هـ) لوجه (١٦/ب).

(٦) لحديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنّ محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل منها أيها شاء" رواه مسلم في "باب الذكر المستحب عقب الوضوء من كتاب الطهارة" (٢١٠/١)، وأبو داود في "باب ما يقول الرجل إذا توضأ من كتاب الطهارة" (٣٨/١)، والنسائي في "باب القول بعد الفراغ من الوضوء من كتاب الطهارة" (١٩٥/١).

(٧) ينظر: المجموع (٥٠١/١).

(٨) سقطت من نسخة (هـ).

٩- وأن يتوضأ في موضع طاهر، لأنَّ لماء الوضوء حرمة، كذا في المضمرات^(١).
١٠- وأن يبدأ في غسل الوجه من أعلاه، وفي اليد والرجل من أطراف الأصابع، كما
في الدراية^(٢).

١١- وقد منا أنه يبدأ في المسح من مقدم رأسه.

١٢- وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة.

والمندوبات كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

(١) لم أقف على هذا الكتاب.

(٢) ينظر: كمال الدراية خ لوجه (٨/ب).

"نواقض الوضوء"

[وينقضه]

لما فرغ من الفرائض ومكملاتها شرع فيما يرفع حكمها بعد وجودها، ولا خفاء أن رافع الشيء يعقبه^(١)، والنقض^(٢) في الأجسام: إبطال تركيبها^(٣)، وفي المعاني: إخراجها عما هو المطلوب منها^(٤).

قيل: الأول حقيقة والثاني مجاز^(٥).

١- [خروج نجس] بفتح الجيم: إسم لعين النجاسة^(٦).

وبكسرها: لما لا يكون طاهراً^(٧)، فهو أعم^(٨).

وحينئذ فيصبح ضبطه في المختصر بهما، غير أن الفتح أليق^(٩)، لبعده عن التكلف، وهو

(١) ينظر: العناية (٢٤/١).

(٢) النقض في اللغة: ضد الإبرام، يقال: نقض البناء والخليل: أي حله، والنقض إفساد ما أبرمت من عقد وبناء، وإلى ذلك يرجع معنى "نواقض الوضوء" أي: الأشياء التي بفعلها يفسد الوضوء.

ينظر: تاج العروس (٩٣/٥)، تهذيب الأسماء واللغات (١٧١١/٣).

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٤) ينظر: فتح القدير (٢٤/١)، العناية (٢٤/١)، البناء (١٩٤/١)، الجوهرة النيرة (٨/١)، البحر الرائق (٢٩/١).

(٥) ينظر: العناية (٢٤/١).

(٦) ينظر: الصحاح (٩٧٨/٢)، لسان العرب (٥٨٦/٣)، المصباح المنير ص (٣٠٦).

(٧) ينظر: المراجع السابقة.

(٨) كذا في البحر الرائق (٢٩/١).

(٩) وكذا أيده الحسكفي وابن عابدين، لأن المراد ما هو متنجس كالثوب، وحينئذ فيكون ضبطه بالفتح متعين.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٣٩/١)، منحة الخالق (٢٩/١).

الرواية، كما قال صدر الشريعة^(١):- ولا فرق بينهما لغة.^(٢)

ولم يقل: "نجس خارج" إيماء إلى أن الناقض إنما هو الخروج لا النجس، إذ لو نقض لما حصلت طهارة الشخص، إذ الإنسان^(٣) مملوءٌ بالدماء، كذا قالوا^(٤).

لكن الظاهر أن الناقض إنما هو النجس الخارج، لا خروجه المجرد^(٥) عن كون النجس مؤثراً للنقض، مع أن الضد هو المؤثر في رفع ضده، والخروج شرط فقط، ولا وجود للمشروط دون شرطه، فلا يرد مأمراً^(٦).

[مِنْهُ] أي من المتوضئ.

[٢/١٢] * زاد بعضهم^(٧): "الحي"، إحترازاً من الميت، فإنه لو خرجت منه نجاسة لم يعد وضوءه، بل يغسل موضع النجاسة فقط^(٨).

قيل: فيه بحث، إذ لا يلزم من عدم وجوب^(٩) إعادة وضوءه عدم إنتقاضه، إلا لو

(١) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبي البخاري، صدر الشريعة الأصغر بن صدر الشريعة الأكبر، من علماء الحكمة والطبيعات وأصول الفقه والدين، توفي سنة ٧٤٧ هـ.

من تصانيفه: التنقيح في أصول الفقه، وشرحه التوضيح، النقاية شرح الوقاية، الوشاح في علم المعاني.

ينظر: تاج التراجم ص (١٤٢)، الفوائد البهية ص (١٠٩)، هدية العارفين (١/٦٤٩).

(٢) ينظر: النقاية (١/٢٧).

(٣) في نسخة (د): الشخص.

(٤) ينظر: الهداية (١/٢٤)، البناية (١/١٩٥)، البحر الرائق (١/٢٩).

(٥) في نسختي (د)، (و): المخرج.

(٦) ينظر: فتح القدير (١/٢٤).

(٧) كما في تحفة الفقهاء (١/١٧)، العناية (١/٢٥).

(٨) ينظر: العناية (١/٢٥)، بدائع الصنائع (١/٢٤)، البناية (١/١٩٤).

(٩) في نسخة (و): وجود.

وجب دفنه^(١) بالوضوء، لكنه لا يجب.

وأقول: —ظاهر تعليلهم المسألة في بابها بأنه" لو كان الخروج حدثاً، لكان الموت فوقه"^(٢) يفيد أنه ليس بناقض أصلاً.

ثم قيل: يخرج من عموم كلامه "الريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة" إذ لا تنقض الوضوء في الأصح، كذا في مسكين^(٣).

ورُدَّ: بما في الشرح من أنه^(٤) إحتلاجٌ وليس بريح^(٥).

ودفعه بعض المتأخرين: بأنه مرجعه إلى الريح على ما في كتب الطب.

لكن بتسليمه: ليست بمنبعثة عن محل النجاسة فالريح لم تنقض إلا لذلك، لا لأن عينها نجسة^(٦) على الأصح^(٧)، حتى لو إبتلت سراويله أو الموضع الذي تمر به الريح لم يتنجس عند العامة بخروجه^(٨).

وأما الدودة الخارجة من الذكر فالناقض ما عليها^(٩)، وقيل: نجسة^(١٠).

(١) سقطت من نسختي (د)، (و).

(٢) ينظر: البحر الرائق (٣٥/١).

(٣) ينظر: شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٥).

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) ينظر: تبين الحقائق (٧/١)، فتح القدير (٢٥/١)، البناية (١٩٥/١).

(٦) في نسخة (ز): غير نجسة.

(٧) ينظر: البحر الرائق (٣٠/١).

(٨) ينظر: تبين الحقائق (٨/١).

(٩) لأنهما لا تغلو عن قليل نجاسة، كما في بدائع الصنائع (٢٥/١).

(١٠) نظراً لتولدها من النجاسة، كما في المرجع السابق.

وأما الخارجة من فرجها، ففي الشرح: لا تنقض، وعند محمد: تنقض^(١).
وهو الظاهر، وقد حكى الحدادي^(٢) الإجماع عليه^(٣)، وجزم به^(٤) في الخانية^(٥).
ثم الخروج يتحقق بالظهور، فلو نزل البول إلى القلفة^(٦) تنقض، لا إلى القصبة^(٧).
واعترض: بأنه ليس له حكم الظاهر، بدليل عدم وجوب إيصال الماء إليه في
الغسل^(٨).

وأجيب: بأنَّ الراجح وجوبه، إلا أنَّ المعتمد خلافه، للخرج^(٩).
قال البزازي^(١٠): "وكلما وصل إلى الداخل ثم عاد نقض، لعدم انفكاكه عن

(١) ينظر: تبين الحقائق (٨/١).

(٢) سبقت ترجمته ص (٢٥٨).

(٣) ينظر: الجوهرة النيرة (٩/١).

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) ينظر: الفتاوى الخانية (٣٧/١).

(٦) القلفة بفتح القاف: هي الجلدة التي تُقطع في الختان.

ينظر: المصباح المنير ص (٢٦٥)، القاموس المحيط ص (١٣٤٥).

(٧) القصبة بفتح القاف: هي مجرى البول.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٠٦٠).

(٨) ينظر: فتح القدير (٢٥/١).

(٩) ينظر: المرجع السابق.

(١٠) هو محمد بن محمد بن شهاب الكردي الخوارزمي، الشهير بالبزازي، من كبار فقهاء الحنفية الكبار، أصله

من "كردر": بلدة بخوارزم، ولد سنة ٥٩٩ هـ، وتنقل في بلاد القرم والبلغار، وحج واشتهر، وكان يفتي، وتوفي ببخارى

سنة ٦٤٢ هـ، ومن تصانيفه: الفتاوى البزازية، أدب القضاء، مختصر في بيان تعريفات الأحكام.

ينظر: شذرات الذهب (١٧٣/٧)، الفائد البهية ص (١٤٣).

بلّة، وإن لم يتم الدخول بأن كان طرفه في يده أُعتبرت البلّة، حتى لا يفسد صومه في أصح الروايتين^(١).

والخنثى^(٢) المشكل إذا إتضح، كان الفرج الآخر بمنزلة القرحة لا ينقض الخارج منه ما لم يسئل، جزم به في فتح القدير^(٣) وغيره^(٤).

وفي الشرح^(٥): أكثرهم على إيجاب الوضوء عليه^(٦).

إلا أن الذي ينبغي التعويل عليه هو الأول^(٧).

والمفضضة: الذي إختلط سبيلها^(٨)، يندب لها الوضوء من الريح^(٩).

وعن محمد: يجب احتياطاً^(١٠)، وبه أخذ أبو حفص^(١١).

(١) الفتاوى البزازية (١٣/٤).

(٢) الخنثى: هو من له ذكر رجل وفرج أنثى، فإن بال من الذكر فهو غلام، وإن كان من الفرج فهو أنثى، وإن كان من الإثنين فهو مشكل.

ينظر: طلبة الطلبة ص (٣٤٠)، المغرب ص (٦٧)، الهداية (٢٤/٧)، البحر الرائق (٣٠/١).

(٣) ينظر: فتح القدير (٢٥/١).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٣٠/١).

(٥) في نسخة (أ): السراج.

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٨/١).

(٧) كذا في البحر الرائق (٣٠/١).

(٨) أي مسلكاها: وهما مسلك البول ومسلك دم الحيض والنفاس.

والمرأة المفضضة: هي التي التقى مسلكاها بزوال الجلدة التي بينهما، وهو مشتق من الفضاء وهي المفاضة الواسعة.

ينظر: طلبة الطلبة ص (١٧٨)، القاموس المحيط ص (١٧٠٣).

(٩) ينظر: بدائع الصنائع (٢٥/١)، الجوهرة النيرة (٩/١)، تبين الحقائق (٨/١).

(١٠) ورجحه في فتح القدير بأن الغالب في الريح كونها من الدبر. (٢٦/١).

(١١) هو أبو حفص الغزنوي الهندي، وقد سبقت ترجمته ص (٢١٨).

ولا يحلها الثاني للأول^(١) ما لم تحمل^(٢)، ولا يحل وطئها إلا أن يمكنه الإتيان في القُبْل
بلا تعدٍ^(٣).

وعَمَّ كلامه خروج الدم من البدن، وهو إنما يتحقق بتجاوزه إلى محل يلحقه حكم
التطهير^(٤).

وفائدة ذكر الحكم: دفع ورود داخل العينين، وباطن الجرح، إذ حقيقة التطهير فيهما
ممكنة، وإنما الساقط حكمه^(٥).

والمراد بـ "حكم التطهير": وجوبه في الوضوء والغسل، كما أفصح عنه صدر
الشرعية^(٦)^(٧) وغيره^(٨).

زاد في البحر: أوندبه، لما في المعراج وغيره: "لو نزل الدم إلى قسبة الأنف نقض"^(٩).

(١) وذلك فيما إذا طَلَقَتْ ثلاثاً ثم تزوجت بأخر.

ينظر: البحر الرائق (٣١/١).

(٢) لإحتمال وطئها في دبرها.

ينظر: فتح القدير (٣٠/١).

(٣) كما في الفتاوى الخانية (١٣٠/١).

(٤) ينظر: الهداية (٢٦، ٢٥/١)، رمز الحقائق (٧/١)، تبين الحقائق (٩/١).

(٥) ينظر: فتح القدير (٢٦/١)، العناية (٢٦/١).

(٦) سبقت ترجمته ص (٢٧٠).

(٧) ينظر: الوقاية شرح النقاية (٢٧/١).

(٨) كما في تبين الحقائق (٩/١)، فتح القدير (٢٦/١)، بدائع الصنائع (٢٦/١).

(٩) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (١٧/ب)، بدائع الصنائع (٢٦/١)، البحر الرائق (٣٢/١).

ولاشك أن المبالغة التي هي إيصال الماء إلى ما اشتد منه إنما هي سنة^(١).
وما في السراج من "عدمه"^(٢)، محمول على أنه لم يصل إلى ما يسن إليه
الإيصال^(٣).

* ومن قيد بالوصول^(٤) إلى ما لان منه، فالعدم لا يؤخذ منه^(٥) إلا مفهوماً، والصريح^(٦) يخالفه.

وفي البدائع: لو نزل الدم إلى صماخ أذنيه كان^(٧) حدثاً^(٨).
وفسره الجوهري^(٩): "بالخرق"^(١٠)، وليس ذلك^(١١) إلا لأنه يندب^(١٢) تطهيره^(١٣).

(١) ينظر: تبیین الحقائق (٨/١)، البحر الرائق (٣١/١).

(٢) أي: عدم النقض، كما في السراج الوهاج خ لوجه (١٥/ب).

(٣) فهو في حكم الباطن، كما في البحر الرائق (٣٢/١).

(٤) في نسخة (د): الوضوء.

(٥) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٦) في نسخة (ب): التصريح.

(٧) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٨) ينظر: بدائع الصنائع (٢٦/١).

(٩) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة، وهو أول من حاول الطيران، توفي سنة ٣٩٣هـ.

من كتبه: الصحاح، مقدمة في النحو، كتاب في العروض.

ينظر: لسان الميزان (٤٠٠/١)، معجم الأدباء (٢٦٩/٢).

(١٠) ينظر: الصحاح (٣١٠/١) وكذا في القاموس المحيط ص (٣٢٦)، المصباح المنير ص (١٨١).

(١١) في نسخة (د): كذلك.

(١٢) سقطت من نسخة (ج).

(١٣) ينظر: البحر الرائق (٣٢/١).

ثم قال^(١): - المراد بقولهم "أن"^(٢) يصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير "أن يتجاوز إلى موضع تجب طهارته أو تندب من بدن أو ثوب أو مكان".^(٣) إنتهى.

وأقول: - هذا وهم، وأتت^(٤) يستدل^(٥) بما في المعراج، وقد علل المسألة بما يمنع هذا الإستخراج، فقال مالفته: "لو نزل الدم إلى قصبه الأنف إنتقض بخلاف البول إذا نزل إلى"^(٦) قصبه الذكرو لم يظهر، فإنه لم يصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير، وفي الأنف وصل، فإن الإستنشاق في الجنابه فرض، كذا في المبسوط^(٧) إنتهى^(٨).

وقد أفصح هذا التعليل عن كون المراد بالقصبه: مالان منها، لأنه الذي يجب غسله في الجنابه، ولذا قال الشارح: لو نزل الدم من الأنف إنتقض وضوءه إذا وصل إلى ما لان منه، لأنه يجب تطهيره^(٩).

وحمل الوجوب^(١٠) في كلامه على الثبوت^(١١) مما لا داعي^(١٢) إليه.

(١) أي صاحب البحر.

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٣١/١).

(٤) في نسخة (د): فأني.

(٥) في نسخة (ج): إستدل.

(٦) في نسخة (د): "ترك في"، وفي نسخة (ز): "لو نزل".

(٧) ينظر: المبسوط (٤٤/١).

(٨) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (١٩/ب).

(٩) ينظر: تبين الحقائق (٤٤/١).

(١٠) في نسخة (د): الواجب.

(١١) في نسخة (د): المثبوت.

(١٢) في نسختي (ج)، (ز): دعي.

وعلى هذا فيجب أن يراد بالصماخ: الخرق الذي يجب إيصال (الماء إليه) ^(١) في الجنابة.

وبهذا ظهر أن كلامهم منافٍ لتلك الزيادة ^(٢)، مع أن ملاحظتها ^(٣) في المجاوزة إلى الموضع من بدن أو ثوب أو مكان يقتضي أن الدم إذا وصل إلى موضع يندب تطهيره من واحد من الثلاثة إنتقض، وهذا مما لا يعرف في فروعهم، عَرَفَ ذلك من تتبعها، بل المراد بـ "التجاوز": السيلان، ولو بالقوة، كما قاله بعض المتأخرين ^(٤)، لَمَّا قالوه من أنه لو مسح الخارج كلما خرج، ولو تركه لسال، نقض ^(٥)، فالنقض بصورة الفصل ^(٦)، كما قال صدر الشريعة ^(٧) ^(٨) غير وارد ^(٩).

(١) ما بين القوسين سقط من نسخي (ج)، (ز).

(٢) أي: الزيادة التي ذكرها صاحب البحر بقوله: أن يصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير...

(٣) في نسخة (د): ملاحظتهما.

(٤) قال عن هذا ابن عابدين: - وهذا هو الأحسن.

ينظر: حاشية رد المحتار (١/١٤٠).

(٥) ينظر: فتح القدير (١/٢٦).

(٦) في نسخة (ج): القصبة.

(٧) سبق ترجمته ص (٢٧٠).

(٨) ينظر: النقاية (١/٢٧).

(٩) في نسخة (د): ما ورد.

وحد السيلان: أن يعلو^(١) وينحدر، يروى^(٢) ذلك عن الثاني^(٣)، وهو الأصح^(٤).
وعن محمد: أنه يكفي أن يصير أكثر^(٥) من رأس الجرح^(٦)، ورجحه في الدراية^(٧).
والأول أولى، كذا في الفتح^(٨).

ولو في عينيه رمد^(٩) أو عَمَشَ^(١٠)، والدمع منها يسيل، قالوا: يؤمر بالصلاة لكل
صلاة، لإحتمال أن يكون قيحاً أو صديداً^(١١).

قال في البحر: - ومقتضى التعليل أنه أمر ندب^(١٢).

(١) في نسخة (د): يعملوا.

(٢) في نسخة (د): مروي.

(٣) ينظر: المختار (٩/١)، تبين الحقائق (٨/١)، فتح القدير (٦/١)، الجوهرة النيرة (٩/١).

(٤) كما في المبسوط (٤٥/١).

(٥) في نسخة (و): أكبر.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (٢٥/١).

(٧) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (٨/ب).

(٨) ينظر: فتح القدير (٢٦/١).

(٩) الرمد: هو التهاب العين يؤدي إلى تدمعها وحكة واحتقان، ويؤدي إلى ذهاب بصرها.

ينظر: معجم الألفاظ العلمية ص (٢٨١).

(١٠) العمش: هو ضعف البصر مع سيلان الدمع في أكثر الأوقات.

ينظر: القاموس المحيط ص (٧٧٣)، المصباح المنير ص (١٢٤).

(١١) ينظر: فتح القدير (٢٩/١).

(١٢) ينظر: البحر الرائق (٣٢/١).

وأقول: - ممنوع، إذا الأمر للوجوب حقيقة^(١)، وهذا الإحتمال راجح للمرض. ثم رأيت أنه كذلك في فتح القدير، وعبارته: قالوا من رمدت عيناه، وسال منها^(٢) الماء وجب عليه الوضوء، فإن إستمر فلوقت كل صلاة^(٣).

وفي المجتبى: الدم والقيح والصدید وماء^(٤) الجرح والنفطة وماء السرة والثدي والعين والأذن، لعله سواءً على الأصح^(٥).

وهذا يدل على أن من رمدت عيناه ونزل منها الماء، يجب عليه الوضوء، والناس عنه^(٦) غافلون.

ويؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة، لإحتمال أن يكون من جرح في الجفون.

* وجعل الشارح: القيح والصدید الخارج من الأذن مع الوجع ناقضاً، لا دونه^(٧). (ونظر فيه)^(٨) في البحر: بياهما لا يخرجان إلا عن علة، فالظاهر النقض مطلقاً^(٩).

(١) ينظر: تيسير التحرير (٦٧/٢) كشف الأسرار (٤٣/٣)، أصول السرخسي (٢٣٨/١).

(٢) في نسختي (أ)، (د): منهما.

(٣) ينظر: فتح القدير (٢٦/١).

(٤) في نسختي (ج)، (ز): وأما.

(٥) ينظر: المجتبى خ لوجه (١٢/أ).

(٦) أي: عن حكم هذا الفرع، لعدم السؤال عن حكمه، لندرة وقوعه.

ينظر: حاشية الطحطاوي على الدر المختار (٩٣/١).

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٨/١).

(٨) في نسخة (د): وفيه نظر.

(٩) ينظر: البحر الرائق (٣٢/١).

نعم هذا التفصيل في الماء^(١) حسن^(٢).

وأقول: -لَمْ لا يجوز أن يكون القيح الخارج من^(٣) الأذن من جرحٍ
برأ، وعلامته: عدم التألم، فالحصص ممنوع، وقد جزم الحدادي^(٤) بما في الشرح^(٥).

٢- [و] ينقضه أيضاً خروج [قيء ملاً الفم] بأن لا يمكنه إمساكه إلا بكلفة، هو
الأصح، كذا في الشرح^(٦)^(٧).

ورجَّح في الينابيع: أن لا يقدر على إمساكه^(٨).

وأفرده مع دخوله في "خروج نجس" لمخالفته له في حد الخروج^(٩)، وأمَّا السيلان في
غير السبيلين فمستفاد من الخروج^(١٠).

(١) أي: فيما إذا كان الخارج ماءً ليس غير.

ينظر: البحر الرائق (٣٢/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) في نسخة (د): في.

(٤) سبقت ترجمته ص (٢٥٨).

(٥) ينظر: الجوهرة النيرة (٩/١).

(٦) في نسخة (ج): السراج.

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٩/١)، وكذا في تحفة الفقهاء (١٩/١)، الجوهرة النيرة (٩/١)، فتح القدير (٣٠/١)، بدائع

الصنائع (٢٥/١)، البحر الرائق (٩/١).

(٨) ينظر: الينابيع في معرف الأصول والتفاريع خ لوحة (٤/ب).

(٩) ينظر: تبين الحقائق (٩/١).

(١٠) ينظر: البحر الرائق (٣٤/١).

[ولو^(١)] كان الخارج [مِرَّةً] بكسر الميم: أي صِفْراً^(٢)، [أو عَلَقاً] أي
سُوداً: وهو ما اشتدت حمرة وجهه وجمد^(٣)، حتى لو كان سائلاً نَقَضَ، وإن قل^(٤).
واعتبره محمد بالقيء^(٥)، ورجحه في الوجيز^(٦).
والخلاف في الصاعد من الجوف^(٧)، أمّا النازل من الرأس فقليله غير ناقضٍ
إجماعاً^(٨).

[أو طعاماً] [أو ماءً] ولو صافياً^(٩).

وعن ابن زياد^(١٠): ما قاءه من ساعته حيث لم يسئل^(١١) لا ينقض، لأنه طاهر، وإنما
يتصل به قليل القيء^(١٢).

(١) في نسخة (د): و.

(٢) وهي مزاج من أمزجة البدن.

ينظر: تاج العروس (٥٣٨/٣)، المصباح المنير ص (٢٩٣).

(٣) ينظر: القاموس المحيط ص (١١٧٥)، مختار الصحاح ص (٤٥٠)، المغرب ص (٣٢٦).

(٤) ينظر: الهداية (٣١/١).

(٥) ينظر: الجوهرة النيرة (١٠/١)، تبين الحقائق (٩/١)، الهداية (٣١/١)، البحر الرائق (٣٤/١).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) حيث ذهب أبو حنيفة ومحمد إلى عدم النقص، وذهب أبو يوسف إلى النقص، وسيأتي دليل كل قول في ص ().

(٨) ينظر: للمراجع السابقة في (٥).

(٩) ينظر: تحفة الفقهاء (١٩/١).

(١٠) هو الحسن بن زياد، وقد تقدمت ترجمته ص (٢١٠).

(١١) في نسخة (ز): يستحل.

(١٢) ينظر: البحر الرائق (٣٤/١).

وعلى هذا لو إرتضع الصبي ثم قاء من ساعته كان طاهراً، وهو المختار، كذا في المجتبى^(١).

وفيه: قاء طعاماً أو ماءً فأصاب إنساناً، فالأصح أنه لا يمنع ما لم تفحش، وهذا يقتضي أن نجاسة القيء مخففة^(٢).

ولا يعرَى^(٣) عن إشكال، إذ لا خلاف ولا تعارض، ويمكنه حمله على ما إذا قاء من ساعته (بناءً على أنه إذا فحش غلب على الظن كون المتصل به القدر المانع)^(٤)، وهو ماملاً الفم، (وبمادونه ما دونه)^(٥)، كذا في الفتح^(٦).

قال في البحر: - وهذا الحمل غير صحيح، لأنه حينئذ قيء^(٧) طاهر، كما سبق^(٨). وأقول: - بل هو صحيح، إذ ليس الناقض هو الطاهر كما هو من كلامه ظاهر، بل القيء المتصل به الذي ملأ الفم.

وفي القنية: قاء دوداً كثيراً، أو حية ملأت فاه، لا ينقض^(٩) (١٠) إنتهى.

(١) ينظر: المجتبى خ لوحة (١٩/ب).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) العُرَى بضم العين: خلاف اللبس، وهو التجرد والخلو، يقال "فرس عُرَى": أي لاسرج لها.

ينظر: المصباح المنير ص (٢١٠، ٢١١)، القاموس المحيط ص (١٦٩٠).

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة (ج).

(٦) ينظر: فتح القدير (٣١/١، ٣٢).

(٧) سقطت من نسختي (ج، ز)، في نسخة (هـ): في

(٨) ينظر: البحر الرائق (٣٥/١).

(٩) في نسختي (ج، ز): لا ينقض الوضوء.

(١٠) ينظر: قنية المنية خ لوحة (٣/ب).

وينبغي النقض على القول بنجاسته.

[لا^(١)] ينقض الخارج لو كان [بَلْغَمًا^(٢)] صِرْفًا^(٣) مطلقاً عندهما. ^(٤)

ولو مخلوطاً بطعام، أعتبر الغالب^(٥).

وكلُّ على حدة إن إستويا^(٦).

وقال الثاني: ينقض الصاعد بشرطه^(٧)، لتنجسه في المعدة^(٨).

ولهما: أنَّه للزوجته فيها لا تتداخله أجزاء النجاسة، وما يتصل به من القيئ

قليل، وإذا خرج قَلْتُ لزوجته، وزادت بالهواء رِقَّتْه فقبلها، ولذا ينجس بوقوعه في

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) البلغم: هو خلط من أخلاط الجسد، وهو أحد الطبائع التي تتكون في الجسد، وتخرج من الفم.

ينظر: لسان العرب (٢٥٩/١)، المصباح المنير ص (٥٦).

(٣) الصِرْفُ بالكسر: هو الشراب الذي لم يمزج، ويقال لكل خالص من الشوائب.

ينظر: القاموس المحيط ص (٩٥٧)، المصباح المنير ص (١٧٧).

(٤) ينظر: الجوهرة النيرة (١٠/١)، الإختيار (١٠/١)، الهداية (٣١/١)، تبیین الحقائق (٩/١)، الجامع الصغير ص (٧١)، بدائع

الصنائع (٢٧/١)، البحر الرائق (٣٤/١)، شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٥).

(٥) أي: منهما، فإن كان الطعام غالباً نقض، وإلا فلا.

ينظر: العناية (٣١/١).

(٦) أي: فإن كان كلُّ منهما ملاً الفم انتقض الوضوء بالطعام إتفاقاً، وإلا فلا، ولا يضم أحدهما إلى الآخر.

ينظر حاشية رد المحتار (١٤٤/١).

(٧) وهو أن يملأ الفم، كما في البحر الرائق (٣٤/١).

(٨) ينظر: المراجع السابقة في (٤).

في النجاسة.

قال في البدائع:- والأصح أنه لا خلاف، لأن جواب الثاني في الصاعد، وجوابهما في النازل^(١) إنتهى.

إلا أن المحفوظ عنهما أنه لا نقض في الصاعد أيضاً^(٢).

[١٣/ب] نعم الإتفاق في النازل مسلم، إلا أنه قد يعكر عليه* ما في الخلاصة: "صلى ومعه خرقة المخاط، لا تجوز صلاته عنده إن فحش"^(٣).

وحكى في كراهة^(٤) البزازية: أن الصلاة عليها مكروهة عندهما، وقال: لا لأنه نجس، بل لأن المصلي معظّم، والصلاة عليها لا تعظيم فيها^(٥).

قيل: في قولهم "وما يتصل به من القيئ قليل" إيماء إلى أنه لو تكرر مع اتحاد المجلس والسبب، وبلغ حد الكثرة، نقض^(٦).

ورده في البحر:- أنه مستهلك فلا يُجمع^(٧).

وأقول:- مقتضى ما سبق عن الفتح^(٨) من الحمل أنه يُجمع.

٣- [أودماً غلب عليه البزاق^(٩)] بأن كان أصفر.^(١٠)

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٢٧/١).

(٢) ينظر: البحر الرائق (٣٥/١).

(٣) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٥/ب).

(٤) أي: في "باب مكروهات الصلاة" من الفتاوى البزازية.

(٥) ينظر: الفتاوى البزازية (٣٥/١).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٣٥/١).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) وذلك من قوله السابق: ويمكن حمله على ما إذا قاء من ساعته بناءً على أنه إذا فحش..... الخ.

(٩) البزاق: هو البصاق، كما في مختار الصحاح ص (٥١).

(١٠) ينظر: رمز الحقائق (٨/١)، شرح منلا مسكين ص (٥)، البحر الرائق (٣٦/١).

قَيِّدَ به لأنَّ المغلوب أو المساوي الأحمر، ناقض^(١).

وأفاد إطلاقه أنَّه لا فرق بين الخارج من الفم أو الجوف^(٢).

وقد نقل ابن الملك^(٣) "الإتفاق على أن الصاعد من الجوف إذا غلب عليه البزاق ناقض"^(٤)، فما إقتضاه كلام الشارح من عدم النقض^(٥) لا يُعوَّل عليه.

[والسبب] أي وسبب القيئ: وهو الغثيان^(٦) [يجمع متفرقه] أي متفرق القيئ القليل، فينقض إذا ملأ الفم بمجموعاً، وهذا قول محمد^(٧)، إذ الإضافة إلى الأسباب

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) ينظر: البحر الرائق (٣٦/١).

(٣) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين بن فرشتا الكرمانى، المعروف بابن ملك، من المبرزين في الفقه، توفي سنة ٨٠١ هـ، من مصنفاته: شرح تحفة الملوك لابن الرازي، شرح مجمع البحرين لابن الساعاتي، مبارك الأزهار في الحديث.

ينظر: الضوء اللامع (٣٢٩/٤)، الفوائد البهية ص (١٠٧).

(٤) بالرجوع إلى كلام ابن ملك في شرح مجمع البحرين نجد أنَّه ينقل الإتفاق على عدم النقض.

ينظر: شرح مجمع البحرين خ لوحة (١٦/ب).

(٥) ظاهر كلام الزيلعي في "تبين الحقائق" أنَّ الدم الصاعد من الجوف المختلط بالبزاق ناقض، قليله وكثيره.

ولذا نجدُ ابن عابدين يَبْنِيْه إلى هذا بقوله "وعبارة النهر هنا مقلوبه". أي أنَّ القول بالنقض هو قول الشارح، وعدم النقض هو قول ابن الملك.

ينظر: تبين الحقائق (٩/١)، حاشية رد المحتار (١٤٥/١).

(٦) الغثيان: هو إضطراب المعدة حتى تكاد تتقيأ من خلط ينصب إلى فم المعدة.

ينظر: لسان العرب (٢٣٥/٢)، المصباح المنير ص (٢٢٩).

(٧) ينظر: الجامع الصغير ص (٧٢).

أصلية إلا لمانع^(١).

واعتبر أبو يوسف إتحاد المجلس^(٢).

قال الحدادي^(٣): أي إتحاد ما يحتوي عليه المجلس^(٤).

وهذا يفيد أنه لو قاء ثم اشتغل في المجلس بعمل آخر، ثم قاء، أنه لا يجمع عند الثاني^(٥)، وقول العيني^(٦): "أن كلام المصنف يأتي على القولين"^(٧) سهو، إذ لا قلئل بأن إتحاد المجلس سبب.

والأصح: قول محمد^(٨).

وأجمعوا أنهما لو إتحدا انتقض، أو إختلفا لم ينتقض^(٩).

وفي السراج: ذكر في الصغرى^(١٠) مسألة في الغصب إعتبر فيها محمد المجلس،

(١) أي: "إلا إذا تعذرت إضافتها إلى الأسباب، فتضاف إلى المحال، كما في سحدة التلاوة إذا تكرر سببها في مجلس واحد، إذ لو اعتبر السبب لانتفى التداخل، لأن كل تلاوة سبب".

ينظر: البحر الرائق (٣٧/١).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٢٧/١)، ملتقى الأبحر (١٩/١)، الجوهرة (١٠/١)، الإختيار (١٠/١).

(٣) سبقت ترجمته ص (٢٣٨).

(٤) ينظر: الجوهرة النيرة (١٠/١).

(٥) ينظر: الهداية (٣٢/١).

(٦) سبقت ترجمته ص (٢٥٨).

(٧) فقد فسر السبب على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد، فقال: [والسبب] أي إتحاد المجلس عند أبي يوسف، أو الغثيلن عند محمد. أهـ

ينظر: رمز الحقائق (٨/١).

(٨) نص عليه النسفي في الكافي خ لوجه (٤/أ).

(٩) ينظر: بدائع الصنائع (٢٧/١)، الإختيار (١٠/١)، الجوهرة النيرة (١٠/١).

(١٠) أي: في الفتاوى الصغرى لعمر بن عبد العزيز، المعروف بحسام الدين الشهيد، المقتول سنة ٥٣٧هـ.

وأبو يوسف السبب، هي: ما لو أخرج خاتم نائم من يده ثم أعاده إليه في النوم برئ، وإن كان بعد ما استيقظ ثم نام لا، وقال محمد: إن إتحد المجلس برئ، وإلا فلا^(١). قال في البحر: -والذي يظهر أن الخلاف ليس بناءً على ذلك، إذ السبب في البراءة إنما هو الرد لا النوم، لكنه لما استيقظ وجب الرد إلى مستيقظ عند الثاني، ومحمد نظر إلى أنه ما دام في مجلسه لم يضمن^(٢).

وأقول: -يمكن أن يقال: المراد بالسبب هو سبب براءته بالرد لنائم، وهذا لأنّ ذمته لما اشتغلت بالغصب من نائم، ثم رده إليه في النوم الأولى، فقد فرغها كما اشتغلت.

وعبارته في البازية: والحاصل أن في إعادة الخاتم إلى إصبع النائم، والخف إلى رجله، والقلنسوة^(٣) إلى رأسه، الإمام^(٤) الثاني يعتبر اتحاد النوم في إزالة الضمان، ومحمد يعتبر اتحاد المجلس، حتى إذا أعاده في المجلس يبرأ^(٥) من الضمان، ولو في نوم آخر، ولم يذكر محمد الإمام، والصحيح أنه يعتبر التحويل للزوم، فإذا لم يُحوّلْه إلى مكانه وأعاده إلى أي إصبع كان أو رجله، زال عنه الضمان، وإن حوّلْه لابد أن

(١) ينظر: السراج الوهاج خ لوجه (٣١/أ).

(٢) ينظر: البحر الرائق (٣٧/١).

(٣) ويقال فيها القُلْنَسِيَّةُ أيضاً، فإذا فتحت القاف ضُمّت السين، وإذا ضمت القاف كسرت السين وقلبَت الواو ياءً، وهي غطاء يلبس على الرأس.

ينظر: تاج العروس (٢٢١/٤)، القاموس المحيط ص (١٢٩٤).

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٥) في نسخة (ب): يتبرأ.

يعيده حال اليقظة^(١).

٤- [و] ينقضه أيضاً [نوم] شخص [مضطجع].

شروع في الناقض الحكمي بعد الحقيقي^(٢)، بناءً على أن عينه غير ناقض^(٣)، بل ما لا يخلو عنه النائم.

وقيل: ناقض^(٤).

[٢/١٤] ورجح الأول* في السراج الوهاج^(٥)، وبه جزم الشارح^(٦)، بل حكى في التوشيح الإتفاق عليه^(٧).

أقول: -وينبغي أن يكون عينه ناقضاً إتفاقاً فيمن به إنفلات ريح، إذ ما لا يخلو عنه النائم لو تحقق وجوده لم ينقض، فالتوهم أولى^(٨).

وأراد بـ "المضطجع": من زالت مسكنه، أي قوته الماسكة بزوال المقعدة (عن

(١) ينظر: الفتاوى البرازية (٩٣/٥).

(٢) ينظر: العناية (٣٢/١).

(٣) ينظر: المبسوط (٧٨/١)، الهداية (٣٢/١)، تبين الحقائق (١٠/١)، الجوهرة النيرة (١١/١).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٣٧/١).

(٥) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٣١/ب).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (١٠/١).

(٧) لم أقف عليه، ولكن ذكره في البحر الرائق (٣٧/١).

(٨) اعترض ابن عابدين على هذا بقوله: -قلت فيه نظر، والأحسن ما في "فتاوى ابن الشلي" حيث قال: "سُئلت عن شخص به إنفلات ريح، هل ينقض وضوءه بالنوم؟" فأجبت بعدم النقض، بناءً على ما هو الصحيح من أن النوم نفسه ليس بناقض، وإنما الناقض ما يخرج".

ثم قال: ومن ذهب إلى أن النوم ناقضٌ لزمه النقض.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٤٦/١، ١٤٧).

الأرض^(١)، لا خصوص اللغوي الذي هو وضع الجنب، فعمّ المستلقي والمنكب^(٢).
[وَمُتَوَرِّكٌ^(٣)] الذي زالت مقعدته.

وأفرده تنبيهاً على أن الناقض منه ما كان معه زوال المقعدة^(٤) لا ما لم يكن، كما إذا بسط قدميه من جانب حال كون إلتيه على الأرض، فإن هذا وإن كان توركاً، إلا أن النوم معه غير ناقض، وهذا أولى من إلحاق المستلقي والمنكب بالمضطجع، كما في البحر^(٥).

وبهذا عُرف أنه لو قال: "ونوم يزيل مسكته^(٦)" كما في الدرر^(٧)، لكان أولى. وعمّ كلامه المريض إذا صلى مضطجعاً، وهذا هو الأصح^(٨)، وفي الغزنوية: وعليه الفتوى^(٩).

وخرج بـ "من زالت مقعدته" القائم والقاعد والراکع مطلقاً والساجد في الصلاة،

(١) ينظر: العناية (٣٢/١)، رمز الحقائق (٨/١).

(٢) ما بين القوسين سقط من (د).

(٣) في نسختي (ج)، (ز): المتورك، وفي نسخة (و): المتروك.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٣٨/١)، البحر الرائق (٣٨/١).

(٥) ينظر: البحر الرائق (٣٨/١).

(٦) المُسَكَّة بالضم ما يتمسك به من قوة.

ينظر: المصباح المنير ص (١٢٣)، القاموس المحيط ص (١٢٣١).

(٧) ينظر: درر الأحكام (٣٤/١).

(٨) وقيل: لا ينقض، لأن نوم المريض قاعداً كنوم الصحيح قائماً.

ينظر: البحر الرائق (٣٧/١).

(٩) ينظر: المقدمة الغزنوية خ لوحة (أ/١١).

وأما خارجها فيشترط أن يكون على الهيئة المسنونة^(١).

قال في البدائع: وهذا هو القياس في الصلاة، إلا أننا تركناه بالنص^(٢)^(٣) إنتهى.

أي أنه اقتضى عدم النقص مطلقاً.

وما في البحر من "تصحیح الشارح"^(٤) لهذا^(٥) "فسهو"^(٦)، بل في عقد الفرائد: إنما لا يفسد الوضوء بنوم الساجد في الصلاة إذا كان على الهيئة المسنونة، قيّد به في المحيط، وهو الصحيح^(٨) إنتهى.

(١) وهي: أن يكون رافعاً بطنه عن فخذه، بجافياً عضديه عن حنبه.

ينظر: البحر الرائق (٣٧/١).

(٢) وهو: ما روي أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: "إذا نام العبد في سجوده يباهي الله تعالى به ملائكته، فيقول: انظروا إلى عبدي روحه عندي وجسده في طاعتي"

قال ابن عابدين: وإنما يكون جسده في الطاعة إذا بقى على وضوءه.

ينظر: منحة الخالق (٣٨/١).

وهذا الحديث رواه البيهقي في الخلافيات ص (٨٩)، وهو حديث ضعيف، كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٦٩/٢).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٣٢/١).

(٤) وعبارته: أو يكون قائماً أو رافعاً أو ساجداً فإن كان في الصلاة لا ينقض وضوءه، وإن كان خارج الصلاة فكذلك في الصحيح إن كان على هيئة السجود.

ينظر: تبين الحقائق (٣٨/١).

(٥) وعبارته في البحر بعد نقله لكلام الكاساني، قال: كذا في البدائع، وصرّح الزيلعي بأنه الأصح.

ينظر: البحر الرائق (٣٨/١).

(٦) أجاب ابن عابدين عن نسبة السهو لكلام البحر بقوله: إن الضمير في قوله "بأنه" يعود إلى قوله "وإن كان خارجها فيشترط أن يكون على الهيئة المسنونة"، خلاف ما يورمه ظاهر العبارة من أنه راحعٌ إلى قوله "وهذا هو القياس"، والأحسن إرجاعه إلى قوله "كذا في البدائع"، لأن ما في البدائع من التفصيل هو ما ذكره الزيلعي، وبه سقط نسبة السهو إلى كلام المؤلف التي ذكرها في النهر . أهـ

ينظر: منحة الخالق (٣٨/١).

(٨) ينظر: عقد الفرائد خ لوجه (٤/أ).

إلا أن هذا لم يوجد في المحيط الرضوي^(١).
وسجود السهو والتلاوة كالصلية، وكذا الشكر^(٢).
ثم في ظاهر الرواية لافرق بين غلبته وتعمده^(٣)، وعن الثاني: النقض في الثاني^(٤).
وفي مفسدات الخانية: لو تعمده في السجود فسدت، لا الركوع^(٥).
قال في الفتح: كأنه لقيام المسكة فيه، بخلاف السجود، وكان ينبغي أن يقال: إن
لم يكن على الهيئة المسنونة^(٦) إنتهى.
وحكى في جوامع الفقه: الفساد فيهما^(٧)، وعدمه مع الإعادة^(٨) إنتهى
أقول: -والثاني مما يجب التعويل عليه، وذلك لأن المباحة المانعة من القول
بالنقض مانعة من الإفساد أيضاً.

(١) وكذا لم أحده في المحيط الرضوي .

وقد علق ابن عابدين على هذا بقوله: ففيه أن محيط "رضي الدين" ثلاث نسخ، كبير وصغير ووسط، على أنه قد يكون
المراد محيط السرخسي، والله أعلم . أهـ
ينظر: حاشية رد المختار (١٥٦/١).

(٢) ينظر: البحر الرائق (٣٨/١)

(٣) ينظر: فتح القدير (٣٢/١)، المبسوط (٧٩/١)، تحفة الفقهاء (٢٢/١).

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) ينظر: الفتاوى الخانية (٤٢/١).

(٦) ينظر: فتح القدير (٣٢/١).

(٧) أي: في الركوع والسجود.

(٨) سقطت من نسختي (د)، (هـ).

ولو سقط من قعوده فعن الإمام: إن إنتبه قبل أن يصل جنبه الأرض، أومع وصوله لا ينتقض وضوءه^(١).

واعتبر محمد الإنباه قبل مزائلة المقعدة^(٢).

وقيل: الفتوى على الأول^(٣).

وقال الحلواني^(٤): ظاهر المذهب عن الإمام: الثاني^(٥).

فائدة: -

من الخصائص أن نومه - عليه الصلاة والسلام - ليس بناقض^(٦).

٤- [و] ينقضه أيضاً [إغماء]

وهو كما في التحرير: آفة في القلب أو الدماغ تُعطل القوى المدركة المحركة^(٧) عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً^(٨). إنتهى

(١) ينظر: المبسوط (٧٩/١)، فتح القدير (٣٣/١)، بدائع الصنائع (٣١/١)، البحر الرائق (٣٩/١).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سبقت ترجمته ص (٢٥٣).

(٥) ينظر: فتح القدير (٣٣/١).

(٦) واستدلوا على ذلك بالحديث المتفق عليه، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "نمت عند خالتي

ميمونة..... فنام حتى أتاه بلال فأذنه بالصلاة فقام وصلى ولم يتوضأ"

رواه البخاري في "كتاب الدعوات" (١٤٠/٣)، ومسلم في "باب صلاة المسافر من كتاب الصلاة" (٢١٣/١).

(٧) في نسخة (د): الحركة.

(٨) ينظر: التحرير (٢٦٧/٢).

وظاهر ما في القاموس أن العُشي نوعٌ منه^(١)، وهو الموافق لما في حدود المتكلمين^(٢)، إلا أن الفقهاء يُفرقون بينهما كالأطباء^(٣)، والغين فيه مضمومة. كذا في المغرب^(٤).

٥- [و] ينقضه أيضاً [جنون]

وهو مرض يُزيل الحجا^(٥)^(٦).

قال في البحر: -وظاهر كلامهم أن العته^(٧) لا ينقض، لقولهم *بصحة العبادة معه^(٨).

(١) حيث قال فيه: - عُشي عليه: أُغمي، فهو مغشي عليه.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٦٩٩).

(٢) ينظر: التلويح (١٦٩/٢، ١٧٠)، تيسير التحرير (٢٦٧/٢)، أصول السرخسي (١٩٣/١).

(٣) ووجه الفرق بينهما كما قال ابن عابدين: -أنه إن كان التعطل لضعف القلب واجتماع الروح إليه بسبب يخنقه في داخله فلا يجد له منفذاً فهو العُشي، وإن كان لامتلاء بطون الدماغ من بلغم، فهو الإغماء.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٤٩/١).

(٤) ينظر: المغرب ص (٣٤٠).

(٥) الحجا بالكسر والقصر: العقل، والجمع أحجاء.

ينظر: المصباح المنير ص (٦٨)، القاموس المحيط ص (١٦٤٢).

(٦) وهو يشمل إمّا النقص العقلي الولادي، أو زوال القوى العقلية بعد وجودها، بحيث يكون الشخص في كلا الحالتين غير مسئول عن تصرفاته.

ينظر: معجم المصطلحات العلمية والفنية ص (١٣٤).

(٧) وهو: مرض ينقص العقل ولا يزيله.

ينظر: طلبة الطلبة ص (٢٦٠)، القاموس المحيط ص (٩١٢).

(٨) ينظر: البحر الرائق (٤٠/١).

فإن قلت: سقوط التكليف عنه يؤذن بزوال العقل^(١).

قلت: إن ما نقض فقط، لقولهم "أنه كالصبي"^(٢).

وفسروه^(٣) بـ "مختلط الكلام، فاسد التدبير، إلا أنه لا يضرب ولا يشتم"^(٤).

٦- [و] ينقضه أيضاً [سكّر] بضم السين المهملة: اسم مصدر، والجمع

سَكْرَى وسُكَّارَى بضم السين وفتحها^(٥).

واختلف في حده هنا وفي الأيمان والحدود:-

فقال الإمام: إنه سرور يزيل العقل، فلا يعرف به السماء من الأرض، ولا الطول

من العرض، وخوطب زجراً له^(٦).

وقالا: بل يغلب عليه فيهذي^(٧) في أكثر كلامه^(٨).

ولاشك أنه إذا وصل إلى هذه الحالة فقد دخل في مشيئته إختلال.

والتقييد بـ "الأغلب" يفيد أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكراناً^(٩).

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) أي في حكمه، كما صرح بذلك الأصوليون.

ينظر: التوضيح (١٦٤/٢)، تيسير التحرير (١١٥/٤).

(٣) في نسخة (د): فسرّه.

(٤) ينظر: البحر الرائق (٤٠/١).

(٥) ينظر: المصباح المنير ص (١٤٧)، لسان العرب (١٧٠/٢)، المغرب ص (٢٢٩)، تهذيب الأسماء واللغات (١٥٠/٣).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (١٠/١)، منية المصلي ص (٤٠)، البحر الرائق (٤٠/١).

(٧) في نسخة (د): فهِرَأ.

(٨) ينظر: المراجع السابقة في (٦).

(٩) ينظر: رمز الحقائق (٨/١)، تبين الحقائق (١٠/١).

وقد رجحوا قولهما في الأبواب الثلاثة.^(١)

قال في "حدود" الفتح: -وأكثر المشايخ على قولهما، واختاروه للفتوى^(٢).

وفي "نواقض" المحتى: الصحيح قولهما^(٣).

ولم أر في كلامهم النقض بأكل الحشيشة^(٤) إذا دخل في مشيئته إحتلال، وينبغي النقض، ففي عقد الفرائد: أنهم حكموا بوقوع طلاقه إذا سَكِرَ منها زجرأله^(٥).

٧- [و] ينقضه أيضاً [قهقهة]^(٦) شخص [مصل] ولو حكماً، صلاة كاملة^(٧)، ولو

إيماءً، أو سجود سهو، فتنقض قهقهة الباني^(٨) بعد عوده في إحدى الروايتين، كما في الدراية^(٩)، وبه جزم الشارح^(١٠).

(١) ينظر: البحر الرائق (٤٠/١)، فتح القدير (١٧٨/٤).

(٢) ينظر: فتح القدير (١٧٨/٤).

(٣) ينظر: المحتى خ لوحة (٢٣/ب).

(٤) الحشيشة أو الحشيش: نوع من أنواع المخدرات يستخرج من نبات يقال له "القنب".

ينظر: معجم المصطلحات العلمية والفنية ص (٥٥٤).

(٥) ينظر: عقد الفرائد خ لوحة (٥/أ).

(٦) القهقهة في اللغة: هي الضحك، مع القول "قه قه" بالسكون.

وفي إصطلاح الحنفية: هي ما يكون مسموعاً له ولجيرانه، سواءً بدت أسنانه أو لا.

ينظر: المصباح المنير ص (٢٦٧)، الهداية (٣٥/١)، البحر الرائق (٤١/١)، تبين الحقائق (١١/١).

(٧) ينظر: رمز الحقائق (٨/١).

(٨) في نسخة (د): الباقي.

والباني: هو كما يقول ابن عابدين: من سبقه الحدث في الصلاة، فأراد أن يبني على صلاته فقهقه في الطريق بعد الوضوء.

ينظر: حاشية رد المحتار (١٥١/١).

(٩) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (١٠/أ).

(١٠) ينظر: تبين الحقائق (١١/١)، وكذا في الجوهرة النيرة (١١/١).

وفيها: لو نسي الباني المسح^(١)، فقهقه قبل القيام إلى الصلاة إنتقض، لا بعده
لبطلانها بالقيام إليها، وهي من مسائل الإمتحان^(٢)^(٣).
وفي الخلاصة: لو ضحك^(٤) القوم بعد سلام الإمام أو حدثه أو كلامه عمداً، لا
ينقض على الأصح^(٥).
وصحح في الفتح النقض بعد الكلام لا الحدث^(٦).
والخلاف مبني على أنه بعد سلام الإمام أو كلامه عمداً، هل هو في الصلاة إلى أن
يسلم بنفسه أو لا؟؟
فعلى ما في الخلاصة: لا، وعلى الثاني: نعم^(٧)^(٨).
غير أن الكلام عُدَّ قاطعاً لا مفسداً لبقاء الطهارة، بخلاف الحدث العمد^(٩).

(١) أي: مسح الخف أو الرأس أو الجبيرة.

ينظر: حاشية رد المحتار (١٥٢/١).

(٢) الإمتحان: أي إختبار ذهن الطالب.

وروحه الإمتحان فيها أنه يقال: أي فقهقه تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده؟؟ .

ينظر: حاشية رد المحتار (١٥٢/١).

(٣) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (١٠/أ).

(٤) الضحك: هو ما يكون مسموعاً لنفسه دون جيرانه، وهو يبطل الصلاة دون الوضوء.

ينظر: تبين الحقائق (١١/١)، البحر الرائق (٤١/١).

(٥) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (٧/ب).

(٦) ينظر: فتح القدير (٣٤/١).

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) ينظر: البحر الرائق (٤١/١).

(٩) ينظر: المرجع السابق.

وخرج بـ "الكاملة" الجنازة والتلاوة^(١).

وأفاد إطلاقه أنه لافرق بين أن يكون الوضوء ضمن غسلٍ أو لا، وهو الذي رجحه المتأخرون^(٢).

قال في البحر: -وظاهر كلامه كجماعة أنه حدث، وقيل: لا، وإنما وجب الوضوء زجراً له^(٣)، وعليه جماعة منهم الدبوسي^{(٤)(٥)(٦)} إنتهى.

وأقول: -بل ظاهر كلامه الثاني^(٧)، بدليل قوله [بالغ] إذ لو كانت حدثاً لاستوى فيها البالغ وغيره.

وقد^(٨) حكى في السراج "الإجماع على عدم النقض في الصبي"^(٩)، وإن جعله في الدراية أحد أقوال ثلاثة، وقيل: ييطانها، وقيل الوضوء فقط^(١٠)، ولا يبعد أن يخرج الثاني على أنها حدث، وذلك أن ظاهر الأخبار تؤذن بأنها ليست حدثاً، وذلك أنه

(١) ينظر: تبين الحقائق (١١/١).

(٢) كما في البناءة (٣٤/١)، فتح القدير (٣٤/١)، تبين الحقائق (١١/١).

(٣) سقطت من نسخة (و)، وفي نسخة (د): عليه.

(٤) سبق ترحمته ص (٢١٧).

(٥) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٤١/١).

(٧) وهو أنه ليس بحدث.

(٨) سقطت من نسخة (د).

(٩) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٣٤/ب).

(١٠) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (١٠/أ).

ليس فيها إلا الأمر بإعادتها^(١)، ولا يلزم منها كونها حدثاً، ولذا رجحوا عدم النقص بقهقهة النائم، وإن بطلت صلاته على ما عليه الفتوى^(٢).

وفي قهقهة الناسي: روايتان، وجزم الشارح بالنقض^(٣)، لأن (حالته مذكرة)^(٤). قال في المعراج: وأثر الخلاف يظهر في مس المصحف، فعلى أنها حدث لا يجوز، وعلى أنها للزجر يجوز^(٥).

[٢/١٥]

وأقول: - وينبغي أن يظهر* في كتابة القرآن، أمّا حل الطواف بهذا الوضوء ففيه تردد، وإلحاق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز^(٦).

٨- [و] ينقضه [مباشرة^(٧)] بين الرجل والأنثى، أو الرجلين

(١) ومن هذه الأخبار: -

١- ما رواه أبي العالية عن أبيه قال: "بينما نحن نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل ضريّر البصر، فوقع في حفرة فضحكنا منه، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعادة الوضوء والصلاة من أولها" رواه الدار قطني في سننه، وقال عنه: وفي إسناده الحسن بن دينار والحسن بن عمار، وهما ضعيفان. (١٦٩/١).

٢- ما رواه جابر قال: "قال لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعد الصلاة" رواه الدار قطني في سننه، وقال عنه: حديث منكر لا يصح، والصحيح عن جابر خلافه. (١٨٠/١)

وغيرها من الأحاديث، وجميعها تدور بين عدم الصحة والضعف، كما ذكره الدار قطني في سننه (١٦٩/١ - ١٨٤). (٢) كما في تبين الحقائق (١١/١)، منية المصلي ص (٤٧)، الجوهرة النيرة (١١/١)، فتح القدير (٣٥/١).

(٣) ينظر: تبين الحقائق (١١/١).

(٤) في نسخة (د): حالية بذكره.

(٥) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (٢٢/أ).

(٦) وكذا نقله عنه ابن عابدين في حاشيته (١٤١/١).

(٧) المباشرة: هي مفاعلة من "البشرة" وهي ظاهر الجلد.

ينظر: الصحاح (١٤٥/٢)، المصباح المنير ص (٣١).

[فاحشة^(١)] بأن يلاقي الفرج الآخر، أو الدبر، مع التجرد والإنتشار^(٢).

وظاهر الرواية عدم إشتراط مماسة الفرجين^(٣).

واشترطها في النوادر، وهو الظاهر^(٤)، كذا في الشرح^(٥).

قال الإسيبي^(٦): وهو الصحيح^(٧).

وأفاد كلامه نقض وضوءها أيضاً، وبه صرح في القنية^(٨).

وإدعى ابن أمير حاج^(٩) "أن ذلك لم يذكر على قولهما، وأن ما في القنية فيه

تأمل"^(١٠) وفيه نظر لما سيأتي^(١١).

(١) المراد بـ "الفحش" هنا هو الظهور، لا الذي فهم عنه الشارع.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١٥٢/١).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (١٢، ١١/١)، فتح القدير (٣٧/١).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٣٠/١)، نخبة الفقهاء (٢٢/١)، البحر الرائق (٤٢/١).

(٤) أي من جهة الدراية لا الرواية.

ينظر: البحر الرائق (٤٢/١)، حاشية ابن عابدين (١٥٢/١).

(٥) ينظر: تبين الحقائق (١٢/١).

(٦) هو علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد الإسيبي السمرقندي، شيخ الإسلام، ولد سنة ٤٥٤ هـ، كان

حافظاً للمذهب في بلاد ما وراء النهر في زمانه، توفي بسمرقند سنة ٥٣٥ هـ.

من تصانيفه: المبسوط، شرح مختصر الطحاوي، الفتاوى.

ينظر: الجواهر المضية (٥٩١/٢)، تاج التراجم ص (١٢٤)، الفوائد البهية ص (١٢٤).

(٧) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للإسيبي. خ لوحة (١٥/أ).

(٨) ينظر: قنية المنية خ لوحة (٢/ب).

(٩) سبقت ترجمته ص (١٨٨).

(١٠) ينظر: حلية المتلمي خ (١٥٣/١).

(١١) أي: من قوله "وجه الإستحسان....."، كما في الصفحة الآتية.

وهذا قولهما. ^(١) ونفى الثالث النقض ^(٢)، وهو القياس. ^(٣)
وجه الإستحسان، وهو الأصح كما في التحفة ^(٤): أنها لا تخلو عن خروج مذي
غالبًا، وقد قيل أن المذي في النساء أغلب ^(٥)، وهذا يقتضي نقض وضوءها بالأولى.
وما في الحقائق من "تصحيح ما عن الثالث" ^(٦) فشاذ ^(٧).

"مالا ينقض الوضوء"

١- [لا] ينقضه خروج [دودة] ونحوها [من جرح] بضم الجيم، أما بالفتح

(١) وهو القول بالنقض، وهو الصحيح كما في التحفة، والموافق لما في المتون كما في البحر، والمعتمد كما في الدر المختار.

ينظر: تحفة الفقهاء (٢٢/١)، البحر الرائق (٤٣/١)، الدر المختار (١٥٣/١).

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء (٢٢/١)، منية المصلي ص (١٠٨)، بدائع الصنائع (٣٠/١).

(٣) قال في البدائع: وجه القياس: أن السبب إنما يقام مقام المسبب في موضع لا يمكنه الوقوف على المسبب من غير جرح، والوقوف على المسبب هنا ممكن بلا جرح، لأن الحال حال يقظة فيمكن الوقوف على الحقيقة فلا حاجة إلى إقامة السبب مقامها. أهـ

ينظر: بدائع الصنائع (٣٠/١).

(٤) ينظر: تحفة الفقهاء (٢٢/١).

(٥) والغالب كالمحقق في مقام الإحتياط.

ينظر: بدائع الصنائع (٣٠/١)، فتح القدير (٣٧/١).

(٦) ينظر: حقائق المنظومة خ لوحة (١٥/ب).

(٧) ذلك لأن الصحيح والموافق لما في المتون والمعتمد هو قولهما.

ينظر: المراجع السابقة في (١).

فمصدر "جرحه جرحاً" ^(١).

قيّد بـ "الدودة" لأنه لو خرج منه ماء ^(٢) نقض، كذا في مسكين ^(٣).

وقيده في السراج بـ "ماءٍ لم يَدْخُلْهُ" ^(٤).

وبـ "الجرح" ^(٥) لأنها من السيلين ناقضة كما مر ^(٦).

٢- [و] لا ينقضه أيضاً [مس ذكر] ونحوه كدبر وفرج، ولو لغيره ^(٧)، لكن

يستحب له غسل يده، كما في المبسوط ^(٨).

وأفاد في البدائع تقييده بما "إذا كان مستنجياً بالأحجار" ^(٩)، وهو حسن، كذا في

البحر ^(١٠).

وأقول: - ما في البدائع إنما هو فيما إذا استنجى بالأحجار وتلوّث يده، لا مطلقاً

(١) ينظر: المصباح المنير ص (٥٤)، القاموس المحيط ص (٢٧٥).

(٢) سقطت من نسخة (د).

(٣) ينظر: شرح الكتر لمنلا مسكين ص (٥).

(٤) ونصه: "لودخل الماء في الجرح ثم خرج لا ينقض".

ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٣٩/ب).

(٥) أي: قيد خروج الدودة من الجرح.

(٦) ينظر: ص (٢٧١).

(٧) ينظر: البحر الرائق (٤٣/١).

(٨) ينظر: المبسوط (٦٦/١).

(٩) دون الماء، كما في بدائع الصنائع (٣٠/١).

(١٠) ينظر: البحر الرائق (٤٣/١).

وذلك أنه قال: أن الحديث: أعني قوله -عليه الصلاة والسلام- "من مس ذكره فليتوضأ"^(١) محمول على غسل اليدين، لأن الصحابة كانوا يستنجون بالأحجل دون الماء، فإذا مسّوه بأيديهم كانت تتلوث خصوصاً في أيام الصيف، فأمرُوا بالغسل لهذا^(٢) انتهى.

ولا يخفى أن إطلاق السرخسي^(٣) أولى عملاً بعموم "مَنْ"^(٤).

٣- [و] لا مَسُّ بشرة [إمرأة] ولو بشهوة.

لكن قال بعضهم: ينبغي للإمام أن يحتاط، لقوة الخلاف بين الصحابة في النقض به من عدمه^(٥).

ولا يخفى أن الخروج من الخلاف مندوبٌ لكل أحد، بشرط أن لا يلزم منه إرتكاب مكروه في مذهبه^(٦)، إلا أن مراتبه تختلف بحسب قوة دليل المخالف وضعفه. وخصَّ الإمام^(٧) لما يخفى^(٨).

(١) هذا الحديث من رواية بُسرة بن صفوان، وقد أخرجه أبو داود في سننه في "باب الوضوء من مس الذكر من كتاب الطهارة" (٤١/١)، والترمذي في "باب الوضوء من مس الذكر من كتاب الطهارة" (٨٤/١)، وابن ماجه في "باب الوضوء من مس الذكر من كتاب الطهارة" (١٦١/١)، ومالك في الموطأ (٤٢/١)، وأحمد في مسنده (٤٠٦/٦).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٣٠/١)، وأقره ابن عابدين في حاشيته (١٥٣/١).

(٣) سبقت ترجمته ص (١٨٧).

(٤) أي: في حديث بُسرة السابق "مَنْ مس ذكره فليتوضأ".

(٥) حيث ذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن أسلم إلى النقض مطلقاً.

وذهب عبد الله بن عباس وعلي إلى عدم النقض مطلقاً.

ينظر: المجموع (٣٠/٢)، المغني (٢٤٠/١)، البحر الرائق (٤٥/١).

(٦) ذكر هذه القاعدة السيوطي في الأشباه والنظائر، وجعل لها شروطاً منها ما ذكره المؤلف، وزاد عليها بأمرين، وهما:

١- أن لا يقع مراعاة الخلاف في خلاف آخر، ٢- أن يقوى مدركه، بحيث لا يكون هفوة، كالآراء الشاذة.

ينظر: الأشباه والنظائر ص (١٥٢، ١٥١).

(٧) أي: بمراعاة الخلاف.

(٨) لأنه قديماً به من يخالف مذهبه، فخص بمراعاة الخلاف.

"فروض الغسل"

[وفرض الغسل] يجوز أن يكون عطفاً على جملة "فروض الوضوء"، أو

إستئنافاً^(١).

وقد مرّ أنّه بالضم: إسم لغسل تمام الجسد^(٢).

وقال النووي^(٣): أنّ الفتح فيه أفصح^(٤) انتهى.

لكن قال ابن مالك^{(٥)(٦)}: حيث أريد به الإغتسال فالضم هو المختار^(٧).

١- [غسل] جميع [فمه وأنفه] للأمر بـ "الإِطْهَرُ"^(٨)، بضم^(٩) الهاء

(١) العناية (٣٨/١)، البحر الرائق (٤٥/١).

(٢) ينظر ص (١٩٥).

(٣) سبق ترجمته ص (٢٥٨).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٥٩/٣).

(٥) سقطت من نسخة (د)، وفي نسخة (ز): ابن ملك.

(٦) هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، المعروف بابن مالك، أحد أئمة اللغة العربية، ولد بالأندلس

سنة ٦٠٠هـ، وانتقل إلى دمشق، وبها توفي سنة ٦٧٢هـ.

من تصانيفه: الألفية في النحو، الكافية الشافية، وشرحها، شواهد التوضيح، العروض.

ينظر طبقات الشافعية (٢٨/٥)، الأعلام (٢٣٣/٦).

(٧) لم أقف على مصدر كلامه هذا.

(٨) وذلك في قوله تعالى "وإن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا" المائدة آية (٦).

قال في البحر: لأن أصله "تطهروا" فأدغمت التاء في الطاء لقرب المخرج فجيئ بحرف الوصل ليتوصل بها إلى النطق

فصار "اطهروا". أها—

ينظر البحر الرائق (٤٦/١).

(٩) في نسخة (د): بفتح.

الذي هو تطهير جميع البدن الواقع على الظاهر والباطن، إلا^(١) أن ما يتعذر الإيصال إليه أو يتعسر ساقط^(٢).

وأراد بـ "الغسل": غسل الجنابة والحيض والنفاس، كذا في السراج^(٣).

قال في البحر: -وهو ظاهر في أنهما ليسا شرطين في المسنون^(٤).

ولو نسي غسل فمه، لكنه شرب الماء،* إن كان على وجه السنة^(٥) لا يكفيهِ وإلا كفاه^(٦).

وشرط في الوقعات أن يُمَجَّه^(٧).

قال في الخلاصة: -وهو أحوط^(٨).

ووجهه في البحر^(٩): بأنَّه قد قيل أن المجَّ شرط فيها^(١٠)، والأصح: لا، فكان

(١) في نسختي (ج)، (ز): إلى.

(٢) ينظر: العناية (٣٩/١)، البحر الرائق (٤٦/١).

(٣) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٤٠/أ).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٤٥/١).

(٥) وهو أن يكون الشرب مصّاً، لا عباً.

ينظر: المرجع السابق.

(٦) ينظر: فتح القدير (٣٨/١)، البحر الرائق (٤٥/١).

(٧) ينظر: واقعات المفتين خ لوحة (٢٥/أ).

(٨) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (٨/أ).

(٩) ونصّه في البحر بعد نقله لكلام الخلاصة السابق: "وقد يقال أن الأحوط الخروج، ووجه كونه أحوط أنّه قد قيل أن المجَّ شرط فيها....".

ينظر: البحر الرائق (٤٦/١).

(١٠) في نسخة (د): فيه.

الإحتياط الخروج^(١) بناءً على الأصح، لأنه العمل بأقوى الدليلين^(٢).

وأقول: -أتى يكون هذا وجهاً لكون المج أحوط، ولا أرى هذا إلا من طغيان القلم بل الوجه أن الماَج خارج من العهدة بيقين بخلاف غيره، وهذا هو معنى الإحتياط^(٣).

٢- [و] غسل باقي [بدنه] فيغسل السرة وأثناء اللحية^(٤)، وتغسل فرجها الخارج، كما في المحيط^(٥).

ويجب تحريك الخاتم والقرط^(٦) الضيقين^(٧).

وعليه إزالة ما يمنع إيصال الماء إلى بدنه، لا ما لا يمنع، كتراب وطين على ظفر،

(١) أي: الخروج من الجنابة.

ينظر: البحر الرائق (٤٦/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) قال عن هذا ابن عابدين: -قلت وهذا أي "كلام النهر" مبني على ما في بعض النسخ أي "نسخ كتاب البحر" من سقوط قوله: "أن الأحوط الخروج...." بعد قوله: "كذا في الخلاصة"، وأما على ما في عامة النسخ من وجود ذلك، فيكون قوله: "وجه كونه أحوط" أي: كون الخروج بدون المج أحوط توجيهاً لقوله: "وقد يقال...." لا لكلام الخلاصة، ويكون ذلك من العمل بأقوى الدليلين، لأن الصحيح أن المج ليس بشرط، وتصحيحه لقوة دليله، وحينئذ فلا ملام على صاحب البحر ولا غبار. أهـ

ينظر: منحة الخالق (٤٦/١).

(٤) ينظر: فتح القدير (٣٨/١).

(٥) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٧/ب).

(٦) القرط بالضم: هو ما يعلق في شحمة الأذن.

ينظر: المصباح المنير ص (٢٥٧)، المغرب ص (٣٧٨).

(٧) ينظر: فتح القدير (٣٨/١)، منية المصلي ص (٤٣)، تحفة الفقهاء (٢٩/١)، البحر الرائق (٤٧/١).

لا فرق في ذلك بين قروي ومدني^(١).

واختلف فيما على ظفر الصبّاغ^(٢)، والفتوى على أنّه غير مانع^(٣).

قال في الفتح: - ويجوز للجنب أن يذكر الله تعالى، ويأكل ويشرب إذا

تمضمض^(٤). انتهى.

وهو ظاهرٌ في أنّه لا يحل قبلها.

وقيده في البزازية بـ "العَب" حيث قال: - "يحل للجنب شرب الماء قبل

المضمضة على وجه السنة، وإن لا على وجهها لا، لأنه شارب

للماء المستعمل"^(٥)، فأما أن يُخرَج على رواية تجزئ الجنابة، أو أنّه تبين بآخرة الأمر

أنه شاربٌ له، وأما على رواية الطهارة فيحل^(٦).

قال في الخانية: - إذا أراد الجنب^(٧) أن يأكل أو يشرب، فالمستحب له أن يغسل

يديه وفاه، وأن ترك لأبأس به، واختلفوا في الحائض قيل: هي كالجنب، وقيل: لا

يستحب لها، إذ بالغسل لا تزول نجاسة الحيض بخلاف الجنابة. انتهى^(٨)

قالوا: وله أن يعاود أهله قبل الغسل، وإذا احتلم فلا يأتي أهله ما لم يغتسل،

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) في نسخة (ز): الصبّاغ.

(٣) للضرورة، كما في البحر الرائق (٤٧/١).

(٤) ينظر: فتح القدير (٣٨/١).

(٥) ينظر: الفتاوى البزازية (٩/٤).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٤٧/١).

(٧) في نسخة (د): بالجنب.

(٨) ينظر: الفتاوى الخانية (٤٦/١).

ذكره في المنتقى، كذا في الفتح^(١).

قال ابن أمير حاج^(٢): وظاهر السنة إنما يُفيد الإستحباب، لا نفي الجواز المقاد من ظاهر كلامه^(٣).

[لا] يُفترض [دلكه] أي: البدن^(٤).

وعن الثاني: وجوبه^(٥).

قال في الفتح: -وكان وجهه خصوص صيغة "إطهر" فإن فَعَّلَ للتكثير^(٦).
أما في الفعل نحو "جولت وطوّفت"، أو في الفعل نحو "مَوَّتُ الإبل"، أو في المفعول كغَلَّقْتُ الأبواب، والثاني يستدعي كثرة الفاعل^(٧)، والثالث كثرة المفعول، فلا يقال في شاة واحدة "مونت"، ولا في باب واحد "غلقت" وإن غلقه مراراً كما قيل، فتعين كثرة الفعل وهو بالدلك^(٨).

ومنعه في البحر: بجواز أن يكون التكثير فيه للمفعول، (وقوله: "أن التكثير فيه

(١) ينظر: فتح القدير (٣٨/١).

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٣) ينظر: حلية المتملي خ (١٥٦/١).

(٤) وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورواية عن أبي يوسف، وهو الصحيح.

ينظر: فتح القدير (٣٨/١).

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) في نسخة (د): الأفعال.

(٨) قوله: "أما في الفعل نحو جولت وطوّفت..... وهو بالدلك" لم أجده في فتح القدير، وإنما هو زيادة من صاحب البحر الرائق.

يستدعي كثرة المفعول "مسلمٌ فيما إذا كان الفعل لا تكثير فيه، أما إذا كان فيه تكثير نحو "قطعت الثوب" ^(١) فيجوز أن يكون فيه للمفعول وإن اتحد الفاعل والمفعول، كما قال ابن الحاجب ^(٢) في شرح المفصل ^(٣)، و"إطَهَّرَ" من هذا القبيل لأنك تقول "طَهَّرْتُ البدن" ^(٤) انتهى.

وأقول: - لا يخفى أن "إطهروا" أمر من "تطهر القوم" ^(٥) وهو لازم، فأتى يكون التكثير فيه للمفعول ^(٦)، وعن هذا والله أعلم أضرب ^(٧) الكمال ^(٨) فيما وجد بخطه عن هذا، واقتصر على قوله "لأن صيغة التفعّل للمبالغة" *فتدبره.

[و] لا [إدخال الماء داخل الجلد للأقلف] وهو الذي لم يَخْتَتِنْ ^(٩)، للخرج على

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، من فقهاء المالكية وعلماء العربية، ولد بأسنا بمصر سنة ٥٧٠هـ — وسكن دمشق ثم انتقل إلى الإسكندرية، وتوفي بها سنة ٦٤٦هـ.

من تصانيفه: الشافية في الصرف، شرح المفصل للزحشري، الكافية في النحو، مختصر في فقه المالكية.

ينظر: وفيات الأعيان (٣١٤/١)، الأعلام (٢١١/٤).

(٣) ينظر: شرح المفصل (٤٧/١).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٤٩/١).

(٥) وليس من باب "فَعَّلَ"، وحينئذ فلا يترتب عليه ما بعده.

ينظر: منحة الخالق (٤٨/١).

(٦) وأيده ابن عابدين في منحة الخالق (٤٨/١).

(٧) أي: أعرض تركاً وإهمالاً، كما يقال: ضربت عن الأمر وأضربت أي أعرضت.

ينظر: المصباح المنير ص (١٨٦)، لسان العرب (٢٥٤/٢).

(٨) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، الشهير بابن الهمام، السكندري السيواسي، كان إماماً نظاراً فارساً في

البحث فروعياً أصولياً، له من التصانيف: فتح القدير شرح الهداية، التحرير في الأصول، توفي سنة ٨٦١هـ.

ينظر: الضوء اللامع (١٢٧/٨)، شذرات الذهب (٢٨٩/٧)، الفوائد البهية ص (٢٦٩).

(٩) ينظر: القاموس المحيط ص (١٠٩٤)، المصباح المنير ص (٢٦٥).

ما مر^(١).

وما في البدائع واختاره في مختارات النوازل من "أنه لا حرج في الإدخال"^(٢) فممنوع^(٣).
نعم لا كلام أنه مستحب^(٤).

"سنن الغسل"

[وسننه^(٥)]

١- [أن يغسل يديه] ابتداءً، لأنهما آلة التطهير^(٦).

وقيده بعض المتأخرين بـ: أن لا يكون على بدنه^(٧) نجاسة، فإن كانت بدأ بإزالتها، كما في المبسوط^(٨).

ولا ينافيه ظاهر ما في المختصر، لأن الواو لا تفيد ترتيباً.

٢- [و] أن يغسل [فرجه] ودبره.

(١) كما في ص (٣٠٤).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٣٤/١)، مختارات النوازل خ لوحة (١٢/ب).

(٣) لأن الحرج موجود.

(٤) ينظر: فتح القدير (٣٨/١)، رمز الحقائق (٩/١)، البحر الرائق (٤٩/١).

(٥) في نسخة (ج): وسنته.

(٦) ينظر: شرح منلا مسكين على الكتر ص (٦)، تبين الحقائق (١٤/١)، البحر الرائق (٤٩/١).

(٧) في نسخة (د): يديه.

(٨) ينظر: المبسوط (٤٤/١).

ووسطه بين غسل اليدين والنجاسة، لأنه مظنتها فيلحق باللاحق في صورة
وبالسابق في أخرى، ومن هنا ظهر نكتة عدوله عن "ثم" الواقعة في عباراتهم^(١).
وعُلمَ به أن غسله سنة، وإن لم يكن به نجاسة، فاندفع ما في الشرح^(٢) من أن
قوله [ونجاسة لو كانت إلى بدنه] تُغني عنه، لأنه لا يغسل^(٣) إلا لأجلها^(٤).
قال في البحر: -ولأن تقلسم الغسل^(٥) لم ينحصر كونه للنجاسة بل لها، أولاً لأنه لو
غسل في أثناء الغسل لربما إنتقضت طهارته عند من يرى ذلك، والخروج من
الخلاف مستحب^(٦).

ولا يخفى أن الكلام في السنية لا في الندب.

٣- [ثم يتوضأ] كما مر^(٧)، فيسمي وينوي.

ولم يقل: "وضوءه للصلاة" دفعاً لتوهم المجاز، الذي هو غسل اليدين، لما أنه قدّم ذكر
اليدين^(٨).

وفيه إيماء إلى أنه يمسح رأسه، وهو ظاهر الرواية^(٩).

(١) كما في بدائع الصنائع (٣٤/١).

(٢) في نسخة (د): السراج.

(٣) في نسخة (د) يقبل.

(٤) ينظر: تبين الحقائق (١٤/١).

(٥) سقطت من نسخة (و).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٥٠/١).

(٧) كما هو مذكور في الوضوء.

(٨) ينظر: البحر الرائق (٥٠/١).

(٩) ينظر: بدائع الصنائع (٤٠/١)، فتح القدير (٣٩/١)، الجوهرة النيرة (١٢/١)، البحر الرائق (٥٠/١)، تبين الحقائق (١٢/١).

وأنه يغسل رجليه^(١)، إلا أن الأكثر على تأخير غسلهما^(٢).

وقيده بعضهم^(٣) بـ "ما إذا كان في مستنقع الماء"، وصححه الزاهدي^(٤)(٥).

قال في البحر:- والظاهر أن الخلاف في الأولوية لا في الجواز، فقول من وجّهه

التأخير "بأن الغسل لا يفيد، لإحتياجه إلى غسلهما ثانياً" أي فائدة تامة.

أما على أن الماء^(٦) المستعمل طاهر^(٧) فظاهر، إذ الثاني إنما هو على سبيل التره، أما

على رواية عدم تجزئ الجنابة فواضح، وأما على رواية التجزئ فلأن الماء لا يوصف

بالإستعمال إلا بعد الانفصال، وما أصاب القدمين غير مستعمل، لأن البدن كله في

الغسل كعضو واحد.

وأما على أنه نجس فلأنه قد أفاد حل القراءة ومس المصحف، وإن تنجسا به.

فما في ابن الملك^(٨) من "أن عدم الفائدة إنما يستقيم على رواية عدم التجزئ لا على

رواية التجزئ"^(٩) سهو ومنشأه فهم^(١٠) أنه لو غسل القدمين أولاً ثم باقي بدنه

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٤٠/١).

(٢) كما في الهداية (٣٩/١)، المبسوط (٤٥/١).

(٣) كما في تحفة الفقهاء (٢٩/١)، الهداية (٣٩/١).

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٢٨).

(٥) ينظر: المجتبى خ لوحة (٣٤/أ).

(٦) سقطت من نسختي (د)، (و).

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) سبقت ترجمته ص (٢٨٥).

(٩) ينظر: شرح مجمع البحرين خ لوحة (٢٣/أ).

(١٠) في نسختي (ج)، (ز): فيهم.

يجب عليه إعادة غسلهما، وليس بالواقع لإتفاقهم على أن فرض الغسل قد سقط، (وإنما الخلاف في أن الحدث)^(١) قد زال، وهو موقفٌ على غسل الباقي، الأول على التجزئ والثاني على عدمه.

وأثر الخلاف^(٢): يظهر في حل القراءة والمس بعد غسل الفم واليدين، فعلى التجزئ نعم، وعلى عدمه: لا، وهو الأصح.

ولا يخفى لزوم غسلهما إذا كان في المستنقع وعلى بدنه نجاسة^(٣) انتهى.

ولقائل أن يقول: لانسلم* أنه في الأولوية بل في الجواز، وذلك أن وجوب الغسل للصلاة، وإذا كان في مستنقع الماء يحتاج على رواية النجاسة إلى غسلهما، فلم يفد الغسل فائدته، فوجب التأخير تحامياً عن الإسراف، ويلزم على ما اختاره أولوية التأخير مع النجاسة أيضاً، إذ لا فرق بين نجاسة ونجاسة، وليس بالواقع فتأمله^(٤).

(١) في نسخة (ج): وإنما الإختلاف على أن في الحدث.

(٢) في نسخة (د): الإختلاف.

(٣) ينظر: البحر الرائق (١/٥٠، ٥١).

(٤) قال عن هذا ابن عابدين: -أقول لا يخفى أن صاحب البحر بنى الإختلاف على رواية الطهارة المفتى بها، أمّا على رواية النجاسة فلا كلام في أنه لا فائدة في التأخير.

وفي شرح الدرر بعد نقل عبارة النهر قال: - كون الوجوب للصلاة فقط ممنوع، وقوله "فلم يفد الغسل..... إلى قوله تحامياً عن الإسراف" غير صحيح، لأنه يباح به حينئذ مس المصحف، بل ماعدا الصلاة من المحرمات، لزوال الحدث، وهلا تكفي هذه الفائدة، وبعد حصولها كيف يقال بالإسراف؟؟ إذ قد لا يصلي إذ ذاك.

وقوله "إذ لا فرق بين نجاسة ونجاسة" غير مسلم أيضاً بل الفرق واضح، لأن الحقيقة إذا كانت على البدن ولاقاها الماء لا يسقط به الحدث حينئذ لكونه تنجس بها إلا إذا تطهر المحل منها فإنه يرتفع به الحدث، ولما في ذلك من إنتشارها في البدن بخلاف تنجس الرجلين من الماء المستعمل فإنه لا يكون إلا بعد إنفضاله وتمام الطهارة. أ هـ
ينظر: منحة الخالق (١/٥٠).

٣- [ثم يفيض] المغتسل [الماء على بدنه]

سكت عن خصوص المبدوء به، وقد قيل: أنه المنكب الأيمن ثم الأيسر ثم الرأس^(١).
قال في المجتبى: وهو الصحيح^(٢).

وقيل: أنه الرأس^(٣)، وهو ظاهر الرواية^(٤)، ويشهد له ظاهر حديث ميمونة^(٥).
وقيل: أنه الأيمن ثم الرأس ثم^(٦) الأيسر^(٧).

[ولا تنقض] بالبناء للمفعول^(٨) [ضفيرة] بالضاد المعجمة: للذؤابة من

الضفر، وهو قتل الشعر وإدخال بعضه في بعض^(٩).

هي نائب فاعل لقوله [إن بل أصلها] أي الضفيرة، إذ لو بناه للفاعل لقال "إن"^(١٠)
بلت"، كذا في الشرح^(١١).

(١) ينظر: العناية (٢٦٠/١)، فتح القدير (٣٩/١)، شرح منلا مسكين ص (٦)، البحر الرائق (٥٠/١).

(٢) ينظر: المجتبى خ لوحة (أ/٣٤).

(٣) وهذا هو لفظ الهداية ومتن القدوري.

ينظر: الهداية (٣٩/١)، متن القدوري ص (٤).

(٤) كما في فتح القدير (٣٩/١).

(٥) سبق تخريجه ص (٢٢٥).

(٦) سقطت من نسخة (و).

(٧) وصححه في منية المصلي ص (٤٥).

(٨) أي: لا يجب على المرأة أن تنقض ضفيرتها.

ينظر: البحر الرائق (٥٢/١).

(٩) ينظر: القاموس المحيط ص (٥٥١)، المصباح المنير ص (١١٨).

(١٠) سقطت من نسخة (ب).

(١١) ينظر: تبين الحقائق (١٤/١).

وفيه نظر: وما المانع من أن يكون الأول مبنياً للفاعل والثاني للمفعول.

نعم الأنسب كون الفعلين على نسق واحد.^(١)

وفيه إيماء إلى وجوب غسل أثنائها لو كانت منقوضة، لعدم الحرج^(٢)، ومن ثم رجح في المعراج وجوب النقض في الأتراك^(٣) والعلوية^(٤)^(٥).

ودعوى الحرج فيهما أيضاً ممنوعة^(٦).

بقي أن بناءه للمجهول^(٧) يؤذن بعدم وجوب النقض فيهما أيضاً، وق سبق أن الراجح خلافه.

والجواب: أن التنوين بدل من المضاف إليه، أي "ضفيرة المرأة"، وحذفها إختصاراً، كما في الشرح^(٨).

(١) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (٥٢/١).

(٢) ينظر: العناية (٤٠/١).

(٣) الأتراك: جمع "ترك" بضم التاء: إسم جنس، كالعرب وزناً.

ينظر: منية المصلي ص (٤٢).

(٤) أي: المنتسبة إلى علي بن أبي طالب.

وقوله "في الأتراك والعلوية": أي في الضفيرة التي يفعلها الأتراك والعلويين.

ينظر: منية المصلي ص (٤٢).

(٥) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (١٦/ب).

(٦) حيث لا حرج في نقضها.

ينظر: البحر الرائق (٥٢/١).

(٧) في نسخة (د): للمفعول.

(٨) ينظر: تبين الحقائق (١٤/١).

وبهذا عُلِمَ أنَّ قوله في البحر "أنَّ ظاهر الكتاب الإكتفاء بالوصول إلى الأصول، ولو منقوضة"^(١) غير ظاهر، وإذا لم يجب مع الضفيرة الوصول إلى الأثناء فالذوائب أولى، وهو الأصح^(٢).

وهذا أولى مما في صلاة البقالي^(٣) من "ترجيح الوجوب، وإن جاوزت القدمين"^(٤).

فرع:

ثمن ماء الوضوء والغسل على الزوج، ولو كانت الزوجة غنية، كذا في الفتح.^(٥)
وهو ظاهر في عدم الفرق بين غسل الحيض والجنابة.
وفصل في السراج^(٦) في الحيض بينما^(٧) إذا إنقطع لأقل من عشر فيكون عليه، أول عشرة فعليها^(٨)، لاحتياجها إلى الصلاة^(٩).

(١) ينظر: البحر الرائق (١/٥٣).

(٢) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١/٥٢).

(٣) هو محمد بن أبي القاسم بن بانجوك الخوارزمي، المعروف بـ "البقال"، تتلمذ على يد الزمخشري، وكان حجة في العربية، توفي بخوارزم سنة ٥٧٢هـ.

من مصنفاته: شرح الأسماء الحسنى، أسرار الكذب، الترغيب في العلم، الهداية في المعاني، كتاب الصلاة.

ينظر: الجواهر المضية (٤/٣٩٢)، تاج التراجم ص (٢٣٠)، الفوائد البهية ص (١٦١).

(٤) لم أقف على كتابه، ولكن ذكره في فتح القدير (١/٤٠).

(٥) ينظر: فتح القدير (١/٢٣).

(٦) في نسخة (د): الشرح.

(٧) في نسخة (د): بينها.

(٨) في نسخة (د): عليها.

(٩) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٤٣/أ).

"موجبات الغسل"

[وفرض] أي الغسل

١- [عند] خروج [مني] وهو من الرجل: ماء ثخين أبيض^(١)، ومن المرأة: رقيق أصفر^(٢).

فلو إغتسلت من جماع فخرج منها مني، فإن منيها فعليها الغسل، وإن منيها فلا، كذا في القنية^(٣).

قال في العناية^(٤): والتعريف الجامع: "ماء دافقٌ يخرج من بين صلب الرجل وترائب المرأة"^(٥).

وزيف^(٦) ب: أنه لا يصدق على واحد منهما^(٧).

قال المصنف: عدلتُ عن الباء، لأن سبب وجوبه الصلاة، أو إراد ما لا يحل مع الجنابة^(٨).

(١) زاد في البناية: ورائحته مثل رائحة الطلع يتلذذ به الذكر ويتولد منه الولد. ينظر: البناية (٢٦٥/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق، تحفة الفقهاء (٢٧/١)، رمز الحقائق (٩/١).

(٣) ينظر: قنية المنية خ لوحة (أ/٧).

(٤) في نسخة (د): الغاية.

(٥) ينظر: العناية (٤٦/١).

(٦) أي: رد، كما يقال "زيفت الدراهم: أي صارت مردودة.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٠٥٧)، مختار اصحاح ص (١٧٦).

(٧) ينظر: الحواشي السعدية (٤٦/١).

(٨) ينظر: الكافي خ لوحة (أ/٧).

* قيل: الثاني قول عامة المشايخ^(١).

وجعل بعضهم السبب: نفس الإنزال، وعليه القدوري^(٢) وصاحب الهداية^(٣).
وأيده بعض المتأخرين بأن الرواية محفوظة أن الجنب لو أُستشهد غُسِّلَ، لأن الغسل
قد وجب قبله، وهي لا ترفع ما وجب قبلها^(٤).
وهذه شهادة قاطعة على أن المعاني الناقضة لوجود غسل موجبة لآخر بلا
توقف على وجوب ما لا يجوز فعله.

وأقول: - المسطور في الهداية وعليه جرى شراحها وغيرهم في تعليل المسألة
"أن الشهادة عُرِفَتْ مانعة للجنابة"^(٥) لرافعة^(٦)، وما ذكره من^(٧) التعليل لم أره لغيره.
ثم وصف المني بقوله [ذي] أي صاحب [دفق] يقال "دفق الماء دفقاً": صبّه صبّاً فيه
دفع وشدة، وماء دافق ذودفق على طريقة النسب، كذا في المغرب^(٨)، أو من مجاز
الإسناد^(٩).

(١) ينظر: الجوهرة النيرة (١٣/١)، فتح القدير (٤١/١)، البحر الرائق (٥٣/١)، المبسوط (٤٤/١).

(٢) ينظر: متن القدوري ص (٥).

(٣) ينظر: الهداية (٤١/١).

(٤) ينظر: فتح القدير (٤٧٦/١).

(٥) في نسخة (د): للنجاسة.

(٦) ينظر: الهداية (٤٧٦/١) العناية (٤٧٧/١).

(٧) في نسخة (د): في.

(٨) ينظر: المغرب ص (١٦٦).

(٩) الإسناد لغة: هو ضم شئ إلى شئ.

وفي اصطلاح النحاة: هو ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عنه.

ينظر: التعريفات ص (٢٢)، معجم المصطلحات النحوية ص (١٠٧).

قال ابن عطية^(١): يصح أن يكون الماء دافقاً، لأن بعضه يدفع بعضاً، أي "يدفعه"، فمنه دافق ومنه مدفوق.^(٢)

وذكر في ضياء العلوم: من مصادره أيضاً الدفوق يتعدى ولا يتعدى^(٣).

[و] ذي [شهوة] فخرج ما لو نزل بحمل شيء ثقيل^(٤).

لكنه^(٥) لا يشمل مبي المرأة، إذ لا يدفع معه.^(٦)

إعلم أن الثاني يشترط الشهوة عند انفصاله من رأس الذكر^(٧) فثمة دفع^(٨).

(وهما إنما اشترطاهما عند الانفصال من الظهر^(٩)، فلا يشترط^(١٠) الدفع).

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي، من الفقهاء والمفسرين، ولد بغرناطة سنة ٤٨١هـ، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملتزمين، وتوفي سنة ٥٤١هـ.

من مصنفاته: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

ينظر: كشف الظنون (٤٣٩/١)، الأعلام (٢٨٢/٣).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤٢٠/١٥).

(٣) لم أقف عليه، ولكن ذكره في البحر الرائق (٥٣/١).

(٤) ينظر: منية المصلي ص (٣٧)، العناية (٤١/١).

(٥) أي: قول المصنف "دفع".

(٦) ينظر: البحر الرائق (٥٤/١).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) في نسخة (ج): وفق.

(٩) ينظر: البحر الرائق (٥٣/١).

(١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (د).

وبه عرف أن كلامه لا يصح أن يكون على قولهما كما هو ظاهر، ولا على قول الثاني لقوله [عند انفصاله] أي من الظهر، فكان حذف الدفق أدق^{(١)(٢)}.
قال في البحر: -ويمكن أن يقال أنه بمعنى الدفوق مصدرًا لل لازم . إنتهى^(٣)
أي: الذي هو بمعنى الخروج.
وأنت خيرٌ بأن هذا مستفاد من قوله "عند انفصاله" أي من رأس الذكر^(٤)، فذكر مسألة إجماعية^(٥).

غاية الأمر أنه ترك بعض الموجبات عندهما، والأمر فيه أسهل مما مرَّ^(٦).
يرد عليه: أن قوله "وشهوة" حينئذٍ مما لا حاجة إليه، لاستلزام الدفق إياها^(٧).
وأقول: -إذا كان الماء يصح أن يكون دافقاً كما مرَّ عن ابن عطية^(٨)
فجائز أن يكون هذا عند انفصاله من الذكر، إذ لا خفاء أنه في هذه الحالة يدفع بعضه بعضاً، وهذا المعنى هو الملائم لكلامه، لكنني لم أر من عرج

(١) في نسختي (د)، (و): أدل، وفي نسخة (هـ): أولى.

(٢) ينظر: البحر الرائق (٥٤/١).

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: العناية (٤١/١).

(٥) وهي: الاتفاق على وجوب الغسل بانفصال المني من رأس الذكر.

(٦) سقطت من نسخة (ب).

(٧) وعبرة هذا الاعتراض في البحر هي: يرد على عبارة المختصر خاصة التناقض في التركيب، لأن اشتراط الدفق يفيد

اشتراط خروج المني بشهوة من رأس الذكر، وقوله "عند انفصاله" ينفيه، فلو حذف الدفق لكان أولى. أهـ

ينظر: البحر الرائق (٥٤/١).

(٨) تقدمت ترجمته ص (٣١٨).

عليه. (١)

وأثر الخلاف: - يظهر فيما لو احتلم، أو نظر بشهوة فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته، ثم أرسله فأنزل، وجب عندهما لا عنده. (٢)
وكذا لو خرج منه بقية المني بعد الغسل قبل النوم أو البول أو المشي الكثير (٣).
قال في السراج: - والفتوى على قول أبي يوسف في الضيف (٤)، وعلى قولهما في غيره (٥).

لكن لا بد أن يقيد بما إذا خاف* الريبة، كما في غاية البيان (٦).

[١٧/ب]

(١) لم يرتض ابن عابدين جواب النهر عن إعتراض البحر على كلام المتن، لأنه قال في آخره: إني لم أر من عرج عليه. وقد أحاب ابن عابدين عن الإعتراض بجواب آخر فقال: - يمكن توجيه كلام المصنف على وجه لا يرد عليه شيء مما ذكر، وذلك بأن يُحمل الدفق على أنه مصدر اللازم كما ذكره في البحر أي "ذي دفع"، أو على ما قاله ابن عطية من أنه يصح أن يكون الماء دافقاً فمنه دافق ومنه مدفوق، والظرف في قوله "عند انفصاله" متعلق بقوله "فرض" كالظرف في قوله "عند مني"، والمراد بالإنفصال: الخروج، وحينئذ يكون صادقاً بالقولين، لأن الشهوة لم تُقيد بكونها عند الانفصال ولا عند الخروج، أو الظرف الأول متعلق بـ "فرض"، وهو على تقدير مضاف أي عند خروج مني، والثاني متعلق بالدفق، وهذا أقرب من الأول.

وعليهما فذكر الشهوة تصريح بما عُلِمَ إلزاماً فلا يكون مستدركاً كما قيل لتغاير مفهوميهما، وإن استلزم أحدهما الآخر، والدفق على تفسيره المارين يصح أن يكون قبل الخروج.

ويشمل كلامه مني المرأة لأنه يندفع عند خروجه، أو يدفع بعضه بعضاً، وهذا يندفع التناقض في كلام المصنف. أھـ
ينظر: حاشية رد المحتار (١٦٦/١)، منحة الخالق (٥٤/١).

(٢) ينظر: العناية (٤٢/١)، البحر الرائق (٥٤/١).

(٣) ينظر: فتح القدير (٤٢/١)، البحر الرائق (٥٤/١).

(٤) أي: كما قال في المستصفى: "ويعمل بقول أبي يوسف إذا كان في بيت إنسان واحتلم مثلاً ويستحي من أهل البيت، أو خاف أن يقع في قلبهم ريبة بأن طاف حول بيتهم". أھـ

ينظر: المستصفى خ لوحة (١١/ب).

(٥) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٤٤/أ).

(٦) ينظر: غاية البيان خ لوحة (١٧/ب)، وكذا في المستصفى خ لوحة (١١/ب).

زاد في المستصفي: "أو استنجى، وأجمعوا أن المرأة إذا جومت واغتسلت قبل أن تبول ثم خرج منها بقية مني الرجل أنها لا غسل عليها"^(١).

فرع:

وجد بثوبه أو فخذيه بللاً فالمسألة على إثني عشر وجهاً^(٢):-

لأنه إما أن يُعلم أنه مني أو مذي أو ودي، أو يُتردد بين الأول (والثاني، أو الأول والثالث)^(٣)، (أو الثاني والثالث)^(٤)، وكلُّ من الستة (إما أن تكون)^(٥) مع تذكر احتلام أو لا.

فيجب^(٦) اتفاقاً فيما إذا عَلِمَ أنه مني أو مذي، أو شك في كونه واحد من الثلاثة أو من^(٧) الآخرين وقد تذكر احتلاماً.

ولا يجب اتفاقاً فيما إذا عَلِمَ أنه ودي مطلقاً، أو مذي ولم يتذكر، أو شك في أنه (مذي أو ودي، أما لو شك في أنه)^(٨) واحد منهما والمسألة بحالها وجب عندهما لا عند الثاني.

(١) المستصفي خ لوجه (١١/ب).

(٢) ينظر في تفصيل هذه المسألة بأقسامها إلى منية المصلي ص (٤٢)، شرح منلا مسكين ص (٧)، البحر الرائق (١/٥٥).

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخ (ب)، (ج)، (ز).

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٦) أي: الغسل.

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

وغير خاف أن التعبير بـ "العلم" أولى من "التيقن"^(١) لكثرة إطلاقه على غلبة الظن عند الفقهاء المرادة هنا لتعذر المعنى الحقيقي مع النوم^(٢).

٢- [و] فرض أيضاً عند [تواري^(٣)] أي تغيب [حشفة^(٤)] ولو بجائل يوجد معه^(٥) الحرارة على الأصح^(٦)، أو مقدارها من مقطوعها^(٧) [في قُبْل] لأدمية يُجامع مثلها، فلا يجب بوطء بهيمة وميتة وصغيرة لا يجامع مثلها إلا بالإنزال^(٨). قال في السراج: -والصحيح أنه متى أمكن الإيلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضّها، فهي ممن يجامع مثلها^(٩). وقد يقال أن بقاء البكارة دليل على عدمه، فلا يجب كما اختاره في النهاية^(١٠).

(١) في نسخة (د): اليقين.

(٢) وأيده كذلك ابن عابدين في حاشيته (١٧١/١).

(٣) التورية: هي الستر وعدم الإظهار، ومن قولهم "وري فلان الثرى".

ينظر: القاموس المحيط ص (١٠٣٤)، المصباح المنير ص (٧٥).

(٤) الحشفة بفتح الحاء: هي مافوق الختان من رأس الذكر.

ينظر: المصباح المنير ص (٩٧)، القاموس المحيط ص (١٧٢٩).

(٥) في نسخة (د) مع.

(٦) قال في البحر: -لأنه يُسمى مولجاً، وقال بعضهم: لا يجب، والأصح إن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد معه الحرارة وجب الغسل، وإلا فلا، والأحوط وجوب الغسل في الوجهين. أهد ينظر: البحر الرائق (٦٠/١).

(٧) ينظر: البناية (٢٧٥/١)، العناية (٤٣/١).

(٨) ينظر: شرح منلا مسكين ص (٧).

(٩) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٤٨/أ).

(١٠) ينظر: النهاية شرح الهداية خ لوحة (٣٤/أ).

كذا في البحر. (١)

وأقول: - ليس هذا مما الكلام فيه، إذ الكبيرة كذلك، وكذا (٢) قالوا: "لو جومعت البكر لا غسل عليها إلا إذا حملت لإنزالها" (٣)، وإنما الكلام في أننا لغسل هل يجب بوطء الصغيرة حيث لا مانع إلا الصغر؟؟ اختلفوا (٤) والصحيح أنها لو (٥) كانت بحيث (٦) تفضى بالوطء لم يجب وإن توارت الحشفة، لقصور الداعي، وإلا وجب (٧) (٨).

[أو دُبُر] لغيره، إذ لو غيَّبها في دبر نفسه فلا غسل عليه، لأن النص ورد في الفاعل والمفعول، فيقتصر عليه، كذا في الصيرفية (٩).
وحكى في المبتغى (١٠) خلافاً (١١).

(١) البحر الرائق (٦٠/١).

(٢) في نسخة (د): ولذلك.

(٣) كذا في فتح القدير (٤٣/١)، تبين الحقائق (١٦/١).

(٤) فمنهم من قال: يجب مطلقاً وهو ظاهر الهداية، ومنهم من قال: لا يجب إلا بالإنزال.

ينظر الهداية مع فتح القدير (٤٣/١، ٤٤).

(٥) سقطت من نسخة (د).

(٦) سقطت من نسخة (د).

(٧) في نسخة (د) كالغير.

(٨) وقال عن هذا ابن عابدين: وهو كلام حسن.

ينظر منحة الخالق (٦٠/١).

(٩) الفتاوى الصيرفية خ لوجه (١٣/ب).

(١٠) في نسخة (د): المتقى.

(١١) حيث قال: وقيل لا غسل عليه، كالبهيمة. ينظر البحر الرائق (٥٩/١).

قال في البحر: - وقد يقال أنه غير صحيح، فقد نقل في غاية البيان "الإتفاق على الوجوب بالإيلاج" ^(١) في الدبر عليهما. ^(٢)

ولا يخفى أن محل الإتفاق إنما هو في دبر الغير، أما في دبر نفسه فالذي ينبغي أن يعول عليه عدم الوجوب إلا بالإنزال، إذ هو أولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي ^(٣).

وعُرف بهذا عدم الوجوب بإيلاج الأصبع ^(٤).

ولا يرد ^(٥) الخشى المشكل حيث لا غسل عليه ^(٦)، ولا على من جامعته ^(٧) إلا بالإنزال، لأن الكلام في دبر وقبل محققين ^(٨).

٣- [و] فرض أيضاً عند خروج [حيض ونفاس] بوصوله إلى فرجها الخارج ^(٩)

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) ينظر: غاية البيان خ لوحة (١٥/أ)، البحر الرائق (٥٩/١).

(٣) وأقر هذا الترجيح الحصكفي وابن عابدين.

ينظر: الدر المختار (١٦٩/١)، منحة الخالق (٥٩/١).

(٤) لأن الإصبع ليس آلة للجماع فصار بمنزلة الخشبة.

ينظر: البحر الرائق (٥٩/١).

(٥) أي: ولا يرد على إطلاق المصنف في قوله: "تواري حشفة في قبل أو دبر".

(٦) لجواز كونه امرأة وهذا الذكر منه زائد فيكون كالإصبع، أو أن يكون رجلاً ففرجه كالجرح.

ينظر: حاشية رد المختار (١٦٩/١).

(٧) في نسخة (و): جاء معه.

(٨) وكذا نقله عنه الحصكفي في الدر المختار (١٦٩/١).

(٩) ينظر: البحر الرائق (٦٠/١).

وفيه إيماء إلى أن الحيض ليس سبباً بل هو على ما مر^(١).

[٢/١٨]

لكن اختار في الكافي أنه انقطاعه* لا خروجه^(٢).

وعلله في المستصفى بـ "أن الخروج منه مستلزم للحيض فوجد الإتصال فصحت الإستعارة، أي لتقدم الحيض لا لنفسه، وإلا لزم المحال^{(٣)(٤)}.

وقول الشارح: "أن الإنقطاع طهارة، واستحال أن توجب الطهارة الطهارة^{(٥)(٦)} مدفوع^(٧) بأن الطهر إنما هو في الحالة المستمرة^(٧).

والأولى ما قدمه في إنزال المني.

ولم يلح^(٨) لي وجه عدوله عن ذلك، إلا أنه في السراج قال: اختلف المشايخ هل يجب الغسل بالإنقطاع ووجوب الصلاة، أو بالإنقطاع عند رؤية الدم السابق،

(١) أي: أن السبب هو خروج الدم أو رؤيته، واختاره المصنف في المستصفى.

وعلل له بـ: أن الدم إذا حصل نَقَضَ الطهارة الكبرى، ولم يجب الغسل مع سيلان الدم لأنه ينافيه، فإذا انقطع أمكن الغسل فوجب لأجل ذلك الحدث السابق، فأما الإنقطاع فهو طهارة، فلا توجب الطهارة. أهـ

ينظر: المستصفى خ لوحة (١٢/ب).

(٢) ينظر: الكافي خ لوحة (٧/أ).

(٣) في نسخة (د): الحال.

(٤) ينظر: المستصفى خ لوحة (١٢/ب).

(٥) سقطت من نسخة (د).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (١٧/١)، وكذا في العناية (٤٤/١).

(٧) أي: أن الطهر لا يكون بمجرد إنقطاع الدم بل في الحالة المستمرة عقيه.

ينظر: البحر الرائق (٦١/١).

(٨) أي: يبدو ويظهر، كما يقال: لاح النجم إذا ظهر وبدأ.

ينظر: المصباح المنير ص (٢٨٨)، القاموس المحيط ص (٤٣٥).

فالبخاريون على الأول وهو المختار، والكرخي^(١) وعامة العراقيين على الثاني^(٢).
فيحمل ما في الكافي على اختيار الأول.

ولكن يحتاج إلى الفارق بينه وبين إنزال المني حيث لم يجعل انقطاعه سبباً أيضاً كما
هنا.

ولا خلاف^(٣) في عدم وجوب الوضوء^(٤) والغسل على المحدث والحائض ونحوهما
قبل وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحل، كما في التوشيح^(٥).

وبه إن دفع ما في السراج من "أن أثر الخلاف يظهر فيما إذا انقطع الدم بعد الطلوع
فلم تغتسل إلى الظهر أثمت عند الكرخي وعامة العراقيين، وعند البخاريين لا"^(٦).
واختار في المستصفى أنه الحيض^(٧)، وهو ظاهر ما في الشرح^(٨).

قال في البحر:- وأثر الخلاف يظهر في التعاليق كأن يقول: إن وجب عليك
غُسل فأنت كذا، وقد ظهر لي أخرى: ما إذا^(٩) استشهدت الحائض قبل الإنقطاع،

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٠٩).

(٢) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٤٦/أ).

(٣) في نسختي (ج)، (ز): والاختلاف.

(٤) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٥) لم أقف عليه، ولكن ذكره في البحر الرائق (٦٠/١).

(٦) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٤٦/أ).

(٧) ينظر: المستصفى خ لوحة (١٢/ب).

(٨) ينظر: تبين الحقائق (١٧/١).

(٩) في نسخة (د): لو.

فعلى الأول (لَا تُغَسِّلُ)^(١)، وعلى الثاني تغسل وصح^{(٢)(٣)(٤)} انتهى
ولابد أن يُقيد بما إذا (استمر بها ثلاثة أيام)^(٥)، أما إذا قُتِلَتْ قبل إتمامها لَا تُغَسِّلُ
إجماعاً^(٦)، إلا أن هذا قد يُعَكِّرُ على ما سبق عن التوشيح، فيحمل الاتفاق على
وجوب الأداء^(٧).

[لا] يفترض عند خروج [مَذِي] كظي بمعجمة ساكنة وياء مخففة على
الأفصح، وفيه الكسر مع التخفيف والتشديد^(٨)، وقيل: هما لحن^(٩): ماءٌ رقيق أبيض
يخرج عند الشهوة، لا بها^(١٠).
وقد مرَّ أنه في النساء أغلب^(١١).

(١) في نسخة (د): تغسل.

(٢) في نسخة (هـ): وهو الصحيح.

(٣) كما في الهداية (٤٧٧/١).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٦١/١).

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٦) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (٦١/١).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) ينظر: القاموس المحيط ص (١٧١٩)، المصباح المنير ص (٢٩٢)، المغرب ص (٤٢٥).

(٩) ينظر: لسان العرب (٣٥٨/٣)، القاموس المحيط ص (١٧١٩).

(١٠) ينظر: المراجع السابقة.

(١١) ينظر ص (٣٠٠).

قيل: هو منهن يُسمى القذى بفتحيتين^(١).

[و] لا [ودي] بمهملة ساكنة وياء مخففة عند الجمهور^(٢).

وحكى الجوهري^(٣): كسر الدال مع تشديد الياء^(٤).

قال ابن مكي^(٥): ليس بصواب^(٦).

وقال أبو عبيد^(٧): أنه الصواب وإعجام الدال شاذ^(٨).

ماءٌ تخين أبيض كدر يخرج عقب البول^(٩).

والمنفي^(١٠) إنما هو إيجاب الغسل لا الوضوء.

(١) يقال "قذت المرأة تقذي": إذا أرادت الفحل فألقت مائها.

ينظر: لسان العرب (٤٢/٣)، المصباح المنير ص (١٣٧).

(٢) ينظر: لسان العرب (٩٠٣/٣)، المغرب ص (٤٨).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٧٥).

(٤) ينظر: الصحاح (٢١٢٥/٦).

(٥) هو علي بن أحمد بن مكي، حسام الدين، من أهل حلب ثم سكن دمشق، وكان يُدرّس بالمدرسة الصادية، ويفتي

على مذهب الإمام الأعظم، وينظر في مسائل الخلاف، توفي سنة ٥٩٨هـ.

له من التصانيف: خلاصة الدلائل شرح القدوري، سلوة الموم، شرح الجامع الصغير.

ينظر: الجواهر المضية (٥٤٣/٢)، تاج التراجم ص (١٤٩)، الفوائد البهية ص (١١٨).

(٦) ينظر: لسان العرب (٩٠٣/٣).

(٧) هو قاسم بن حسين الدماحي، شرف الدين، الملقب بأبي عبيد، له من التصانيف: التتف في الفقه.

ينظر: الجواهر المضية (٧٠٤/٢)، تاج التراجم ص (١٧٨)، كشف الظنون (١٩٢٥/٢).

(٨) ينظر: لسان العرب (٩٠٣/٣).

(٩) ينظر: القاموس المحيط ص (١٧٢٩)، المغرب ص (٤٨)، لسان العرب (٩٠٣/٣).

(١٠) أي: قوله [لا] في متن الكثر.

قيل: لا أثر لإيجاب الوضوء، لأنَّه وجب بالبول السابق^(١).
وأجيب: بأن فائدته تظهر فيمن به سلس^(٢) بول، وفيمن توضأ عقب البول قبل
خروجه^(٣).

على أن "قصر خروجه على ما بعد البول" ممنوع، بل بعد الإغتسال أيضاً^(٤).
ولو سُلمَ فالوجوب بالبول لا ينافي إضافته إليه، ألا ترى إلى ما قالوا فيما "لو حلفت
لا تغتسل من جنابة أو حيض، فجومعت ثم حاضت"، حثت* بالغسل في ظاهر
الرواية، لأنه منهما^(٥)، نعم قال الجرجاني^(٦): أن الطهارة من الأول^(٧)، ووافقه
الهندواني^(٨) عند إتحاد الجنس، لا اختلافه^(٩).

(١) ينظر: البحر الرائق (٦٢/١).

(٢) سيأتي بيان معناه ص (٥٦٠).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٦٢/١).

(٤) كما في فتح القدير (٤٦/١)، البحر الرائق (٦٢/١).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) هو يوسف بن علي بن محمد الجرجاني، أبو عبد الله، تفقه على أبي الحسن الكرخي، توفي بعد ٥٢٢هـ.
صنّف "خزانة الأكمل" في الفقه.

ينظر: الجواهر المضية (٦٣٠/٣)، تاج التراجم ص (٢٨٥، ٢٨٤) الأعلام (٢٤٢/٨).

(٧) ورجحه في فتح القدير (٤٢/١).

(٨) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر، أبو جعفر الهندواني، شيخ كبير وإمام جليل القدر، من أهل بلخ، كان على
جانب كبير من الفقه والذكاء والورع، ويقال له: أبو حنيفة الصغير، تفقه عليه أبو الليث السمرقندي، توفي سنة ٣٦٢هـ.
ينظر: تاج التراجم ص (٢٤٠)، الفوائد البهية ص (٢٩٥).

(٩) قال في الذخيرة: "وقال الهندواني إن اتحد الجنس كأن بال ثم بال فالوضوء من الأول، وإن اختلف كأن بال ثم
رعى فالوضوء منها". ينظر: ذخيرة الفتاوى خ لوحة (١١/ب).

[و] لا يفترض عند وجود [احتلام] من الحُلْم بالضم والسكون: اسم لما يـَـراه
النائم، غَلَبَ على ما يراه من الجماع^(١) [بلا] رؤية [بلل].
وهذا أولى من تقدير "الوجود"^(٢)، لما لا يخفى^(٣).
وقد مر تفاريع المسألة^(٤).

(١) ينظر: القاموس المحيط ص (١٢١٧)، المصباح المنير ص (٨٠).

(٢) كما قدره العيني في رمز الحقائق حيث قال: [بلا] وجود [بلل].

ينظر: رمز الحقائق (٩/١).

(٣) قال أبو السعود المصري: -قال شيخنا: ووجه الأولوية ثَمُولُهُ لِمَا لَوْ احتلمت، وَعَلِمَتْ بخروجه إلى الفرج الآخر
فيلزمها الغسل، وإن كان لا وجود له في الخارج.

ثم قال: وهو ظاهر في أن "رأى" عِلْمِيَّة لا بَصَرِيَّة. أهـ

ينظر: فتح المعين (٨٥/١)، وكذا نقله عنه الطحطاوي في حاشيته (٩٣/١).

(٤) ينظر: تفاريع المسألة الإثني عشرية ص (٣٢١).

"ما يُسن له الغسل"

- ١- [وسُنَّ] الغسل [للجمعة] أي لصلاتها، وهذا قول الثاني^(١)، وهو الأصح^(٢)، وفي إيضاح الإصلاحي: وهو ظاهر الرواية^(٣).
وقال محمد: ليومها^(٤)، ونسبه كثير^(٥) إلى الحسن^(٦).
وأثر الخلاف: يظهر فيمن لا جمعة عليه لو اغتسل، وفيمن أحدث بعد الغسل وصلى بالوضوء، نال الفضل عند الحسن لا عند الثاني^(٧).
قيل^(٨): وفيمن اغتسل قبل الغروب^(٩)، إلا أن المذكور في الخاتمة: أنه لو اغتسل بعد الصلاة لا تعتبر إجماعاً، كآئه^(١٠) لأنه شرع لدفع الأذى عند الاجتماع، وقد فات^(١١)

(١) لأنها أفضل من الوقت، وإنما شُرِفَ الوقت لوجودها فيه.

ينظر: تحفة الفقهاء (٢٨/١).

(٢) ما في بدائع الصنائع (٢٧٠/١)، الهداية (٦٤/١)، البحر الرائق (٦٤/١).

(٣) ينظر: إيضاح الإصلاحي خ لوجه (١٠/أ).

(٤) لزيادة فضيلة الصلاة في يوم الجمعة على غيرها من الصلوات، لأنها تؤدي بجمع عظيم، فلها من الفضيلة ما ليس لغيرها.

ينظر: البحر الرائق (٦٤/١).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٢٧/١)، تحفة الفقهاء (٢٨/١)، فتح القدير (٤٦/١)، تبين الحقائق (١٨/١).

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢١٠).

(٧) ينظر: بدائع الصنائع (٢٧/١)، البحر الرائق (٦٤/١).

(٨) سقطت من نسخة (أ).

(٩) ينظر: البناية (٢٨٧/١)، فتح القدير (٤٦/١).

(١٠) سقطت من نسخة (د).

(١١) الفتاوى الخاتمة (١٧٩/١).

قال في الكافي: ويظهر أيضاً فيمن اغتسل قبل الفجر وصلّى به، حيث ينال عند الثاني لا عند الحسن^(١).

واستشكله الشارح: بأن ما يسن^(٢) الإغتسال لأجله لا يُشترط فيه وجود الإغتسل بل كونه متطهراً بطهارته قبله، ألا ترى أن الثاني لا يشترطه في الصلاة^(٣).
وأقول: - ما في الكافي مسطور^(٤) في الخلاصة^(٥)، وعزاه في النهاية إلى مبسوط شيخ الإسلام^{(٥)(٦)}.

وإذا^(٧) ثبت أن الرواية عن الحسن كذلك، فالأولى صرف النظر في إبداء وجهها، ولا مانع أن يقال: "إنما اشترط إيقاع الغسل فيه إظهاراً لشرفه ومزيد إختصاصه عن غيره، كعرفة، على ما يأتي، وإنما لم يشترط الثاني إيقاعه في الصلاة للمنافاة".
نعم في الخانية: "أنه ينال أيضاً عند الثاني"^(٨) فيجوز أن عنده روايتين.

(١) ينظر: الكافي خ لوحة (٧/ب).

(٢) في نسخة (د): سُنَّ.

(٣) ينظر: تبين الحقائق (١٨/١)، وأقره في فتح القدير (٢٦/١).

(٤) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٥/أ).

(٥) تقدمت ترجمته ص (٢١٧).

(٦) ينظر: النهاية خ لوحة (٢٧/ب).

(٧) في نسختي (هـ)، (و): وإذا قد.

(٨) ينظر: الفتاوى الخانية (١٧٩/١).

وفي الدراية: عن صلاة الجلابي^(١): إغتسل يوم الخميس، أو ليلة الجمعة إستن بالسنة، لحصول المقصود، وهو قطع الرائحة^(٢).

قال في البحر: -وينبغي أن لا تحصل السنة، أي: إتفاقاً، أمّا على قول الثاني فلاشترط الصلاة به والغالب وجود الحدث، وأمّا على قول الحسن على ما في الكافي فظاهر، وأمّا على ما في غيره فلائّه يشترط أن يكون متطهراً بطهارة الإغتسال في اليوم لا قبله^(٣) انتهى.

يعني: والغالب وجود الحدث أيضاً.

٢- [و] سُنَّ أيضاً [للعيدين]

قال العيني^(٤) في شرح المجمع: يحتمل أن يجري فيهما الخلاف السابق، لكني لم أظفر به^(٥).

وفي البحر: الظاهر أنّه للصلاة أيضاً^(٦).

وأقول: -في الدرر- "ملا خسرو"^(٧) ما لفظه: "ويسن لصلاة جمعة ولعيد، قال

(١) هو أبو محمد طاهر الجلابي، نسبته إلى "جَلَاب" بلدة من آمد، وقيل: قرية منه، له: كتاب الصلاة.

ينظر: كشف الظنون (١٠٨١/٢).

(٢) كمال الدراية خ لوحة (١٣/أ).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٦٥، ٦٤/١).

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٣٨).

(٥) ينظر: المستجمع شرح المجمع للعيني خ محقق في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود (٣٥٤/١).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٦٥/١).

(٧) هو محمد بن فراموز بن علي، المعروف بملا خسرو أو ملا خسرو، رومي الأصل، أسلم أبوه، ونشأ هو مسلماً، وتبحر في علوم المنقول والمعقول، وتولى التدريس في زمان السلطان مراد، وولي قضاء الإسكندرية، وتوفي بها سنة ٨٨٥ هـ، من تصانيفه: دررالحكام شرح غرر الأحكام، مرقاة الوصول في علم الأصول، حاشية على المطول في البلاغة. ينظر: الضوء اللامع (٢٧٩/٨)، شذرات الذهب (٣٤٢/٧)، الفوائد البهية ص (١٨٤).

في المصنف في شرحه: أعاد اللام لئلا يفهم كونه سنة لصلاة العيد^(١).
وهذا صريحٌ في أنَّ لليوم فقط، وذلك لأن السرور فيه عامٌ، فيندب فيه التنظيف
لكل قادر عليه، صَلَّى أم لا.

٣- [ولاحرام] أي لأجله، ولا أظن أحداً قال: أنه لليوم فقط^(٢).

* ٤- [و] للوقوف [في عرفة]

قال في البدائع: يجوز أن يكون غسل عرفة على الخلاف السابق^(٣).

قال ابن أمير حاج^(٤): ولا أظن أحداً قال أنه لليوم فقط،* بل الظاهر أنَّه للوقوف^(٥).

بقي أنه لا بد من تحصيل السنة من كونه^(٦) داخلها^(٧)، فلو قال كما في المجمع: "وفي
عرفة"^(٨) لكان أولى^(٩).

وكون هذا الإغتسال سنة هو رأي البعض^(١).

(١) ينظر: دررالحكام (٢٠/١).

(٢) وكذا نقله عنه ابن عابدين في حاشيته (١٧٦/١).

(٣) ينظر كبدائع الصنائع (٦٤/١).

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٥) ينظر: حلية المتملي خ (١٨٣/١).

(٦) في نسخة (د): كونهما.

(٧) أي: داخل عرفة.

(٨) ينظر: مجمع البحرين خ لوحة (١٧/أ).

(٩) كما في البحر الرائق (٦٥/١).

وقيل: أنها مستحبة.^(٢)

قال في الفتح: - "وهو النظر"^(٣)، يعني لعدم المواظبة.

لكن قد نقلت^(٤) في الجمعة^(٥)، ومن ثم قال الحلبي^(٦): "الذي يظهر استثنائه"^(٧).

والله الموفق.

(١) وهو ما مشى عليه النسفي في الكتر.

(٢) وهو رأي صاحب الهداية، أخذاً من قول محمد: أنه غسل حسن.

ينظر: الهداية (٤٥/١).

(٣) ينظر: فتح القدير (٤٥/١).

(٤) أي المواظبة.

(٥) ولا أدل على مواظبته - صلى الله عليه وسلم - على غسل الجمعة إلا أمره - عليه الصلاة والسلام - أصحابه به في

الحديث المتفق عليه الذي رواه البخاري في "باب فضل الغسل يوم الجمعة من كتاب الجمعة" (٣، ٢/٢)، ومسلم في "أول

كتاب الجمعة" (٥٨٠/٢).

(٦) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٧) ينظر: حلية المتملي خ (١٨٥/١).

ما يجب له الغسل

[ووجب] الغسل، أي: لَزِمَ.^(١)

١- [للميت] لما سيأتي من أنه فرض كفاية على الأحياء^(٢)، إلا أن يكون خنثى مشكلاً فَيَمَّمْ^(٣).
وقيل: في ثيابه يُغسل^(٤).
والأول أولى^(٥).

٢- [ولمن] أي: وعلى الذي، بقريئة "وجب" وقوله "والإندب" [أسلم] أي دخل في الإسلام حال كونه [جُنُباً].
وهذه هي إحدى الروايتين عن الإمام^(٦)، وهي الأصح^(٧).
ولو طَهَّرَت الكافرة ثم أسلمت لا يجب^(٨).

(١) وهذا هو معنى الرجوب لغة.

ينظر: لسان العرب (٢٣٦/٣)، القاموس المحيط ص (١٥٤٣).

(٢) وهذا بالإجماع.

ينظر: الإجماع لابن المنذر ص (٤٥)، المغني (٤٣٠/٣)، المجموع (١٢٠/٤)، فتح القدير (٤٤٧/١).

(٣) ينظر: فتح القدير (٤٤٧/١)، البحر الرائق (٦٥/١).

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) كما في المراجع السابقة.

(٦) لبقاء صفة الجنابة السابقة بعد الإسلام فلا يُمكنه أداء الشروط بزوالها إلا به، فيفترض.

والرواية الأخرى: أنه لا يجب بل يُستحب، لأن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، ولم يوجد بعد الإسلام جنابة.

ينظر: فتح القدير (٤٤/١)، البحر الرائق (٦٥/١)، البناية (٢٨٨/١)، شرح منلا مسكين ص (٨).

(٧) كما في فتح القدير (٤٤/١)، البحر الرائق (٦٥/١).

(٨) ينظر: فتح القدير (٤٤/١)، المبسوط (٣١٠/١)، البحر الرائق (٦٥/١).

والفرق: أنَّ صفة الجنابة باقية بعد الإسلام، فكأنَّه أجنب بعده، ولذا قلنا: لو أسلمت حائضاً ثم طهرت وجب الغسل^(١).

ولانعلم خلافاً في وجوب الوضوء للصلاة إذا أسلم مُحدثاً^(٢).

ولو بلغ بالإحتلام أو هي بالحيض، قيل: يجب عليها لا عليه^(٣).

قال في الفتح: -ولامعنى للفرق بين هاتين فإِنَّه إن اعتبر حال البلوغ أو إنعقاد أهلية التكليف فهو كحال انعقاد العلة لا يجب عليهما^(٤)، وإن اعتبر، أو إن توجه الخطاب حتى اتحد زمانهما وجب عليهما^(٥)، والحيض إمّا حدث أو يوجب حدثاً في رتبة حدث الجنابة كما سيأتي فوجب أن يتحد حكمه بالذي أسلم جُنُباً. وجوابه: أنَّ السبب في الحيض الإنقطاع، وثبوته بعد البلوغ لتحقيق البلوغ بابتداء الحيض كيلاً يَثْبُت الإنقطاع إلا وهي بالغة. ^(٦) انتهى

ولا يخفى أن مقضى ماسبق ترجيح أنَّها ^(٧)تَغْسِلُ^(٨) لو أُسْتُشْهِدَتْ قبل الإنقطاع ترجيح أن السبب هو الحيض، وعليه فينبغي اتحاد حكمهما، وأمّا على القول بأنَّه

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) ينظر: فتح القدير (٤٤/١).

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) في نسخة (د): عليها.

(٥) في نسخة (د): عليها.

(٦) ينظر: فتح القدير (٤٤/١).

(٧) سقطت من نسخة (ب).

(٨) في نسخة (د): تغتسل.

وجوب الصلاة فعدم الفرق بينهما أظهر^(١)، ومن ثم قال في المعراج: الصحيح هو الوجوب عليه أيضاً^(٢).

وفي الخاتمة: الأحوط وجوب الغسل في الفصول الأربعة^(٣).

[وإلا] أي: وإن لم يكن جنباً [ندب] أي: استحب، لأمره - عليه الصلاة والسلام - قيس ابن عاصم^(٤) حين أسلم به^(٥).

تكميل:-

بقي من الأغسال المندوبة: الإغتسال^(٦) لدخول مكة والمدينة، وللوقوف بعرفة^(٧)،

(١) ينظر: البحر الرائق (٦٥/١).

(٢) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (٢٥/ب).

(٣) أي: في المسائل الأربعة السابقة وهي:-

١- من أسلم جنباً.

٢- إذا حاضت الكافرة فطهرت ثم أسلمت.

٣- إذا أسلمت حائضاً ثم طهرت.

٤- لو بلغ الصبي بالإحتلام والصبية بالحيض.

ينظر: الفتاوى الخاتمة (٤٥/١).

(٤) هو قيس بن عاصم بن سنان المنقري السعدي، أحد أمراء العرب وعقلاءهم، كان شاعراً، اشتهر وساد في الجاهلية، وهو ممن حرّم على نفسه الخمر في الجاهلية، ووفد على النبي - صلى الله عليه وسلم - في وفد قومه سنة ٩هـ - فأسلم، واستعمله الرسول - صلى الله عليه وسلم - على صدقات قومه، ثم نزل البصرة في آخر أيامه، وتوفي بها سنة ٢٠هـ. ينظر الإصابة (٣١٢/٢)، الأعلام (٢٠٦/٤).

(٥) ونصّه قال: "أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - أريد الإسلام، فأمرني أن أغتسل بماء وسدر".

رواه أبو داود في "باب الرجل يُسَلِّم فيؤمر بالغسل من كتاب الطهارة" (٨٦/١)، والنسائي في "باب ما يُجب الغسل وما لا يوجب من كتاب الطهارة" (٩١/١)، والترمذي في "باب ما ذُكر في الإغتسال عندما يسلم الرجل من أبواب الجمعة" (٨٤/٣).

وهو حديث صحيح كما في صحيح أبي داود (٧٢/١).

(٦) في نسخة (د): الأغسال.

(٧) في نسخة (أ): عز دلفة.

وللمجنون إذا أفاق، ولمن بلغ بالسن، ولليلة القدر إذا رآها، وللتوبة، والقُدوم لمن يَراد قتله، وللمستحاضة التي إنقطع دمها، ومن غسل الميت، والحجامة^(١).

وذكر النووي^(٢) من ذلك: من أراد حضور مجمع الناس، وأن من المسنون غسل الكسوفين والإستسقاء وثلاثة أغسال لرمي الجمار^(٣).

قال في البحر: - ولم أجد ذلك لأئمتنا^(٤).

وأقول: - صرّح في الدرر والغرر بنبذ غسل الكسوف* والإستسقاء^(٥)^(٦). [ب/١٩]

والله الموفق

(١) ينظر: البحر الرائق (٦٦/١)، رمز الحقائق (٩/١)، فتح القدير (٤٥/١).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٥٨).

(٣) ينظر: المجموع (٢٠٢/٢).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٦٦/١).

(٥) ينظر: درر الحكم (٢١/١).

(٦) وكذا صرّح بذلك الحلبي في حلية المتملي، والشرنبلالي في متنه، وأيد ذلك ابن عابدين.

ينظر: حلية المتملي خ (١٨٣/١)، متن الشرنبلالي ص (٧)، منحة الخالق (٦٦/١).

"ما تحصل به الطهارة"

[ويتوضأ] شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها، ومن ثم قيل:
الأحسن "يتطهر"^(١).

[بماء السماء] الماء ممدود، وعن بعضهم قصره^(٢): جسم لطيف سيال به حياة كل نام^(٣)، وأصل كل "ماء" مؤه، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت الهاء همزة، وفيه لغة على الأصل، والجمع "مياه"، وجمع جمع قلة على "أمواه"^(٤).
وماء السماء: ماء المطر والندى، وما ذاب من الثلج والبرد إن كان متقاطراً^(٥).
وعن الثاني: الجواز مطلقاً^(٦).

والأصح قولهما^(٧).

ويجوز بما ينعقد به الملح كما في عيون المذاهب^(٨)، لا بالمح كذا في الخلاصة^(٩).

(١) كما عبر بذلك القدروي وصاحب الهداية.

ينظر: متن القدوري ص (٤)، الهداية (٤٧/١).

(٢) ينظر: لسان العرب (٥٥١/٣)، المصباح المنير ص (٣٠٣)، القاموس المحيط ص (١٦١٨).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٦٦/١).

(٤) ينظر: المراجع السابقة في (٢).

(٥) وهذا قولهما.

ينظر: تبين الحقائق (١٩/١)، البناء (٢٦٤/١)، رمز الحقائق (٩/١)، البحر الرائق (٦٧/١).

(٦) ينظر: المراجع السابقة.

(٧) ينظر: البحر الرائق (٦٧/١).

(٨) ينظر: عيون المذاهب خ لوحة (٨/١).

(٩) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٤/ب).

ولعل أن الفرق أن الأول باقٍ على طبيعته الأصلية، والثاني انقلب إلى طبيعة أخرى، قاله ملا خسرو^{(١)(٢)}.

[والعين]

قال في البحر:- العين لفظٌ مشتركٌ^(٣) بين الشمس، والينبوع، والذهب، والدينار والمال، والنقد، والجاموس، وولد البقر الوحشي (وخيار الشيء، ونفس الشيء)^(٤)، والنلس القليل، وحرف^(٥) من حروف المعجم، وما عن يمين قبلة العراق^(٦)، وغير ذلك، والمراد هنا: الينبوع بقرينة السياق^{(٧)(٨)} انتهى.

وأقول:- هذا مبني على أنه معطوفٌ على "ماء"، وبُعْدُهُ لا يخفى، والأولى أن يعطف على "السماء"، وعليه فلا يكون مشتركاً بين ما ذكر، نعم هو مشترك بينه

(١) تقدمت ترجمته ص ().

(٢) ينظر: درر الحكام (٢٣/١).

(٣) في نسختي (ج)، (ز): مشتركة.

والمشترك ينقسم إلى قسمين: لفظي ومعنوي

فاللفظي: هو اللفظ الموضوع بأكثر من وضع لمعينين فصاعداً بلا نقلٍ عن معناه الأصلي، مثل لفظ العين.

والمعنوي: هو اللفظ الموضوع لمعنى مشترك بين أفرادهِ، كالإنسان فإنه موضوع للقدر المشترك بين أفرادهِ وهو الحيوان

الناطق. ينظر: تيسير التحرير (٣٣٠/١)، أصول السرخسي (١٦٢/١).

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٥) في نسخة (د): وعرف.

(٦) في نسخة (د): الفراق.

(٧) في نسخة (د): المساق.

(٨) ينظر: البحر الرائق (٦٦/١).

وبين ماء الباصرة، والثاني غير مراد بقرينة السياق^(١).

[والبحر] أي: وبماء البحر.^(٢)

سُمِّيَ بذلك إمّا لملوحته لقولهم "ماء بحري أملح" فيختص بالملح^(٣)، أو لسعة إنبساطه، ومنه "إنّ فلاناً بحري" أي واسع المعروف^(٤)، أي لكونه ماءً كثيراً، فلا يختص به.

وعلى الأول جاء التغليب في قوله تعالى ((مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ))^(٥) لا على الثاني. والأول أظهر لقوله ((يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْزُ وَالزَّيْتُونَ))^(٦) ولا شك أنّهما من الملح فقط، ولا خفاء أن ظاهر قوله تعالى ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ))^(٧) يفيد أنّ الكل من السماء، والنكرة في الإثبات وإن خُصت إلا أنّها في مقام الإمتنان^(٨)، نعم وحينئذ فالتقسيم^(٩) باعتبار ما يشاهد.

(١) وقال عن هذا ابن عابدين: -ويمكن تقدير مضاف في كلام الشارح (البحر): أي ماء ينبوع، فيؤول إلى ما ذكر. ينظر منحة الخالق (٦٦/١).

(٢) ينظر: رمز الحقائق (٩/١).

(٣) ينظر: القاموس المحيط ص (٤٤١).

(٤) ويقال: "تبحر في المال" أي كثر ماله، و"استبحر الشارح" أي اتسع له القول.

ينظر: لسان العرب (١٦٤/١)، القاموس المحيط ص (٤٤١)، المصباح المنير ص (٢٥).

(٥) سورة الرحمن آية (١٩).

(٦) سورة الرحمن آية (٢٢).

(٧) سورة الزمر آية (٢١).

(٨) ينظر: البحر الرائق (٦٦/١).

(٩) في نسخة (د): فالتعميم.

وفي الكشف: المراد بـ"المتزل من السماء": المطر، وقيل: كل ما في الأرض فهو من السماء يتزل منها إلى الصخرة ثم يقسمه الله تعالى^(١).

[وإن غير] مخالطٌ [طاهر أحد أو صافه] من اللون والطعم والرائحة، كزعفران خلط بماء فغير لونه فقط، لإطلاق اسم الماء عليه.

ومنع: بأن المحرم لو استعمله لزمته الفدية، وبأنه لاحث عليه بشربه فيما لو حلف لا يشرب ماءً، وبأنه لو وكله بشراء ماء فاشتراه لم يجز^(٢).

وأجاب الهندي^(٣): بأننا لانسلم ذلك^(٤).

قال في البحر: -ولئن سلم، فالإيمان والوكالات مرجعهما^(٥) إلى العرف، ولزوم الفدية لكونه استعمل عين الطيب وإن كان مغلوباً^(٦).

وأفهم كلامه: أنه لو غير وصفين لم يجز، وسيأتي ما فيه.

[أو أنتن^(٧)] الماء [بالمكث] أي بسببه، بتثنية الميم: مصدر "مكث" بضم الكاف

وفتحها: أقام^(٨)، وفي المصدر رابعة وهي فتح الكاف والميم.

(١) ينظر: الكشف (٣/٣٩٤).

(٢) ينظر: البحر الرائق (١/٦٨).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢١٨).

(٤) ذكره في السراج الوهاج خ لوحة (٥٥/أ).

(٥) في نسخة (د) مرجعها.

(٦) ينظر: البحر الرائق (١/٦٨).

(٧) التثنية بفتح النون: ضد الفوح

ينظر: القاموس المحيط ص (١٥٩٦)، المصباح المنير ص (٣٠٥).

(٨) ينظر: لسان العرب (٣/٥١٤)، القاموس المحيط ص (٢٢٦)، المصباح المنير ص (٢٩٧).

* قيل: وقرئ بها في قوله تعالى ((لَتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ))^{(١)(٢)}. [٢/٢٠]
 قيد به: لأنه لو عَلِمَ تغييره لنجاسة لم يجز، والأصل مع الشك هو الطهارة^(٣).

[لا] يتوضأ [بماء] عطف على "بماء السماء" أي لا يجوز أن يتوضأ بماء [تغير]^(٤)
 بكثرة الأوراق] أي بسببها، لزوال اسم الماء عنه لشخه، وعليه يحمل
 كلامه، وإلا فمجرد التغير لا يمنع^(٥)، لأن المنقول عن الأستاذة أنهم كانوا يتوضئون من
 الحياض التي تقع فيها الأوراق مع تغير كل الأوصاف من غير نكير، كما في
 النهاية^(٦).

[أو] تغير [بالطبخ] بما لا يقصد به المبالغة في التنظيف، أمّا بما يُقصد
 به، كإشنان^(٧) ونحوه فيجوز بشرط (بقاء رفته)^{(٨)(٩)}.

(١) سورة الإسراء آية (١٠٨).

(٢) وهي قراءة ابن مُحيّص.

ينظر: تفسير الطبري (٣٤٠/١٠)، فتح القدير (١٤/٣).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٦٨/١).

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) ينظر: العناية (٤٨/١)، تبين الحقائق (١٩/١).

(٦) ينظر: النهاية خ لوحة (١/٢٣).

(٧) الأشنان بضم الهمزة والكسر لغة: ورق نبات يستعمل للتنظيف، وهو لفظ معرّب ويقال له بالعربية "الخرّض".

ينظر: المصباح المنير (٩٣)، القاموس المحيط ص (٤٣٥).

(٨) في نسخة (د): رقاقتها.

(٩) ينظر: فتح القدير (٤٩/١)، تبين الحقائق (٢٠/١).

وظاهره أنه لو لم يتغير جاز الوضوء به^(١)، ومن ثم قال في الينايع وغيرها: لو طبخ الحمص أو الباقلاء، إن كان لو^(٢) برّد ثخن لا يجوز الوضوء به وإلا جاز^(٣).

وجعل في البحر: هذا قول الناطفي^(٤)^(٥)، وليس بالمختار كما في الخانية: "لو طبخ الحمص أو الباقلاء (في الماء)"^(٦)، وريح البقلاء يوجد فيه لا يجوز التوضي به، وذكر الناطفي إذا لم تذهب عنه رقة الماء ولم يسلب عنه إسم الماء جاز الوضوء به^(٧).

[أو اعتصر] الماء [من شجر] كشراب الرياس^(٨).

وهذا أحسن مما قيل "كالأشربة"^(٩) فإنه على عمومه مشكل، قاله خسرو^(١٠)^(١١).

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٣) ينظر: الينايع في معرفة الأصول والتفاريع خ لوحة (٥/ب).

(٤) هو أحمد بن محمد بن عمر الناطفي، أبو العباس، من أهل الري، من كبار الفقهاء في عصره، توفي سنة ٤٤٦ هـ من كتبه: الأجناس، الفروق، الواقعات، الأحكام.

ينظر: الجواهر المضية (١١٣/١)، تاج التراجم ص (١٢٧)، الفوائد البهية ص (٣٥).

(٥) ينظر: البحر الرائق (٦٨/١).

(٦) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٧) ينظر: الفتاوى الخانية (٦٨/١).

(٨) الرياس بالكسر: هو نبت ينفع الحصبية والجدري والطاعون، وعصارته تعد النظر كحلاً.

ينظر: القاموس المحيط ص (٧٠٦)، المصباح المنير ص (١٢٦).

(٩) كما عبر به القدوري في متنه ص (٤).

(١٠) تقدمت ترجمته ص (٣٣٣).

(١١) ينظر: درر الحكام (٢٣/١).

[أو] من [ثمر] بمثلثة^(١) كالخل.

وفي كلامه إيماءً إلى الجواز في المتقاطر بنفسه وعليه جرى في الهداية^(٢).
لكن صرح في المحيط بعدمه^(٣)، وبه جزم قاضي خان^(٤)^(٥)، وصوبه في الكافي بعد
ذكر الأول بقليل: لأنه كَمُلَ امتزاجه^(٦).
وقال الحلبي^(٧)^(٨): أنه الأوجه^(٩).

[أو غلب عليه] طاهر [غيره أجزاء] أي من حيث الإجزاء.
قال العيني^(١٠): وهو أن يُخرجَه عن صفته الأصلية بأن يثخن، لا أن يكون من حيث
الوزن أكثر^(١١) انتهى.

(١) في نسخة (ز): مثلة.

(٢) الهداية (٤٧/١).

(٣) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (أ/١٥).

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢١٤).

(٥) ينظر: الفتاوى الخانية (١٧/١).

(٦) ينظر: الكافي خ لوحة (ب/٩).

(٧) في نسخة (ز) الطيبي.

(٨) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٩) ينظر: حلية المتعلمي خ (٢٨٦/١).

(١٠) تقدمت ترجمته ص (٢٣٨).

(١١) ينظر: رمز الحقائق (١٠/١).

ودعاه إلى ذلك أن اعتبار الأجزاء معزي^(١) إلى الثاني^(٢)، والمنسوب إلى محمد اعتبار التغير من حيث الأوصاف^(٣)، وقول الثاني أصح^(٤)، لأنه بتغير اللون لا بتغير الصفة وهي الرقة، كذا في المحيط^(٥).

قال في الدراية: -وبه عُلِمَ أن المراد بغلبة الأجزاء ما سبق^(٦).

وأقول: - الذي ينبغي في كلام المصنف اعتبار الأجزاء من حيث الوزن، وقد قيل به، لأن الاعتبار من حيث الصفة^(٧) قد مرّ في قوله "بكثرة الأوراق" فيلزم التكرار، وقال الإسبيجاني^(٨): المعتبر الغلبة من^(٩) حيث الوزن ثم الطعم من حيث الأجزاء^(١٠).

واقترح^(١١) الشارح ضابطاً يحصل التوفيق بين كلامهم، وهو أن التقيد المخرج عن

(١) ينظر: فتح القدير (٤٩/١)، العناية (٤٩/١)، الفتاوى الخانية (١٧/١)، تبين الحقائق (٢٠/١)، الجوهرة النيرة (١٥/١).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: فتح القدير (٤٩/١)، تبين الحقائق (٢٠/١).

(٤) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (١٥/أ).

(٥) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (١٤/أ).

(٦) في نسخة (د): الصنعة.

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٠٩).

(٨) في نسخة (و): ثم من.

(٩) ينظر: شرح مختصر الطحاوي خ لوحة (٢١/أ).

(١٠) أي: زاد وأضاف.

ينظر: المصباح المنير ص (٢٥٤).

الإطلاق بأحد^(١) أمرين: إمّا كمال الإمتزاج وهو إمّا بالطبخ مع^(٢) طاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف، أو بتشرب النبات على وجه لا يخرج منه إلا بعلاج.

الثاني: غلبة المخالط، فإن جامداً فبانتفاء رفته، وإن مائعاً موافقاً للماء في كل الأوصاف كالمستعمل بناءً على ما اختير من طهارته فبالإجزاء، وإن مخالف^(٣) في كلها فبتغير أكثرها، أو في بعضها فبغلبة مابه الخلاف كاللبن* مخالف في اللون والطعم، فإن غلب أحدهما منع. هذا حاصل ما قاله^(٤).

وفيه نظر: لما سيأتي من أن نبذ التمر لا يجوز الوضوء به على الأصح، ولو كان رقيقاً مع أن المخالط جامد، ومقتضى ما قاله أن يجوز ما دام رقيقاً، ولو غير كل الأوصاف.

ونص في القنية على "أن الزعفران لو وقع في الماء فإن أمكن الصبغ به منع، وإلا لا"^(٥)، من غير نظر إلى انتفاء رفته.

وأجاب في البحر: بأن الكلام فيما^(٦) إذا لم يزل عنه اسم الماء، وفي المسألتين زال^(٧).

وأقول:—من تأمل كلام الشارح علّم أن هذا الجواب مما لا يجدي

(١) سقطت من نسخة (ج).

(٢) سقطت من نسخة (ب).

(٣) في نسخة (ج) مخالفطاً.

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٢٠/١)، وكذا في رمز الحقائق (١٠/١).

(٥) ينظر: قنية المنية خ لوحة (٤/أ).

(٦) سقطت من نسخة (د).

(٧) ينظر: البحر الرائق (٧٠/١).

نفعاً، وذلك أنَّه حَكَمَ بأن التقيد المخرج عن الإطلاق يكون بأحد أمرين الثاني
منهما غلبة المخالط فإن كان^(١) جامداً فبانتفاء رفته، فإسم الماء باقٍ ما بقيت الرقة
منعدم^(٢) ما انعدمت، فأني يصدق زوال اسم الماء مع بقائها.

قال في الفتح: -والأوجه أن يخرج عن الأقسام^(٣) ما خالط جامداً فسلب رفته
وجريانه، لأن هذا ليس بماء أصلاً^(٤).

واعلم: أنَّه لم يُذكر في اعتبار الغلبة بالإجزاء ما^(٥) إذا استويا لعدم ذكره في
ظاهر الرواية، وقالوا: أن حكمه حكم المغلوب احتياطاً، كذا في البدائع^(٦).
وغير خاف أن اعتبار الغلبة بالإجزاء في المستعمل شاملٌ لما إذا أُلقي في الطاهر، أو
انغمس الرجل فيه.

وبه عُلِمَ جواز الوضوء من^(٧) الفِسَاقِي^(٨) الموضوعة في المساجد بشرط ألا يكون
المستعمل فيما يغلب على الظن مساوياً، وألا يقع^(٩) فيه نجاسة^(١٠).

(١) سقطت من نسخة (ب).

(٢) في نسخة (د): منعدمة.

(٣) في نسخة (د): الإنقسام.

(٤) ينظر: فتح القدير (١/٥٠، ٥١).

(٥) في نسخة (ز): أما.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (١/١٥).

(٧) في نسخة (د): في.

(٨) الفِسَاقِي: هي الحياض الصغيرة التي لا يجري فيها الماء، كبرك المساجد ومغطس الحمام.

ينظر: حاشية ابن عابدين (١/١٩٠)، حاشية الطحطاوي (١/١٠٣).

(٩) في نسخة (د): يقطع.

(١٠) ينظر: البحر الرائق (١/٧٦).

ولو تكرر الإستعمال: الظاهر أنه يجمع.

[ولا] يجوز الوضوء ولا الغسل [بماء دائم] أي: راكد وقع [فيه نجس] بكسر

الجيم، ويجوز الفتح^(١)، إذ لا فرق في الواقع بينهما، سواءً تغير أحد الأوصاف أم لا. هذا [إن لم يكن عشرًا] يعني عشرة أذرع [في عشر] أي في مثلها، بأن يكون حول الماء أربعون ووجهه مائة^(٢).

وهل المعتبر ذراع الكبراس^(٣) أو المساحة أو كل زمان ومكان بما به يذرعون^(٤)؟ أقوالٌ كلها مرجحة^(٥)، والأخير أنسب.

والمفتي به في العمق: أنه ما لا ينحسر^(٦) بالغرف^(٧).

قال أبو الليث^(٨): وعليه الفتوى^(٩).

(١) ينظر: المصباح المنير ص (٣٠٥)، القاموس المحيط ص (٧٤٣).

(٢) البحر الرائق (٧٨/١).

(٣) الكبراس بالكسر: ثوب من القطن الأبيض، وهي لفظ فارسي معرّب، وهي أداة من أدوات القياس في السابق، وتساوي قدر أربع وعشرين إصبعًا. ينظر: القاموس المحيط ص (٧٣٤)، حاشية ابن عابدين (٢٠٤/١).

(٤) في نسخة (د): يزرعون.

(٥) اختار الأول في الهداية والدرر والظهيرية والخلاصة، واختار الثاني في الفتاوى الخانية، واختار الثالث في المحيط.

ينظر: الهداية (٥٥/١)، درر الحكام (٢٥/١)، الفتاوى الظهيرية خ لوحة (٨/أ)، خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٠/أ)،

الفتاوى الخانية (٥٠/١)، المحيط الرضوي خ لوحة (١٤/ب)، الكافي خ لوحة (١٠/أ).

(٦) في نسخة (هـ): ينحس.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع (٧٢/١)، فتح القدير (٥٥/١)، تبين الحقائق (٢٢/١)، العناية (٥٥/١)، منية المصلي ص (٩٨).

(٨) هونصر بن محمد بن أحمد، أبو الليث السمرقندي، المشهور بإمام الهدى، أخذ عن أبي جعفر الهندواني، من أكابر الفقهاء، توفي سنة ٣٩٣ هـ. له من التصانيف: تفسير القرآن، خزنة الفقه، الفتاوى، بستان العارفين، شرح الجامع الصغير.

ينظر: النجوم الزاهرة (٢١٦/٣)، الفوائد البهية ص (٣٦٢).

(٩) ينظر: خزنة الفقه خ لوحة (٧/ب).

وقال الكرمانى^(١) في إيضاحه: أنه الظاهر عن محمد، إلا أن المصرح به في غير موضع أن الظاهر عن الإمام، وهو الصحيح: التفويض إلى رأي المبتلى به^(٢).
وفي كافي الحاكم الشهيد^(٣): عن أبي عصمة^(٤) كان محمد يؤقت بعشرة في عشرة، ثم رجع إلى قول الإمام، وقال: لا أؤقت فيه شيئاً^(٥).
وأنت خبير (بأن اعتبار العشر أضبط، ولا سيما في حق من لا رأي^(٦) له من^(٧) العوام، فلذا اختاره الأئمة الأعلام)^{(٨)(٩)}.
وقوله في البحر: "أنه لا يُعمل إلا بما صح عن الإمام، ولم يصح عنه إعتبار العشر،

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن أميروه بن محمد الكرمانى، نسبته إلى "كرمان": بلدة بفارس ولد بها سنة ٤٥٧ هـ، وقدم مرو فتفقه وبرع حتى صار إمام الحنفية في زمانه، وتوفي بها سنة ٥٣٤ هـ.

من تصانيفه: شرح الجامع الكبير، التجريد، وشرحه الإيضاح، النكت على الجامع الصغير.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٠/٢)، الجواهر المضية (٣٨٨/٢)، تاج التراجم ص (١٢٢).

(٢) ينظر: إيضاح الإصلا ح لوجه (٦/ب).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٠٨).

(٤) هو عصام بن يوسف بن ميمون بن قوام البلخي، أبو عصمة الحنفي، توفي سنة ٢١١ هـ، من تصانيفه: مختصر في الفقه.
ينظر: هدية العارفين (٦٦٣/١)، معجم المؤلفين (٢٨٢/٦).

(٥) لم أقف عليه، ولكن ذكره في المبسوط (٤٥/١).

(٦) في نسخة (د): أرى.

(٧) في نسخة (د): في.

(٨) ما بين القوسين سقط من نسخة (ج).

(٩) قال ابن عابدين: -منهم صاحب الهداية وقاضي خان وغيرهما من أهل الترجيح.

ينظر: الهداية (٥٥/١)، الفتاوى الخانية (٥/١)، حاشية رد المحتار (٢٠٠/١).

بل ولا عن محمد، لما علمت^(١) "منوع" بأنه لو كان كما قال لما ساغ لهم الخروج عن ذلك المقال، كيف وقد إعترف بأن أكثر تفاريعهم* على اعتبار العشر في العشر.

قال: ولو فرّع على اعتبار غلبة الظن موضع مكان "عشر" لفظ "كثير"^(٢) أو كبير^(٣).

واعلم: أن هذا في المربع، أمّا في المدور فرجّح في الظهيرية اعتبار ستة وثلاثين، وفي غيرها ستة وأربعين.^(٤)

قال في المحيط: والأحوط اعتبار ثمانية وأربعين^(٥).

ولو كان أعلاه عشراً دون أسفله جاز الإغتسال فيه^(٦)، إلا إذا نقص حتى صار أقل^(٧).

ولو على القلب فوقعت فيه نجاسة ثم انتقص إلى العشرية إختلف المتأخرون، وقال الهندي^(٨): الأشبه الجواز^(٩).

(١) ينظر: البحر الرائق (٧٥/١).

(٢) سقطت من نسختي (ج)، (ز).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٧٦/١).

(٤) ينظر: الفناوى الظهيرية خ لوحة (٧/ب).

(٥) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (١٥/أ).

(٦) وصححه في المحيط والاختيار.

ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (١٥/أ)، الاختيار (٣٣/١).

(٧) ينظر: منية المصلي ص (٤٥)، البحر الرائق (٧٧/١).

(٨) تقدمت ترجمته ص (٢١٨).

(٩) ذكره في البحر الرائق (٧٧/١).

ولو كان له طول وعمق لا عرض، ولو قُدِّرَ صار عشراً في عشر فلا بأس
بالوضوء به تيسيراً، كذا في التنجيس.^(١)

هذا وسائر المائعات في القلة والكثرة كالماء.

وقوله **[فهو]** أي "العشر في العشر" بالفاء في أكثر النسخ، والواو أولى لئلا يلتبس
بالجواب، كذا في الشرح.^(٢)

وهذا أولى من قول العيني^(٣): "الصواب الواو، للإلتباس المفسد للمعنى إلا^(٤) إذا
جُعِلت تفسيرية"^(٥)، لجواز كونها فصيحة، بدليل ما وقع في نسخة وعليها شرح في
البحر.

[وإلا] أي وإن كان عشراً في عشر [فهو كالجاري]

واختلف المشايخ في تنجيس موضع الوقوع، فرجح الكرخي^(٦) وغيره^(٧) التنجيس.
وفي البدائع: أنه ظاهر الرواية^(٨).

(١) ينظر: التنجيس والمزيد خ لوحة (٥/أ).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (١٠/١).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٣٨).

(٤) سقطت من نسخة (هـ).

(٥) ينظر: رمز الحقائق (١٠/١).

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢٠٩).

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٢١/١)، الجوهرة النيرة (١٨/١)، الهداية (٥٦/١)، منية المصلي ص (٩٨)، البحر

الرائق (٨٣/١)، بدائع الصنائع (٧٣/١).

(٨) ينظر: بدائع الصنائع (٧٣/١).

ومعناه: أن يترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ، وقدره في بعض شروح الهداية^(١) بأربعة أذرع في مثلها. وذكر الكرخي^(٢) أن ماخالطه النجس^(٣) لا يجوز الوضوء به، ولو جارياً^(٤)، وهو الصحيح^(٥). ومشايخ بخارى^(٦) و(ماوراء)^(٧) النهر^(٨) قالوا في غير المرئية: يتوضأ من جانب الوقوع، كما قالوا جميعاً في الماء الجاري^(٩)، وهو الأصح^(١٠). وعن الثاني: أنه لا يتنجس إلا بالتغير^(١١).

(١) عزاه في البحر إلى كتاب "الكفاية شرح الهداية" لتاج الشريعة المحبوبي، ولم أقف عليه.

ينظر: البحر الرائق (١/٨٣).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٠٩).

(٣) في نسخة (ج): التنجس.

(٤) ينظر: تبين الحقائق (١/٢٢)، البحر الرائق (١/٨٣).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) بخارى بالضم: من أعظم بلاد ماوراء النهر وأجلها، واشتهرت بعلمائها على مر القرون.

ينظر: معجم البلدان (٥/٤٥).

(٧) في نسخة (د): ماورد.

(٨) بلاد ماوراء النهر: يراد بها ما وراء نهر جيحون بخراسان، وكانت تسمى قبل الإسلام ببلاد الهياطلة، وفي الإسلام بما وراء النهر.

ينظر: معجم البلدان (٥/٤٥).

(٩) لعموم البلوى، كما في العناية (١/٥٦).

(١٠) ينظر: المرجع السابق.

(١١) ينظر: المرجع السابق.

قال في الفتح: وهو الذي ينبغي تصحيحه، فلا فرق بين المرئية وغيرها^(١).
ويوافقه ما في المبتغى^(٢): قومٌ يتوضئون صفّاً إلى شط نهر، جاز^(٣)، فكذا في
الحوض، لأن ماء الحوض في حكم ماء جارٍ^(٤). انتهى
وإنما أراد الحوض الكبيرة بالضرورة^(٥)، وسياق كلام المصنف يفيد^(٦).
قال في النصاب وغيره: وعليه الفتوى^(٧).
واختار بعضهم: أنّه يتحرى، فإن وقع تحريره أن النجاسة لم تخلص توضاً وإلا لا.
قال ابن أمير حاج^(٨): وهو الأصح^(٩).
[وهو] أي الجاري [ما] نكرة وصفت بجملة قوله [يذهب] أي:
يجري [بِتَبْنَةٍ]^(١٠) ونحوها، ويجوز أن تكون موصولة^(١١).

(١) ينظر: فتح القدير (٥٦/١).

(٢) في نسختي (ب)، (د)، المنتقى.

(٣) في نسخة (هـ): فهو جارٍ.

(٤) لم أقف عليه، ولكن ذكره في فتح القدير (٥٦/١)، البحر الرائق (٨٣/١).

(٥) ينظر: فتح القدير (٥٦/١).

(٦) في نسخة (د): تقيده.

(٧) ينظر: نصاب الإحتساب خ لوحة (١/٣٥)، وكذا في حلية التملّي خ (٢٩١/١).

(٨) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٩) ينظر: حلية التملّي خ لوحة (٢٩١/١).

(١٠) التّبة بفتح التاء: هي ساق الزرع بعد دياسه.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٥٨٣)، المصباح المنير ص (٤٢).

(١١) ينظر: البحر الرائق (٨٣/١).

وما أُورِدَ عليه من "أن الدابة ونحوها بها تذهب" فممنوع، لما أنَّها واقعة على الماء الجاري لتقدم ذكره^(١).

و"يذهب" صلة، بل هو المناسب، وهو قول البعض^(٢).

والأصح: أنَّه ما يعده الناس جارياً^(٣).

[فيتوضأ منه] أي من الدائم إذا كان عشراً في عشر^(٤).

وتعريف الجاري^(٥) معترض.

وفيه إفادة ما مر، وهو جواز التوضي من موضع الوقوع.

وصدّر الشارح بعود الضمير^(٦) إلى الجاري^(٧)، إلا أن المناسب لتناسق كلامه ما سمعت^(٨).

(١) ينظر: البحر الرائق (٨٣/١).

(٢) وهو أن الماء الجاري: ما يذهب بتبنة، وهو ما ذهب إليه المصنف في الكتر، وكذا ذهب إليه صاحب الهداية. ينظر: الهداية (٥٤/١).

(٣) كما في رمز الحقائق (١٠/١)، تبين الحقائق (٢٣/١)، تحفة الفقهاء (٧٥/١)، البحر الرائق (٨٣/١).

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٢٣/١).

(٥) أي: الماء الجاري.

(٦) أي: في قوله "منه".

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٢٣/١).

(٨) وهو عود الضمير إلى الماء الدائم، وقال عنه ابن عابدين: وهذا هو الأولى، لأن الجاري لم يُذكر مقصوداً بل المُحَدَّثُ عنه الماء الدائم، والجاري ذُكِرَ معترضاً في البيان، فالفاء للتفريع على قوله "إن لم يكن عشراً في عشر" أي: ولا يتوضأ بماء دائم فيه نجس إن لم يكن عشراً في عشر فيتوضأ منه إن لم ير أثره. أهـ. ينظر: منحة الخالق (٨٣/١).

[ب/٢١] [إن لم (يرأثره)^(١)] قال في العناية: - أي يبصر.^(٢)

*قال في الحواشي السعدية: - وفيه بحث، فإن قوله "وهو طعم..... إلى آخره" يمنع حمله على ما ذكر، بل معناه: إن لم يُعلم لها أثر بالطريق الموضوع لعلمه كالذوق والشم والإبصار^(٣) انتهى.

وجوابه: أنه أراد الإبصار بالبصيرة، كما جَوَّزه^(٤) العلامة^(٥) في قوله تعالى ((آتَاوُنَا الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ))^(٦).

[وهو] أي الأثر إما [طعم] من حيث الذوق [أو لون] من حيث الإبصار [أو

ريح] من حيث الشم.

وظاهره أنه لا فرق بين المرئية^(٧) وغيرها.

ويوافقه ما عن الثاني: ساقية صغيرة فيها كلب ميت سد عرضها والماء يجري فوقه وتحتته لا بأس بالوضوء أسفل منه ما لم يُرَ الأثر^(٨).

(١) في نسخة (د): يواتره.

(٢) ينظر: العناية (٥٤/١).

(٣) ينظر: حاشية سعدي باشا على العناية (٥٤/١).

(٤) في نسختي (ج)، (ز): حرره.

(٥) أي: الزمخشري في تفسير قوله تعالى ((وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ)) حيث قال: - أي من بصر القلب، أي تعلمون أنها فاحشة لم تُسَبِّقوا إليها.

ينظر: الكشف (١٥٣/٣).

(٦) سورة النمل آية (٥٤).

(٧) أي: النجاسة المرئية.

(٨) ينظر: فتح القدير (٥٤/١)، الفتاوى الخانية (٤/١)، منية المصلي ص (٧٥)، البحر الرائق (٨٥/١).

قيل: ينبغي هذا أن يكون هذا قوله فقط، أمّا على قولهما فلا يجوز، كذا في
الينابيع^(١).

والمذكور في الخانية^(٢) وغيرها^(٣) التفصيل في المرئية فإن كان^(٤) الماء كله أو أكثره
يجري عليها أو استوى الحال لا يجوز، (وإلا يجوز)^(٥)، وصححه في التجنيس^(٦)، إلا
أنّه في فتح القدير رجّح ما عن الثاني بحثاً^(٧).
قال الشيخ قاسم^(٨): وهو المختار^(٩).

وفي البحر: ما في الخانية أوجه، لأنّ النجاسة لا تستقر مع الجريان فما لم ير
الأثر علّم أنّ الماء به ذهب، وفي الجيفة التي يجري الماء على أكثرها تيقناً بوجود

(١) ينظر: الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع خ لوجه (٦/أ).

(٢) ينظر: الفتاوى الخانية (٤/١).

(٣) كذا في خلاصة الفتاوى خ لوجه (٧/أ)، فتاوى الوالوجي خ لوجه (٤/أ)، بدائع الصنائع (٦٤/١).

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٦) ينظر: التجنيس والمزيد خ لوجه (٦/أ).

(٧) ينظر: فتح القدير (٥٤/١).

(٨) هو قاسم التركماني الدمشقي الحنفي، الفقيه الفرضي المتكلم، أفتى ودرس وأخذ عنه الفضلاء، وقدم القاهرة، وتوفي
سنة ٨٠٨ هـ عن ثمانين سنة.

ينظر: الضوء اللامع (١٩٣/٦)، معجم المؤلفين (٩٦/٨).

(٩) ذكره في البحر الرائق (٨٤/١).

النجاسة، وكل ما وقع التيقن بوقوع النجاسة فيه لم يَجْزُ استعماله، وليس التغير إلا علامة، ولا يلزم من انتفائها انتفاؤه^(١).

وأقول: - قد تقرر أن الجاري وما في حكمه لا يتأثر بوقوع النجاسة فيه ملّم يغلب عليه بأن يظهر أثرها فيه فمجرد التيقن بالنجاسة لا أثر له، وإلا لاستوى الحال بين جريته على الأكثر أو الأقل، فما في الفتح أولى^(٢).

[وموت ما] أي: حيوان [لا دم له] سائل حالاً [فيه] أي في الماء.

هذا شامل لما يعيش في الماء وغيره، لافرق بين موته فيه أو إلقاءه ميتاً في الأصح، كذا في الشرح^(٣).

وفي السراج: - ما يعيش في الماء: هو ما يكون توالده ومثواه فيه، سواء كان له نفس سائلة أو لا في ظاهر الرواية، وعن الثاني: أن ذا الدم السائل يُنجَس^(٤). ولا خفاء أن عبارة المصنف تُعطي ما عن الثاني، فلو زاد كغيره "أو كان مائي المولد"^(٥) لكان أولى.

أمّا مائي المعاش كالأوز فيفسده في أصح الروايتين، لأن له نفساً سائلة^(٦).

(١) ينظر: البحر الرائق (٨٤/١).

(٢) قال عن هذا ابن عابدين: "وأقول لا يخفى منع الملازمة التي ادّعاها، لأنه إذا كان الأقل جارياً على الجيفة وإن تحقق بوجودها، ولكن ما استعمله من هذا النهر مثلاً لم يحصل التيقن بكونه جرى عليها بل ولا غلبة الظن، وليس المراد أنه يعتبر مجرد التيقن بوجود النجاسة بل مع غلبة الظن باستعمال ما جرى عليها بدليل التفرقة، وإن كان ليس ذلك في كلامه لكنه مراد بقرينة السياق. فتأمل " أهـ

ينظر: منحة الخالق (٨٤/١).

(٣) ينظر: تبين الحقائق (٢٣/١).

(٤) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٦٦/أ).

(٥) كما في الهداية (٥٧/١).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (٧٩/١)، البناء (٣٤٤/١)، الفتاوى الخانية (٩/١)، العناية (٥٨/١)، البحر الرائق (٨٩/١).

واتفقت الروايات على الإفساد في غير المائي، كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان^(١)^(٢)، فما في المجتبى من "تصحيح الإفساد به"^(٣) غير ظاهر.

نعم اختلفت الرواية في الكلب المائي، كما في الدراية^(٤).

أما الخنزير^(٥) فأجمعوا على عدم التنجس به، كذا في الخلاصة^(٦).

[كالبق] بتشديد القاف: كبار البعوض^(٧).

وفي صلاة البقالي^(٨): لو مصّ البق الدم لم ينجس عند^(٩) الثاني لأنه مستعار، خلافاً لمحمد^(١٠).

(١) سبق ترجمته ص (٢١٤).

(٢) ينظر: شرح الجامع الصغير لقاضي خان خ لوحة (أ/٣٣).

(٣) ينظر: المجتبى خ لوحة (أ/١٧).

(٤) ينظر: كمال الدراية خ لوحة (ب/١٤).

(٥) أي: الخنزير المائي.

(٦) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (ب/١٨).

(٧) وقيل هي دوية حمراء مفرطمة منتنة.

ينظر: القاموس المحيط ص (٧٣٤)، المصباح المنير ص (٣٥).

(٨) هو محمد بن أبي القاسم بن بانيوك البقالي الخوارزمي، الملقب بزين المشايخ، من الفقهاء والمفسرين، ولد بخوارزم

سنة ٤٩٠ هـ، وتوفي بمرجان سنة ٥٧٢ هـ.

من مصنفاته: شرح الأسماء الحسنی، كتاب الصلاة، منازل العرب ومياها، الهداية في المعاني والبيان، تقويم اللسان في النحو.

ينظر: الجواهر المضية (٤/٣٩٢)، تاج التراجم ص (٢٣٠)، الفوائد البهية ص (١٦١).

(٩) في نسخة (هـ): عندنا.

(١٠) لم أقف على كتابه هذا.

وجعل في جمع التفاريق الخلاف على العكس، والأصح في العلق^(١) الذي مص الدم
أنه يفسد، ومن هنا يُعَلَّمُ حكم القراد^(٢) والحَلَمُ^(٣)، *كذا في المجتبى^(٤).

والترجيح في العلق ترجيح في البق، إذ الدم فيهما^(٥) مستعار.

وفي المحيط: دم الحَلَمَةِ نجس، وهي ثلاثة أنواع: قراد وحنّانة وحلم، فالقراد
أصغرها والحنانة أوسطها والحلمة أكبرها، ولها دمٌ سائل^(٦).

[والذُّبَابُ] بضم المعجمة وتخفيف الباء، والجمع "ذباب" بكسر الذال
كغربان^(٧)، والعامّة يجعلونه جمع "ذبابة" وهو خطأ، قاله ابن هلال
العسكري^(٨).

(١) العلق: هو دودة في الماء تمص الدم .

ينظر: القاموس المحيط ص (١١٧٦)، مختار الصحاح ص (٤٥٠)، معجم المصطلحات العلمية ص (٤٥٩).

(٢) القراد: هو جمع قرادة: وهي حشرة صغيرة تتغذى على دم الحيوانات.

ينظر: القاموس المحيط ص (٣٩٥)، معجم المصطلحات العلمية ص (٥٢٦).

(٣) الحلم بالفتح: هي دودة تقع على الجلد فتأكله، وقيل: قرادة الجرب.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٤١٦)، معجم المصطلحات العلمية ص (١٧٨).

(٤) ينظر: المجتبى خ لوحة (أ/٢٢).

(٥) في نسخة (هـ): غير.

(٦) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (أ/٢١).

(٧) ينظر: القاموس المحيط ص (١٠٩)، المصباح المنير ص (٥٩).

(٨) هو الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري، من حفاظ الحديث، من أهل مصر، أخذ عنه الدار قطني وآخرون، وكان
محدث الديار المصرية في زمانه، توفي سنة ٣٧٠هـ.

ينظر: لسان الميزان (٢٠٧/٢)، الأعلام (١٩٠/٢)، (١٩١).

وهو مردود بما نقله ابن السيد^(١) في المحكم عن أبي عبيدة^(٢) من تجويزه، وحكى
سيبويه^(٣) في الجمع "ذَبُّ" بضم أوله وتشديد الباء^(٤).

وأخرج أبو يعلى^(٥) بسند لا بأس به عن ابن عمر مرفوعاً "عُمُرُ الذباب أربعون
ليلة، والذباب كله في النار إلا النحل"^(٦)، وليس المراد تعذيبه فيها بل يُعذب أهل
النار به.

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد، من علماء اللغة والأدب، من أهل الأندلس، ولد في بطليوس سنة ٢٤٤هـ، ونشأ
بها، ثم انتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها سنة ٥٢١هـ.

من مصنفاته: الإقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة، الحقائق، المثلث، المسائل في أسباب الخلاف.
ينظر: البداية والنهاية (١٢/١٩٨)، الأعلام (٤/٢٤٣).

(٢) هو معمر بن المثنى التميمي بالولاء، المشهور بأبي عبيدة، من أئمة العلم والأدب واللغة، ولد بالبصرة سنة ١١٠هـ
استقدمه الرشيد إلى بغداد وقرأ عليه أشياء من كتبه، وكان أباظياً شُعوبياً من حفاظ الحديث، توفي سنة ٢٠٩هـ.
له نحو (٢٠٠) مؤلفاً منها: نقائض شعر جرير والفرزدق، مجاز القرآن، مآثر العرب.
ينظر: وفيات الأعيان (٢/١٠٥)، ميزان الاعتدال (٣/١٨٩)، سير أعلام النبلاء (٧/٢٧٢).

(٣) هو عمرو بن عثمان بنقير الحائي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، إمام النحاة وأول من بسط علم النحو، ولد
بشiraz سنة ١٤٨هـ، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد، وصنّف كتابه المسمى بـ"الكتاب في النحو" لم يُصنّع قبله
ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، ثم عاد إلى Shiraz وها توفي
سنة ١٨٠هـ. ينظر البداية والنهاية (١٠/٧٨)، وفيات الأعيان (١/٣٨٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٢/١٩٣).

(٥) هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي الموصلية، من كبار محدثين في زمنه، ولد سنة ٢١٠هـ، ورحل إلى البصرة
وسمع من شيوخها، وتوفي سنة ٣٠٧هـ.

من مصنفاته: المسند في الحديث، معجم شيوخه، المفاريد.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/١٨٣)، شذرات الذهب (٢/٢٥٠).

(٦) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية، ولد سنة ١٠ ق.هـ، ونشأ في
الإسلام، وهاجر مع أبيه، وشهد فتح مكة، أفق الناس في الإسلام ستون سنة، وكف بصره آخر أيامه، وهو آخر من توفي
من الصحابة بمكة، وروى (٢٦٣٠) حديثاً.

ينظر: الإصابة (٢/٣١٠)، تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٧٨).

(٧) ينظر: مسند أبي يعلى (٢/١٣٣).

قال أفلاطون^(١): إنَّه أحرص^(٢) الأشياء حتى إنه يُلقي نفسه في كل شيء، ولو كان فيه هلاكه، ويتولد من العفونة، ولا جفن له لصغر حدقته، وهو من أكثر الطيور سفاحاً^(٣)، وربما بقي عامة اليوم على الأنثى، وأدنى الحكمة في خلقه أذى الجبابة. وقيل: لولاه لجافت الدنيا.

وفي الصحيح: "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء"^(٤)^(٥)، والمراد بالداء: السُّم. قال بعضهم: تأملته فوجدته يتقي بجناحه الأيسر، فعُلِمَ أن الأيمن هو الذي فيه الدواء. كذا في شرح البخاري للعيبي ملخصاً^(٦). سُمِّيَ بذلك لأنَّه كلما ذُبُّ أي^(٧) طُرِدَ آب بالمد^(٨) أي رجع، أو لكثرة حر كاته^(٩).

(١) هو أفلاطون بن أرسطون، من كبار الفلاسفة اليونانيين وشعرائهم، تتلمذ على يد سقراط الفيلسوف، وعاش إحدى وثمانين سنة، وتوفي في السنة التي ولد فيها الإسكندر المقدوني. من مصنفاته: السياسة، النواميس، التوحيد، الحس واللذة، تأديب الأحداث، وغيرهم. ينظر: الفهرست ص (٣٠٦).

(٢) في نسخة (د): لعرض.

(٣) في نسخة (د): سفاداً.

(٤) في نسخة (د): شفاءً.

(٥) رواه البخاري في "باب إذا وقع الذباب في الإناء من كتاب الطب" (١٥٨/٤)، وأبو داود في "باب الذباب يقع في الطعام من كتاب الأطعمة" (٣٢٨/٢)، والنسائي في "باب الذباب يقع في الإناء من كتاب الطب" (١٥٩/٢)، وأحمد في مسنده (٢٢٩/٢).

(٦) ينظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري (٢٩٣/٢١).

(٧) سقطت من نسخة (ب).

(٨) سقطت من نسخة (د).

(٩) ينظر: البحر الرائق (٩٠/١).

[والزنبور] بضم الزاي^(١)، وهو أنواع منها النحل.

[والسمك] بسائر أنواعه.

وأشار الطحاوي^(٢) إلى "أن الطافي منه يفسد"^(٣)، وهو غلط إذ غايته أنه غير مأكول كالضفدع، كذا في النهاية^(٤).

[والضفدع] بكسر^(٥) الضاد في الأفصح، والفتح ضعيف^(٦)، والأشئ ضفدعه

بالفتح^(٧).

(وإطلاقه يفيد أنه لا فرق بين البري والبحري)^(٨)، وهو الذي جزم به في

الهداية^(٩)، وصححه في السراج^(١٠)، لأنه لادم له سائل.

(١) ويقال له "الدبور": وهو ذباب لساع.

ينظر: القاموس المحيط ص (٥١٤)، معجم المصطلحات العلمية ص (٢٩٨).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢١٠).

(٣) ينظر: مختصر الطحاوي ص (١٦).

(٤) ينظر: النهاية خ لوحة (أ/٢٧).

(٥) في نسخة (هـ): فتح.

(٦) حيث أنكره الخليل وجماعة، وقالوا: الكلام فيها كسر الضاد.

ينظر: المصباح المنير ص (١٨٨).

(٧) والجمع: ضفادع وضماد.

ينظر: القاموس المحيط ص (٩٥٨)، المصباح المنير ص (١٨٨).

(٨) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٩) ينظر: الهداية (٥٨/١).

(١٠) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (أ/٦٧).

ومن هنا قال ابن أمير حاج^(١): محل عدم الإفساد في البري ما إذا لم يكن له نفس سائلة، فإن كان أفسد على الأصح^(٢).

وعن محمد: كراهة شرب الماء الذي تفتت^(٣) فيه ضفدع لا لنجاسته بل لحرمة لحمه، وقد صارت أجزاؤه في الماء^(٤).

وهذا يؤذن بأنها تحريمية، ولذا عبّر في التجنيس بالحرمة^(٥)، والله الموفق.

[والسرطان لا يُنجسه] أي: الماء^(٦).

وحكم المائعات بأسرها^(٧) كحكمه في الأصح.

[والماء المستعمل لقربة] أي لأجلها.

وهي: ما تعلق به حكم شرعي، هو الثواب، كغسل يده للطعام أو منه^(٨).

علله في المحيط بـ: أنه أقام به قربة^(٩).

(١) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٢) ينظر: حلية المتولي خ (٢٩٨/١).

(٣) في نسخة (د) تفلت.

(٤) ينظر: فتح القدير (٥٨/١).

(٥) ينظر: التجنيس والمزيد خ لوحة (٧/ب).

(٦) ينظر: رمز الحقائق (١٠/١).

(٧) سقطت من نسخة (أ).

(٨) ينظر: رمز الحقائق (١٠/١).

(٩) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٢٢/أ).

قال في البحر:- وهذا يفيد اشتراط قصدها^(١) انتهى.

وعليه فينبغي اشتراطه في كل سُنَّة كغسل الفم والأنف ونحوهما، وفي ذلك تردد!!^(٢).

ومن أنواع القربة: الوضوء على الوضوء إلا للتعليم، (ولذا جزم في المبتغى^(٣) بأنه لا يصير به مستعملاً، يعني: إذا لم يرد به سوى مجرد^(٤) التعليم^(٥)).

* فإن قلت: التعليم قربة^(٦).

قلت: سلمناه، إلا أن الاستعمال نفسه ليس قربة، والتعليم أمرٌ خارج عنه^(٧).

وقالوا: بوضوء الحائض يصير مستعملاً، لأنه يُستحب لها الوضوء لكل فريضة، وأن تجلس في مصلاها قدرها كيلا تنسى^(٨) عادتها^(٩).

(١) ينظر: البحر الرائق (٩٠/١).

(٢) قال عن هذا ابن عابدين:- قال الرملي: أقول لا تردد، إذ لا مانع من اشتراطه حتى لو لم يكن جنباً وقصد بغسل الأنف والفم ونحوها مجرد التنظيف وإزالة الدرن والوسخ، لا إقامة القربة لا يصير مستعملاً، فتأمل. ينظر: منحة الخالق (٩١/١).

(٣) في نسخة (د) المنتقى.

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٥) ذكره في البحر الرائق (٩١/١).

(٦) ينظر: البحر الرائق (٩١/١).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) في نسخة (د): تبني.

(٩) ينظر: تبين الحقائق (٢٣/١)، البحر الرائق (٩٢/١).

ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفريضة.

وينبغي أنها لو توضأت لتعجد عادي لها أو صلاة ضحي وجلست في مصلاها أن يصير مستعملاً^(١)، ولم أره لهم، والله الموفق بعنه.

[أو رفع حدث] بنوعيه.

إعلم أنه لا خلاف بين الثلاثة في أن الماء يصير مستعملاً برفع الحدث أيضاً، قاله الجرجاني^(٢).

وادعى الرازي^(٣) أن هذا قولهما^(٤).

وخصه الثالث بإقامة القربة استدلالاً بما سيأتي في مسألة البئر من طهارة الماء والرجل، لعدم نية القربة^(٥).

ورده السرخسي^(٦) - رحمه الله - بأنه إنما لم يستعمل للضرورة، ألا ترى إلى قولهم جميعاً: "لو أدخل المحدث أو الجنب أو الحائض التي طهرت اليد لاغتارف الماء لا يستعمل للحاجة"، والأصح عنه أن إزالة الحدث بالماء مفسدة له^(٧).

(١) قال عن هذا ابن عابدين: - وأقره الرملي وغيره، ووجهه ظاهر. أهـ

ينظر: حاشية رد المحتار (٢٠٦/١).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٣٢٩).

(٣) هو أحمد بن علي الرازي، المعروف بالخصاص، الإمام المفسر، ولد سنة ٣٠٥ هـ، وتفقه على أبي الحسن الكرخي، وانتهد إليه رئاسة الحنفية في زمانه، توفي سنة ٣٧٠ هـ.

من مصنفاته: أحكام القرآن، شرح مختصر الكرخي، شرح مختصر الطحاوي، شرح الجامع الصغير.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٤٠/١٦)، الجواهر المضية (٢٠٠/١)، تاج التراجم ص (١٧)، الفوائد البهية ص (٢٧).

(٤) ذكره في البحر الرائق (٩٠/١).

(٥) ينظر: المبسوط (٤٧/١).

(٦) تقدمت ترجمته ص (١٨٧).

(٧) ينظر: المبسوط (٤٧/١)، وأقره في فتح القدير (٧٠/١)، وتبيين الحقائق (٢٤/١).

وعلى هذا يُفَرَّع ما لو أخذ الجنب الماء بفيه لا يريد المضمضة ثم غسل يده
أجزأه، لعدم استعماله عنده للحاجة^(١).

قال الأقطع^(٢): وهو الصحيح^(٣).

وقال الثاني: لا يبقى طهوراً^(٤)، وهو الأصح، إما لسقوط الفرض به، أو لأنه خالطه
البزاق^(٥).

ومقتضى ما سبق ذكر الإمام مع الثاني.

والتعليل بسقوط الفرض دون رفع الحدث بناءً^(٦) على ما سبق من ترجيح عدم
تجزئ الجنابة كالحدث زوالاً وثبوتاً.

وعلى ذلك يُخَرَّج ما لو أدخل يديه إلى المرفقين أو إحدى رجليه في أجانة^(٧)، فإن
الماء كما قالوا يصير مستعملاً^(٨).

(١) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (أ/٧).

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد، أبو نصر الأقطع، من الفقهاء الكبار، درس الفقه على يد أبي الحسن القادوري، وبرز
في الحساب، وسمي بالأقطع لأن يده قُطعت في حرب بين المسلمين والتتار، وتولى التدريس بالأهواز، وبها توفي
سنة ٤٧٤ هـ. من تصانيفه: شرح مختصر القادوري.

ينظر: الجواهر المضية (٣١١/١)، تاج التراجم ص (٢٦)، الطبقات السنية (٨٧/٢)، الفوائد البهية ص (٤).

(٣) ينظر: المقنع شرح مختصر القادوري للأقطع خ (أ/١٤).

(٤) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (أ/٧).

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) سقطت من نسخة (د).

(٧) الماء الآجن: هو الماء المتغير الطعم واللون.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٥١٦)، المصباح المنير ص (٩).

(٨) ينظر: فتح القدير (٦٠/١)، البحر الرائق (٩٢/١).

وعلله الحسن^(١) عن الإمام بسقوط الفرض.^(٢)

وهو يفيد سبباً ثالثاً للاستعمال هو سقوطه، ولا تلازم بينه وبين رفع الحدث، فالسقوط مفاده عدم وجوب^(٣) الإعادة، ويكون الرفع موقوفاً على الإتمام، والسقوط^(٤) هو الأصل، ويمكن أن يقال: بزوال الحدث زوالاً موقوفاً على الإتمام، فإذا^(٥) تمّ أضيف الاستعمال إليه، إلا أن تعليل الحسن لا يساعده، كذا في الفتوح^(٦).

لكن إنما يتم بتقدير أن إسقاط الفرض لا ثواب فيه، وإلا كان قرينة. فإن قلت: في الخلاصة: "لو غسل المحدث عضواً من غير أعضاء الوضوء كالفتح مثلاً، فالأصح أنه لا يصير مستعملاً"^(٧) وعلى مقابل الأصح كيف صار مستعملاً ولم يوجد واحد من الثلاثة؟؟.

قلت: الظاهر أن هذا إلتفات إلى خلاف آخر، هو أن الحدث الأصغر إذا وجد^(٨) هل حلّ بكل البدن وجعل غسل أعضاء الوضوء رافعاً عن الكل تخفيفاً، أو بأعضاء الوضوء فقط؟؟

(١) تقدمت ترجمته ص (٢١٠).

(٢) ينظر: فتح القدير (٦٠/١)، البحر الرائق (٩٢/١).

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) في نسخة (ب): والسقط.

(٥) في نسختي (ب)، (هـ): فإن.

(٦) ينظر: فتح القدير (٦٢/١).

(٧) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (٧/ب).

(٨) في نسختي (ب)، (ج): وجده.

قولان، وكأنَّ الراجح هو الثاني، ولذا^(١) لم يصِر الماء بخلافه على الأول^(٢).

ونبّه على وقت ثبوت استعماله بقوله [إذا استقر] أي بشرط أن يستقر* [في مكان] من أرض أو كف أو ثوب ويسكن عن التحريك^{(٣)(٤)}.

وحذفه^(٥) لأنّه أراد بالإستقرار: التام منه، وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ^(٦)، واختاره فخر الإسلام^(٧) وغيره^(٨).

وفي الخلاصة وغيرها: أنّه المختار^(٩).

إلا أن العامة على أنّه كما زایل العضو صار مستعملاً^(١٠).

(١) في نسخة (د): وإذا.

(٢) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (٩٢/١).

(٣) في نسخة (و): التحرك.

(٤) كذا في رمز الحقائق (١٠/١).

(٥) أي: قوله "ويسكن عن التحريك".

(٦) بلخ: هي مدينة مشهورة بخراسان، وهي من أجل مدنها وأكثرها خيراً وأوسعها غلبة، وقد بناها الإسكندر المقدوني، وكانت تُسمى بالإسكندرية سابقاً، وفتحها الأحنف بن قيس. ينظر: معجم البلدان (٤٧٩/١، ٤٨٠).

(٧) هو: البزدوي، وقد تقدمت ترجمته ص (١٨٦).

(٨) وهو قول سفيان الثوري وإبراهيم النخعي، واختيار الطحاوي.

ينظر: مختصر الطحاوي ص (١٦)، العناية (٦٢/١)، بدائع الصنائع (٦٨/١)، تبين الحقائق (٢٥/١)، الفتاوى الخانية (١٤/١)، تحفة الفقهاء (٧٩/١).

(٩) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (أ/٧)، بدائع الصنائع (٦٨/١)، العناية (٦٢/١).

(١٠) وهو اختيار صاحب الهداية وشرّاحها.

ينظر: الهداية مع فتح القدير والعناية (٦٢/١)، البناية (٣٥٤/١).

وأثر الخلاف: يظهر فيما لو انفصل وسقط على عضو إنسان فأجراه عليه صحَّ على الأول لا الثاني^(١).

وعلى^(٢) صفته بقوله [طاهر] رواه محمد عن الإمام، وهذه الرواية هي المشهورة عنه، واختارها المحققون^(٣)، وقالوا: وعليها الفتوى^(٤)، لافرق في ذلك بين الجنب والمحدث.

واستثنى الجنب في التحنيس^(٥)، إلا أن الإطلاق أولى. وعنه^(٦): التخفيف والتغليظ.

ومشايع العراق نفوا الخلاف، وقالوا: أنه طاهر عند الكل^(٧)، وقد قال في المجتبى: "الرواية عند الكل أنه طاهر (غير طهور)"^(٨)، فالإشتغال بتوجيه التغليظ

(١) كما في تحفة الفقهاء (٧٩/١)، البحر الرائق (٩٣/١).

(٢) أي: ونسبه على صفته.

(٣) من مشايخ ما وراء النهر.

ينظر: تحفة الفقهاء (٧٧/١)، الهداية (٦٠/١)، منية المصلي ص (٧٩)، تبين الحقائق (٢٤/١)، البحر (٩٤، ٩٣/١).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٩٤/١).

(٥) حيث قال: الفتوى على قول محمد لعموم البلوى إلا في الجنب.

ينظر التحنيس والمزيد خ لوحة (٧/ب).

(٦) أي: عن الإمام روايتين في النجاسة: -

أحدها: وهي أنه نجس نجاسة مخففة، وقد رواها عنه أبو يوسف.

الثانية: أنه نجس نجاسة مغلظة، وقد رواها عنه الحسن.

ينظر: تبين الحقائق (٢٤/١)، تحفة الفقهاء (٧٨/١).

(٧) ينظر: المراجع السابقة.

(٨) ما بين القوسين سقط من نسختي (د)، (هـ).

(٩) ينظر: المجتبى خ لوحة (٢٥/ب).

والتخفيف مما لا جدوى له^(١)، وما في الخلاصة من "كراهة شرب المستعمل"^(٢) حمله في البحر على رواية الطهارة^(٣).

وأقول: - يمكن حمله على رواية النجاسة بناءً على أن المطلق منها^(٤) ينصرف إلى التحريم^(٥).

وقد قال في البدائع: "يكره التوضئ في المسجد عند الإمام والثاني، وقال محمد: لا بأس به"^(٦) يعني: بناءً على طهارته عنده لا عندهما.

نعم لو توضأ في إناء فيه^(٧) جاز عندهم، كما في الخانية^(٨).

وعلى^(٩) حكمه بقوله **[لا مطهر]** يعني: للأحداث، أمّا الأخبار فيطهرها عند الإمام والثاني، كذا في غير موضع^(١٠).

(١) في نسخة (د): فيه.

(٢) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (٧/ب).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٩٦/١).

(٤) أي: من الكراهة، وهذا هو الحمل عند إطلاقهم.

ينظر: فتح القدير (٤٨٦/١)، حاشية رد المحتار (٦٦٧/١).

(٥) وأيده ابن عابدين بقوله: ويؤيده أن نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية، ولذا عبروا بالكراهة في لحم الخمار ونحوه.

ينظر: حاشية ابن عابدين (٢٠٩/١)، منحة الخالق (٩٦/١).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (٧٣/١).

(٧) أي: في المسجد، كما في البحر الرائق (٩٦/١).

(٨) ينظر: الفتاوى الخانية (١٦/١).

(٩) أي: ونبّه على حكمه.

(١٠) ينظر: البحر الرائق (٩٦/١).

وعبارته في المجتبي: ويجوز إزالة النجاسة بالماء^(١) المستعمل على الرواية الظاهرة^(٢).
وغاية الأمر أن محمداً وإن كان^(٣) أخذ برواية الطهارة، إلا أنه خالف في كونه مزيلاً
للأحبات .

وعلى هذا فقولته في فتح القدير بعد حكاية الروايات ومن رواها: "وكلُّ أخذٍ بما
روي"^(٤) أي في خصوص الطهارة والنجاسة، لا مطلقاً.

[ومسألة البئر] الخلافية يضبطها حروف [جحت] (أو "نحت"، روي ذلك ذلك

عن أبي علي^(٥)، كما في غاية البيان^(٦) (٧).

وهي: مصورة في جنب أو محدث إنغمس لطلب الدلو أو التبريد مستنجياً بالماء ولا
نجاسة عليه^(٨).

(١) سقطت من نسخة (هـ).

(٢) المجتبي خ لوحة (٢٥/ب).

(٣) سقطت من نسختي (د)، (هـ).

(٤) ينظر: فتح القدير (٦٢/١).

(٥) هو أبو علي الدقاق الرازي، تفقه على موسى بن نصر الرازي، وله من المصنفات: كتاب الحيض.

ينظر: الجواهر المضية (٦٩/٤)، تاج التراجم ص (٣٠٦)، الفوائد البهية ص (٢٣٧).

(٦) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٧) ينظر: غاية البيان خ لوحة (٢١/أ).

(٨) ينظر: بدائع الصنائع (٦٩/١)، الهداية (٦٣/١)، رمز الحقائق (١١/١)، منية المصلي ص (١١٣)، تبين

الحقائق (٢٥/١)، البحر الرائق (٩٨/١).

وقال في المحيط والخلاصة: ولم يتدلك^(١).

فأشار في الجيم إلى ما قاله الإمام من أنَّهما نجسان، وبالحاء إلى ما قال الثاني من أنَّ
كلًّا منهما بحاله، وبالطاء إلى ما قال الثالث من طهارة الماء والرجل.

واختلف في نجاسة الرجل على قول الإمام:

فقليل: للجنابة^(٢)، فلا يقرأ، وقالوا: -وهو الأصح^(٣).

وقيل: لنجاسة الماء^(٤) المستعمل^(٥)، فيقرأ إذا غسل فاه.

قال في الخانية: وهو الأظهر^(٦).

وجه النجاسة على الأول: سقوط الفرض عن باقي^(٧) الأعضاء بأول الملاقاة، وبه
صار الماء مستعملاً، وهو نجس فبقي على جنابته^(٨).

وعلى الثاني طاهر.

وعنه: أنَّ الرجل طاهر، لأن الماء لا يُعطى له حكم الإستعمال إلا بعد الانفصال^(٩).

(١) ينظر: المحيط الرضوي خ لوجه (١٧/أ)، خلاصة الفتاوى خ لوجه (٧/ب).

(٢) وهذا الذي ذهب إليه شراح الهداية.

ينظر: فتح القدير (٦٣/١)، العناية (٦٣/١)، البناية (٣٥٦/١).

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سقطت من نسخة (و).

(٥) ينظر: رمز الحقائق (٩/١)، تبين الحقائق (٢٥/١)، الفتاوى الخانية (٩/١)، الهداية (٦٣/١).

(٦) ينظر: الفتاوى الخانية (٩/١).

(٧) في نسخة (هـ): بعض.

(٨) ينظر: فتح القدير (٦٣/١)، العناية (٦٣/١).

(٩) ينظر: الهداية (٦٣/١).

وهذه أوفق الروايات^(١)، وهي الصحيحة كما في الفتح^(٢).
 وقول الثاني مبني على اشتراط الصب في الخروج* عن^(٣) الجنابة في غير الجاري وما
 في حكمه، فيبقى كلُّ على حاله لعدم رفع الحدث أو نية القربة^(٤).
 وقول الثالث مبني على عدم اشتراطه فكان الرجل طاهراً، ولم يصر الماء مستعملاً
 للضرورة^(٥).

قيدنا بـ "الجنب أو المحدث" لأنه لا يصير مستعملاً بانغماس الطاهر اتفاقاً^(٦).
 وبكونه لـ "طلب الماء" لأنه لو كان للإغتسال صار مستعملاً اتفاقاً^(٧)، أي بين
 الإمام والثالث، لما مرَّ من اشتراط الصب على قول الثاني، ولم يوجد^(٨).
 وبـ "الإستجاء بالماء" لأنه لو كان بالإحجار تنجس كل الماء اتفاقاً، كما في
 البزازية^(٩).

وبـ "عدم الدلك" لأنه لو تدلك صار مستعملاً، كأنه لقيامه مقام نية الإغتسال^(١٠).

(١) ينظر: الهداية (٦٣/١).

(٢) ينظر: فتح القدير (٦٣/١).

(٣) في نسخة (د) على.

(٤) ينظر: الهداية (٦٣/١)، العناية (٦٣/١)، البناية (٣٥٦/١)، البحر الرائق (٩٧/١).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) ينظر: البحر الرائق (٩٧/١).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) في نسخة (و): يوجه.

(٩) ينظر: الفتاوى البزازية (٩/٤).

(١٠) ينظر: البحر الرائق (٩٨/١).

والمراد: صار ما اتصل بأعضائه وانفصل عنها مستعملاً، لا كل الماء، لما مرَّ من اعتبار
الاجزاء في مثله^(١).

ولا شك في كثرة الطهور بالنسبة إليه كما صرَّح به بعضهم^(٢).
لكن قال في الحواشي السعدية: - وفي قولهم "انغمس لطلب الدلو" إشارة إلى قله
الماء^(٣).

وعليه فلا إشكال، إلا أن في الإشارة خفاءً^(٤) لا يخفى.
وأعلم أن جزم المصنف بأن النجاسة قول الإمام المؤذن تقديمه بترجيحه لا يلاءم مل
قدمه من اختيار طهارة المستعمل، وكأنه إنما قدمه ليعلم أن الأول للأول والثاني
لثاني وهكذا الثالث^(٥).

[وكل إهاب] لما كان الإهاب "وهو الجلد القابل للدبغ" إذا دبغ صلح أن
يكون وعاءاً للماء، ويسمى إذ ذاك "شئاً وأديماً"^(٦) أدرجه في بحث المياه.
[دُبغ] دبغاً حقيقياً بالقرظ المعجمة: ورق شجر السَلَم بفتحتين^(٧).

(١) وكذا نقله عنه الحصكفي في الدر المختار (١/٢١١).

(٢) ينظر: البحر الرائق (١/٩٨).

(٣) ينظر: حاشية سعدي أفندي (١/٦٢).

(٤) في نسخة (ز): خفي.

(٥) أي: الحرف الأول وهو الجيم "أي النجاسة" للإمام الأول أبي حنيفة، والحرف الثاني وهو الحاء "أي أن كلامهما
بحاله" للإمام الثاني أبي يوسف، وهكذا الثالث.

ينظر: البحر الرائق (١/٩٧).

(٦) ينظر: القاموس المحيط ص (٧٧، ١٣٨٩)، المغرب ص (٢٢).

(٧) ينظر: المصباح المنير ص (٢٥٨)، القاموس المحيط ص (٩٠١).

والشُبُّ بالموحدة معروف، وضبطه بعضهم بالمثلثة^(١): وهو نبت له رائحة طيبة.^(٢)
وَادَّعى الأزهري^(٣) أَنَّهُ^(٤) تصحيف^(٥) (٦).

أو حكماً^(٧) كالترتيب.

وهذا فرع قابليته له، فما لا يقبله كجلد الحية الصغيرة والفأرة لا يطهر به.^(٨)
[فقد طَهَّرَ] ظاهراً وباطناً.

قال الشارح: ولو حَفَّ ولم يستحل لم يطهر^(٩).

واختلفوا في جواز أكله، والحالة هذه إذا كان جلد ما يؤكل لحمه، والأصح أَنَّهُ لا يجوز، كذا في السراج^(١٠).

(١) أي: الثبُّ.

(٢) ينظر: المصباح المنير ص (١٥٨).

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أحد الأئمة اللغة والأدب، ولد بخراسان سنة ٢٨٢هـ، عني بالفقه أولاً ثم غلب عليه التبحر في اللغة فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم، توفي بخراسان سنة ٣٧٠هـ.
من تصانيفه: تهذيب اللغة، غريب الألفاظ، تفسير القرآن.

ينظر: طبقات السبكي (٧٧/٨)، وفيات الأعيان (٥٠١/١).

(٤) أي: كونه بالمثلثة.

(٥) التصحيف: هو أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على ما اصطلاحوا عليه.

ينظر: التعريفات ص (٦٨).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (٧٧/٨)، المصباح المنير ص (١٥٨).

(٧) أي: أو دبعاً حكماً.

(٨) ينظر: تبين الحقائق (٢٥/١)، البحر الرائق (٩٨/١).

(٩) ينظر: تبين الحقائق (٢٦/١).

(١٠) ينظر: السراج الوهاج خ لوجه (٧٤/ب).

[إلا جلد الخنزير والآدمي]

قيل: استثناء من "طهر"^(١) لعدم قبولهما الدبغ.
واعترض: بأن المنصوص عليه في الآدمي طهارته به^(٢).
وأجيب: بأن معنى "طهر": جاز استعماله.
غاية ما فيه (أن جهة)^(٣) عدم الجواز مختلفة ففي الخنزير لنجاسة عينه، وفي الآدمي لكرامته^(٤).
وقيل: من "دبغ"^(٥) لأنهما لا يقبلانه، وربما يومي إليه عدوله عن الإهاب المتهى له
إلى الجلد لعدم تهيه بعدم قبوله، وعليه فهو منقطع^(٦).
إلا أن الأول مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي أولى.
ولا يخفى أن في كونه مستثنى من "طهر" أو "دبغ" مسامحة.
والتحقيق أن المستثنى منه إنما هو الإهاب المدبوغ المحكوم عليه بالطاهرية على
الأول، أو بالقابلية للدبغ على الثاني.
واقضى كلامه طهارة جلد الفيل كما هو قولهما^(٧)، وهو الأصح^(٨).

(١) فيكون المعنى: كل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ طهر إلا جلد الخنزير فإنه لا يطهر وإن كان يقبل الدباغ.

ينظر: البناية (٣٧٠/١)، رمز الحقائق (١١/١).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (٢٦/١) البحر الرائق (١٠٠/١)، البناية (٣٧٠/١).

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٤) ينظر: المراجع السابقة في (٢).

(٥) فيكون المعنى: كل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ فقد طهر، إلا جلد الآدمي والخنزير لا يطهر لأنه لا يقبل الدباغ.

ينظر: البناية (٣٧٠/١).

(٦) أي: استثناء منقطع.

(٧) ينظر: فتح القدير (٦٤/١)، المبسوط (٧٥/١)، البحر الرائق (١٠٠/١).

(٨) كما في المبسوط (٧٥/١).

خلافاً لمحمد^(١).

والكلب أيضاً بناءً على ما عليه الفتوى من طهارة عينه^(٢)، وإن رجح بعضهم النجاسة^(٣).

* وجعل آخرون الأول قول الإمام والثاني قولهما^(٤).

وأثر القولين: يظهر في مسائل منها:

لوصلى وفي كفه جرو^(٥) صغير جازت على الأول لا الثاني^(٦).

وشرط الهندواني^(٧) كونه مشدود الفم^(٨)، لأن ظاهر كل حيوان طاهر^(٩) لا يتنجس

(١) حيث قال: الفيل نجس العين.

ينظر: الأصل (٤٣/١)، فتح القدير (٦٤/١).

(٢) كما في تحفة الفقهاء (٥٣/١)، بدائع الصنائع (٧٤/١)، الهداية (٦٥/ذ).

(٣) وهو ما ذهب إليه السرخسي واختاره قاضي خان، وهو الذي يقتضيه عموم ما في المتون كالقدوري والمختار.

ينظر: المبسوط (٤٨/١)، الفتاوى الخانية (٢١/١)، معن القدوري ص (٦)، المختار (٣٠/١).

(٤) وهو ما نص عليه في قنية المنية حيث قال: وقد اختلف في نجاسة الكلب، والذي صحّ عندي من الروايات أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين. أهد.

ينظر: قنية المنية خ لوجه (٨/ب).

(٥) الجرو يضم الجيم: هو ولد الكلب أو السباع.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٦٣٩)، المصباح المنير ص (٥٣).

(٦) ينظر: البحر الرائق (١٠١/١).

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٦٣).

(٨) ينظر: بدائع الصنائع (٧٤/١)، الفتاوى الخانية (٢١/١)، البحر الرائق (١٠١/١).

(٩) سقطت من نسخة (ج).

إلا بالموت، ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطنة المصلي، كذا في المحيط^(١).

قال في البحر:- والتقييد بالصغير يفيد عدم الجواز في الكبير، لأن مأواه النجاسة^(٢) انتهى^(٣).

ولقائل منعه، لما سبق عن المحيط، بل^(٤) قيدوا به لوقوع التصوير بكونه في كفه^(٥). ويدل عليه ما نقله في مسائل الآبار من أنه لو وقع في البئر وأخرج حياً لا يتنجس الماء على القول بطهارة عينه ما لم يصل فمه الماء، هو الأصح^(٦). وعلى هذا فما قالوه من "أنه لو دخل الماء فانتفض فأصاب ثوباً نجسه لأن الماء أصاب جلده، وهو نجس" مبني على القول بنجاسة عينه كما في البدائع وغيرها^(٧). بخلاف ما لو أصابه المطر حيث لا ينجس ما أصابه بانتفاضه، لأنه لاقى شعره، وهو طاهر على المختار^(٨).

وفي الفرق نظر لا يخفى^(٩).

(١) ينظر: المحيط الرضوي خ (٢١/ب).

(٢) ينظر: البحر الرائق (١٠٢/١).

(٣) سقطت من نسختي (ج)، (د).

(٤) سقطت من نسخة (هـ).

(٥) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١٠٢/١).

(٦) ينظر: البحر الرائق (١١٥/١).

(٧) ينظر: بدائع الصنائع (٧٤/١)، الفتاوى الخانية (٢١/١)، البحر الرائق (١٠٢/١).

(٨) كذا في السراج الوهاج خ لوحة (٨٨/ب).

(٩) ذلك لأنه لا فرق بين الجلد والشعر، فالشعر نابت من الجلد فكذا يلحق به في الحكم.

وعلى القولين: لو عض عضواً أو ثوباً، نجّسه في الرضا للرطوبة، لا في الغضب لعدمها^(١).

وفي القنية: إن لم ير بللاً فلا بأس به^(٢).

وفيه إيماءٌ إلى أن المعتبر وجود البلة^(٣).

ويوافقه ما في الملتقط من: أنه لا ينحس ما لم تر البلة، غضباناً كان أو لا^(٤).

وفي الصيرفية: وهو المختار^(٥).

وعلاماتها: إبتلال يده بأخذه^(٦).

وسياقي الكلام على بقية أحكامه^(٧).

وما يظهر جلده بالديغ يظهر بالذكاة، كما سيأتي في الذبائح.

فرع:-

السنجاب^(٨) إذا خرج مذبوحاً من دار الحرب إن دبغته

(١) لأنه في حالة الغضب يعض بأسنانه ولا رطوبة فيها فلا ينحس، وفي حالة الرضا يعض بالأسنان والشفيتين، وشفتاه رطبة، فينحس.

ينظر: البحر الرائق (١/١٠٣).

(٢) ينظر: قنية المنية خ لوحة (٨/ب).

(٣) ينظر: البحر الرائق (١/١٠٣).

(٤) ينظر: الملتقط خ لوحة (٢/ب).

(٥) ينظر: الفتاوى الصيرفية (١٨/أ).

(٦) ينظر: البحر الرائق (١/١٠٣).

(٧) كما في ص (٤١٨-٤١٩).

(٨) هو: جنس حيوانات من رتبة القوارض، وهن مرهفات الحس يتسلقن الشجر بسرعة، ولهن أذنان طوال، حشيلات الشعر. ينظر: معجم المصطلحات العلمية والفنية ص (٣٣١).

بودك^(١) الميتة لم تجز الصلاة معه، وإن لم يعلم فالأفضل غسله، كذا في منية المصلي^(٢).
وقيده في القنية: بما إذا لم يغسل، فإن غسل طهر ولا يضر بقاء الأثر، كذا في
المعراج^(٣).

[وشعر الإنسان] الميت.

[والميتة] غير الخنزير، إذ جميع أجزائه نجسة^(٤).
ورُخص استعمال شعره للخرازين^(٥) ضرورة عند الثاني^(٦).
وطهره محمد^(٧).

واتفقت الروايات على عدم جواز بيعه^(٨).

وأثر الخلاف: يظهر فيما لو صلى وهو حامل ميتة أكثر من قدر الدرهم، أو وقع
في الماء القليل.

(١) الودك بفتح الواو: الدسم مطلقاً، وقيل: دسم اللحم.

ينظر: لسان العرب (٩٠٢/٣)، مختار الصحاح ص (٧١٥)، المغرب ص (٤٧٩).

(٢) ينظر: منية المصلي ص (١٤٨).

(٣) ينظر: معراج الدراية خ (٢٨/ب)، قنية المنية خ لوحة (٨/ب).

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٢٦/١).

(٥) خرز الخف يخرزه خرزاً: أي كتبه، كالخياطة في الثياب، والخرزة: حرفته.

ينظر: المصباح المنير ص (٨٩)، القاموس المحيط ص (٦٥٦).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٢٦/١)، فتح القدير (٦٣/١، ٦٤)، البحر الرائق (١٠٧/١).

(٧) ينظر: المراجع السابقة.

(٨) ينظر: المراجع السابقة.

قال الهندواني^(١): وقول الثاني هو ظاهر الرواية^(٢).

ورجحه في البدائع^(٣) وغيرها^(٤).

وهذا كله في غير المنتوف، أمّا المنتوف فنجس، كما في السراج^(٥).

[وعظمها] أي الخالي عن الدسومة، أمّا الموجودة فيه فنجس، حتى لو وقع في

الماء القليل^(٦) نجّسه، كما في المحيط^(٧).

[طاهران] لأن كل ما تحله حياة من أجزاء الحيوان لا ينجس بالموت^(٨).

ولذا قلنا بطهارة الريش والمنقار والعصب والحافر والظلف واللبن والبيض الضعيف
القشرو الأنفحة^(٩)(١٠).

قال في الفتح :- بلا خلاف بين الأصحاب، وإنما الخلاف في الأنفحة واللبن هل هما

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٦٣).

(٢) ينظر: البحر الرائق (١/١٠٧).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (١/٧٤).

(٤) ينظر: الاختيار (١/١٦).

(٥) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٧٧/أ).

(٦) سقطت من نسخة (ج).

(٧) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٢٢/ب).

(٨) ينظر: البحر الرائق (١/١٠٧).

(٩) الأنفحة بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء وتكسر الفاء: هي شئ يستخرج من بطن الجدي أو السخلة قبل ان يطعم،
ويعصر في صوفة مبتلة في اللبن، فيغلظ كالجبين.

ينظر: القاموس المحيط ص (٣١٣، ٣١٤)، المصباح المنير ص (٣١٧).

(١٠) ينظر: البناء (١/٣٧٧)، فتح القدير (١/٦٧)، البحر الرائق (١/١٠٧).

*متنجان؟؟؟ قالوا: نعم لمجاورتهما الغشاء^(١) النجس^(٢) فإن جامدة طهرت بالغسل وإلا تعذر تطهيرها، وقال الإمام: لا^(٣) انتهى.

لكن في السراج: الأصح نجاسة العصب^(٤).

واختلف في السن أهو عصبٌ أو عظم^(٥)؟؟ وعلى كلِّ فظاهر المذهب وهو الصحيح طهارة سن الآدمي، لأنه لا دم عليه ولا استحالة طهارته من الكلب، ونجاسته من الآدمي المكرم، كذا في البدائع^(٦).

وفي الخانية وغيرها: قطع سنه أو أذنه ثم أعادهما، أو صُلِّي وإحداهما في كفه جازت صلاته في ظاهر الرواية^(٧).

علله في التجنيس: بأن ما ليس بلحم لا يحله الموت^(٨).

قال في البحر: -وهو في الأذن مشكل، لما في البدائع: "مأبين من الحي إن كان فيه دم كاليد والأذن والأنف فهو نجس إجماعاً"^(٩)^(١٠).

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) في نسخة (د): الخبث.

(٣) ينظر: فتح القدير (١/٦٧).

(٤) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٧٥/ب).

(٥) في نسختي (د)، (هـ): طرفه.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (١/٧٤)، وكذا في المبسوط (١/٧٦).

(٧) ينظر: الفتاوى الخانية (١/٢٠)، وكذا في خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٦/ب).

(٨) ينظر: التجنيس والمزيد خ لوحة (٩/أ).

(٩) ينظر: بدائع الصنائع (١/٧٤).

(١٠) ينظر: البحر الرائق (١/١٠٧).

وفي السراج: قطع أذنه قال الثاني: لا بأس بإعادتها إلى مكانها، وعندهما: لا يجوز.^(١)

"أحكام البئر"

ولما أفاد المصنف تأثر القليل بوقوع النجاسة فيه فإراق، وكان من مسائل الآبار ما يخالف ذلك لابتنائها على اتباع الآثار، احتاج إلى التنبيه على ذلك فقال [وتترج البئر] إسناد مجازي: أي مأوها كله، فأطلق إسم المحل على الحال مبالغة^(٢).

[بوقوع] أي بسبب وقوع [نجس] كغائط وبول ونحوه، كذا في مسكين^(٣). وبه عُلِمَ حكم الواقع النجس إذا كان غير حيوان، واندفع قول الشارح "أطلق الترح، ولم يقدره، لأنه لم يعين الواقع"^(٤) إذ على تقديره يخلو كلامه عن إفادة هذا الحكم مع لزوم فساد سيأتي.

قيل: هذا إذا لم يكن عمقها عشرين عشر، فإن كان لم يتنجس إلا بالتغير، كذا في المبتغى^(٥)، وعزاه التمرتاشي^(٦) في شرحه إلى الإيضاح^(٧)، وجزم به الزاهدي^{(٨)(٩)}.

(١) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٧٥/ب).

(٢) كقولهم: جرى الميزاب وسال الوادي وأكل القدر، والمراد: ما حل فيها للمبالغة في إخراج جميع الماء.

ينظر: رمز الحقائق (١١/١)، تبين الحقائق (٢٧/١)، العناية (٦٨/١).

(٣) ينظر: شرح منلا مسكين على الكتر ص (١٠).

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٢٧/١).

(٥) لم أف على، وذكره في البحر الرائق (١١٠/١).

(٦) هو أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إيدغمش، ظهر الدين، أبو العباس التمرتاشي الخوارزمي، الفقيه المحدث، كان مفتياً بخوارزم، توفي سنة ٦١٠ هـ، من تصانيفه: شرح الجامع الصغير، الفرائض، التراويح، الفتاوى.

ينظر: الجواهر المضية (١٤٧/١)، تاج التراجم ص (٣٦)، الفوائد البهية ص (١٥).

(٧) ينظر: إيضاح الإصلاح خ لوحة (١١/ب)، شرح الجامع الصغير للتمرتاشي خ لوحة (١٨/أ).

(٨) تقدمت ترجمته ص (٢٢٨).

(٩) ينظر: المحتى خ لوحة (٢٦/أ).

ورده ابن وهبان^(١) لمخالفته لما أطلقه جمهور الأصحاب^(٢).
وخرجه في عقد الفرائد على قول من اعتبر جملة الماء من غير اعتبار الطول
والعرض^(٣).

[لا] تنزح البئر [ببعري أبل وغنم] أي: بوقوعهما فيها إستحساناً^(٤).
ولم يقل "بعري إبل وغنم" إيماءً إلى أنها تترج بالروث والخثي^(٥).
وجه الإستحسان: أن البعر صلب وما عليه من الرطوبة رطوبة الأمعاء، فلا ينتشر
من سقوطها في الماء نجاسة^(٦).
وهذا يشير إلى أن المنكسر يُنجس، وهو الموافق لقول السرخسي^(٧): ظاهر الرواية أن

(١) هو عبد الوهاب بن محمد بن وهبان الحارثي الدمشقي، من الفقهاء الكبار، ولي قضاء حماة، وتوفي سنة ٧٦٨هـ.

من تصانيفه: قيد الشرائد، وشرحه بعقد القلائد، إحسان الأخبار في محاسن السبعة الأخيار.

ينظر: فوات الوفيات (٢٠/٢)، الفوائد البهية ص (١٨٥).

(٢) ذكره في البحر الرائق (١١١/١).

(٣) ينظر: عقد الفرائد خ لوجه (٧/ب).

(٤) الإستحسان لغة: إستفعال من الحسن: وهو عد الشيء واعتقاده حسناً، يقال: استحسن كذا: أي إعتقدته حسناً.

إصطلاحاً: -هو العدول في مسألة عن مثل ما حُكِمَ به في نظائرها إلى خلافه لوجه هو أقوى.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٥٣٥)، أصول السرخسي (٢٠٨/٢)، الإحكام للآمدي (١٥٧/٤).

(٥) ينظر: شرح منلا مسكين ص (١٠)، البحر الرائق (١١٢/١).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (٧٦/١).

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٨٧).

الروث المفتت يفسد^(١).

ونبه بإطلاقه على أنه لا فرق بين آبار الفلوات^(٢) والأمصار^(٣).

وقرر في الهداية وجه الإستحسان بـ "أن آبار الفلوات لما خلت عن حاجز^(٤)، والأبل والغنم تبعر حولها والرياح تلقيه فيها قلنا أن القليل عفو دفعاً^(٥) للخرج^(٦)".

وهذا يفيد عدم الفرق بين الرطب واليابس، والصحيح والمنكسر، والروث والحيثي، لأن الضرورة تعم الكل^(٧).

[٢/٢٥] وجعله في غاية البيان "ظاهر الرواية"^(٨)، إلا أن قضية الفرق بين آبار* الأمصار والفلوات^(٩)، وقد علمت ما فيه.

(١) ينظر: المبسوط (٨٧/١).

(٢) الفلوات: جمع فلاة بفتح الفاء: وهي الأرض أو المفازة التي لاماء فيها أو الصحراء الواسعة.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٧٠٤)، المصباح المنير ص (٢٤٩).

(٣) الأمصار جمع مصر: وهي المدينة.

ينظر: القاموس المحيط ص (٦١٢)، المصباح المنير ص (٢٤٩).

(٤) في نسخة (ج): حافر.

(٥) سقطت من نسخة (د).

(٦) ينظر: الهداية (٦٨/١، ٦٩).

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٢٧/١)، تحفة الفقهاء (٦٠/١)، بدائع الصنائع (٧٦/١)، البحر الرائق (١١٢/١).

(٨) ينظر: غاية البيان خ لوحة (٢١/أ).

(٩) حيث فرق بينهما في المبسوط بقوله: "وظاهر هذه الطريقة (أي الإستحسان) أن هذا الحكم مختص بآبار

الفلوات، أما الآبار التي في مصر فتتنجي بالقليل منه، لأن لها رؤوساً حازرة فيقع الأمن عن الوقوع فيها" (٨٧/١).

ورد هذا الكلام الزيلعي في تبين الحقائق بقوله: "لا فرق بينهما، للزوم الخرج في الجملة". (٢٧/١).

واختلف في الفاصل بين القليل والكثير:
فأشار-أي المصنف-إلى أن الثلاث كثيرٌ، إستدلالاً بقول محمد: "فإن وقع فيها بكرة أو
بعرتان لم تفسد"^(١).

ورده: بقوله^(٢) بعد: "ما لم تفحش"^(٣)، ولا خفاء أن الثلاث لا فحش فيها^(٤).
ورجَّح في النهاية أنه ما لا يخلو كل دلوٍ عن بكرة^(٥)، إلا أن الذي رجحه الكثير أنه
ما يستكثره الناظر^(٦).

قال الحلبي^(٧): ولو قيل بأنه ما غير أحد الأوصاف لكان له وجه^(٨).
أقول:- لكنه بعيد^(٩)، إذ هذا شأن الجاري، وقد علمت أن ماء البئر وإن كثر
في حكم القليل^(١٠).

(١) ينظر: الجامع الصغير ص (٥٨، ٥٧).

(٢) أي: قول محمد فيما بعد.

(٣) ينظر: الجامع الصغير ص (٦٠).

(٤) ينظر: البحر الرائق (١١٣/١).

(٥) ينظر: النهاية خ لوحة (١٩/ب).

(٦) وقال عنه في الهداية:- وعليه الإعتداد، وفي معراج الدراية:- وهو المختار.

ينظر: الهداية (٦٩/١)، معراج الدراية خ لوحة (٢٥/أ).

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٨) ينظر: حلية المتمللي خ (٢٩٠/١).

(٩) في نسخة (د): يفيد.

(١٠) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق.

ينظر: منحة الخالق (١١٣/١).

[ولا] تُترج أيضاً بوقوع [خُرء^(١)] نحو^(٢) [حمام وعصفور] لعدم نجاسته، للإجماع العملي^(٣) على إقتناء الحَمَامَات في المسجد الحرام من غير نكير مع العلم بما يكون منها^(٤).

وقيل: إنَّه نجس، لكنه عُفِيَ عنه ضرورة. حكاه في المعراج^(٥) وغيره^(٦).

قال في البحر: - ولم يذكروا لهذا الخلاف فائدة مع إتفاقهم على حكم سقوط النجاسة^(٧).

وأقول: - يمكن أن يظهر فيما لو وَجِدَ في ثوبٍ أو مكان وثمة ما هو خالٍ عنه لا تجوز الصلاة فيه على الثاني لإنتفاء الضرورة، وتجاوز على الأول^(٨).

(١) الخُرء بالضم: هو العذيرة، والجمع خروء.

ينظر: القاموس المحيط ص (٤٩)، المصباح المنير ص (٧٤).

(٢) سقطت من نسخة (أ).

(٣) الإجماع العملي: هو إتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - على أمرٍ شرعي عملي.

ينظر: تيسير التحرير (٢٢٤/٣)، أصول السرخسي (١١٧/٢).

(٤) ينظر: الهداية (٦٩/١)، الجوهرة النيرة (٤٩/١)، تبيين الحقائق (٢٧/١)، بدائع الصنائع (٧٨/١)، البحر الرائق (١١٣/١).

(٥) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (٢٨/ب).

(٦) ينظر: النهاية خ لوحة (١٧/ب)، البحر الرائق (١١٣/١).

(٧) ينظر: البحر الرائق (١١٣/١).

(٨) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١١٣/١).

وفي كلامه إيماء إلى أن خراء ما لا يؤكل لحمه من الطيور نجس^(١)، وصححه قلضي خان^(٢).^(٣)

لكن قال في المبسوط: -الأصح طهارته.^(٤)

[وبول ما يؤكل] لحمه من الحيوانات [نجس] عندهما.^(٥)

وطهره الثالث^(٦) إلا إذا غلب على الماء، فيخرجه عن الطهورية لحديث العرنيين المعروف.^(٧)

ولهما: مارواه الحاكم^(٨) وقال "على^(٩) شرط^(١٠) الشيخين، ولا أعرف له علة"^(١١) من حديث أبي هريرة: "إستترهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه"، و"أل"^(١٢) الجنسية

(١) أي: نجاسة مغلظة.

ينظر: تحفة الفقهاء (٦٩/١)، البحر الرائق (١١٣/١).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢١٤).

(٣) ينظر: شرح الجامع الصغير خ لوجه (٧/ب).

(٤) ينظر: المبسوط (٥٧/١).

(٥) ينظر: رمز الحقائق (١١/١)، بدائع الصنائع (٧٨/١)، المبسوط (٥٨/١)، تحفة الفقهاء (٦٩/١).

(٦) ينظر: المراجع السابقة.

(٧) وهو ما رواه الستة من حديث أنس -رضي الله عنه-: "أن أناساً من عرينة إجتروا في المدينة فرخص لهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها..... الحديث". متفق عليه رواه البخاري في "باب قوله تعالى"إنما حزاء الذين... من كتاب الحدود" (٨/٢٠١، ٢٠٢)، ومسلم في "باب حكم المحاربين من كتاب القسامة" (٣/١٢٩٦).

(٨) تقدمت ترجمته ص (٢٥٥).

(٩) في نسخة (د): في.

(١٠) في نسخة (د): شرح.

(١١) ينظر: المستدرک على الصحيحين (١٨٣/١)، كما رواه الدارقطني في سننه (١٣٦/١).

(١٢) أي: في كلمة "البول" الواردة في الحديث.

حيث لم يكن ثمة عهد تُحمل على الإستغراق^(١)، على أن المَحَرَّم مقدم عند التعارض

لوسُليم، كيف والقرينة قائمة على نسخ حديث العرنين لإشتماله على المثلثة^(٢)، وهي منسوخة، وكان عذاب القبر جزءاً^(٣) لعدم الإستتراه، لما أنه أول منازل (الآخرة)، والإستتراه أول منازل الطهارة فناسب أن يعاقب على ترك أول المنازل في أول المنازل^{(٤)(٥)}.

[لا] عطف على "بول"، أي لا يكون الخارج من بدن الإنسان نجساً^(٦) [ما لم يكن حدثاً] كالدم إذا لم يسيل، والقيء إذا لم يملأ الفم.^(٧)

قال في المعراج: ولا ينعكس^(٨)، إذ النوم والإغماء حدثان، وليسا نجسين.^(٩)

(١) ينظر: الكليات ص (٣٣٣).

(٢) في نسخة (ج): المسألة.

والمثلثة بضم الميم وفتح اللام: وهي أن يُجدع المقتول أو يُسَمَّل أو يقطع عضو منه.

ينظر لسان العرب (٤٣٨/٣)، طلبة الطلبة ص (١٨٨)، المغرب ص (٢٥٧).

(٣) سقطت من نسخة (د).

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة (د).

(٥) كذا في معراج الدراية خ لوحة (٢٨/ب).

(٦) كذا في رمز الحقائق (١١/١)، شرح منلا مسكين ص (١١)، البحر الرائق (١١٤/١).

(٧) ينظر: المراجع السابقة.

(٨) أي: فلا يقال "ما لا يكون نجساً لا يكون حدثاً".

ينظر: البحر الرائق (١١٣/١).

(٩) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (٢٨/ب).

وهذا قول الثاني.^(١)

وقال محمد: أنه نجس، كذا في الشرح^(٢) وغيره^(٣).

وعبارة صدر الشريعة^(٤): "وعن محمد في غير رواية الأصول أنه نجس"^(٥) تؤذن بأن هذا غير ظاهر الرواية عنه^(٦).

قال الحدادي^(٧): -والفتوى على قول الثاني فيما إذا أصاب الجامدات كالثياب

والأبدان، وعلى قول الثالث* فيما إذا أصاب المائعات^(٨).

[ولا يشرب] أي بول ما يؤكل لحمه [أصلاً] أي في حال من الأحوال، ولا

تداوياً، هذا قول الإمام^(٩)، لأن التداوي بالطاهر الحرام كلبن الأتبان^(١٠) لا يجوز
فما ظنك بالنجس؟؟^(١١).

(١) وصححه في الهداية (٣١/١)، تبين الحقائق (٢٨/١)، البحر (١١٥/١).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (٢٨/١).

(٣) ينظر: البحر الرائق (١١٥/١).

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٧٠).

(٥) ينظر: شرح الوقاية ص (١٢٥).

(٦) ينظر: البحر الرائق (١١٥/١).

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٥٨).

(٨) ينظر: الجوهرة النيرة (٤٩/١).

(٩) ينظر: الهداية (٧٠/١)، تحفة الفقهاء (٥٩/١)، تبين الحقائق (٢٨/١)، البحر الرائق (١١٥/١).

(١٠) هي: أنثى الحمار، والجمع "أُنُن، أُنُن".

ينظر: القاموس المحيط ص (١٥١٥)، المصباح المنير ص (٨).

(١١) المراجع السابقة في (٩).

وجوزه الثاني للتداوي^(١).

ولا إشكال في الجواز على قول الثالث لطهارته، كما مر^(٢).

وقول الشارح: "أن قول الثالث^(٣) مشكل" لأن كثيراً من الطاهرات لا يجوز التداوي بها، وقول الثاني أشد إشكالاً^(٤) مدفوع^(٥)، إذ الكلام في طاهر لا إيذاء فيه بل كان دواءً.

على أن المنع في لبن الأتان ممنوع، ففي البزازية: لا بأس بالتداوي به^(٥).
قال الصدر^(٦): وفيه نظر^(٧).

قال في البحر: -ولامانع أن الثاني قال بالنجاسة مع جواز التداوي به عملاً بما مر من الحديثين^(٨)^(٩) انتهى.

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) في نسخ (د)، (هـ)، (و): الثاني.

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٢٨/١).

(٥) ينظر: الفتاوى البزازية (٢٢/٤).

(٦) هو الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، ولد سنة ٤٨٣ هـ، وتفقّه على أبيه، وصار من

كبار الحنفية في عهده، وهو أستاذ صاحب المحيط وصاحب الهداية، توفي شهيداً سنة ٥٣٦ هـ.

من تصانيفه: جامع الصدر الشهيد شرح الجامع الصغير، الفتاوى الكبرى، الفتاوى الصغرى.

ينظر سير أعلام النبلاء (٩٧/٢٠)، الجواهر المضية (٦٤٩/٢)، تاج التراجم ص (١٦٠، ١٦١).

(٧) ينظر: شرح الجامع الصغير خ لوحة (٩/أ).

(٨) أي: حديث "العرنيين" وحديث "إسترهوا من البول".

ينظر البحر الرائق (١١٦/١).

(٩) ينظر: البحر الرائق (١١٦/١).

وفروعهم ناطقة باختياره، ففي الذخيرة: الإستشفاء بالحرام يجوز إذا عَلِمَ فيه شفاء ولم يعلم دواءٌ آخر^(١).

وفي التجنيس: سال الدم من أنفه فكتب به سورة الفاتحة على أنفه وجهته جاز، ولو بولاً إن علم أن فيه شفاء، لكنه لم ينقل، وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الإستشفاء، كالعطشان يجوز له شرب الخمر^(٢).

وفي الخانية: عن أبي نصر بن سلام^(٣) معنى ماورد "إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرّم عليكم"^(٤) في التي لا شفاء فيها، أمّا التي فيها الشفاء فلا بأس بها، كشرب الخمر للعطشان^(٥).

[و] يترح [عشرون دلواً] هذا معطوف على البئر^(٦).

واستشكله الشارح بناءً على ما قرره من أن المراد بالنجس السابق هو الحيوان^(٧). وأطلقه لما سبق بانحلاله إلى معنى "وترح البئر عشرون"، ولا إشكال على ماقررناه^(٨).

(١) ينظر: ذخيرة الفتاوى خ لوحة (١٧/أ).

(٢) ينظر: التجنيس والمزيد خ لوحة (١١/ب).

(٣) هو أبي نصر بن سلام بن فرج السُلَمي البخاوي، من كبار المحدثين في بلاد ما وراء النهر، ولد سنة ١٦٢ هـ، له حديث واسع ورحلة، وتوفي سنة ٢٧٧ هـ.

ينظر: معجم المؤلفين (٤٢/١٠).

(٤) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى في "باب النهي عن التداوي بالمسكر من كتاب الضحايا" (٥/١٠)، كما ذكره السيوطي في الجامع الكبير (١٧٥/١)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٤٠/٣).

(٥) ينظر: الفتاوى الخانية (٢٠/١).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٢٨/١)، رمز الحقائق (١١/١).

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٢٨/١).

(٨) ينظر: البحر الرائق (١١٦/١).

[وسطاً] وهي الدلو المستعملة في كل^(١) بلد^(٢).

وقيل: التي تسع صاعاً^(٣)^(٤).

وقيل: يعتبر في كل بئر دلوها، واختاره في الهداية^(٥) وغيرها^(٦)، لأنه المذكور في كافي الحاكم^(٧) الذي هو جمع كلام محمد.

قال في البحر: وظاهر ما في الخلاصة وغيرها تخصيصه بالتي لها دلو، أما الفاقدة له فيعتبر فيها ما يسع صاعاً، وحينئذ فينبغي أن يُحمل قول من قدّر الدلو على ما إذا لم يكن لها دلو^(٨).

وأقول: -التقدير بالصاع مبني على اختيار أنه الوسط، وينبغي تفسيره بالمستعملة في كل بلدة إعتباره في الفاقدة له أيضاً، فحاصله أئمن اعتبر في كل بئر دلوها لا يتأتى اعتبار الوسط على قوله إلا في التي لا دلو لها، وحينئذ فيعتبر الوسط على القولين^(٩)، وبهذا عُلِمَ أن ذاك الحمل مما لا داعي له.

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) ينظر: الهداية (٧١/١)، تبين الحقائق (٢٩/١)، بدائع الصنائع (٧٥/١)، البحر الرائق (١١٨/١).

(٣) الصّاع والصّوع والصّواع: مكيال يستعمل في كيل الجامدات كالحبوب وغيرها، وهو يساوي ٢،٣٦ كغم. ينظر: القاموس المحيط ص (٣٤٩)، المصباح المنير ص (١٨٣)، المقادير الشرعية ص (٣٠٧)، الإيضاح والتبيين ص (٥٦).

(٤) ينظر: المراجع السابقة في (٢).

(٥) ينظر: الهداية (٧١/١).

(٦) ينظر: الإختيار (١٨/١)، المحيط الرضوي خ لوحة (٢٥/أ).

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٠٨).

(٨) ينظر: البحر الرائق (١١٨/١).

(٩) قال ابن عابدين عن هذا: -وأراد بالقولين: القول بأن الوسط ما كان قدر صاع، والقول بأن الوسط هو المستعمل في كل بلدة.

ينظر: منحة الخالق (١١٨/١).

[بموت] أي بسبب موت [نحو فأرة] وجدت في البئر

كعصفور^(١) ووزغ^(٢) كبير.

قيل: هذا مقيد بأن لا تكون مجروحة، سواءً أُماتت أو لا، ولا هاربة من هر^(٣)، ولا منتفخة، ففي هذه نزح كل الماء، فكان عليه التنبيه على ذلك.

ويمكن* أن يقال: أن الأول^(٤) مُستغنى عنه بقوله "بوقوع نجس"، والثاني^(٥) مبني على رأي ضعيف ففي المجتبى: وقيل بخلافه.^(٦)

وعليه الفتوى، كأنه لأن في بولها شكاً.^(٧)

والثالث سيأتي.^(٨)

ولا فرق بين الموت فيها^(٩) وخارجها، إلا أنه لا بد في تأثير الترح من إخراج الحيوان

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) الوزغ: هو حيوان سام أبرص، سُمي بذلك لخفته وسرعة حركته.

ينظر: القاموس المحيط ص (١٠٢٠).

(٣) لأنها إذا كانت هاربة من الهر فإنها تبول في البئر لخوفها منه.

ينظر: البحر الرائق (١/١١٧).

(٤) وهي: ألا تكون مجروحة.

(٥) وهي: ألا تكون هاربة من هر.

(٦) أي لا يترح شيء.

ينظر: المجتبى خ لوحة (١/٣٢).

(٧) ونمائه في البحر: والأحكام لا تثبت بالشك.

ينظر البحر الرائق (١/١١٩).

(٨) ينظر ص (٤٠٧).

(٩) أي: في البئر.

قبله.

ولو صبّ دلو^(١) في طاهرة نَزَحَ مع الباقي في رواية أبي حفص^(٢)، وقدر البلقي في رواية أبي سليمان^(٣)، حتى لو صبّ العاشر نَزَحَ أحد عشر على الأولى^(٤)، وهي الأصح^(٥)، وعشرة على الثانية.

أو في نجاسة إكتفى بالأكثر.

ولو مساوياً فبأحدهما، كذا في الشرح^(٦).

ولو وجد^(٧) أقل مما وجب نَزَحَ ما وجد، وإن عاد لم يجب شيء^(٨).

قيد بـ "الموت" لأنه لو أُخرج حياً فإن كان نجس العين، أو عَلِمَ أن على بدنه نجاسة نزع الكل^(٩)، وإن كان سؤره نجساً أو مشكوكاً أو مكروهاً، ولم يدخل فاه الماء لم يترح شيء^(١٠).

(١) أي من البئر النجسة في بئر طاهرة. ينظر: تبين الحقائق (٢٩/١).

(٢) هو أبو حفص الهندواني، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٦٣).

(٣) هو موسى بن سليمان، أبو سليمان الجوزجاني، أخذ الفقه عن محمد بن الحسن، وكتب مسائل الأصول والأُمالي، عرض عليه المأمون القضاء فامتنع، توفي بعد المائتين، وله: السير الصغير، والنوادر. ينظر: تاج التراجم ص (٢٩٠)، الجواهر المضية (١٣٢/٣)، الفوائد البهية ص (٣٥٤).

(٤) أي: على الرواية الأولى.

(٥) كما في تبين الحقائق (٢٧/١)، فتح القدير (٧٢/١)، البحر الرائق (١٢١/١).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٢٧/١).

(٧) في نسخة (د): وجب.

(٨) ينظر: البحر الرائق (١٢١/١).

(٩) ينظر: البحر الرائق (١١٧/١).

(١٠) ينظر: فتح القدير (٧٢/١)، البحر الرائق (١١٧/١).

وإن أدخله نزع^(١) الكل في النجس^(٢)، وكذا في المشكوك كما هو ظاهر كلامهم، كذا في الفتح^(٣).

لكن في الخانية: "الصحيح أنه في البغل والحمار لا يصير مشكوكاً"^(٤)، أي فلا يجب نزع شيء.

نعم يندب نزع عشرة^(٥)، وقيل: نزع عشرين^(٦).

وما في الشرح من "أنه يُندب نزع الكل"^(٧) ففيه نظر^(٨).

وفي التارخانية: فأرة وقعت في البئر أو عصفورة أو دجاجة أو شاة أو سنور^(٩) وأخرجت منها حية لا تُنجس الماء، ولا يجب نزع شيء منها إستحساناً^(١٠). لكن يستحب في الفأرة نزع عشرين^(١١)، وفي السنور والدجاجة نزع أربعين^(١٢).

(١) في نسخة (أ): نزع.

(٢) في نسخة (أ): التنجيس.

(٣) ينظر: فتح القدير (٧٢/١).

(٤) ينظر: الفتاوى الخانية (١٨/١).

(٥) كما في المرجع السابق.

(٦) كما في الهداية (٧٢/١).

(٧) ينظر: تبين الحقائق (٢٩/١).

(٨) كذا في البحر الرائق (١١٧/١).

(٩) السنور: هو الهر، والإنثى سنورة، وهما قليل في كلام العرب، والأكثر أن يقال: هرٌّ وضيونٌ، والجمع سنانير.

ينظر: المصباح المنير ص (١٥٢)، القاموس المحيط ص (١١٧٦).

(١٠) ينظر: الفتاوى التارخانية خ لوحة (أ/١٦).

(١١) كذا في البحر الرائق (١١٧/١).

(١٢) ينظر: المرجع السابق.

لأنَّ سورهما مكروهٌ والغالب إصابة الماء فم الواقع، حتى لو تيقن عدم الإصابة لا يترح شيء، وإن كانت الدجاجة غير مخللة لا يترح شيء. هذا كله ظاهر الرواية.

والمراد ما إذا لم يكن على فخذيهما أو رجليهما بول، لما مرَّ.

[و] يترح أيضاً [أربعون] دلواً وسطاً [بنحو] أي يموت نحو [حمامة] كدجاجة

وهرة، لحديث الخدري^(١) "في الدجاجة إذا ماتت في البئر يترح منها أربعون".^(٢) وهذا بيان للواجب^(٣).

أما المستحب ففي الفأرة وزيادة عشرة^(٤).

واختلف كلام محمد في نحو الحمامة:-

ففي الأصل: "يندب زيادة عشرين"^(٥).

وفي الجامع الصغير: "عشرة"^(٦)، وهو الأظهر^(٧).

(١) هو سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، كان من ملازمي النبي -صلى الله عليه وسلم- وروى عنه أحاديث كثيرة، وله ١٧٠ حديثاً، توفي بالمدينة سنة ٧٤هـ.

ينظر: الإصابة (٣١٢/١)، تهذيب التهذيب (٤٧٩/٣).

(٢) هذا الحديث لأصل له، بل ذكره الطحاوي هكذا عن موسى بن أبي سليمان وليس عن أبي سعيد.

ينظر: نصب الراية (١٢٩/١)، شرح معاني الآثار (١١٥/١)، البناية (٤٠٨/١).

(٣) ينظر: الهداية (٧١/١)، البحر الرائق (١١٨/١).

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) ينظر: الأصل (٣٣/١).

(٦) ينظر: الجامع الصغير ص (٥٨).

(٧) كما في الهداية (٧١/١)، وعلل له في العناية بقوله: قيل: لأن الجامع الصغير هو آخر المصنفات عن محمد فيكون القول المذكور فيه هو المرجوع إليه. ينظر العناية (٧١/١).

قال في البحر: - ولم يصرح في هذه الرواية بالمستحب، وإنما فهمه بعض المشايخ من قول محمد: "يترج في الفأرة عشرون أو ثلاثون، وفي الهرة أربعون أو خمسون"، ولم يرد التخيير بل بيان الواجب والمندوب، وليس بمتعين لإحتمال كونه لبيان اختلاف الواقع^(١)، صَغُرَ أو كبر فيجب الأقل في الصغير، والأكثر في الكبير، وقد ذكره في البدائع: "عن بعضهم"^(٢)، ولعل هذا هو السر في حذف المصنف له^(٣) انتهى.

وأقول: - هذا الإحتمال ساقطٌ لِمَا مرَّ من أن مسائل الآبار مبنية^(٤) على الآثار، والوارد^(٥)* فيما استدل به محمد إنما هو إيجاب العشرين في نحو الفأرة، والأربعين في نحو الحمامة مطلقاً.^(٦) ولو صحَّ هذا الإحتمال لبطل ذاك الاستدلال، ولهذا تعين حمل كلام محمد على ما فهمه المشايخ^(٧).

(١) أي: من الحيوان.

(٢) حيث قال: قال بعضهم إنما قال ذلك لإختلاف الحيوانات في الصغر والكبر، ففي الصغير يترج الأقل، وفي الكبير يترج الكثير.

ينظر: بدائع الصنائع (١/٧٥).

(٣) ينظر: البحر الرائق (١/١١٨، ١١٩).

(٤) في نسخة (هـ): بنيت.

(٥) في نسخة (ج): ولو أراد.

(٦) ينظر: الجامع الصغير ص (٧٨).

(٧) وكذا نقله ابن عابدين في منحة الخالق (١/١١٩).

وأعلم أنَّ الواقع لو تعدَّد يُعدّه^(١) الثاني أنَّ الأربعة كفأرة، والخمس كدجاجة إلى تسع، والعشر كشاة^(٢).

وفي المبسوط: ظاهر الرواية أنَّ الثلاث كاهرة، وهو المنقول عن محمد^(٣). ومقتضاه أنَّ الست كشاة.

وأجمعوا أنَّ الهرتين كالشاة، وما بين الصغير والكبير فصغير، والهرة مع الفأرة كاهرة، كذا في التجنيس^(٤) وغيره^(٥).

قال في البحر: - وهذا يُخالف قول من قال "أنَّ الفأرة إن كانت هاربة من الهر وماتت، نُزِحَ كل الماء، لأنَّها تبول غالباً"^(٦).

وأقول: - لا يلزم من كونها معها أن تكون هاربة منها، والتقييد بموتها غير واقع لما مرَّ.

ثمَّ رأيت في السراج قال: لو أنَّ هرة أخذت فأرة^(٧) فوقعتا جميعاً في البئر، إنَّ أخرجتا حيتين لم يترح شيء، أو ميتتين نُزِحَ أربعون، أو الفأرة ميتة فقط عشرون، وإن مجروحة أو بالت نُزِحَ جميع الماء^(٨) انتهى.

(١) في نسخة (د): لعدد.

(٢) ينظر: البحر الرائق (١/١١٩).

(٣) ينظر: المبسوط (١/٥٨).

(٤) ينظر: التجنيس والمزيد خ لوحة (٨/أ).

(٥) ينظر: البحر الرائق (١/١١٩).

(٦) ينظر: البحر الرائق (١/١١٩).

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٨٤/ب).

وهو حسن موافق لِمَا مرَّ عن المجتبي.^(١)

وبقي من الأقسام موت الهرة، ولا شك في وجوب نزع الأربعين.^(٢)

[و] يُنَزَّحُ [كله] أي كل ماء البئر [بنحو] أي بموت نحو [شاة] كآدمي وكلب

وأوز كبير، أمَّا الصغير منه فكالحمامة كما في الخلاصة.^(٣)

وقيده في السراج بما إذا لم تكن هاربة من السَّبْع، فإن كانت نزع الكل ولو أخرجت حية.^(٤)

ولا تنس ما مرَّ عن المجتبي.

[و] يُتَرَحُّ أيضاً كله بسبب [إنتفاخ حيوان] فيها صغيراً كان أو كبيراً، بأن

تتلاشى أعضاؤه.^(٥)

وتمعط^(٦) الشعر كالإنتفاخ.^(٧)

[أو] بسبب [تفسخه] بأن تتفرق، لانتشار البلة في أجزاء الماء.^(٨)

[و] يُتَرَحُّ [مائتان] في حالة وجوب نزع الكل [لأنه يمكن نزعها] بأن كانت

(١) أي: من عدم وجوب نزع البئر.

(٢) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١١٩/١).

(٣) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (١٧/أ).

(٤) ينظر: السراج الوهاج خ لوحة (٨٧/ب).

(٥) ينظر: البحر الرائق (١٢٠/١).

(٦) المعط بالفتح هو التساقط، وتمعط الشعر: أي تساقط.

ينظر: القاموس المحيط ص (٨٨٨)، المصباح المنير ص (٥٥).

(٧) ينظر: البحر الرائق (١٢٠/١).

(٨) ينظر: العناية (٧٢/١)، رمز الحقائق (١٢/١).

معيناً، بذلك^(١) أفق محمد في آبار بغداد لكثرة مائها بمجاورتها الدجلة^(٢)، كذا في الشرح^(٣).

وفي البحر: قالوا^(٤): إنما أفق بذلك لقلة مائها كانت على ثلاثمائة دلو^(٥).

وأقول:— هذا لا يناسب ما في المختصر، إذ فتواه بذلك على هذا التقدير

حكمٌ بإيجاب نزح الكل، والفرض أنه لا يمكن^(٦).

وفي الخلاصة: الفتوى أنه يترجى إلى ثلاثمائة^(٧).

(وجعله في العناية^(٨) رواية عن الإمام^(٩)).

وهو المختار^(١٠)، والأيسر كما في الاختيار^(١١).

وفي إقتصاره على المائتين إيماءً إلى أن الثلاثة مندوبة فقط^(١٢)، وما في المبسوط: "وعن

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) أي: نهر دجلة القريب من بغداد.

(٣) ينظر: تبين الحقائق (٣٠/١)، وكذا في المبسوط (٥٩/١).

(٤) سقطت من نسخة (د).

(٥) ينظر: البحر الرائق (١٢٢/١).

(٦) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١٢٢/١).

(٧) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٨/ب).

(٨) في نسخة (و): العناية.

(٩) ينظر: العناية (٧٢/١).

(١٠) كما في معراج الدراية خ لوجه (٣٢/أ).

(١١) ينظر: الاختيار (١٨/١).

(١٢) ينظر: البحر الرائق (١٢٢/١).

محمد في النوادر: ويترج إلى ثلاثمائة^(١) دلو أو مائتا دلو^(٢) يدل عليه.

وقيده في السراج بـ "ما إذا كان الماء ينبع من جانب، أو جانبين ويجتمع فيها، أمّا لو نبع من جانب وخرج من آخر عُذَّ جارياً فلا يجب شيء"^(٣).

[P/٢٧]

وجعل في البحر: ماجزم* به المصنف ورجّحه المشايخ ضعيفاً، إذ الواجب الأصلي إنما هو نزح الكل والإقتصار على بعض منه يتوقف على سمعي يفيد، ولم يوجد، بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير^(٥) خلافه، وهو إيجاب الترح حتى يغلبهم الماء^(٦).

ومن ثمّ حكى في الجامع الصغير عن الإمام التقدير بالغلبة^(٧)، فقيل: الصحيح أنّها العجز، وقيل: أمرها مفوض إلى رأي المبتلى به، وعليه الفتوى^(٨) انتهى.

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة (هـ).

(٢) المبسوط (٥٩/١).

(٣) السراج الوهاج خ لوحة (٩٢/ب).

(٤) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قریش في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة في السنة الأولى منها، شهد فتح أفريقيا في عهد عثمان، وبويع بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقيب موت يزيد بن معاوية فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق، وقتلوه الأمويين بقيادة الحجاج الثقفي في مكة إنتهت بمقتله سنة ٧٣ هـ. ينظر الإصابة (١٦٥/٣)، صفة الصفوة (٣٣٢/١).

(٥) أمّا فتوى ابن عباس فرواها الدار قطني عن ابن سيرين: "أنّ زنجياً وقع في بئر زمزم فأمّر به ابن عباس فأخرج، وأمر بها أن تترج، قال: فغلبتهم عين جاعتهم من الركن، فأمر بها فسُدَّتْ بالقباطي والمطارف حتى نزحوها، فلمّا نزحوها انفجرت عليهم" كما أخرجه البيهقي من طريق الدار قطني وضعفه.

ينظر سنن الدار قطني (٢٨، ٢٧/١)، السنن الكبرى (٢٦٦/١).

وأما فتوى ابن الزبير، فرواها الطحاوي وابن أبي شيبة عن عطاء: "أنّ حبشياً وقع في زمزم، فأمر عبد الله بن الزبير فترجمها فجعل الماء لا ينقطع، فنظر فإذا عينٌ تجري من قبل الحجر الأسود، فقال ابن الزبير: حسبكم."

ينظر شرح معاني الآثار (٨٧/١)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٥/١).

(٦) الجامع الصغير ص (٥٩).

(٧) البحر الرائق (١٢٣/١).

وكأنَّ المشايخ إنَّما اختاروا ما عن محمد لإنضباطه، كالعشر تيسيراً كما مرَّ^(١).
واعلم: أنَّ تقييد الشارح عدم الإمكان بالمعين^(٢) يفيد إيجاب الكل في غير
المعين، وأنَّ البئر تطلق على غير المعين أيضاً، وإلا فلا أثر للتقييد به.
وقضية إطلاقهم إيجاب العشرين والأربعين في الفأرة والحمامة أنَّه لا فرق بين المعين
وغيرها، وبذلك تمسك بعض أهل العصر^(٣) وأفقي بترح عشرين في فأرة وقعت في
صهريج^(٤).

وفي القاموس: الصهريج: الحوض الكبير يجتمع فيه الماء^(٥).
والمذكور في البدائع^(٦) والكافي^(٧) وغيرهما^(٨): "أنَّ الفأرة لو وقعت في الحَبِّ
يُهرَقُ"^(٩) ولم يوجهوه.

(١) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١٢٣/١).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (٣٠/١).

(٣) لم أقف على معرفتهم.

(٤) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١٢١/١).

(٥) ينظر: القاموس المحيط ص (٢٥١).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (٧٧/١).

(٧) ينظر: الكافي خ لوحة (١٤/ب).

(٨) ينظر: المستصفى خ لوحة (١/٢٢).

(٩) المهرق: هو الصَّبُّ، ومنه هرق الخمر: أي صبها.

ينظر: طلبة الطلبة ص (٣٢١)، القاموس المحيط ص (٦٤٥).

ووجهه: أن الإكتفاء بترح البعض في الآبار على خلاف القياس بالآثار، فلا يلحق بها غيرها^(١).

قال في البحر: فعلى هذا لو وقعت الفارة في صهريج نُزِحَ كل الماء^(٢). وفي الصحاح: الحب: "الخابية الكبيرة"^(٣).

وهذا^(٤) إنما يتم بناءً على أن الصهريج ليس من مسمى البئر في شيء^(٥). ومحل قول الشارح^(٦) وغيره^(٧) بأن كانت معيناً بحيث لا يمكن نزحها، وأن كونها معيناً مأخوذاً من^(٨) مفهومها، غير أن بعضها لا يمكن نزحه لكثرة مائها باتساع منابع الماء فيها، وفي البعض يمكن.

والمقام مقام تدبر فتأمل، والله الموفق .

[ونجسها] أي البئر [منذ ثلاث] أي "ثلاث ليال" بدليل حذف التاء^(٩)، وعادتهم

(١) ينظر: البحر الرائق (١/١٢١).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) وزاد: وهو فارسي مُعرب.

ينظر: الصحاح (١/١٠٥).

(٤) في نسخة (ب): وهذا المصباح.

(٥) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١/١٢١).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (١/٣٠).

(٧) ينظر: رمز الحقائق (١/١٢)، شرح منلا مسكين على الكثر ص (١١).

(٨) في نسخة (و): في.

(٩) أي: في "ثلاث".

ينظر رمز الحقائق (١/١٢).

التقدير بالأيام، لكن الليالي تنتظم^(١) ما بإزائها من الأيام، كالعكس كذا في الشرح.^(٢)

ولقائل أن يقول: "لا نسلم أن حذف التاء يُعَيِّنُ ذلك مطلقاً، بل إذا كان المعدود مذكوراً، أمّا إذا كان محذوفاً جاز تقديره مذكراً أو مؤنثاً، وقد جوزوا في حديث "بني الإسلام على خمس"^(٣) تقدير المحذوف: أركاناً أو دعائم^(٤).

وهذا في حق الوضوء والغسل، وغسل الثوب من النجاسة.

أمّا لو توضؤوا منها وهم متوضؤون، أو^(٥) غسلوا ثيابهم لا من نجاسة لم يعيدوا شيئاً إجماعاً، وإنما يلزمهم غسل الثياب فقط على الصحيح^(٦)، لأنّه حيث لم يعلم وقت الوقوع صار الماء مشكوكاً في طهارته ونجاسته، وقد ثبت المانع في الأول إلا أن في المزيل شكاً، وانعكس هذا في الثاني^(٧)، وقد إستقر أن وجود النجاسة في الثوب لا يستند بل يقتصر، حتى لو وجد في ثوبه أكثر من قدر الدرهم ولم يدر متى أصابه

(١) في نسخة (هـ): تنتظم.

(٢) ينظر: تبين الحقائق (٣٠/١).

(٣) متفق عليه، وهو من مشاهير الأحاديث، وقد رواه البخاري في "باب دعاءكم إيمانكم من كتاب الإيمان" (٨/١)، ومسلم في "باب ما جاء في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- بني الإسلام على خمس من كتاب الإيمان" (١٧٦/١).

(٤) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١٢٣/١).

(٥) في نسخة (د): لو.

(٦) كما في تبين الحقائق (٣٠/١)، وكذا في المحيط الرضوي خ لوحة (٢٣/١).

(٧) وهو الحدث ونجاسة الثوب فيما إذا توضؤوا وهم محدثون أو غسلوا ثيابهم لاعتن نجاسة.

ينظر: التعليقات على نسخة (أ) لوحة (٢٧/١).

لا يعيد شيئاً إتفاقاً فكذا هذا.

قال الحلبي^(١): إذا كان* يلزمهم غسل الثياب لكونه مغسولاً بماء البئر مع تقدم حال العلم باشتغال البئر على الفأرة يوماً وليلة، أو ثلاثة أيام، كيف يكون الحكم بنجاسة الثوب مقتصرًا لا مستنداً، فهذا لا يتجه على قول الإمام لأنه لا يجب مع الغسل الإعادة، ولا على قولهما لأنهما لا يوجبان غسل الثوب أصلاً^(٢). انتهى.

[فأرة منتفخة] زاد بعض المتأخرين: "أو متفسخة"^(٣) إذ الإقتصار على الانتفاخ يوهم أنه في التفسخ يعيد من ثلاث، لأن إفساد الماء معه أكثر، كما أن الإقتصار على المزيد يوهم الأقل فالجمع أولى^(٤).

[جُهل] أي لم يعلم ولم يغلب على الظن^(٥) **[وقت وقوعها]** فيها **[وإلا]** أي وإن لم تكن منتفخة، وقد جُهل وقى وقوعها، نَجِسُهَا^(٦) **[منذ يوم وليلة]** عند الإمام^(٧)، وهو إستحسانٌ فيها.

وقالا وهو القياس: لا تُنَجِّسُ إلا من وقت العلم، لإحتمال الموت في الحال، أو إلقاء الريح لها منتفخة^(٨).

(١) تقدمت ترجمته ص (١٨٨).

(٢) ينظر: حلية المتملّي خ (٣١٢/١).

(٣) كما صرّح به في الهداية (٧٤/١).

(٤) ينظر: البناية (٤٢٠/١).

(٥) ينظر: رمز الحقائق (١٢/١)، شرح منلا مسكين ص (١١).

(٦) في نسخة (هـ): فحسبها.

(٧) ينظر: الهداية (٧٤/١)، بدائع الصنائع (٧٧/١)، رمز الحقائق (١٢/١)، تبين الحقائق (٣٠/١)، العناية (٧٤/١).

(٨) ينظر: المراجع السابقة.

وجه الإستحسان: أن وقوع الحيوان الدموي في الماء سبب ظاهر لموته فيحال عليه دون الموهوم، ولاشك في سبق الوقوع على الوجود فَقُدِّرَ بثلاثة أيام في المنتفخ، ويوم ليلة في غيره لإحالة على ماهو الغالب^(١).

وكان الصباغي^(٢) يفتي بقول الإمام فيما يتعلق بالصلاة، ويقولهما فيما سواه.

قال في غاية البيان: وما قاله الإمام أحوط، وما قالاه بالناس أرفق^(٣).

وفي فتاوى العتابي^(٤): أن قولهما هو المختار^(٥).

ورده الشيخ قاسم^(٦) لمخالفته لعامة الكتب، فقد رَجَحَ دليله في كثيرٍ منها^(٧)، وقد علمت أنه الأحوط.

تكميل:

في الينايع: قال مشايخنا^(٨): من وجد في ثوبه منياً أو بولاً أو دمًا، أعاد من آخر الإحتلام والبول والرعاف منه^(٩).

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) هو عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن علي الصباغي، أبو المكارم المديني، ركن الأئمة ومفتي الأمة، تفقه على أبي اليسر البزدوي، له شرح على متن القدوري.

ينظر: الجواهر المضية (٢/٤٥٦)، الفوائد البهية ص (١٠١)، طبقات الفقهاء ص (٩٥).

(٣) ينظر: غاية البيان خ لوحة (٢٢/ب).

(٤) هو أحمد بن محمد بن عمر، أبو نصر العتابي، كان من العلماء الزاهدين، وأوحد المتبحرين في علوم الدين، توفي سنة ٥٨٦هـ، ومن تصانيفه: شرح الزيادات، شرح الجامع الصغير، جوامع الفقه، تفسير القرآن. ينظر: الفوائد ص (٦٦).

(٥) لم أقف على كتابه هذا، ولكن نقله عنه في البحر الرائق (١/١٢٥).

(٦) تقدمت ترجمته ص (٣٥٨).

(٧) ذكره في البحر الرائق (١/١٢٥).

(٨) في نسختي (د)، (هـ): شيخنا.

(٩) الينايع خ لوحة ١/أ.

وفي نوادر ابن رستم: عن الإمام أنه لا إعادة عليه في الدم، واختاره في المحيط^(١).
ولو وجد في جيبه حين فتحها فأرة ميتة^(٢) لم يدر متى دخلت، فإن لاثقب فيها
أعاد منذ وضع القطن، وإن بها ثقب فثلاثة أيام، كذا في الشرح تبعاً للتجنيس^(٣).
وينبغي على قياس ما سبق تقييده بكونها منتفخة أو ناشفة، وإن لم تكن أعاد يوماً
وليلة.

ولو عجنوا بهذا الماء خبزاً:-

قال مشايخنا: يُطعم للكلاب^(٤)، كذا في البدائع^(٥).

وقيل: يُعلف به الدواب، أو يباع من شافعي^(٦)، حكاه الإسيجاني^{(٧)(٨)}.

(١) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٢٣/أ).

(٢) في نسخة (د): بينة.

(٣) ينظر: تبين الحقائق (٣٠/١).

(٤) لأن ما تنجس باختلاط النجاسة به والنجاسة مغلوبة لا يباح أكله، ويباح الانتفاع به فيما ما وراء الأكل، كالدهن
النجس يستصبح به إذا كان الطاهر غالباً.

ينظر: بدائع الصنائع (٧٨/١)، حاشية ابن عابدين (٢٢٧/١).

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) لأن الشافعي يرى أن الماء لا ينجس إذا بلغ قلتين، لذا فإنه يباع له.

واعترض على هذا ابن عابدين بقوله: - لكن في الذخيرة: "وعن أبي يوسف لا يطعم بني آدم"، ولعل وجهه: أن هذا في
إعتقاد الحنفي نجس، لذا لا ينظر إلى إعتقاد غيره، ولذا لو استفاد عنه لا يفتيه إلا بما يعتقده. أ هـ

ينظر: حاشية ابن عابدين (٢٢٧/١).

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٠٩).

(٨) ينظر: شرح مختصر الطحاوي خ لوحة (٢٢/ب).

وهل يُسقى للدواب؟؟

قال في الذخيرة: لا^(١).

وفي الخزانة: لا بأس بذلك^(٢).

وأقول: - ما في الذخيرة يوافق ما في البدائع^(٣)، وما في الخزانة يوافق ما في

الإسبيجاني^(٤)، فهما قولان متقابلان، لانقلاب متنافيان.

أحكام الآسار

[والعرق] من كل حيوان [كالسؤر] وكان الأنسب العكس^(٥)، إذ الكلام في

بيان الآسار، لكن لما كان المقصود منها بيان ما خالطها من المائعات وذلك في

اللعاب، إذ هو الذي يكثر مخالطته لها بخلاف العرق أوقع السؤر خيراً ليتصل به

تفصيل ما خالطه^(٦)، واعتبر السؤر به* لتولد كل منهما من اللحم، كذا قالوا^(٧). [٢/٢٨]

(١) ينظر: ذخيرة الفتاوى خ لوجه (٢٢/أ).

(٢) ينظر: خزانة الفقه خ لوجه (١٠/أ).

(٣) أي: من حيث عدم جواز الإنتفاع به.

(٤) أي: من حيث جواز الإنتفاع به.

(٥) أي: السؤر كالعرق.

(٦) كذا في فتح القدير (٧٦، ٧٥/١)، العناية (٧٤/١).

(٧) ينظر: الهداية (٧٥/١).

ولا يخفى أن المتولد إنما هو اللعاب، لكن أطلق عليه للمجاورة، إذ السور مهموزاً: ما يفضلُه الشارب^(١)، ثم استعير لما يقيه من طعام وغيره^(٢).

وأورد: عرق الحمار، فإنه طاهر والسور مشكوك^(٣).

وأجيب: بأنه خرج عن الأصل، لما صح من "أنه - صلى الله عليه وسلم - ركب الحمار^(٤) معرورياً"^(٥) وهو لا يخلو عن العرق غالباً، ولا سيما والحر حر المدينة والثقل ثقل النبوة.

وهذا ظاهر في أن "معرورياً" حال من المفعول.

لكن جزم في المغرب بأنه حال من الفاعل، لأنه لو كان من المفعول لقل "معروراً"^(٦).

ولانسلم أن العرق طاهر بل مشكوك فيه أيضاً^(٧)، ففي المصنف^(٨): ظاهر المذهب أن العرق واللعاب مشكوك^(٩) فيها.

(١) ينظر: القاموس المحيط ص (٥١٧)، المصباح المنير ص (١٥٣).

(٢) كذا في فتح القدير (٧٥/١).

(٣) ينظر: العناية (٧٤/١).

(٤) في نسخة (د): حماراً.

(٥) هذا الحديث من رواية أنس بن مالك ولفظه: "استقبلهم النبي - صلى الله عليه وسلم - على فرسٍ عُريٍّ". رواه البخاري في "باب ركوب الفرس العري من كتاب الجهاد" (١٣/٢)، والترمذي في "باب ما جاء في الثبات عند القتال" (٢١٣/٣).

والفرس العري: التي لا سرج عليها ولا لبد، وهو وصفٌ بالمصدر ثم جعل اسماً.

ينظر القاموس المحيط ص (١٧٩٠)، المصباح المنير ص (٢١١)، المغرب ص (١٣٣).

(٦) ينظر: المغرب ص (١٣٣).

(٧) ينظر: البحر الرائق (١٢٦/١).

(٨) في نسخة (د): المستصفي.

(٩) ينظر: المصنف خ لوحة (٩/أ).

١- [وسؤرالآدمي] ولو جنباً أو كافراً، ذكراً كان أو أنثى^(١).

وما في المجتبى من "كراهة سؤرها للأجنبي، كسؤره لها"^(٢) ليس لعدم طهارته، بل للإستلذاذ الحاصل للشارب إثر صاحبه^(٣).

والمسألة مقيدة بأن لا يكون في فيه نجاسة حتى لو شرب بعد شربه الخمر فوراً كان نجساً، إلا أن يتلع ريقه ثلاثاً عند الإمام^(٤).

قيل: والثاني^(٥)، ويسقط عنه^(٦) إشتراط الصب في هذه الحالة.

والتقييد بالثلاث جرى عليه كثير^(٧).

وفي الخلاصة: إن تردد في فيه (من البزاق)^(٨) بحيث لو كان على ثوب طهرها، فالفم طاهر^(٩).

(١) كذا في تبين الحقائق (٣٠/١).

(٢) ينظر: المجتبى خ لوجه (٣٢/ب).

(٣) وكذا نقله ابن عابدين في منحة الخالق (١٢٩/١).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٦٣/١)، الجوهرة النيرة (٢٤/١)، تحفة الفقهاء (٢٣/١)، تبين الحقائق (٢٤/١).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) سقطت من نسخة (د).

(٧) كما في بدائع الصنائع (٦٣/١)، تبين الحقائق (٣١/١)، الجوهرة النيرة (٢٤/١)، تحفة الفقهاء (٢٣/١).

(٨) ما بين القوسين سقط من نسختي (د)، (ز).

(٩) ونصه في الخلاصة: - رجل شرب الخمر، إن تردد فيه من البزاق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب طهرها ذلك البزاق، طهر فمه. أهـ

ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوجه (١٠/أ).

وقيده بعض شُرَّاح القدوري: بأن لا يكون شاربه طويلاً، لأنَّ الشعر لا يطهر باللسان^(١).

قال الحلبي^(٢): "وكأنَّه لأن اللسان لا يتمكن من استيعابه بإصابة بلة، ثم أخذ ما عليه من البلة النجسة مرة بعد أخرى، وإلا فهو ليس^(٣) بأدون من الشفتين والفم في التطهير بالرقيق بناءً على قولهما من أن غير الماء يُطَهَّرُ"^(٤).

قيل: ينبغي أن يكون سؤر الجنب نجساً، بناءً على أن الماء المستعمل نجسٌ، لسقوط الفرض به^(٥).

وأجيب: بأن ما لاقى الماء من فيه ويسقط به الفرض مشروب، فلا يلزم نجاسة السؤر، على أن هذا هو إحدى الروايتين، وفي أخرى: لا يرتفع الحدث، لكن ظاهر كلامهم الأول^(٦). وصحح يعقوب باشا^(٧) الثانية^(٨)، والأول أولى.

(١) ينظر: الجوهرة النيرة شرح متن القدوري (٢٤/١).

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٩٥).

(٣) سقطت من نسخة (د).

(٤) ينظر: حلية المتملي خ (٤٣٢/١).

(٥) ينظر: البحر الرائق (١٢٧/١).

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) هو يعقوب بن خضر بن جلال الدين، الفقيه الأصولي، عُيِّن مدرساً بسلطانية بروسه، وولي القضاء بها، وبها توفي سنة ٨٩١هـ.

من مصنفاته: حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة، حاشية على منتهى السؤل في الأصول.

ينظر شذرات الذهب (٣٢٥/٧)، كشف الظنون (١٨٥٧/٢)، معجم المؤلفين (٢٤٨/١١).

(٨) ذكره في البحر الرائق (١٢٧/١).

٢- [و] سؤُر [الفِرس] في ظاهر الرواية عن الإمام^(١) كما هو قولهما^(٢)، وهو الصحيح.^(٣)

وخصها بالذكر وإن دخلت في "ما يؤكل لحمه" للاختلاف في علة الكراهة، وإن كانت على الظاهر لكونها آلة الجهاد، إذ لا خبث في لحمها بدليل الإجماع على حل لبنها^(٤).

٣- [و] سؤُر [ما] أي كل حيوان [يؤكل لحمه، طاهر] ويلحق به ما ليس له نفس سائلة مما يعيش في الماء، كما في الشرح^(٥).

(وسياقي أن سؤُر الإبل الجلالة والبقر الجلالة والدجاجة الجلالة مكروه)^(٦) طاهر لما أنه متولد من لحم طاهر فأخذ حكمه.

وفي مسلم عن عائشة رضي الله عنها: "كنت أشرب وأنا حائض، فأناولته النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في"^(٧).

(١) وروى الحسن أنه نجس.

ينظر: تحفة الفقهاء (٣١/١)، بدائع الصنائع (٦٤/١)، تبين الحقائق (٣١/١)، البحر الرائق (١٢٧/١).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: البحر الرائق (١٢٧/١).

(٥) ينظر: تبين الحقائق (٣٢/١).

(٦) ما بين القوسين سقط من نسخ (ج)، (د)، (هـ).

(٧) رواه مسلم في "باب جواز غسل الحائض رأس زوجها من كتاب الحيض" (٢٤٦، ٢٤٥/١)، والنسائي في "باب سؤُر الحائض من كتاب الطهارة" (٤٩/١)، وأبو داود في "باب مواكلة الحائض وبجاعتها من كتاب الطهارة" (٥٩/١)، وابن ماجه في "باب ما جاء في مواكلة الحائض من كتاب الطهارة" (٢١١/١).

وأخرج مالك من حديث أنس^(١): "أُتي النبي -عليه الصلاة والسلام- بلبن قدشيب^(٢) بماء،* وعن يمينه أعرايثوعن يساره أبو بكر، فشرب ثم أعطى الأعرابي، وقال: الأيمن فالأيمن".^(٣)

١- [والكلب] بالرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

والجر بإبقاءه على ما هو عليه، لا بالعطف على "الآدمي" للزوم العطف على عاملين، وهو ممتنع عند البصريين^(٤)، وأجازه الفراء^(٥)، كذا في الشرح^(٦).
 ووجه الزوم: أن "الكلب" يصير معطوفاً على "الآدمي"، وهو معمول للمضاف الذي هو "سؤر" فلزم العطف على معمولين وهما "الآدمي" و"طاهر" لعاملين أعني "المبتدأ والمضاف" بناءً على أنه العامل لا الإضافة، كذا في البحر^(٧).
 وصحته موقوفة على أن^(٨) إختلاف العمل يُنزلُ منزلة إختلاف العامل، مع أنه ليس

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٤١).

(٢) الشوب بالفتح: هو الخلط، ومنه شوب اللبن بالماء أي خلطه.

ينظر: المصباح المنير ص (١٧٠)، القاموس المحيط ص (١٢٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب المساقاة والهبه (٢/١٤١، ٢١٥)، ومالك في الموطأ في كتاب الجامع ص (٤٤٩).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٣٤٥).

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ، وانتقل إلى بغداد وعهد إليه المأمون بتربية أبنائه، وتوفي سنة ٢٠٧ هـ.

من كتبه: المقصور والممدود، المعاني، المذكر والمؤنث، اللغات، الجمع والتثنية في القرآن.

ينظر: وفيات الأعيان (٢/٢٢٨)، الأعلام (٧/٣٤).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (١/٣٢، ٣١)، وكذا في رمز الحقائق (١/١٢).

(٧) ينظر: البحر الرائق (١/١٢٧، ١٢٨).

(٨) سقطت من نسخة (د).

بمتعينٍ هنا، لجواز أن يكون العامل في الخبر هو الإبتداء أيضاً على رأي، أو أن الإضافة هي العاملة في المضاف على رأي أيضاً.

وهذا^(١) إنما كان سؤره نجساً لتولد لعابه من لحمه النجس، وهذا على أنه طاهر العين، أمّا على أنه نجس فلا إشكال.

٢- [و] سؤر [الخنزير]

٣- [و] سؤر [سباع البهائم] وكل ما اصطاد بنابه، كالأسد والفيل ونحوهما [نجس] نجاسة مغلظة^(٢). وهذا في الكلب والخنزير ظاهرٌ.

والمروي عن الإمام في سباع البهائم أنها كذلك^(٣). وعن الثاني أنها مخففة^(٤)، لأن لعابه المختلط بسؤره متولدٌ من لحم نجسٍ فكان نجساً.

واستشكله الشارح: بأنهم يقولون "إذا ذكى طهر لحمه" لأن نجاسته لأجل رطوبة الدم، وقد خرج بالذكاة، فإن كانوا يعنون نجاسة العين وجب ألا يطهر به أو نجاسة مجاورة الدم فالمأكول كذلك، ومن ثم قال بعضهم "لا يطهر بالذكاة إلا جلده" لأن حرمة لحمه لا للكرامة (آية النجاسة)^(٥)، لكن بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع تنجس الجلد، وهذا هو الصحيح، إذ لا وجه لتنجس السؤر إلا بهذا^(٦).

(١) سقطت من نسخة (د).

(٢) سيأتي بيان النجاسة بأنواعها في باب النجاسات.

(٣) ينظر: العناية (٧٦/١)، تبين الحقائق (٣٢/١)، تحفة الفقهاء (٥٤/١)، البناية (٤٤١/١).

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة (هـ)،

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٣٢/١، ٣٣).

وأجاب صدر الشريعة^(١): بأن الحرمة إذا لم تكن للكرامة، كانت آية النجاسة، لكن فيه شبهة أن النجاسة لاختلاط الدم باللحم، إذ لو كانت نجاسته لذاته لكان نجس العين، وليس كذلك فغير مأكول اللحم إذا كان حياً فلعبابه متولد من اللحم المخلوط بالدم فيكون نجساً لإجماع الأمرين، أمّا في مأكول اللحم فلم يوجد^(٢) إلا أحدهما وهو الإختلاط بالدم فلم يوجب نجاسة السؤر، لأن هذه العلة بانفرادها ضعيفة، إذ^(٣) (الدم المستقر)^(٤) في موضعه لم يُعْطَ له حكم النجاسة في الحي، (وإذا لم يكن حياً)^(٥) فإن لم يكن مُذْكَأً كان نجساً سواء كان مأكول اللحم أو غيره، لأنه صار بالموت حراماً فالحرمة موجودة مع اختلاط الدم، وإن كان مُذْكَأً كان طاهراً، أمّا في مأكول اللحم فلفقد الأمرين، وأما في غيره فلا أنه لم يوجد الإختلاط والحرمة المجردة غير كافية في النجاسة^(٦).

١- [و] سؤر [الهرة]

٢- [و] سؤر [الدجاجة المُخلّاة] أي المسيية^(٧)، وكذا الإبل والبقر الجلّالة^(٨)

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٧٠).

(٢) في نسخة (و): يوجب.

(٣) في نسخة (د): لأن، وفي نسخة (هـ): إن.

(٤) في نسخة (ب): المستقر في الدم.

(٥) ما بين القوسين سقط من نسختي (أ)، (د).

(٦) ينظر: شرح الوقاية (١/١٢٣).

(٧) أي: التي تُخالط النجاسات ويصل منقارها إلى ما تحت قدميها.

ينظر: حاشية رد المحتار (١/٢٣٢).

(٨) أي: التي تأكل النجاسات، والجمع "جلالات".

ينظر: المصباح المنير ص (٥٩)، القاموس المحيط ص (١٢٦٤).

٣- [و] سؤر [سباع الطير] كالصقر والحدأة ونحوهما مما لا يؤكل لحمه.

٤- * [و] سؤر [سواكن البيوت] كالحية والفأرة [مكروه] كراهة

تترهية^(١)، كما أفصح عن ذلك قوله في المستصفى: ونعني عن السؤر المكروه أنه طاهر، لكن الأولى أن يتوضأ بغيره^(٢).

وحينئذٍ فيشكل إطلاق الكراهة لإنصرافها إلى التحريم^(٣)، قال الثاني: قلت

للإمام: إذا قلت في شيء أكره فما رأيك؟؟ قال: التحريم. ذكره في المستصفى^(٤)

أمّا الهرة فلحرمة لحمها كما قال الطحاوي^(٥)، وهذا يقتضي أنها تحريمية^(٦).

وقال الكرخي^(٧): لعدم تحاميلها النجاسة^(٨).

وهذا يقتضي التترهية، وهو الأصح^(٩)، حتى لو كانت بمراءى منه في زمانٍ يمكن فيه

(١) سبق بيان معرفتها والفرق بينها وبين الكراهة التحريمية كما في ص (٢٦٥).

(٢) ينظر: المستصفى خ لوحة (٢٢/١).

(٣) وهذا ما اصطلح عليه فقهاء الحنفية فالأصل عندهم أن إطلاق لفظ الكراهة في الأحكام ينصرف إلى الكراهة التحريمية إلا إذا أتبع بالتترهية فنصرف إليها.

ينظر: حاشية رد المحتار (١/٦٦٧).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ينظر: مختصر الطحاوي ص (١٦).

(٦) كما في تبين الحقائق (١/٣٣)، البحر الرائق (١/١٣١).

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢١٠).

(٨) ينظر: تبين الحقائق (١/٣٣)، البحر الرائق (١/١٣١).

(٩) كما في تحفة الفقهاء (١/٥٤)، فتح القدير (١/٧٨)، تبين الحقائق (١/٣٣)، البحر الرائق (١/١٣١).

غسلها فيه فمها بلعابها فلا كراهة^(١).

وعلى هذا لا^(٢) ينبغي إطلاق كراهة أكل فضْلِها والصلاة إذا لَحَسْت عضواً قبل غسله، كما أطلق شمس الأئمة^(٣) وغيره^(٤)، بل يقيد بثبوت ذلك التوهم فأما لو كان زائلاً بما قلناه فلا، كذا في فتح القدير^(٥).

وأقول: - لو خُرِّجَ هذا الإطلاق على قول الطحاوي^(٦) لكان أولى.

وعليه يُحمل ما في غاية البيان: "مَنْ الواجب على العوام أن يغسلوا مواضع لَحْسِ الهرة إذا دخلت تحت لحافهم"^(٧) لكراهة ما أصابه فمها. وبه يُستغنى عما في البحر من حملِه على التسامح^(٨)، أو تأويل الواجب بالثابت^(٩)(١٠).

(١) ينظر: فتح القدير (٧٨/١).

(٢) سقطت من نسخة (د).

(٣) أي: السرخسي.

ينظر: المبسوط (٨٣/١).

(٤) في نسخة (د): يقيد.

(٥) ينظر: فتح القدير (٧٨/١).

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢١٠).

(٧) ينظر: غاية البيان خ لوحة (٢٣/ب).

(٨) حيث قال: وقد تسامح في غاية البيان حيث قال: من الواجب على العوام.....

ينظر: البحر الرائق (١٣٢/١).

(٩) ينظر: المرجع السابق.

(١٠) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١٣٢/١).

ثم الكراهة في الطعام مقيدة بالغني^(١)، وفي الماء بوجود غيره^(٢).
واعلم: أن قولهم بـ "أن نجاسة الهرة سقط لعل الطَّوْفُ"^(٣) يفيد أن سور
الوحشية نجس، وإن كان النص بخلافه لعدم العلة وهي الطوف، لأن العلة حيث
ثبتت بالنص، وعُرف قطعاً تعلق الحكم بها دار الحكم على وجودها لا
غير^(٤)، كعدم حرمة التأفيف (لوالدين)^(٥) إذا لم يعلم الولد معناه واستعمله بجهة
الإكرام، كذا في كشف الأسرار.^(٦)
وأما المخلاة فلعدم تحاميلها النجاسة حتى لو حُبِسَت للسِّمَنِ في قفص وجعل مأوئها
وعلفها ومنقارها خارجة لم تكن مخلاة فيما اختاره الحاكم^{(٧)(٨)}.

(١) لأن الغني يقدر على غيره، أما في حق الفقير فلا يكره.

ينظر: البحر الرائق (١/١٣٢).

(٢) أي: يكون السور مكروهاً عند وجود غير الماء، أما عند عدم غيره فلا كراهة أصلاً.

ينظر: البحر الرائق (١/١٣٢).

(٣) الاستفادة من قوله -عليه الصلاة والسلام-: "إنها ليست بنجس، إنما من الطوافين عليكم والطوافات".
أخرجه أبو داود في "باب سور الهرة من كتاب الطهارة" (١/١٨)، والنسائي في "باب سور الهرة من كتاب
الطهارة" (١/٤٨)، والترمذي في "باب ما جاء في سور الهرة من أبواب الطهارة" وقال عنه: حديث حسن
صحيح. (١/١٣٧).

(٤) وهذا ما يُسمى بالدوران عند الأصوليين، وهو: أن الحكم يدور مع العلة ثبوتاً وعدماً.

ينظر كشف الأسرار (١/٣٢٠) أصول السرخسي (٢/١٢٣).

(٥) سقطت من نسخة (د).

(٦) كشف الأسرار (١/٣٢٠).

(٧) هو عبدالرحمن بن محمد بن محمد الحاكم، المعروف بابن دوست، من علماء العربية، وأخذ علمه عن الجوهري،
توفي سنة ٤٣١ هـ، من كتبه: الرد على الزجاج. ينظر الجواهر المضية (٢/٤٠٣)، تاج التراجم ص (١٢٥، ١٢٦).

(٨) ذكره في معراج الدراية خ لوجه (٣٩/أ)، البحر الرائق (١/١٣٢)، فتح القدير (١/٧٨).

ولم يشترط شيخ الإسلام^(١) سوى ألا تجول في عذرات غيرها بناءً على أنها لا تجول في عذرات نفسها^(٢).

والحق أنها إنما تلتقط الحب منه فقط. كذا في فتح القدير^(٣).

ولم يُقدر حبسها بمدة لعدم تقدير محمد لها.

قال السرخسي^(٤): وهو الأصح^(٥).

وفي التجنيس: له دجاجة علفها نجاسة، أو شاة أو إبل أو بقر، فالدجاجة تُحبس ثلاثة أيام، والشاة أربعة أيام، والإبل والبقر عشرة أيام، وهو المختار على الظاهر، لأن الظاهر أن طهارتهم تحصل بهذه المدة^(٦).

وفي البزازية: إن ذلك إنما^(٧) يشترط في الجلالة التي لا تأكل الجيف^(٨).

إلا أنه جعل التقدير في الإبل بشهر وفي البقر بعشرين وفي الشاة بعشرة^(٩).

أما سباع الطيور فجواب الإستحسان، والقياس نجاسته.

(١) تقدمت ترجمته ص (٢١٧).

(٢) ذكره في البحر الرائق (١/١٣٢)، فتح القدير (١/٧٨).

(٣) ينظر: فتح القدير (١/٧٨).

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٨٧).

(٥) ينظر: المبسوط (١/٧٨).

(٦) ينظر: التجنيس والمزيد خ لوجه (١/١٦).

(٧) في نسخة (د): لم.

(٨) ينظر: الفتاوى البزازية (٣/٢١).

(٩) ينظر: المرجع السابق.

* وجه الأول: أن الملاقى للماء منقارها، وهو عظم جاف لا لسانها، بخلاف سباع البهائم، إلا أنها لإكلها الميتات غالباً أشبهت المخلاة، وهذا يفيد أنها تزيهية.^(١)
وعن الثاني: أن الكراهة لتوهم النجاسة في منقارها لا لوصول لعابها الماء، حتى لو كانت محبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر في منقارها لم يكره الوضوء بسورها^(٢).
والمستحسن للمتأخرين هذه الرواية، وأفتوا بها^(٣).
وأما سواكن البيوت فالقياس بنجاسة سورها لتولده من لحم حرام إلا أنها أسقطت للضرورة استحساناً^(٤).

فرع:

تكره الصلاة مع حمل ما يكره سوره، كما في التوشيح^(٥).^(٦)

[و] سؤر [الحمار والبغل مشكوك^(٧)] أي متوقف في كونه مطهراً^(٨)، لا مجهول

(١) ينظر: العناية (٧٨/١)، تبين الحقائق (٣٤/١)، البحر الرائق (١٣٣/١).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) كذا في التجنيس والمزيد خ لوجه (١٦/أ).

(٤) ينظر: تبين الحقائق (٣٤/١).

(٥) في نسخة (د): التوضيح.

(٦) لم أقف عليه، وقد ذكره في البحر الرائق (١٣٣/١).

(٧) وقيل: إنه نجس، وهي رواية عن الإمام، وذلك ترجيحاً للحرمة.

ينظر: تحفة الفقهاء (٥٤/١)، الهداية (٨٠/١)، منية المصلي ص (١٢٤)، شرح منلا مسكين ص (١١).

(٨) وسبب الشك: هو تعارض الأدلة في إباحته وحرمة، أو اختلاف الصحابة في نجاسته وطهارته.

ينظر: الهداية (٧٩/١)، تبين الحقائق (٣٤/١).

حكمه، كما فهمه الدباس^(١) فأنكر التعبير به^(٢)، لما أنه معلوم وهو استعماله مع التيمم^(٣).

أطلق البغل فعمّ ما لو كانت أمه فرساً أيضاً^(٤).

واستشكله الشارح: بأن العبرة للأُم، ألا ترى أن الذئب لو نَزى على شاة فولدت ذئباً حل أكله وأجزأ في الأضحية، فكان ينبغي أن يكون مأكولاً عندهما وطاهراً عند الإمام^(٥).

وقد صرّح السروجي^(٦): بأن الحمار لو نَزى على رمكة: أي فرس^(٧) لا يكره لحم البغل المتولد منهما، كذا عن محمد^(٨).

(١) هو محمد بن محمد بن سفيان، المشهور بالدباس، تفقه على أبي حازم، ولم يذكر العلماء له تصنيفاً.

ينظر الجواهر المضية (٣/٣٢٣)، تاج التراجم ص (٣٠٦)، الفوائد البهية ص (١٨٧).

(٢) وقال: لا يجوز أن يكون شيء من أحكام الشرع مشكوكاً فيه، بل هو محتاط فيه، وقال: سؤر الحمار طاهر.

ينظر العناية (١/٧٨) فتح القدير (١/٧٨).

(٣) ينظر: البحر الرائق (١/١٣٣).

(٤) ينظر: رمز الحقائق (١/١٣)، تبين الحقائق (١/٣٤).

(٥) ينظر: تبين الحقائق (١/٣٤)، وكذا في رمز الحقائق (١/١٣).

(٦) هو أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي، قاضي القضاة، ثمس الأئمة، كان شافعيّاً ثم تحول حنفيّاً، وولي القضاء بالديار المصرية، وصنّف وأفقّى، ووضع شرحاً على الهداية سَمَّاهُ "الغاية"، وتوفي بالمدرسة السيوفية بقاهرة المعز سنة ٧١٠ هـ.

ينظر: الجواهر المضية (١/١٢٣)، الطبقات السنية (١/٢٦١)، تاج التراجم ص (٣١).

(٧) ينظر: القاموس المحيط ص (١٢١٥)، المغرب ص (١٩٨).

(٨) لم أقف على كتابه، وقد ذكره في البحر (١/١٣٥).

وأجاب مسكين^(١): بأن التبعية للأُم محلها: ما إذا لم يغلب شبهه بالأب، أمّا إذا غلب فلا^(٢).

وفي المعراج عن شرح القدوري: والبغل يولد من الحمار والفرس فصّار سؤره كسؤر فرس اختلط بسؤر حمارٍ فصّار مشكوكاً^(٣).

وأقول: -لو صحّ ما قاله مسكين لحرم أكل الذئب الذي ولدته الشاة، لغلبة شبه الأب، وقد مرّ أنّه حلال.

وما في المعراج بعد أن الاعتبار للأُم ممنوع، والظاهر أن جواز الأكل يستلزم طهارة السؤر.^(٤)

وقد جمال الدين الرازي^(٥) في شرحه لهذا الكتاب: -البغال أربعة:

- ١- بغلٌ يؤكل بالإجماع: وهو متولدٌ من حمارٍ وحشي وبقرة.
 - ٢- وبغلٌ لا يؤكل بالإجماع: وهو المتولد من أتانٍ أهلي وفحل.
 - ٣- وبغلٌ يؤكل عندهما: وهو المتولد من فحلٍ وأتانٍ وحشي.
 - ٤- وبغلٌ ينبغي أن يؤكل عندهما: وهو المتولد من رمكةٍ وحمارٍ وحشي.
- ثم قيل: الشك في الطهارة، فلو وقع في الماء أفسده، كما في الخانية.^(٦)

وقيل: في الطهورية، حتى لو وقع (في الماء)^(٧) جاز الوضوء به ما لم يغلب عليه، كما في

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٥٥).

(٢) ينظر: شرح الكتر لمنلا مسكين ص (١٢).

(٣) ينظر: معراج الدراية خ لوحة (١/٣٦).

(٤) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١/١٣٥).

(٥) هو يوسف بن محود بن محمد الرازي، المعروف بالظهري، من آثاره: كشف الرقائق في مختصر تبين الحقائق.

ينظر: كشف الظنون (٢/١٥١٦)، هدية العارفين (٢/٥٥٨).

(٦) ينظر: الفتاوى الخانية (١/١٨). (٧) ما بين القوسين سقطت من نسخة (أ).

المحيط^(١)، وهو الصحيح وعليه الفتوى، كذا في الخانية^(٢).

قال في كشف الأسرار: -والخُلْفُ لفظي، لأنَّ من قال بالشك في طهوريته لا في طهارته أراد أنَّ الطاهر لا يتنجس به ووجب الجمع بينه وبين التراب، لا أنَّه ليس في طهارته شك، لأنَّ الشك في طهوريته إنَّما نشأ من الشك في طهارته^(٣).

واستدل به في البحر على ضَعْف ما مر في الخانية، إذ لا إفساد بالشك^(٤).

ولقائل أن يمنع قوله: "لأنَّ الشك..... إلى آخره" *بأنَّ الشك في الطهورية لا يستلزم الشك في الطهارة بخلاف العكس كما هو ظاهر، فما^(٥) في الخانية له وجه وجيه^(٦)، ومَرَّ حكم الفرق^(٧).

أمَّا اللبن فرجح في الهداية طهارته^(٨)، وهكذا في منية المصلي^(٩).

قال في البحر: وبه إندفع ما في النهاية من "أنَّ ما في الهداية لم يُرَجَّحه أحدٌ"^(١٠).

(١) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٢٦/أ).

(٢) ينظر: الكافي خ لوحة (١٠/أ).

(٣) ينظر: كشف الأسرار (٢٤٥/١).

(٤) ينظر: البحر الرائق (١٣٢/١).

(٥) سقطت من نسخة (ب).

(٦) وكذا نقله عنه ابن عابدين في منحة الخالق (١٣٤/١).

(٧) كما الصفحة الماضية.

(٨) ينظر: الهداية (٨٠/١).

(٩) ينظر: منية المصلي ص (١٢٥).

(١٠) ينظر: النهاية خ لوحة (٤٢/أ).

وإنَّما المذكور في المحيط "أنَّه نجسٌ" في ظاهر الرواية^(١) ورجَّحه بعضهم، وقال
اليزدوي^(٢): يُعتبر فيه الكثير الفاحش، وصححه التمرتاشي^(٣)(٤) انتهى.

ولا يخفى أنَّ الدفع إنَّما يتم على تقدير سَبَقِ النية على الهداية، وفيه تردد^(٥).

**[توضاً به] أي: بالمشكوك [وتيمم] أي: جمع بينهما على معنى عدم خلو الصلاة
عنهما، حتى لو توضأ بالسُّور وصلَّى ثم أحدث وتيمم وصلَّى تلك الصلاة جاز، هو
الصحيح^(٦)، لأنَّ المُطَهَّر أحدهما لا المجموع، فإن كان السُّور صحت ولغت صلاة
التيمم، أو التيمم فبالعكس.**

هذا واختلف في النية في الوضوء بسُّور الحمار، والأحوط أن ينوي، كذا في فتح
القدير^(٧).

[إن فَقدَ] أي عَدَمَ [ماء] مطلقاً.

قال في الخلاصة: لو تيمم وصلَّى ثم أراق سُّور الحمار لزمه إعادة التيمم والصلاة
لإحتمال أنَّ السُّور كان طهوراً^(٨)(٩).

(١) ينظر: المحيط الرضوي خ لوحة (٢٩/أ).

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٨٦).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٣٨٥).

(٤) ينظر: البحر الرائق (١/١٣٤).

(٥) ذلك لأنَّ صاحب الهداية قد توفي سنة ٥٩٣هـ، وصاحب منية المصلي سنة ٩٥٦هـ، فصاحب النية متأخراً عن
صاحب الهداية. ينظر الفوائد البهية ص (٢٣٥، ٢٣٠).

(٦) كما في فتح القدير (٨١/١)، تبين الحقائق (٣٥/١)، رمز الحقائق (١٣/١).

(٧) ينظر: فتح القدير (٨١/١).

(٨) في نسخة (ب): طهوراً.

(٩) ينظر: خلاصة الفتاوى خ لوحة (٣٥/ب).

[وَأَيًّا] أي: وأَيَّا الإثنين [قَدَّمَ] منهم [صَحَّ] حتى لو قَدَّمَ التيمم على الوضوء جاز، لحصول الطهارة بيقين^(١)، خلافاً لزفر^(٢).

وأجمعوا أَنَّهُ لو قَدَّمَ الوضوء جاز^(٣).

[بِخِلَافِ نِيْذِ التَّمْرِ] حيث لا يُجمع معه التيمم، بل يُقْتَصَرُ على الوضوء به عند الإمام^(٤).

وعنه: أَنَّهُ يجمع^(٥)، وبه قال محمد^(٦)، واختاره في غاية البيان^(٧).

وعنه: الإقتصار على التيمم، وبه أخذ الثاني^(٨) وأكثر أهل العلم^(٩) وروى نوح بن أبي مریم^(١٠) من رجوع الإمام إليه، وهو الصحيح^(١١).

(١) كذا في الهداية (٨١/١)، الجوهرة النيرة (٢٥/١).

(٢) حيث قال: لا بد من تقديم الوضوء، لأنَّه ماءٌ واجب الاستعمال فأشبه الماء المطلق.

ينظر: تبين الحقائق (٣٥/١)، بدائع الصنائع (٦٥/١).

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: فتح القدير (٨٣/١)، تحفة الفقهاء (٦٨/١)، بدائع الصنائع (٦٥/١)، تبين الحقائق (٣٥/١) الجوهرة النيرة (٢٥/١)، البحر الرائق (١٣٥/١).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) ينظر: المراجع السابقة.

(٧) غاية البيان خ لوجه (٢٤/ب).

(٨) المراجع السابقة في (٤).

(٩) وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة.

ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٥٣/١)، المجموع (٣٠٢/١)، المغني (١٥/١).

(١٠) هو نوح بن زيد (أبي مریم) بن جعونة المروزي، القرشي بالولاء، قاضي مرو، يلقب بالجامع، لجمعه علوماً

كثيرة، وكان مرجئاً مطعوناً في روايته للحديث، توفي سنة ١٧٣هـ. ينظر تهذيب التهذيب (٤٨٦/١٠)، الأعلام (٥١/٨)

(١١) فتح القدير (٨٣/١) البحر الرائق (١٣٧/١).

كَأَنَّهُ لِمَا قَالَ الطحاوي^(١): "إِنَّ حَدِيثَ إِبْنِ مَسْعُودٍ^(٢) لَيْلَةُ الْجَنِّ لَا أَصْلَ لَهُ"^(٣).
وَلَكَّ أَنْ تُفْسَرَ الْمَخَالَفَةُ فِي الْمَخْتَصَرِ بِالِاقْتِصَارِ عَلَى التِّيمَمِ، بَلْ هُوَ أَوْلَى تَخْرِيجاً لَهُ
عَلَى مَا هُوَ الْأَرْجَحُ.^(٤)

وَمَحَلُّ الْخِلَافِ: مَا إِذَا أُلْقِيَ فِي الْمَاءِ تُمِيرَاتٌ حَتَّى صَارَ الْمَاءُ حُلُوءاً رَقِيقاً غَيْرَ
مَطْبُوحٍ وَلَا مُسَكَّرٍ، فَإِنْ لَمْ يَحُلْ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْوُضُوءِ بِهِ، أَوْ أَسْكَرَ فَلَا
خِلَافَ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ، أَوْ طَبَخَ فَكَذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ^(٥).
وَرَجَّحَ غَيْرُهُ^(٦) الْجَوَازَ، إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَ أَوْلَى، لِمُوَافَقَتِهِ لِمَا مَرَّ مِنَ الضَّابِطِ.

(١) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ص (٢١٠).

(٢) وَهُوَ مَارُودُ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: "أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيْلَةَ
الْجَنِّ فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَمَعَكَ يَا بَنَ مَسْعُودٍ مَاءٌ؟" قَالَ: مَعِيَ نَبِيذٌ فِي إِدْوَاتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: صَبَّ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ بِهِ، وَقَالَ: شَرَابٌ طَهُورٌ" وَفِي رِوَايَةٍ "شَجَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ".
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي "بَابِ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ" (٢٥/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي "بَابِ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ مِنْ أَبْوَابِ
الطَّهَارَةِ" (١٢٧/١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي "بَابِ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ" (١٣٥/١، ١٣٦)، وَالدَّارِ قُطَنِي فِي
سَنَنِهِ (٧٨/١).

وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعْفُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، ذَلِكَ لِأَنَّ إِبْنَ مَسْعُودٍ أَنْكَرَ هَذِهِ الْحَادِثَةَ، كَمَا فِي مُسْلِمٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "لَمْ أَكُنْ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيْلَةَ الْجَنِّ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ"
يَنْظُرُ صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٣٣٢/١)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٣٧٣/١)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (٤٤٤/١).

(٣) يَنْظُرُ: شَرَحَ مَعَانِيَ الْأَثَارِ (٩٥/١).

(٤) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الرَّائِقُ (١٣٧/١).

(٥) يَنْظُرُ: الْمَبْسُوطُ (٨٩، ٨٨/١)، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ (٣٦/١).

(٦) نَسَبَهُ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْكُرْدِيِّ فِي كِتَابِهِ "الْمَفِيدُ وَالْمَزِيدُ فِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ"، وَهُوَ كِتَابٌ "لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ."
يَنْظُرُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ (١٣٦/١).

وقيدبـ"النبيذ" لأنَّ غيره لا يجوز الوضوء به عند عامة العلماء^(١)، وهو
الصحيح^(٢) (والله أعلم)^(٣).

(١) ينظر: المغني (٣٥/١).

(٢) كذا في تبين الحقائق (٣٥/١).

(٣) ما بين القوسين مثبت من نسخ (ب)، (هـ)، (و).